

لؤي النور
وعَدَمِيَّتِ الباعِثِين

قراءة رأسي الطال

الجزء الأول

ترجمة: تيسير شيخ الأرض

أصول الفكر الاشتراكي (٢٠٠)

لِإِسْمِ الْوَسْرِ
وَعَدَدِ مِثْلِ الْبَائِسِينَ

قِرَاءَةُ رَأْسِ الْوَسْرِ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

تَرْجُومَةُ: تَيْسِيرِ شَيْخِ الْأَرْضِ

مَشَقُّ

١٩٧٢

مَشَقُّوتُ كِتَابَةِ الشَّافِعِ وَالْإِشْرَافِ الْقَوِي

العنوان الأصلي للكتاب

L. ALTHUSSER — J. RANCIERE —

P. MACHEREY

LIRE LE CAPITAL

TOME 1

Edition F. Maspero

Paris

«لندن، في ١٨ آذار ١٨٧٢،

الى المواطن موريس لاشاتر.

عزيزي المواطن،

لقد صفت لفكرتك الرامية الى ترجمة رأس المال، وتوزيع هذه الترجمة في نشرات دورية. ان الكتاب يصبح على هذه الصورة، أقرب تناولاً من يد الطبقة العاملة؛ وهذه ناحية تفوق في رأيي كل ناحية اخرى.

ذلك هو الوجه الجميل لميداليتنا؛ أما وجهها الآخر فدونك اياه: ان الطريقة التي استخدمتها، والتي لم تطبق بعد على الموضوعات الاقتصادية، تجعل قراءة الفصول الأولى شائكة بما فيه الكفاية. وإنني لأخشى على الجمهور الفرنسي، المتسرع في استخلاص النتائج دائماً، والمتعطش الى معرفة علاقة المبادئ العامة بالمسائل المباشرة التي تستهويه؛ من أن تناله صدمة ما، اذا لم يتمكن من تجاوز ذلك، منذ البداية.

ان في هذا ضرراً لا يمكنني أن افعل تجاهه شيئاً، سوى أن احذر القراء المهتمين بالحقيقة وانذرهم. انه ما من طريق ملكي لبلوغ العلم؛ والذين تتاح لهم فرصة الوصول الى قمم النيرة، هم فقط اولئك الذين لا يهابون أن ينالهم التعب من ارتقاء مسالكه الوعرة.

وتفضلوا ايها المواطن العزيز بتقبل عواطفى المخلصة الاكيدة.

كارل ماركس»

لوييس التوسر

من "رأس المال" إلى فلسفة ماركس

ان البحوث التي نثبتها هنا ، كانت قد أُلقيت في حلقة دراسية خصصت لرأس المال ، في الشهور الأولى من عام ١٩٦٥ ، في معهد المعلمين العالي . « انها تحمل أطابع هذه الظروف ، لا في تأليفها وإيقاعها وتعبيرها التعليمية أو التي لها طابع الحديث فقط ، بل في تنوعها وتكراراتها وترداداتها ومخاطر مباحثها أيضا ، وعلى الخصوص . « لا شك أنه كان بإمكاننا أن نعاودها كلما سنحت الفرصة ، وأن نصصح بعضها ببعض ؛ وأن نخصر مدى اختلافاتها ؛ وأن نوفق بين مصطلحاتها وفرضياتها ونتائجها على أحسن ما يمكننا ؛ وأن نعرض مادتها في نظام محكم كالذي نجده في مقالة واحدة ؛ وأن نحاول باختصار ، ان نؤلف منها كتاباً منجزاً . « ولكننا فضلنا - دون الطموح الى ما ينبغي أن تكون عليه - أن نقدمها كما هي ، أي أن نقسمها بالضبط نصوصاً ناقصة ، ومجرد بدايات قراءة ما .

١

لا شك أننا قرأنا ونقرأ جميعاً رأس المال . كان بإمكاننا ان نقرأه كل يوم ، منذ قرابة قرن خلا ، واضحاً في آلام تاريخنا وإعلامه ، في نزاعاته وصرعاته ، في انهزامات الحركة العمالية وانتصاراتها ، تلك الحركة التي هي دون شك أملنا الوحيد ومصيرنا . اننا لم نكف عن قراءة رأس المال ، منذ أن « أتينا الى العالم » ، في كتابات أولئك الذين قرأوه من أجلنا قراءة حسنة أو سيئة ، وفي مقالاتهم ، الاحياء منهم والاموات ، كانغلز وكاوتسكي وبليخانوف ولينين وروزا لوكسمبورغ وتروتسكي وستالين وغرامشي وقادة المنظمات

العملية ، انصارها وخصومها ، من فلاسفة وعلماء اقتصاد ورجال سياسية -
لقد قرأنا منه أجزاء و « منتخبات » ، قد « اختارتها » لنا الظروف ؛ بل لقد
قرأنا جميعاً ، في كثير أو قليل ، الكتاب الأول من « السلعة » الى « نزع
الملكية عن نازعي الملكية » .

ومع ذلك ، فلا شك أنه يجب علينا في يوم من الأيام ، أن نقرأ رأس
المال ، حرفاً بحرف . يجب علينا أن نقرأ النص ذاته كاملاً ، بكتبه الاربعة ،
سطراً بعد سطر ؛ وأن نساود عشر مرات الفصول الأولى ، او الرسوم
التخطيطية لاعادة الانتاج البسيط ، واعادة الانتاج الموسع ، قبل
أن ننحدر من أعالي هضاب الكتاب الثاني القاحلة والجرداء ،
الى اراضي الربيع والمصلحة والخل الموعودة . وفضل من ذلك ، يجب علينا
أن نقرأ رأس المال في نصه الالمانى ، وذلك على الأقل بالنسبة الى الفصول
النظرية الأساسية ، وبالنسبة الى كل الفقرات ، التي تستوي فيها تصورات
ماركس التي هي مفاتيح كتاباته ؛ لا أن نقرأه في ترجمته الفرنسية (ولو كانت
ترجمة روا Roy بالنسبة الى الكتاب الأول ، تلك التي قام ماركس باعادة
صياغتها ، ولم يكتف بمجرد مراجعتها) .

لقد اتفقنا على قراءة رأس المال على هذا النحو . والبحوث التي نتجت
عن هذا المشروع ليست الا الالتزامات الشخصية المتنوعة لهذه القراءة ؛ لقد
خط كل منا على طريقته الخاصة ، الطريق الملتوي في غابة الكتاب الواسعة .
واذا قدمنا هذه البحوث في صورتها المباشرة ، دون أن نعمل فيها يد التنقيح ،
فقد كان ذلك من أجل اثارة كل المخاطر والمنافع التي تنطوي عليها هذه
المغامرة ؛ كي يعثر القارئ من جديد ، على التجربة ذاتها ، التي مرت بها
قراءة من القراءات في حالة فشولها ؛ وكي يجره خط هذه القراءة الأولى
بدوره ، الى قراءة أخرى ، تحملنا معها أكثر ، الى الامام .

إذا لم تكن هناك قراءة بريئة على أية حال ، فلنحدد نوع القراءة التي
اقترفناها .

لقد كنا فلاسفة جميعاً ؛ فلم نقرأ **رأس المال** بعقلية علماء الاقتصاد
أو المؤرخين أو الأدباء . اننا لم نطرح على **رأس المال** السؤال عن مضمونه
الاقتصادي والتاريخي ، ولا عن مجرد « منطق » الداخلي .

لقد قرأنا **رأس المال** بعقلية الفلاسفة ، طارحين عليه إذن سؤالاً آخر .
ولكي نمضي مباشرة الى الحقيقة ، لنعترف بأننا طرحنا عليه السؤال عن
علاقته بموضوعه ؛ أي طرحنا عليه في وقت واحد السؤال عن نوعية
موضوعه ، والسؤال عن نوعية علاقته بهذا الموضوع ؛ أي السؤال عن طبيعة
انموذج القول المستخدم لمعالجة هذا الموضوع ، أعني السؤال عن القول
العلمي . ونظراً لأنه ما من تعريف أبداً إلا وينطوي على فارق ، فقد طرحنا
على **رأس المال** السؤال عن الفارق النوعي ، سواء من حيث موضوعه أم من
حيث قوله متسائلين في كل خطوة من قراءتنا ، بأي شيء يتميز موضوع
رأس المال ، لا من موضوع علم الاقتصاد الكلاسيكي (والحديث أيضاً)
فقط ، بل من موضوع مؤلفات الشباب لماركس أيضاً ؛ وبخاصة عن موضوع
مخطوطات عام ٤٤ . وهذا ينتهي الى السؤال : بأي شيء يتميز قول **رأس**
المال ، لا من قول علم الاقتصاد الكلاسيكي فقط ، بل من القول الفلسفي
(الايديولوجي) لماركس الشباب أيضاً ؟

ان قراءة **رأس المال** بعقلية عالم الاقتصاد ، انما تعني قراءته مع طرح
السؤال عليه ، عن المضمون والقيمة الاقتصادية لتحليلاته ورسومه
التخطيطية . وهذا يعني الموازنة بين قوله وموضوع ما قد 'حدد سلفاً'
خارجه ، من دون وضع هذا الموضوع موضع السؤال . أما قراءة **رأس المال**

بعقلية المؤرخ ، فهي تعني قراءته مع طرح السؤال عليه ، عن علاقة تحليلاته التاريخية بموضوع تاريخي ما قد 'حدد' سلفا خارجه ، من دون وضع هذا الموضوع موضع السؤال . في حين أن قراءة رأس المال بعقلية المنطقي ، إنما تعني أن نطرح عليه السؤال عن مناهج عرضه وتدليله ؛ ولكن في مستوى التجريد ؛ ولنقل مرة أخرى ، من دون أن نضع الموضوع الذي تتعلق به مناهج هذا القول ، موضع السؤال .

إن قراءة رأس المال بعقلية الفيلسوف ، هي بالضبط وضع الموضوع النوعي القول نوعي موضع السؤال ، وكذلك العلاقة النوعية لهذا القول بموضوعه . وهذا يعني أن نطرح على وحدة (قول - موضوع) مسألة تناول صلاحيات إبستمولوجية تميز هذه الوحدة الحقيقية من صور أخرى لوحداث الـ (قول - موضوع) . إن هذه القراءة تستطيع وحدها أن تقرر الإجابة التي ينبغي تقديمها عن السؤال، وهو سؤال يتعلق بالمكانة التي يحتلها رأس المال في تاريخ العلم . إن هذا السؤال يصاغ على النحو التالي : هل رأس المال مجرد نتاج إيديولوجي بين نتائج أخرى ؛ أو صياغة هيغلية للاقتصاد الكلاسيكي ؛ أو فرض مقولات أنطربولوجية محددة في مؤلفات الشباب الفلسفية ، على مجال الواقع الاقتصادي ، أو « تحقيق » التطلعات المثالية (للمسألة اليهودية) و (مخطوطات عام ٤٤) ؟ هل رأس المال هو مجرد استمرار للاقتصاد الذي ورث ماركس منه موضوعه ومفوماته ؟ هل يتميز رأس المال إذن ، من علم الاقتصاد الكلاسيكي بمنهجه وحده ، أي بالجدل المستعار من هيغل ، لا بموضوعه ؟ أم أن الأمر على خلاف ذلك ، إذ إن رأس المال يكوّن تحولا إبستمولوجيا حقيقيا في موضوعه ونظريته ومنهجه ؟ هل يمثل رأس المال التأسيس الفعلي لنظام جديد ، والتأسيس الفعلي لعلم ما - وبالتالي ، حدثا حقيقيا ، أو ثورة نظرية ، تنبذ الاقتصاد السياسي الكلاسيكي وإيديولوجيا هيغل وفويرباخ ، في وقت واحد ، إلى

ما قبل تاريخها - أي يمثل البداية المطلقة لتاريخ علم ما ؟ وإذا كان هذا العلم الجديد نظرية في التاريخ ، أفلا يتيح لنا مقابل ذلك ، معرفة لما قبل تاريخه ؛ وإذا ، أن ننظر بوضوح في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وفي المؤلفات الفلسفية لماركس الشاب ؟ تلکم هي متضمنات السؤال الاستمولوجي المطروح على رأس المال ، من قراءته الفلسفية .

وإذن ، فالقراءة الفلسفية لرأس المال هي شيء مضاد للقراءة البريئة تماماً . إنها قراءة آثمة ؛ ولكنها لا تبرأ من خطئها باعتبارها به ؛ إنها خلافاً لذلك ، تطالب بجعل خطيئتها خطيئة صالحة « وتدافع عنها ببيان ضرورتها . وهذا يعني ، إنها قراءة ذات استثناء ، تسوّغ ذاتها بما هي قراءة ، طارحة على كل قراءة آثمة ، السؤال بالذات ، الذي يكشف القناع عن براءتها ، أي مجرد السؤال عن براءتها ، ونعني به : ما القراءة ؟

٣

يؤسفنا أن ندلي بكلمة مهما بدت ممعنة في مفارقتها ، وهي أن عصرنا يتعرض في تاريخ الثقافة الانسانية للظهور في يوم من الايام ، وكأنه طبع باختبار هو من أكثر الاختبارات مأسوية وأكثرها إنهاكاً ، أعني الكشف عن معنى حركات الوجود الأكثر « بساطة » ، مثل الرؤية والاصغاء والكلام والقراءة ، والتدرب عليها - هذه الحركات التي تربط الناس بآثارهم ، وهذه الآثار وقد قلبت رأساً على عقب في مخارج حلوقهم هي في ذاتها « انعدام آثار » .

وخلافاً لكل المظاهر التي لا تزال سائدة ، أننا لسنا مدينين بهذه المعارف المبلبلية لعلم النفس ، الذي انشأ انطلاقاً من آثار خالية من المفهومات ، بل لأناس هم ماركس ونييتشه وفرويد . لقد بدأنا - منذ مجي، فرويد - بتخمين ما يعنيه «الاصغاء» وبالتالي الكلام (والصمت) ؛ ف « ما يعنيه » الكلام والاصغاء هذا ، يكشف وراء براءة الكلام والاصغاء ، عن عمق يتعين في جذر

مزجوج، أي وما يعنيه، قول اللاشعور - هذا الجذر المزجوج الذي أخذ علم اللغة الحديث، يفكر في نتائجه وشروطه الصورية، انطلاقاً من آليات اللغة (١) ،
وانني لأجوز على تأييد الرأي القائل، انه كان يجب علينا - منذ مجيء
ماركس - أن نبدأ بتخمين ما تعنيه القراءة، وبالتالي الكتابة من الناحية
النظرية على الأقل . ولا شك أن الأمر لم يكن مصادفة، حينما تمكنا من رد
الادعاء الأيديولوجي كله، الى البراءة الواضحة لقراءة ما ؛ هذا الادعاء الذي
يهيمن من عل على مخطوطات عام ٤٤، والذي مازال يتسلط موادبة على
إغراءات النكسات ذات النزعة التاريخية التي يتعرض لها رأس المال . لقد
كانت معرفة ماهية الأشياء، و ماهية العالم التاريخي الانساني، وضروب
انتاجه الاقتصادي والسياسي والجمالي والديني، في نظر ماركس الشاب،
هي القراءة، القراءة ذاتها، القراءة بكل أحرفها، قراءة «الماهية» المجردة، حاضرة
في شغوف وجودها «المشخص» . أن النموذج الديني للعلم المطلق الهيفلي.
يعبر عن ذاته في هذه القراءة المباشرة للماهية في الوجود، هذا العلم الذي هو
تلك النهاية للتاريخ، حيث يصبح المفهوم في آخر المطاف بادياً للبيان، وحاضراً
بيننا بشخصه، ملموساً في وجوده المحسوس - حيث يكون هذا الغبز، وهذا
الجسد، هذا الوجه، وهذا الانسان، هي كلها الروح ذاته ؛ تلك هي بداية
الطريق الى الفهم، الفهم الذي ينشد القراءة في كتاب مفتوح، في «كتاب العالم
الكبير» ، عالم غاليله «الفهم الذي هو حنين أقدم من كل علم ؛ حنين ما تزال.

(١) اننا مدينون اليوم، بالنتيجة التي قلبت طريقة فهمنا لفرويد، للجهد النظري.
الذي قام به ج . لاكان، والذي ظل خلال سنوات طوال وحيداً، نيراً لايسام . وانني أحرص
على الاعتراف بالدين الذي نحن مدينون به لعرض نموذجي في القراءة - يتجاوز - كما سنرى -
موضوعه الأصلي، في بعض نتائجه؛ في الوقت الذي ابتداء فيه الجديد الذي أتى به لاكان يصبح تراثاً
مشتركاً، يستطيع كل منا - بطريقته الخاصة - ان يستخذه ويقيده منه . انني لأحرص على
الاعتراف بذلك علانية، لكيلا يضيع عمل الخياط في الثوب «ماركس» ، وإن كان ثوبنا ؛
كما أحرص أيضاً، على الاعتراف بالدين الظاهر أو الخفي، الذي يربطنا هؤلاء المعلمين في
قراءة مؤلفات المعرفة ؛ والذين كانوا بالأمس غ . باشلار و ج . كافيس . والذين هم اليوم
غ . كاتفيم ، و م . فوكو .

تجتره أصم اجتزار ، أشباح التجلي الدينية ، أشباح ظهور الالهي ، تجتره أسطورة أخاذة ، هي أسطورة « المكتوب » حيث تزيت الحقيقة بزي الكتاب وتجسدت فيه : التوراة . ذلك هو المنخل الذي جعلنا نظن انه لكي نعالج الطبيعة أو الواقع معالجة « الكتاب » الذي يتحدث بقول أصم ، هو لغة « مؤلفة من مربعات ومثلثات ودوائر » كما يقول غاليلي ، لابد من أن تستأثر بنا فكرة ما ، عن القراءة ، فكرة تجعل من القول المكتوب . شغوف الحقيقة المباشرة ؛ ومن الواقع قول صوت .

إذا كان السبينوزا أول من طرح مسألة القراءة ، وبالتالي مسألة الكتابة ، اطلاقاً ؛ فقد كان هو أيضاً أول شخص في العالم اقترح نظرية في التاريخ وفلسفة عن كثافة ماهو مباشر ، في وقت واحد . وإذا كان من انسيان جمع في نفسه ، لأول مرة في العالم ، ماهية القراءة وماهية التاريخ ، في نظرية تفرق بين ماهو متخيل وماهو حقيقي - فهمنا السبب الذي من أجله لم يصبح ماركس - لعل ضرورية - هو ماركس ، إلا بتأسيسه نظرية في التاريخ وفلسفة في التمييز التاريخي بين الايديولوجيا والعلم ، ولا بجعل هذا التأسيس يُستهلك - في نهاية التحليل - في تبديد الاسطورة الدينية للقراءة . فحيث كان ماركس الشاب ، صاحب مخطوطات عام ٤٤ ، يقرأ مباشرة في كتاب مفتوح ، ماهية الانسان في شغوف ضياعه ؛ كان رأس المال - خلافاً لذلك - يضع المقياس الدقيق لفسحة أو لتفاوت ضمن الواقع . مسجلين في بنيته ، بحيث يجعلان نتائجها ذاتها غير قابلة للقراءة وبحيث يجعلان من قراءة المباشرة آخر نتائجها وقمتها ، اي الصنمية . كان ينبغي - دون شك - أن تأتي من ذلك الى التاريخ ، لنتعقب منه أسطورة القراءة في معقلها ؛ لأن الناس قد أضفوها من التاريخ - الذي يقدمون له عبادة أديانهم وفلسفاتهم - على الطبيعة ، لكيلا يفنوا في المشروع الجري ، لمعرفة هذه الطبيعة . فمن التاريخ المفكر ، ومن نظرية التاريخ وحدها ، كان بالإمكان

أن نجعل الدين التاريخي للقراءة على صواب ؛ وذلك بالكشف عن أن تاريخ البشر المثبت في « الكتب » ، ليس مع ذلك نصاً مكتوباً على صفحات « كتاب » ؛ وبالكشف عن أن حقيقة التاريخ لا تقرأ في قوله الظاهر ؛ إذ إن النص التاريخي ليس نصاً لا بد أن يتكلم فيه صوت ما (اللوغوس) ؛ وإنما هو التسجيل غير المسموع وغير المقروء لمفعول بنية البُنَيَات . ويمكن للقارئ أن يقتنع وهو يتتبع بعض بحوثنا ، أننا نأخذ الكلمات التي نستعملها بمعناها الحرفي ؛ وأنها أبعد ما نكون عن التمسك هنا بالخواطر المجازية . لا بد من الانفصال عن الاسطورة الدينية للقراءة ؛ هذه الضرورة النظرية قد اتخذت لدى ماركس صورة دقيقة هي صورة الانفصال عن التصور الهيفلي للكل بما هو كلية « روحية » ، وبدقة أكبر بما هو كلية تعبيرية . وليس من باب الصدفة ، إذا اكتشفنا - ونحن نرفع القشرة الرقيقة قشرة نظرية القراءة - أنها تخفي تحتها نظرية في التعبير ؛ وإذا اكتشفنا أن هذه النظرية عن الكلية التعبيرية (حيث يكون كل جزء جزءاً من كل ، ومعبراً تعبيراً مباشراً عن الكل الذي يقيم فيه بشخصه) هي النظرية التي تجمعت فيها لدى هيجل ، لآخر مرة ، وفي مجال التاريخ ذاته ، الأساطير الدينية كلها ، المكمل للصوت الذي يتكلم (اللوغوس) في متواليات قول ما ؛ والمكملة « للحقيقة » القائمة في كتاب هذا الصوت ؛ - والمكملة للأذن التي تسمع هذا القول ، أو العين التي تقرأه ؛ لكي تكشف فيه عن كلام « الحقيقة » التي تقيم بشخصها في كل كلمة من « كلماته » (هذا إذا كانت العين أو الأذن صافية) . فإذا انفصلت عرى التواطؤ الديني القائمة بين « اللوغوس » و « الوجود » ؛ بين هذا « الكتاب الكبير » ، الذي هو « العالم » في وجوده ذاته ، وقول معرفة العالم ؛ بين ماهية الأشياء وقراءتها - إذا انفصلت هذه المواثيق الخفية ، التي كان

فيها أبناء عصر مازال متداعياً، يتخنون لهم بعض الروابط السحرية غطاء يخفون وراءه تاريخاً مزعزعاً وجراًة مضطربة - أفلا يجب علينا ان نضيف ، ان تصوراً جديداً **للقول** يمكن ان يصبح ممكناً في النهاية ، حينما تنفصم هذه الروابط ؟

٤

لنعد الى ماركس ، من أجل أن نلاحظ ، أنه بإمكاننا بالضبط ، أن نضع يدنا لديه ، على الانتقال بالنات من فكرة أولى وممارسة للقراءة ، الى ممارسة جديدة للقراءة ، والى نظرية في التاريخ ، بإمكانها ان تقدم لنا نظرية جديدة في **القراءة** ؛ وهذا ليس فقط فيما يقوله ، بل فيما يفعله أيضاً •

اننا حينما نقرأ ماركس ، نجد أنفسنا دفعة واحدة امام **قارئ** يقرأ أمامنا بصوت مرتفع • واذا كان ماركس قارئاً مدهشاً ، فهذا يهمننا أقل بكثير مما يهمننا أنه شعر بالحاجة الى اشباع نصه بالقراءات بصوت مرتفع ، ليس فقط لمتعة بايراد الاستشهادات ، أو الوسواس ذكر المراجع (فقد كان بهذا الصدد مأخوذاً بهوس الدقة ، وقد كان يجب على خصومه أن يتعلموا ذلك لحسابهم) ؛ وليس فقط لهذا المسلك العقلي الشريف ، الذي كان يجعله يعترف دائماً وكثيراً بدينه (فقد كان يعرف هو ذاته - والأسفاه ! - معنى الدين) ؛ وانما من أجل أسباب ضاربة بجنورها عميقاً في الشروط النظرية لعمله في الكشف • واذن ، فقد كان ماركس يقرأ أمامنا بصوت مرتفع ، ليس فقط في نظرية فضل القيمة (١) ذاك الكتاب الذي ظل في أهم ما ورد

(١) ترجم هذا الكتاب إلى الفرنسية بعنوان تاريخ المذاهب الاقتصادية طبع كوست ترجمة

موريتور •

فيه على شكل رؤوس أقلام) ؛ بل في رأس المال : لقد كان يقرأ كينيه ،
ويقرأ سميث ، ويقرأ ريكاردو ، الخ ٠٠٠ لقد كان يقرؤهم قراءة يبدو أنها
كانت نقية تماماً ؛ لكي يعتمد على ما قالوه من آراء صحيحة ؛ ولكي ينتقد
ما قالوه من آراء خاطئة - وبالأجمال ، لكي يحدد حديثه بالإضافة الى معلمي
الاقتصاد السياسي المعترف بهم . ومع ذلك ، فالقراءة التي قام بها ماركس
لسميث وريكاردو ليست صافية الا من أجل قراءة معينة لهذه القراءة :
تعني من أجل قراءة مباشرة لا تطرح سؤالاً عما تقرأ ، وإنما تأخذ بداهات النص
المقروء بما هي عليه . والحقيقة ، أننا اذا نظرنا الى القراءة التي قام بها ماركس
لسميث وريكاردو من قرب (انني اتخذهما هنا مثلاً) ، وجدنا انها قراءة فريدة
بما فيه الكفاية . انها قراءة مزدوجة - أو بالأحرى قراءة تعمل مبدأين للقراءة
مختلفين اختلافاً جنوياً .

لقد كان ماركس يقرأ في القراءة الأولى قول سلفه (سميث مثلاً) من
خلال قوله الخاص به . وكانت نتيجة هذه القراءة الحبيسة حيث يُنظر الى
نص سميث من خلال نص ماركس ، وقد أسقط عليه هذا الأخير معياراً
- كانت نتيجتها وضع بيان بالتطابقات والتناقضات ، وتصفيته لما اكتشفه سميث
وما فات ، لِمزاياه وضروب ضعفه ، لِمَا أتى به وما أنقصه . والحقيقة ، أن
هذه القراءة قراءة نظرية إرجاعية يبدو فيها ما لم يستطع سميث رؤيته وفهمه ،
وكانه نقص جنوي فقط . إن بعض النقص تردنا يقيناً الى نقائص أخرى ،
وهذه النقائص الأخيرة تردنا الى نقصية الأولى - بيد أن هذا الرد بالذات يقسرنا
على بيان ما هو حاضر وما هو ناقص . أما بالإضافة الى النقائص ذاتها ،
فهذه القراءة لا تقدم لنا مسوِّغاً لها ؛ إذ إن إثباتها في بيان يلغيها ؛ فلا اتصال
في قول ماركس هو الذي يكشف عما ينطوي عليه قول سميث من فجوات

خفية (بالنسبة الى سميث) غائبة وراء الاتصال الظاهري لقوله . ان هذه النقائص كثيراً ما يشرحها ماركس عندئذٍ ، على أنها ضروب الغفلة التي وقع فيها سميث ، أو على أنها بمعناها الحقيقي : **الامور التي غابت عنه** ؛ فهو لم يَرَ مع ذلك ، ما كان أمام عينيه ؛ وهو لم يدرك مع ذلك ما كان في متناول يديه . لقد كانت هناك أخطاء ترتد الى «**خطئ الرؤية**» في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وكانت كلها ترتد - أن كثيراً أو قليلاً - الى هذا الخطأ الجسيم ، الذي يخلط بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحول الذي سيطر بضلاله ، الذي لا يمكن تصديقه ، على هذا الاقتصاد الكلاسيكي كله . ومن هنا نجد ان كل ضروب الخور الطارئة على منظومة المفهومات ، التي تكون المعرفة ، انما ترتد الى خور نفسي في «**الرؤية**» . واذا كانت نقائص **الرؤية** هي التي تشرح هذا **الخطئ** ، كان حضور «**الرؤية**» وحدتها هما اللذان يسوِّغان كذلك ، وبضرورة غريزة ، هذه **النظرات** ؛ أعني المعارف المعترف بها جميعاً .

وعندئذٍ ، يكشف لنا هذا المنطق الوحيد للنظر وخطئ النظر عن حقيقة ؛ انه منطق تصور المعرفة ، حيث يرتد عمل المعرفة كله ، في مبدئه ، الى تعرف مجرد العلاقة التي تقيمها **الرؤية** ؛ حيث ترتد طبيعة موضوعه كلها الى وضع **المُعطى** وحسب . لقد رأي ماركس ما لم يَرَهُ سميث لخور في قوة رؤيته ؛ فما لم يَرَهُ سميث كان مرئياً تماماً ؛ ولأنه كان مرئياً ، عرض لسميث أنه لم يَرَهُ ، وعرض لماركس أنه رآه . هانحن اولاء في الدوامه ؛ لقد وقعنا في اسطورة الانعكاس التي ترى أن المعرفة هي رؤية لموضوع يعطى او قراءة لنص مقرر ، وكلاهما ليسا قط ، بالنسبة لعين الانسان الا الشفوف ذاته - فخطأ الكلمة كفضيلة التعبير ؛ وكلاهما ، مبدأ ، من شأن الرؤية . ولكن ، كما أننا لا نعامل ابداً الا بما نعامل به الآخرين ؛ فقد رُدَّ ماركس الى سميث ، ولا ينقصه الا حسرة البصر - لقد رُدَّ لا الى شيء كل العمل

الضخم الذي انتزع به ماركس نفسه من 'حسرة بصر سميث المزعومة' ؛
لقد رُدَّ الى مجرد فارق في الرؤية (رؤية هي بمثابة نهار لم تعد فيه البقرات
سوداً) ؟

لقد رُدَّ لا الى شيء البعد التاريخي والتفاوت النظري ، حيث فكر
ماركس في الفارق النظري الذي يفصله مع ذلك عن سميث الى الابد .
وما نحن الا لاء مستجرون اخبرنا الى الرؤية ذاتها مصيراً ، وقد آكرهنا
حكماً على ألا نرى في ماركس الا ما وآه هو .

٥

وسمع ذلك ، ففي ماركس قراءة اخرى مغايرة كلية ، ليس لها أية صلة
بالقراءة الأولى . ان هذه القراءة التي لا تستقيم بالاستناد الى تقرير مزدوج ،
متلازم في ازدواجه تقرير ضروب الحضور وضروب الغياب ، ضروب الرؤية وخطل
الرؤية ، هي مع ذلك آئمة ، وإنها خطل في الرؤية فريد في نوعه ؛ انها
لا ترى الا الوجود المتمازج للرؤية وخطل الرؤية ، لدى مؤلف ما ؛ فتطرح
مسألة ما هي مسألة مزجها . انها لا ترى هذه المسألة لا لسبب إلا لانها
لا ترى إلا من حيث هي غير مرئية ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بشيء مخالف
مخالفة كلية للموضوعات المعطاة ؛ ولأنه يكفي المرء أن يكون مفتوح العينين
ليرى ؛ أعنى ليرى علاقة خفية ضرورية بين مجال ما هو مرئي ومجال ما هو
غير مرئي ؛ علاقة تحدد ضرورة المجال المظلم لغير المرئي ، على أنه نتيجة ضرورية
لبنية المجال المرئي .

ولكن ، لكي أبيض بياناً أحسن ما أريد أن أشير اليه بذلك ، سأترك
هذا الطرح الصعب للمسألة معلقاً مؤقتاً ؛ وسأستعير - من أجل أن أعود
اليها - الطريقة الملتوية لتحليل النوع الثاني من القراءة ، الذي نجده عند
ماركس . ولا أريد أن أضرب على ذلك الا مثلاً واحداً ؛ وهو الفصل التاسع

عشر الرائع من راس المال ، الذي يبحث في الأجور (المجلد الثاني ، ص ٢٠٦ وما يليها) ، والذي ينعكس على الفصول الأخرى بفضل الملاحظات النظرية الرائعة ، التي لاحظها انغلز في مقدمة الكتاب الثاني (المجلد الرابع ، ص ٢٠ - ٢٤) .

وهأنذا استشهد اذن بماركس قارى علماء الاقتصاد الكلاسيكيين :

« عندما استعار الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ببساطة مقولة « سعر العمل » ، من الحياة العادية ، من دون أي تحقيق تمهيدي فيها ، ما البت أن تسأل بعد حين ، كيف حدد هذا السعر . وسرعان ما أدرك - سواء بالاضافة الى العمل ، أم بالاضافة الى أية سلعة أخرى - ان العلاقة بين العرض والطلب لا تفسر لنا شيئاً غير ذبذبات سعر السوق ، بصعودها فوق مقدار معين ، أو بهبوطها تحته . ومنذ أن يحدث التوازن بين العرض والطلب ، تبطل تغيرات السعر التي استنارها ؛ ولكن ، يبطل بطلانها أيضاً ، كل مفعول العرض والطلب . ففي حالة توازنهما ، يكف سعر العمل عن التعلق بتأثيرهما ؛ وينبغي اذن تحديده كما لو كانا لا وجود لهما . ان هذا السعر الذي هو مركز ثقل أسعار السوق ، يبدو على هذا النحو ، وكأنه الموضوع الحقيقي للتحليل العلمي . »

« لقد وصلنا أيضاً الى النتيجة ذاتها ، حينما نظرنا الى فترة سنوات متعددة ، وحسبنا المتوسطات التي ترتد اليها الحركات المتناوبة للارتفاع والانخفاض ، بعمليات تعويق متصلة . وقد وجدنا على هذا النحو ، أسعاراً وسطية ، ومقادير ثابتة في كثير أو قليل ، تظل ثابتة في ذبذبات أسعار السوق بالذات ، وتكون لها ضوابطها الداخلية . واذن ، فهذا السعر الوسطي ، « السعر الضروري » لدى الفيزيوقراطيين ، - « السعر الطبيعي » لدى آدم سميث - لا يمكن أن يكون بالنسبة الى العمل ، كما هو بالنسبة الى كل سلعة أخرى ، الا قيمته المعبر عنها بالمال . يقول سميث : « ان السلعة تباع عندئذ بقيمتها تماماً » . »

« كان علم الاقتصاد الكلاسيكي ، يعتقد بأنه الوثقى بهذه الطريقة ، من أسعار العمل العرضية ، الى قيمته الواقعية . ثم حدد هذه القبة بقيمة المؤن الضرورية لمعيشة العامل وإعادة انتاجه ، وعلى هذا النحو ، كان **يغير** - عن جهل - مجاله ؛ باستبدال قيمة العمل الذي ما زال حتى ذلك الحين ، **موضوع مباحثه الظاهري** ، قيمة قوة العمل ؛ هذه القوة التي لا وجود لها الا في شخصية العامل ، والتي تتمايز من وظيفته - أي عمله - تماماً كما تتمايز آلة ما من عملياتها . لذلك ، فسير التحليل قد أدى بصورة الزائمية ليس ، من أسعار العمل في السوق الى سعره الضروري وقيمته فقط ؛ وانما جعلنا نحل قيمة العمل المزعومة الى قيمة قوة العمل ؛ حتى إن القيمة الأولى كان ينبغي أن لا تعالج منذئذٍ ، الا على أنها صورة ظاهرية لهذه القيمة . واذن ، فقد كانت النتيجة التي أفضى اليها التحليل ، تنصب على تغيير **حدود المسألة تغييراً تاماً ، لا على حلها كما بنت في البداية .**

« ولم يتوصل علم الاقتصاد الكلاسيكي قط لادراك هذا الالتباس ، وهو الذي ظل مهماً اطلاقاً بالفرق بين أسعار العمل المعمول بها وقيمته ، وبعلaque هذه القيمة بقيم السلع ومعدل الربح الخ ٠٠٠ وكلما تعمق في تحليل القيمة بعامة ، جرفته قيمة العمل المزعومة في تناقضاتها المتشابكة ٠٠٠ » (المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ - ٢٠٩) .

الانني أستشهد بهذا النص المدهش بما هو عليه ؛ انه ميثاق قراءة لعلم الاقتصاد الكلاسيكي قام بها ماركس . وهنا أيضاً يغيرنا الامر بالاعتقاد ، بأننا قد وقفنا ، مصيراً ، عند حدود قراءة تصفي الحساب بين الرؤية وخطل الرؤية . ان علم الاقتصاد الكلاسيكي قد رأى يقيناً أن ٠٠٠ ولكنه لم يَرَ أن ٠٠٠ و « لم يتوصل قط الى » رؤية أن ٠٠٠ وهنا أيضاً يبدو أن تصفية الحساب بين الرؤية وخطل الرؤية ، تجري في عالم مغلق ؛ حينما تكشف ضروب الحضور الماركسية ، عن ضروب الغياب الكلاسيكية . ومع ذلك ،

فهناك فارق صغير ، فارق صغير جداً ، سرعان ما أنبه إليه القارئ ؛ فليس لدينا إطلاقاً نية **عدم الرؤية** ! وها هوذا : إن ما لم يره علم الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، ليس ما لم يره بل ما **رآه** ؛ ليس ما ينقصه ، بل خلافاً لذلك ما **ليس ينقصه** ؛ ليس ما يفوته ، بل خلافاً لذلك ما **لا يفوته** . إن **خطئ الرؤية** هو إذن عدم رؤية ما يرى ؛ إنها لا تتعلق إطلاقاً بالموضوع ، وإنما بالرؤية ذاتها . إن **خطئ الرؤية** هو **خطئ** يتعلق **بالرؤية** ؛ فعدم الرؤية هو إذن في داخل الرؤية ؛ إنه صورة من صورها ؛ وإذن ، فهو في علاقة ضرورية بالرؤية .

ها نحن الأولاء نلمس مسألتنا بالذات ، إنها موجودة في الخلط العضوي بين الرؤية وعدم الرؤية ؛ خلط قد أصبح وحدة فعلية ، وهو الذي يطرحها مسألة علينا . وأفضل من ذلك ، أننا لم نعد نعنى - في بيان عدم الرؤية ، أو خطئ الرؤية - بقراءة علم الاقتصاد الكلاسيكي ، من وراء شبك نظرية ماركس ؛ ولا بالموازنة بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الماركسية ، التي نتخنها عندئذٍ قياساً - وذلك لأننا لا نوازن إطلاقاً إلا بين النظرية الكلاسيكية وذاتها ؛ أي بين عدم رؤيتها ورؤيتها . وهذا يعني ، أننا معنيون بمسألتنا في صورتها الخالصة ، محدّدة ضمن مجال موحد ، ودون أية إحالة إرجاعية لا نهاية لها . إن فهم هذه الوحدة الضرورية والغريبة ، بين عدم الرؤية والرؤية ، في الرؤية ذاتها ، هو إلى حد كبير من الضبط ، طرح لمسألتنا (مسألة العلاقة الضرورية التي توحد المرنى وغير المرنى) ؛ وطرحها طرحاً حسناً هو إتاحة الفرصة لحلها .

٦

كيف تكون هذه الوحدة بين علم الرؤية والرؤية ممكنة في الرؤية إذن ؟ لنعاود قراءة نصتنا بانتباه . فلقد حدث شيء ما على جانب كبير من الخصوصية ، في سياق الأسئلة التي طرحها علم الاقتصاد الكلاسيكي على نفسه ، بصدد « قيمة العمل » ، فقد « صاغ » علم الاقتصاد السياسي

الكلاسيكي اجابة صحيحة (كما سيقول لنا انفلز في مقدمة الكتاب الثاني ،
عن كيمياء السائل المحرق «المنتجة» اللوكسجين ، وعن الاقتصاد الكلاسيكي
« المنتج » لفضل القيمة) ؛ وهذه الاجابة هي التالية : ان قيمة « العمل »
تساوي قيمة المواد الضرورية لاعادة انتاج « العمل » . ان الاجابة الصحيحة
هي اجابة صحيحة . ان أي قارئ على « طريقة القراءة الأولى » يسجلها نقطة
اجابية لحساب سميت وريكاردو ؛ ثم يتجاوزها الى موضوعات أخرى
معروضة . ولكن ليس هذا شأن ماركس . فلهذه ما يمكن أن نسميه عيباً
تراودها سمة فريدة لجواب من هذا النوع ؛ أعني الجواب الصحيح عن
سؤال عيبه الوحيد أنه لم يطرح .

السؤال البدئي ، كما صاغه نص علم الاقتصاد الكلاسيكي هو :
ما قيمة العمل ؟ أما الاجابة فتتص - بردها الى مضمونها الدقيق المدافع عنه
بدقة في النص بالذات ، الذي يصوغها فيه علم الاقتصاد الكلاسيكي - على
ما يأتي : « ان قيمة () العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة
() العمل ، واعادة انتاجه » . هناك فراغان ، أي نقصان ، في نص
الاجابة . وماركس هو الذي يجعلنا نرى على هذا النحو ، فراغين في نص
اجابة علم الاقتصاد الكلاسيكي ؛ بيد أنه لا يجعلنا نرى بذلك إلا ما يقوله
النص الكلاسيكي ذاته، ما يقوله من حيث لا يقوله؛ وما لا يقوله من حيث يقوله .
ليس ماركس اذن هو الذي يقول لنا ما لا يقوله النص الكلاسيكي ؛ وليس
ماركس اذن هو الذي يتدخل ، ليفرض على النص الكلاسيكي من خارجه قولاً
كاشفاً عن صمته . - ان النص الكلاسيكي ذاته هو الذي يقول لنا أنه
صامت : ان سكوته هو كلماته بالذات . والحقيقة ، أننا اذا حذفنا النقاط
المتلاحقة ، أي فراغاتنا ، كان لدينا دائماً بالتأكيد القول ذاته ، والجملة
ذاتها ، « الممتلئة » ظاهرياً : « ان قيمة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية
لصيانة العمل واعادة انتاجه » . بيد أن هذه الجملة لا تعني شيئاً ؛ فما

معنى صيانة « العمل » ؟ وما معنى إعادة انتاج « العمل » ؟ بإمكاننا أن نتصور ، أنه سيكفي ان نضع كلمة مكان أخرى ، في نهاية الإجابة ؛ نعني كلمة « عامل » ، مكان كلمة « عمل » - حتى 'تسوئ' المسألة بذلك . ان قيمة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة العامل وإعادة انتاجه . « ولكن لما كان العامل ليس هو العمل ، كان حد نهاية الجملة متناهيًا مع حد بدايتها ؛ «انهما لا يحملان مضمونًا واحدًا ؛ والمعادلة لا تمكن كتابتها ؛ اذ إن الأجر لا يشتري العامل ، بل يشتري « عمله » . وهذا العمل الأول ، كيف نعين موقعه في الحد الثاني ، أعني العامل ؟ ان هناك إذن ، في نص الجملة ذاته ، شيئًا ما ناقصًا ، تمامًا في مستوى كلمة « العمل » ، في بداية الإجابة ونهايتها ؛ وهذا الشيء الناقص تشير إليه بالضبط وظيفة الحدود ذاتها في الجملة بكاملها . فاذا حذفنا هذه النقاط المتلاحقة - هذه الفراغات - لم نفعل شيئًا غير إعادة بناء الجملة ، التي تدل هي ذاتها بنائها - مفهومة بحرفيتهما - على هذه الامكنة الفارغة ، وتصلح هذه النقاط المتلاحقة ، وكأنها عدد من المراكز الفارغة ، التي أحدثها «امتلاء» النص ذاته .

ان هذا النقص الذي حددت الإجابة مكانه ، في الإجابة ذاتها ، بالجوار القريب من كلمة « عمل » ، ليس شيئًا آخر غير حضور في الإجابة لغياب سؤالها ، وغير نقص سؤالها . وذلك ، لأن السؤال المطروح لا يتضمن ظاهريًا ما يحدد فيه مكان هذا النقص . « ما قيمة العمل ؟ » جملة متوحدّة مع مفهوم ما ؛ انها جملة - مفهوم تنص على مفهوم « قيمة العمل » فحسب ؛ انها جملة - نص لا تدل على نقص فيها ، ما لم تكن هي ذاتها بكاملها بوصفها مفهومًا وسؤالًا ناقصًا ، مفهومًا - منقوصًا ، هو نقص مفهوم . ان الإجابة هي التي تجيب لنا عن السؤال ؛ لأن السؤال ، مجاله بأكمله يشغله مفهوم « العمل » ذاته ، الذي تشير إليه الإجابة ، على أنه موضع النقص . ان

الاجابة هي التي تقول لنا ، ان السؤال هو نقصها بالذات ، دون أي شيء آخر .

فاذا كانت الاجابة - بما فيها من نقائص - صحيحة ؛ ولم يكن سؤالها الا نقص مفهومها ؛ فهذا لأن الاجابة كانت عن سؤال آخر يتميز بخاصية ما ، وهي أنه لم 'ينص عليه في علم الاقتصاد الكلاسيكي ، وانما نص عليه بنقاط متلاحقة في الاجابة عنه ؛ وضبطاً في النقاط المتلاحقة للاجابة عنه . وهذا ما جعل بالمكان ماركس أن يكتب :

« لقد كانت النتيجة التي انتهى اليها التحليل اذن ، هي تغيير حدود المسألة تغييراً كاملاً ، لا حلها كما كانت تبدو في البداية » .

من أجل هذا ، كان بإمكان ماركس ، أن يطرح السؤال الذي لم 'ينص عليه ، بمجرد نصه تماماً على المفهوم الحاضر في صورة غير منصوص عليها في فراغات الاجابة ؛ أي الحاضر في هذه الاجابة ، الى حد احداث هذه الفراغات ذاتها ، واظهارها فيها ، وكأنها فراغات حضور ما .

ان ماركس يعيد التواصل الى النص ، بادخاله - اعادة هي انشاء جديد - في النص ، مفهوم قوة العمل ؛ هذا المفهوم الحاضر في فراغات منطوق جواب الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، وهو ، ان ينشأ انشاء - هو اعادة انشاء - تواصل الجواب في صياغة مفهوم قوة العمل ، ينتج في الوقت ذاته المسألة التي كانت ما تزال غير مطروحة ، المسألة التي يجيب عنها الجواب الذي كان ما يزال دونما سؤال .

وقد أصبحت الاجابة حينذاك ، كما يلي : « ان قيمة قوة العمل تساوي قيمة المواد الضرورية لصيانة قوة العمل ، واعادة انتاجها » وسؤالها يكون قد انتج اذ ذاك على الصورة التالية : « ما قيمة قوة العمل ؟ »

وقد أصبح بالامكان - انطلاقاً من هذا الترميم لنص حامل لفراغات ،

ومن انتاج مسألة انطلاقاً من الجواب - أصبح بالامكان الكشف عن الاسباب التي تشرح كمه الاقتصاد الكلاسيكي تجاه ما كائن مع ذلك يراه ؛ أي تجاه عدم رؤيته في داخل رؤيته . وأفضل من ذلك ، سيبدو لنا ، أن الآلية التي استطاع بها ماركس أن يرى ما لم يره الاقتصاد الكلاسيكي وهو يراه ، هي ذاتها متوافقة مع الآلية التي رأى بها ماركس ما لم يره الاقتصاد الكلاسيكي ، - وهي ذاتها أيضاً - في مبدئها على الأقل - متوافقة مع الآلية التي نستخرجها الآن لنعكس فكراً ، رؤية غير المرنى في رؤيته ، اذ نقراً نصاً لماركس ، هو بدوره قراءة لنص من الاقتصاد الكلاسيكي .

٧

تلكم هي في الواقع النقطة التي يجب علينا أن ندركها موقعاً ننطلق منه لاكتشاف اسباب هذا الخلط في الرؤية الذي يتناول رؤية ما : علينا أن ننقح تنقيحاً كلياً ، الفكرة التي كوّنوها الناس عن المعرفة ؛ وأن نتخلى عن الاسطورة السرابية اسطورة الرؤية والقراءة المباشرتين ؛ وان ننصور المعرفة على أنها انتاج .

ان الذي جعل غلطة الاقتصاد السياسي ممكنة الوقوع ؛ يتناول بالفعل التحول الذي طرأ على خطى رؤيته . فما لم يَره ' علم الاقتصاد السياسي ليس موضوعاً موجوداً من قبل ، كان بإمكانه أن يراه ، ولم يره ؛ بل موضوعاً ينتجه هو ذاته في عملية المعرفة التي يقوم بها ، والذي ليس له وجود سابق عليها ؛ اذ ان هذا الانتاج ذاته هو عين هذا الموضوع ذاته . ان ما لا يراه علم الاقتصاد السياسي هو ما يفعله ؛ أعني انتاجه لاجابة جديدة دون سؤال ، وانتاجه في الوقت ذاته سؤالاً جديداً مضمراً ، سؤالاً قائماً في الجوف المفرغ لهذه الاجابة الجديدة . لقد استطاع علم الاقتصاد السياسي - من خلال ما تنطوي عليه ' اجابته ' الجديدة من حدود ناقصة - أن ينتج سؤالاً جديداً ؛ ولكن ، « من دون أن يجري » . فقد « غيّر تغييراً تاماً من حدود المسألة »

البديئية ؛ وأنتج على هذا النحو ، مسألة جديدة ؛ ولكن ، على غير علم منه .
وقد ظل مقتنعا - وهو بعيد عن معرفة ذلك - بأنه بقي ضمن مجال المسألة
«القديمة» ؛ في حين أنه قد « غيّر من موقعه » ، « من دون أن يعرف ذلك » .

إن كمه الاقتصاد السياسي و « خطل رؤيته » يقومان في التفاهم هذا
بين ما ينتجه وما يراه ، يقوم في هذا « الالتباس » الذي اُشار اليه ماركس ،
في أمكنة أخرى ، على أنه « لعب بالألفاظ » ، لا يمكن لمن يتلفظ به ، أن
ينفذ اليه بالضرورة .

لماذا كان علم الاقتصاد السياسي آكمه بالضرورة ، عما ينتجه ، وعن
عمله الانتاجي ؟ لأنه يحتفظ بعينيه سعلقتين بسؤاله القديم ؛ ويستمر برد
اجابته الجديدة الى سؤاله القديم ؛ لأنه يبقى متعلقاً بـ « الأفق » القديم
(رأس المال ، المجلد الثاني ، ٢١٠) حيث المسألة الجديدة « لا ترى »
(المصدر المذكور) . ان المجازات التي يفكر ماركس فيها في هذا « الالتباس »
الضروري ، تقترح علينا على هذا النحو ، صورة تغير في الموقع ، وتغير
في الأفق مساوق له . انها توحى لنا بملاحظة رئيسية تقينا من ردّ خطل
الرؤية ، أو « عدم العلم » ، الى أصل نفسي . ان ما يحدث في الحقيقة ،
في انتاج هذه المسألة الجديدة الكامنة في لا شعور الاجابة الجديدة ، لا يتعلق
بموضوع معين جديد ، يبرز من بين موضوعات أخرى متوحدة سلفاً ؛ كما
يبرز زائر غير منتظر في اجتماع أسري . ان الأمر خلاف ذلك تماماً ؛ فما
يحدث يضع موضع التساؤل تحول الموقع بأكمله ، وتحول أفقه بأكمله ؛
هذا الموقع وهذا الأفق اللذان يتم على قاعهما انتاج المسألة
الجديدة . ان بروز هذه المسألة النقدية الجديدة ، ليس الا دلالة دقيقة على
تحول نقدي وانقلاب خفي ممكنين ، يتناولان واقع هذا الموقع مأخوذاً بكل
امتداده ، حتى حدود « أفقه » النهائية . ولكي نعبر عن هذه الواقعة بلغة

كنت قد استخدمتها من قبل (١) ، أقول : ان انتاج مسألة جديدة لها هذا الطابع **الحرج** (بالمعنى الذي نتكلم فيه عن وضع حرج) لنو دلالة على انتاج ممكن وضروري الاشكالية نظرية جديدة ، ليست هذه المسألة الا عرضاً من أنماط الأعراضها • ان انغلز يقول ذلك في عبارة مشرقة في مقدمته للكتاب الثاني من رأس المال • يقول : ان مجرد « انتاج » الاوكسجين بكيمياء السائل المحرق ، أو « انتاج » فضل القيمة بالاقتصاد الكلاسيكي ، لا يتضمن في ذاته مجرد ما يعدل النظرية القديمة في نقطة من نقاطها ، بل ما « يقرب » الكيمياء أو الاقتصاد « بأكملهما » • (المجلد الرابع ، ص ٢١) • واذن ، فما هو موضع النزاع في هذا الحدث ذي المظهر المحلي ، هو ثورة النظرية القديمة تماماً ؛ أي ثورة الاشكالية القديمة في كليتها • وبهذا نكون قد وضعنا أنفسنا في حضرة هذه الحقيقة الخاصة بوجود العلم بالذات ؛ وهي ان العلم لا يمكنه ان يطرح مسألة ما الا في مجال بنية نظرية محددة وأفقها ؛ أعني اشكاليته ، التي تكون شرط امكانية محددة مطلقة ، وبالتالي تحديداً مطلقاً لصور طرح كل مسألة ، في لحظة معينة من لحظات العلم (٢) •

بذلك نصل الى فهم معنى تحديد المرنى على انه مرنى ؛ وارتباطاً به الى فهم معنى غير المرنى على انه غير مرنى • وفهم معنى الرابطة العضوية التي تربط غير المرنى بالمرنى • فالمرنى هو كل موضوع أو مسألة تتوضع ضمن الواقع ، أو في الأفق ، أعني في المجال ذي البنية المحددة لاشكالية نظرية ، اشكالية علم نظري معين • يجب علينا ان نفهم هذه الكلمات بمعناها الحرفي • ليست الرؤية اذن من شأن شخص فرد مزود بملكة

(١) كتابنا : من أجل ماركس Pour Marx ص ٤٠ ، ٦٣-٦٦ الخ ••

(٢) لقد ضمن أوغست كونت ذلك في أكثر من مناسبة •

« الرؤية » ، التي لا بدَّ له من أن يمارسها أما في الانتباه أو النحول — فالرؤية هي من شأن شروطها البنوية ؛ الرؤية هي علاقة ، علاقة ارتداد — فكري لمجال الاشكالية على موضوعاتها ومسائلها الارتداداً متضمناً ذاته (١) — ان الرؤية تفقد عندئذٍ امتيازاتها الدينية بما هي قراءة مقدسة ؛ انها لا تمود — الا ارتداداً فكرياً للضرورة المتضمنة التي تربط الموضوع أو المسألة بشروط وجودها ، المتعلقة بشروط انتاجها . وبالحرف الواحد ، لم تعد العين (عين الروح) ، عين الذات ، هي التي ترى ما هو موجود في مجال حدوده اشكالية — نظرية ؛ بل ان هذا المجال ذاته هو الذي يورث ذاته في الموضوعات أو المسائل — التي يحددها — فالرؤية ليست الا الارتداد الفكري الضروري للمجال على موضوعاته . (بهذا يمكننا يقيناً أن نفهم « الالتباس » الذي تقع فيه فلسفات الرؤية الكلاسيكية ، التي تجد الكثير من الضيق ، حينما يتوجب عليها أن تقول معاً : ان نور الرؤية يأتي من العين ومن الموضوع) .

ان العلاقة التي تحدد المرئي ، هي ذاتها التي تحدد غير المرئي ايضاً ؛ كأن غير المرئي هو الوجه الخلفي لخيال المرئي . إن مجال الاشكالية هو الذي يعرف غير المرئي ويعطيه بنيته على أنه المرفوع المحدد ؛ المرفوع من مجال الرؤية بوصفها قابلية للرؤية ، والمحدد بوصفه مرفوعاً ، وذلك بفعل وجود الاشكالية وببنيتها النهائية ؛ على انه ذلك الذي يمنع الارتداد الفكري عن مجال موضوعه ويكبته ، أي يمنع إقامة علاقة ضرورية بين الاشكالية ، وواحد من موضوعاتها ، وهي علاقة متضمنة في ذاتها . والأمر هو على هذا النحو ، بالنسبة الى الاوكسجين في نظرية كيميائ السائل المحرق ، أو بالنسبة الى فضل القيمة وتعريف « قيمة العمل » في علم الاقتصاد

(١) « علاقة الارتداد المتضمن في ذاته » : هذا « الارتداد الفكري » طرح هو ذاته مسألة نظرية ليس بإمكانني أن أتطرق اليها هنا ؛ ولكنني سأعالجها في نهاية هذا البحث (الفقرة ١٩) .

الكلاسيكي . ان هذه الموضوعات والمسائل الجديدة هي غير مرئية بالضرورة في مجال النظرية القائمة ، لأنها ليست موضوعات هذه النظرية ، ولأنها ممنوعاتها ، - انها موضوعات ومسائل ليست بالضرورة ذات علاقات ضرورية بمجال الميراثي الذي تحدده هذه الاشكالية . انها غير مرئية ؛ لأنها طُرحت ودُفعت من دون نزاع ، خارج مجال ماهو ميراثي ؛ ولهذا ظل حضورها الواقعي في المجال غير متحرك ، حينما حدث (في ظروف واضحة وخصوصية جداً) ؛ بل انه بالمعنى الدقيق للكلمة ، أصبح غياباً لا يمكن الكشف عنه - وذلك لأن عمل المجال كله كان قائماً على عدم رؤيتها ؛ بل على منع رؤيتها . هنا نجد أيضاً ، أن غير الميراثي ليس وظيفية رؤية وذات ما أكثر مما هو وظيفية الميراثي ؛ فغير الميراثي هو عدم رؤية الاشكالية النظرية لغير موضوعاتها ؛ انه الظلمة ، بل العين التي انعكست عليها الاشكالية النظرية فأعشتها ، حينما تجاوزت غير موضوعاتها وغير مسائلها دون رؤيتهما ؛ لأنها لم تنظر اليهما .

ونظراً لأن شروط المكان الميراثي وغير الميراثي ، بل شروط امكان ماهو داخلي وماهو خارجي في المجال النظري الذي يحدد الميراثي - قد استدعيت في عبارات تستعيد بعض الفقرات الرائعة جداً من مقدمة ميشيل فوكو لكتابه : تاريخ الجنون (١) - فربما أصبح بإمكاننا أن نتقدم خطوة أيضاً ، وأن نتيقن أن هناك علاقة ضرورية قاهرة ، بين هذا الميراثي وغير الميراثي هذا ، المحددين على هذا النحو . فغير الميراثي لمجال ميراثي ليس في تطور نظرية ما ، أي شيء خارجي غريب عن الميراثي المحدد بهذا المجال . فغير الميراثي يُحدد دائماً بالميراثي على أنه غير ميراثي وما يمنع عن رؤيته ؛ فغير الميراثي ليس اذن

(١) منشورات Plon ، باريس ١٩٦١ .

- إذا استخضنا المجاز المكاني - الجانب الخارجي من المرئي ، ظلمات الاستبعاد الخارجية ، بل يقيناً ظلمات الاستبعاد الداخلية ، الاستبعاد الداخلي للمرئي ذاته ؛ لأنه قد حُدد ببنية المرئي . وبتعبير آخر ، إن التعابير المجازية المفردة ، تعابير الموقع والاتق ، وبالتالي حدود مجال مرئي. حدوده اشكالية معينة ، لا بد لها من أن تعرضنا لاعتناق فكرة خاطئة عن طبيعة هذا المجال ؛ إذا ما تصورنا هذا المجال بحرفية المجاز المكاني (١) . وكأنه مكان محدود بمكان آخر يقع خارجه . إن هذا المجال الآخر هو المكان الأول ، الذي يحتويه وكأنه إنكاره الذاتي ؛ فهذا المجال الآخر هو المكان الأول بذاته ، الذي لا يتحدد إلا بانكار ما يستبعده في حدوده الذاتية . وهذا يعادل قولنا ، أنه ما من حدود له غير حدوده الداخلية ؛ وأنه يحمل خارجه في داخل ذاته . إن مفارقة المجال النظري هي على هذا النحو ، في كونه مكاناً غير محدود لأنه محدد ؛ إذا ما أردنا أن ننقذ المجاز المكاني ؛ وهذا يعني أنه كون حدود ، ودون جبهات خارجية تفصله لا عن شيء ؛ تماماً لأنه محدد ومحدود في داخل ذاته ، حامل في ذاته نهائية تحديده ، التي باستبعادها ما ليس إياه ، تجعل منه ماهو هو . أن تحديده (وهو عملية علمية بالذات) يكون عندئذ ما يجعله في وقت واحد ، غير محدود في نوعه ، وموسوماً في داخل ذاته ، بكل تحديده ، وبما يستبعد من ذاته في ذاته تحديده ذاته . وهنا أيضاً لا بد لنا من أن نحترس من أن نجعل من هذا المستبعد آخر خالصاً ، شيئاً ما خالصاً ، أو ما تسميه فلسفة راصدة تستعجل الأمور « بالتبقي » .

(١) ان اللجوء الى المجازات المكانيّة (مجال ، موقع ، مكان ، محل ، موضع ، الخ ...) التي يستخدمها هذا النص ، تطرح مسألة نظرية ؛ وهي مسألة مؤهلات وجودها في قول ذي طموح علمي . هذه المسألة يمكن النص عليها كما يلي : لماذا تتطلب صورة معينة للقول العلمي بالضرورة ، استخدام مجازات مستعارة من أقوال غير علمية ؟

فالتأسيس النظري للتجديد ليس « اختياراً » « حراً » بين منطقتين ترسم حدودهما في الوقائع ، ولا هذا « التقطيع » البسيط للوقائع ، الذي يهب جميع الذين يحسمون الشؤون أو الموارد أو يشرحون الاجساد أو الرؤوس ، الرعشة التي تشعرهم بأن السماء التي تجري في عروقهم هي دماء العلم ذاتها ؛ وتهب العلماء ما يشعروهم بأنهم ينتسبون الى العرق ذاته الذي تنتسب اليه حرية الله . ان القسمة الكبرى التي يقيمها التجديد ليست الا نتاجاً يظهر في نور البداهة المحدود ، هو نتاج حل لا ينبثق الا من كبت ، كبت يلقي بظله على مسألة مطروحة ، مخاضاً ، في أعماق مجال النظر ، فيكسفها . وهذا المكبوت ليس نكرة ؛ بل هو مضمون محدد كان باعكانه أن يكون من نطاق ما هو ضمنى في بنية سابقة ، فلم يسقط في الظل كما يسقط الانسان في الهزيمة عندما يختل ميزان قواه . فما يستبعده تحديد مجال الاشكالية القائمة، وهو غير محدود في نوعه، ولكنه محدود في داخلية : هو اذن ممنوعه هو ومكبوته هو ، الذي لا يمت الى الظل ، الا لأنه قد مت قبل الهزيمة الى نور واه قد أخفاه بالضبط ظل الاشكالية الجديدة . من أجل ذلك ، كان المرئي يؤلف جسماً واحداً مع غير مرئيته ، كما يؤلف جسماً واحداً مع كل ما يمكن له أن يتوالد ، سواء بتكاثر فروعه ، تكاثراً داخلياً، أم باخصاب رحمه اخصاباً خفياً بتصورات أو مسائل «مستجلبة» من مجال آخر . واذا حدث في بعض الظروف العرجة ذات الخصوصية الشديدة ، ان أفضى تطور الاسئلة التي تنتجها الاشكالية (ونعني هنا تطور أسئلة علم الاقتصاد السياسي المطروحة بصدد « قيمة العمل ») ، الى إنتاج حضور غير مرئيته بشخصه ، في المجال المرئي للاشكالية القائمة - فان هذا الانتاج لا يمكن أن يكون عندئذٍ الا إنتاجاً غير مرئي ؛ لأن نور المجال يخترقه وهو أعمى عنه ، بمعنى انه لا يخترقه بارتداد الفكر عليه . ان

غير المرمي المنتج هنا ، أي الذي أبصر كمه بفضل التحليل المؤسس على الاشكالية ، يتوارى عندئذٍ بوصفه سقطة ، غياباً ، نقصاً ، عرضاً من اعراض النظر . انه يتجلى على ما هو عليه ، يتجلى غير مرئي بالنسبة الى النظرية - وهذا ما جعل سميت يرتكب « خطأ الرؤية » في عدم رؤيته ما يتبدى بجلاء للعين ، أي في ألا يرى ما هو بكل وضوح وظيفية الاشكالية القائمة ، أي إثارة الكلمة بالمعنى الدقيق للكلمة ، إثارة ما لا قبل للنظر به ، ما يमित للنظر ، ما ليس له إلا منفذ واحد ، وهو ألا يرى ، لأنه عاجز عن النظر .

ولكي نرى غير المرمي هنا ؛ نرى خطأ « الرؤية هنا » ؛ ونندمج هذه النقائص في القول كاملاً ، وهذه الفراغات في متلاحم النص ؛ لابد لنا من شيء مخالف تماماً للنظرة الحادة أو اليقظة ؛ لابد لنا من نظرة عليمة ، نظرة متجددة ، هي ذاتها وليدة الارتداد الفكري « لتغير المجال » على ممارسة الرؤية ؛ حيث يصور ماركس تحول الاشكالية . انني أفهم هذا التحول هنا على أنه واقعة ، من دون أن أدعي تحليل الآلية التي تدفعه وتحققه . وإذا لم يكن « تغير المجال » هذا ، الذي يكون تحول النظرة نتيجة من نتائجه ، وإذا لم يكن هو ذاته الا نتاج شروط جديدة ومعقدة ومأسوية غالباً ، الى حد بعيد ؛ وكان لا يمكن رده اطلاقاً الى الاسطورة المثالية القائلة بتقرير للفكر يغير من « وجهة النظر » ؛ وكان يستلزم عملية كاملة غير نظرة الذات البعيدة عن أن تنتج شيئاً ، والتي تقتصر على عكسه فكراً في مكانه الخاص ؛ وكانت الادعاءات « الذات المكونة لوسائل انتاج المعرفة » في عملية التحويل الواقعي هذه ، عديمة الجدوى ، مثلما هي عديمة الجدوى ادعاءات صاحب الرؤية في انتاج ما هو مرئي ؛ وكان كل شيء يجري في أزمة جدلية من أزمات انقلاب بنية نظرية ما ، حيث تقوم « الذات » بالدور الذي تحدده لها آلية العملية ، لا الدور الذي تعتقد انها تقوم به ؛ - فهذه مسألة

لا يمكننا أن ندرسها هنا • لنقتصر على ذكر أنه يجب على الذات ، أن تكون قد احتلت مكانها الجديد (١) في المجال الجديد ؛ أو بتعبير آخر أن تكون قد وضعت نفسها سلفاً في هذا المجال الجديد - وإن يكن جزئياً وعلى غير علم منها - حتى تتمكن من أن تلقي على غير المرئي القديم ، النظرة العليمة التي تجعل لها منه مرئياً • فالأذا استطاع ماركس أن يرى ما غاب عن نظر سميث؛ فهذا لأنه احتل سلفاً هذا المجال الجديد ، الذي أنتجته مع ذلك الاشكالية القديمة ، عن غير علم منها ، في ما أنتجته من اجابة جديدة •

٨

تلكم هي قراءة ماركس الثانية ؛ انها قراءة نجرؤ على القول : انها مشخصة للأعراض بقدر ما تكشف بالحركة ذاتها عما هو خفي في النص الذي تقرأه بالذات ، وترده الى نص آخر حاضر بغياب ضروري في النص الأول ؛ أي حاضر بغياب ينتجه النص الاول مع ذلك ، من حيث هو عرض ، وكأنه غير مرئي الخاص • ان قراءة ماركس الثانية ، شأنها شأن قراءته الاولى ، تفترض يقيناً وجود نصين اثنين ، وقياس الاول بالثاني • بيد أن ما يميز هذه القراءة الجديدة من القراءة القديمة ، هو اننا نجد في القراءة الجديدة ، النص الثاني موجوداً سلفاً في النص الأول بما هو ممكن على الأقل؛ فالنص غير المرئي متضمن سلفاً في النص المقروء ، وكأنه نمط من غير مرئي

(١) انني احتفظ بالمجاز المكاني • ومع ذلك ، فالتغير في المجال يقع مكانياً؛ إذ إنه لا بد لنا ، بكل ما في الأمن من دقة ، من أن نتكلم عن انقلاب في نمط الانتاج النظري ، وعن تغير وظيفة الذات التي يستثيره هذا الانقلاب في النمط •

الخاص . هنا أيضاً ، يبدو على النوع الخاص بالنصوص النظرية على الأقل (وهي النصوص الوحيدة التي يتطلب الأمر هنا تحليل قراءتها) ، لأنه من الضرورة ومن الممكن القيام بقراءة متأنية ذات مرهين ، قائمة على المضمون المزجج للقول النظري .

إذا كان للبحوث التي سنقرؤها بعض المؤهلات التي ينبغي حفظها بما هي ومضات سريعة على الأقل، على أنها أقوال عن المبنى النظري ، فإنها لاتنجو من القانون الذي نصص عليه . فنحن إذن نقتصر على محاولة أن نطبق على قراءة ماركس ، القراءة « المشخصة للاعراض » التي توصل بها الى قراءة غير المقروء لدى سميث ، بمقايضة قول سميث الصريح بقوله المضمّر ، ودقة نصوصه وتتابعها بدقة اشكاليته وتتابعها ، واشكاليته المربّية في البداية باشكاليته غير المربّية المتضمنة في مغارقة الاجابة التي لا تتوافق مع أي سؤال مطروح . في هذه البحوث سنجد أيضاً ، ان ما يميز ماركس من سميث تمييزاً بعيداً لا حد له ؛ وما يميز بالتالي علاقتنا بماركس من علاقة ماركس بسميث ، هو الفارق الجذري التالي : ففي حين الذي لم يأت سميث في نصه باجابة لا تجيب فقط عن أي من الاسئلة السابقة مباشرة ؛ بل لا تجيب أيضاً عن أي سؤال آخر من الاسئلة التي طرحها في مؤلفاته ، مهما يكن مكانه منها - فإنه يكفينا خلافاً لذلك ، حينما يحدث لماركس ، أن يصوغ اجابة دون سؤال ، قليل من الصبر ونفاذ البصيرة ، حتى نكشف في مكان آخر ، السؤال ذاته - الذي أجاب عنه ماركس في مكان آخر ، أو بالنسبة - مطروحاً بعد عشرين أو مائة صفحة ، أو بصدد موضوع آخر ، أو في غلاف مادة مخالفة كلياً ؛ وذلك ، لأن لديه هذه

البوارق العجيبة ، التي تبدو عند انفلز ، حينما يفسره في نصه الحي (١) .
 وإذا كان لدى ماركس دون شك ، اجابة مهمة عن سؤال لم يطرح في أي
 مكان - وقد غامرنا باقتراح مثل هذا الرأي - أي اجابة لم يتوصل الى
 صياغتها الا بشرط مضاعفته الصور الخاصة بتأديتها ، أي اجابة غايتها
 « العرض » وتقصاته ، فهذا دون شك ، لأنه لم يكن في متناول ماركس
 في زمن حياته ، ولم يستطع كذلك أن يضع في متناوله أثناء حياته ، المفهوم
 المناسب الخاص بتفكير ما كان ينتجه ؛ ألا وهو مفهوم ارتداد بنية ما على
 نتائجها ارتداداً ناجعاً . قد يقال دون ريب أن هذا ليس الا كلمة ، وأن
 ما ينقصه هو الكلمة وحدها ؛ لأن موضوع الكلمة قائم بأكمله . بكل يقين ؛
 بيد أن هذه الكلمة هي مفهوم ، والغياب البنوي لهذا المفهوم ينعكس في بعض

(١) اذا سمح لي هنا أن ألجأ الى تجربة شخصية ، كان لا بد لي من أن أتى بمثالين دقيقين
 عن حضور السؤال الغائب عن جوابه في مكان آخر ، لدى ماركس ولدى انفلز . فقد
 توصلت بنوع من التفكير - لا بد من نعمته بالشاق ، لأن النص الذي يتعلق به (من
 أجل ماركس ، ص ٨٧ وما بعدها) يحمل آثار هذه المشقة - الى الكشف في كلمة «انقلاب»
 الجدل الهيفلي عند ماركس عن غياب سديد المعنى ؛ والى تعيينه ، ألا وهو غياب مفهومه
 وبالتالي غياب سؤاله . وقد توصلت بعد الى إعادة صياغة هذا السؤال ؛ بتبني أن
 « الانقلاب » الذي يتكلم عنه ماركس كان يتضمن بالفعل ثورة في الاشكالية . ولكنني
 لم البت أن ذهلت فيما بعد ، حينما قرأت المقلة التي كتبها انفلز للكتاب الثاني من
 رأس المال ، ورأيت أن السؤال الذي وجنت مشقة كبيرة في صياغته ، كان موجوداً فيها
 كاملاً بكلماته ؛ وذلك لأن انفلز يوضح في الكيمياء والاقتصاد السياسي اللذين
 كانا يمشيان على رأسيهما ، يوضح بين « الانقلاب » وإعادة إقامة الجدل على القدمين .
 وبين التبديل في « نظرية » هذين العلمين وبالتالي في اشكاليتهما . ولنتا بمثال آخر :
 لقد ارتأيت في مبحث من مباحثي الأولى ، أن ثورة ماركس النظرية لا تقوم على التفسير في
 الاجابات ، وانما على التفسير في الاسئلة ؛ وأن ثورة ماركس في نظرية التاريخ تقوم اذن
 على « التفسير في العنصر » الذي جعله ينتقل من مجال الايديولوجيا الى مجال العلم (من
 أجل ماركس ، ص ٤١) . ولكنني ، حينما قرأت حديثاً فصل رأس المال عن الاجر ،
 ذهلت لوؤيقي أن ماركس كان يستخدم تعبير « تغير المجال » ، بالألفاظ ذاتها ، لكي
 يُعبر عن هذا التغير في الاشكالية النظرية . هنا أيضاً أعطاني ماركس السؤال بكامل
 كلماته ، « او مفهومه » ، في مكان آخر من مؤلفه ؛ هذا السؤال الذي كنت قد أعدت
 صياغته بمشقة ، ابتداء من تعيابه الذي لحظته في نقطة محددة لدى ماركس .

النتائج النظرية الدقيقة ، في بعض صور قول ماركس التي يمكن تحديدها ، وفي بعض صياغاته التي يمكن تعيينها ، والتي تترتب عليها بعض النتائج . بهذا قد يمكن أن يتضح الحضور الحقيقي لبعض الصور والاحالات الهيغلية ، في قول رأس المال ؛ ولكنه يتضح من الداخل هذه المرة ؛ يعني أنه لا يتضح مثل بقية باقية من الماضي ، مثل راسب ما ، أو مثل علاقة « مصاحبة » ، أو مثل سر مقلب يستسيغه الحمقى . (ان ميزة جدلي تكمن في أنني أقول الأشياء بالتدرج ؛ إنهم يعتقدون أنني بلغت نهاية المطاف ، فيسرعون إلى دحسي ، ولكنهم يقتصرون بذلك على التدليل العلني على غباثهم ، غباء الحمير ! (رسالة إلى أنغلز في ٢٦/٦/١٩٦٧) . ان غياب هذا المفهوم ، من الداخل ، مفهوم ارتداد بنية ما على نتائجها ارتداداً ناجعاً (وكل المفهومات الجزئية المدرجة تحته) ، على أنه القياس الصحيح لغياب مربك ، ولكنه لا يمكن تجنبه ؛ فهو المفتاح الذي يفتح مقاليق ما هو مرئي غير مرئي ، وما هو غائب حاضر ، في كل مؤلفاته . وقد لا يكون من المحظور علينا عندئذ ، أن نعتقد ، أنه إذا كان ماركس « يلعب » بجودة كبيرة ، بالصيغ الهيغلية ، في بعض فقراته ؛ فإن هذا اللعب ليس مجرد تائق أو استهزاء ؛ بل انه بالمعنى القوي للكلمة ، لعب مأساة حقيقية ، تقوم فيها بعض المفهومات يائسة بدور غائب ، ليس له من اسم كما نستطيعه في شخصه على المسرح - في حين أن هذه المفهومات لا « تنتج » الحضور الا في خللها أو في التفاوت بين الأشخاص وأدوارهم .

وإذا كان صحيحاً ، أن تعيين هذا النقص - الذي هو فلسفي - وتحديد موقعه يمكن أن ينتهيا بنا أيضاً ، الى عتبة فلسفة ماركس ؛ كان بإمكاننا أن نتوقع مكاسب تجرها إلينا نظرية التاريخ نفسها . ان نقصاً في المفهوم ليس بيتاً ، بل محدوداً خلافاً لذلك على أنه ليس نقصاً ، ومعلن

عن كماله ؛ يمكنه أن يعيق في بعض الظروف ، اعاقا حقيقية ، تطور علم من العلوم ، أو بعض فروعها . ويكفي ذلك ، أن نشير الى أن علماً ما لا يتقدم أي لا يستمر في الحياة ، الا اذا وجهنا انتباهاً شديداً الى نقاط ضعفه النظري . وبهذا المعنى ، فهو يستمد حياته مما يعلم أقل مما يستمدحها مما لا يعلم ؛ على شرط - وهذا شرط مطلق - أن يحصر غير المعلوم هذا ، وان يطرحه كما تطرح مسألة دقيقة . ولكن غير المعلوم في علم ما ليس ما تعتقده الايديولوجيات ذات النزعة الاختبارية ، أي « باقيه » ، وما يتركه خارجها ، وما لا يمكنه فهمه أو حله ؛ بل انه ما يحمله العلم في ذاته من نقاط سريمة العطب تختفي وراء « البدايات » الأكثر قوة ، انه أيضاً فترات صمت قوله ، وبعض ثغرات في مفاهيماته ، بعض بقع بيضاء في دقته ؛ وباختصار ، كل ما يصل عبر الامتلاء (١) ، إلى الآذان الصاغية رنيناً هو رجح فراغ . واذا كان صحيحاً ان العلم ينمو ويحيى من القدرة على الاصغاء الى هذا « الرنين » ، فان شيئاً من حياة النظرية الماركسية في التاريخ ربما علقت على هذه النقطة الدقيقة ، التي يدلنا ماركس فيها ، بآلاف الأساليب ، على الحضور الغائب لأحد المفاهيم الجوهرية في فكره الخاص .

٩

تلكم اذن النقطة التي تأثم بها قراءتنا الفلسفية لرأس المال ؛ انها تأثم ، لأنها قرأت ماركس ، مراعية قواعد قراءة ما ، أعطانا هو عنها درساً مؤثراً بقراءته الخاصة للاقتصاد السياسي الكلاسيكي . واذا نحن اعترفنا اذن

(١) ب. ماشري P. Macherey : بصدد الانشقاق Apropos de la rupture ، في مجلة النقد الجديد Nouvelle Critique ، أيار ١٩٦٥ ، ص ١٣٩ .

بخطئنا ، فقد حدث ذلك منا عن عمد ، لكي نكبل أنفسنا به ، ولكي نرسي فيه ، ولكي نتعلق به بوحشية ؛ كما يكون ذلك إزاء النقطة التي يجب علينا أن نمسك بها بأي ثمن ، حتى نأمل أن نستقر فيها يوماً ، ونتعرف الامتداد غير المنتهائي الذي يحتويه مكانها الصغير ، نعني امتداد فلسفة ماركس .

إن هذه الفلسفة هي ما نبحث عنه جميعاً . فصكوك القطيعة الفلسفية التي نجدها في « الايديولوجية الألمانية » ليست هي التي أعطتنا إياها بنائتها . كذلك لم تعطينا إياها من قبل ، على الإطلاق ، «قضايا عن فويرباخ»؛ هذه البوارق الخُلب التي ينشق بها ليل الانطربولوجيا الفلسفية ، عن الآني الهارب للعالم الآخر ، الذي ندركه من خلال صورة العالم الأول المرسومة على شبكة عيوننا . كذلك لم تعطينا إياها أخيراً نقود « مناهضة دوهرنغ » في صورتها المباشرة على الأقل ، وبهما تكن عبقرية حكمها السريري ، تلك النقود التي كان لابدّ الانغز أن « يتبع فيها السيد دوهرنغ في المجال الرحب الذي كان يعالج فيه جميع الأمور الممكنة ، وأموراً أخرى أيضاً » (الطبقات الاجتماعية ص ٣٦-٣٧)؛ أي مجال الايديولوجيا الفلسفية، أو تصور العالم مسجلاً في صورة « مذهب » (ص ٣٨) . وذلك لأن الاعتقاد بأن كامل فلسفة ماركس قد أعطي لنا في بعض الجمل الرائعة التي نجدها في « قضايا عن فويرباخ » ، أو في القول السلبي الذي تقدمه لنا « الايديولوجية الألمانية » ، أي في مؤلفات القطيعة (١) ، إنما هو اعتقاد نخطئ فيه بخاصة في تقدير الشروط الضرورية للتطور الذي يحتاجه فكر نظري جديد بجدة جنونية ، ولابد له من أن يعطى زمناً لكي ينضج ، ويتحدد ، وينمو . ويقول انغز : « منذ أن صمغنا نظريتنا لأول مرة في « برؤس الفلسفة » لماركس

(١) راجع « من اجل ماركس » ، ص ٢٦ - ٢٧ .

وفي « البيان الشيوعي » مرت فترة احتضان ، دامت عشرين سنة تماماً حتى نشر رأس المال ٠٠٠ » (المصنر المذكور ، ص ٣٨) . ان الاعتقاد كذلك ، بأن كامل فلسفة ماركس يمكن أن يعطى بذاته في صيغ المناظرات الأدبية التي يخوضها كتاب على أرض الخصم ، أي على أرض الايديولوجيا الفلسفية ؛ كما يفعل ذلك في أغلب الاحيان كتاب « مناهضة دوهرنغ » (وفيما بعد كتاب « المادية والاختباوية النقدية ») ؛ لهو اعتقاد نخطيء فيه في فهم قوانين الصراع الايديولوجي ، وفي طبيعة الايديولوجيا التي هي مسرح هذا الصراع الذي لا بد منه ، وفي التمييز الضروري بين الايديولوجيا الفلسفية التي يثور فيها هذا الصراع الايديولوجي ، و « النظرية » أو الفلسفة الماركسية التي تظهر على هذا المسرح ، لكي تخوض المعركة . ان التمسك المطلق بـ « مؤلفات القطيعة » وحدها ، أو بحجج الصراع الايديولوجي اللاحقة وحدها ، انما يعني عملياً الوقوع في « خلل الرؤية » القاسي بأن لا نرى بأن مؤلف ماركس الكبير ؛ أعني رأس المال ، هو المكان الممتاز الذي يتاح لنا فيه أن نفكر فلسفته بذاتها . وهذا ما نعرفه منذ زمن طويل مع ذلك ؛ نعرفه بعد الذي بينه لنا انفلز بوضوح كامل ، على الخصوص ، في هذه المقدمة الخارقة التي كتبها « للكتاب الثاني » ، الذي سيدرس يوماً من الايام في قاعات المدرس ؛ ونعرفه بعد الذي كان يكرره لينين من أن فلسفة ماركس كانت متضمنة بأكملها في « منطق رأس المال » ؛ هذا « المنطق » الذي « لم يجد » ماركس « وقتاً » لكتابته .

فليمتنع المرء عن معارضتنا هنا بأننا نمتد إلى عصر آخر ؛ وبأن مياها كثيرة قد سالت تحت جسورنا ؛ وبأن مسائلنا لم تعد هي ذاتها . اننا نتكلم تماماً عن مياها حية لم تسلم بعد . اننا نعرف من الامثلة التاريخية

ما فيه الكفاية ؛ فلنبداً بمثال سبينوزا ، حيث عمل الناس بشراسة على أن ينصبوا حوله أسواراً تخفيه ، الى الابد، وعلى أن يخفوا تحت ركامات التراب الينابيع التي أوجدت من أجل اطفاء عطشهم ، والتي لم يكن بوسع جزعهم أن يواجهها . لقد دفنت الفلسفة الجامعية ماركس في تراب الصمت ، الذي هو تراب الجيف ، خلال قرابة قرن . وقد توجب على رفاق ماركس وخلفائه ، خلال الزمن ذاته ، أن يواجهوا المعارك المفجعة والملحة الى ابد حد ؛ ودخلت فلسفة ماركس بأكملها في مشروعاتهم التاريخية ، وفي عملهم الاقتصادي والسياسي والايديولوجي ، وفي المؤلفات الضرورية لتدويرها وتوجيهها . وخلال فترة الصراع الطويلة هذه ، حُفظت فكرة فلسفة ماركس ، والشعور بوجودها ووظيفتها النوعيين الضروريين لنقاء المعارف - التي كانت تدعم كل عمل - وصراحتها ؛ ودفع عنهما تجاه كل الاغراءات وكل الاعتداءات . ولا أريد أن آتي ببرهان على ذلك ، غير هذه الصيحة العالية ، التي أطلقها الوجدان العلمي ، الذي يتمثل في كتاب « المادية والاختبارية النقدية » ومؤلفات لينين بأكملها ؛ هذا البيان الثوري الدائم من أجل المعرفة ، ومن أجل النظرية العلمية ، ومن أجل « الانحياز في الفلسفة » - هذا المبدأ الذي يسود كل شيء ، والذي ليس شيئاً آخر غير شعور العلمية الأكثر حدة في دقته الواضحة والمتشعبة . ذاكم هو الشيء الذي أعطيناه ، والذي يحدد اليوم مهمتنا ؛ انه مؤلفات بعضها قد أنتجته الممارسة النظرية لعلم ما (ونضع في المقام الاول واس المال) ؛ وبعضها قد أنتجته الممارسة الاقتصادية والسياسية (جميع التحولات التي فرضها تاريخ الحركة العمالية على العالم) ، أو قد أنتجته التفكير في هذه الممارسة (النصوص الاقتصادية والسياسية والايديولوجية التي كتبها أكبر

الماركسيين) • هذه المؤلفات لا تحمل فقط النظرية الماركسية في التاريخ ، المتضمنة في نظرية نمط الانتاج الرأسمالي ، وفي كل ثمرات العمل الثوري ؛ بل انها تحمل أيضاً نظرية ماركس الفلسفية التي تسيطر عليها سيطرة عميقة ، وأحياناً عن غير علم منها ، حتى في تقرينات تعبيرها العملي التي لا يمكن تجنبها •

ان الفلسفة الماركسية موجودة بذاتها في حالة ممارسة ، في ممارستها العلمية لتحليل نمط الانتاج الرأسمالي ، الذي هو واس المال ؛ وفي ممارستها الاقتصادية والسياسية لتاريخ الحركة العمالية • وأنا ، حينما رأيت منذ قليل (١) ، انه كان يجب علينا أن نعطي هذا الوجود العملي للفلسفة الماركسية صورة وجودها النظري الضروري لحاجاتها وحاجتنا ؛ لم أقترح شيئاً غير القيام بعمل تنقيبي توضيحي نقدي يحلل درجات هذا الوجود المختلفة بعضها عبر بعض ، بحسب طبيعة جهاتها الخاصة بها ؛ ونعني بذلك هذه المؤلفات المختلفة التي تكون المادة الأولى لتفكيرنا • انني لم أقترح شيئاً غير قراءة مؤلفات ماركس والماركسيين قراءة « مشخصة للأعراض » ، ومقابلة بعضها ببعض ؛ ونعني بذلك ، أن يكون هناك انتاج تنظيمي تدريجي صادر عن تفكير الاشكالية في موضوعاتها تفكيراً يجعلها هوائية ؛ وإبراز انتاج الاشكالية الأكثر عمقاً ، الذي يسمح لنا برؤية ما ليس بإمكانه أن يكون له وجود أيضاً غير ما هو غير هوائي أو غامض • وتبعاً لهذه الضرورة ، استطعت أن ادعي قراءة الصورة النظرية المميزة للجدل الماركسي ، في وجودها السياسي المباشر (وتبعاً للسياسة الفعالة ؛ أعني سياسة القائد الثوري لينين ، المنغمس في الثورة) • تبعاً لهذا المبدأ ،

(١) راجع كتابي : « من أجل ماركس » ، ص ١٦٥ وما بعدها •

استطعت أن أدعي معالجة نص ماوتسي تونغ في عام ١٩٣٧ عن التناقض ، على أنه وصف تعكسه بنى الجدل الماركسي في وجوده السياسي . بيد أن هذه القراءة لم تكن ، ولم يكن بإمكانها أن تكون ، قراءة في كتاب مفتوح ، أو مجرد هذه القراءة ذات « التعميم » ، الذي ترد إليه في الأعم الأغلب الفلسفة الماركسية ، والذي ليس في ثوب التجريد الذي يرتديه ، إلا تثبيتاً للأسطورة الدينية والاختبارية المتعلقة بالقراءة ؛ لأن جملة القراءات التفصيلية التي تلخصها ، لا تمتقنا لحظة واحدة من هذه الأسطورة . فهذه القراءة كانت في مبدئها قراءة مزدوجة ، ناتجة عن قراءة أخرى « مشخصة للأعراض » ، كانت تضعنا في سؤال ما ، في حضرة أجابة قلّمت عن سؤال غائب .

والكي نبين الحقيقة بوضوح ، لم يكن بإمكاننا أن نطرح السؤال عن نوعية الجدل الماركسي ، ونحن بصدد التحليلات السياسية العملية التي قلّمها لنا لينين عن شروط الانفجار الثوري في عام ١٧ ، إلا ابتداء من اجابة كان ينقصها أن تكون قريبة من سؤالها ، اجابة واقعة في مكان آخر من مؤلفات الماركسية التي بين أيدينا ؛ وعلى وجه دقيق جداً ، ابتداء من الإجابة التي صرح فيها ماركس ، بأنه قد « قلب » الجدل الهيجلي . ان اجابة ماركس بـ « الانقلاب » كانت اجابة عن السؤال (الغائب) : ما الفصل النوعي الذي يميز الجدل الماركسي من الجدل الهيجلي ؟ ولكن هذه الاجابة بـ « الانقلاب » ، شأنها شأن اجابة الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بـ « قيمة العمل » ، إنما تتميز بأنها تحتوي في ذاتها نقصاً وفراغاً داخليين ؛ ويكفي أن نسأل عن معنى مجاز الانقلاب ، حتى نرى أنه عاجز عن التفكير في ذاته في مفهومه ؛ وإذ يدل اذن ، في وقت واحد ، خارجه على مسألة حقيقية وسؤال حقيقي ، ولكنهما غائبان ؛ ودخله على فراغ أو

التبائس تصويرين مساوقين لهذا الغياب ، غياب المفهوم وراء الكلمة • ان معالجة غياب المفهوم هذا وراء كلمة حاضرة حضور العلامة ، هي التي قادتني الى صياغة السؤال المتضمن والمحدد بغيابه • ان «قراءتي» لنصوص لينين - مهما تكن ناقصة وموقته - لم تكن ممكنة الا اذا طرحت على هذه النصوص ، السؤال النظري الذي تقدم الاجابة عنه فعلاً ؛ على الرغم من أن درجة وجودها كانت شيئاً آخر غير الوجود النظري الخالص (لأن هذه النصوص تصف - من أجل غايات عملية - بنية الملابس التي انفجرت فيها الثورة السوفيتية) • لقد أتاحت هذه « القراءة » الفرصة لتحديد السؤال ، واسناد السؤال ، وقد تحول هذا التحول ، الى نصوص أخرى مشخصة للاعراض أيضاً ، ولها درجة من الوجود مخالفة لنص هاوتسي تونغ ؛ ولكنها مخالفة في الوقت ذاته ، لنص ماركس المنهجي ، في « مقدمة » عام ١٨٥٧ • فالسؤال المصوغ ابتداء من الاجابة الأولى ، يخرج منها متحولاً من جديد وخاصة لاتاحة فرصة قراءة مؤلفات أخرى ؛ ونعني اليوم **راس المال** • بيد أننا هنا أيضاً قد لجأنا - في سبيل قراءة **راس المال** - الى جملة من القراءات المزوجة ، أي القراءات « المشخصة للاعراض » ؛ قرأنا **راس المال** قراءة تجعل مرثياً مالا يزال بالإمكان أن يبقى غير مرثي ؛ بيد أن المسافة التي اقتضتها هذه « القراءة » قد استغرقت كل المجال الذي كان يوسعنا ، في حدود قوانا ، أن نعطيها اياه ، مجال قراءة ثانية قمنا بها في الوقت ذاته ، وتناولت « مؤلفات الشباب » لماركس ، وعلى الخصوص **مخطوطات عام ٤٤** ، وبالتالي الاشكالية التي تؤلف جوهر كتاباته ، أي الاشكالية الانطربولوجية لدى فويرباخ ، واشكالية المثالية المطلقة عندهيغل •

اذا كان السؤال عن فلسفة ماركس ، أي السؤال عن فصلها النوعي،

يخرج من هذه القراءة الاولى لرأس المال ، وقد تحول وتحدّد قليلا جداً ؛
فانه لابد له من أن يتيح « قراءات » أخرى ؛ أولاً قراءات أخرى لرأس المال ،
لابد أن تخرج منها دقائق فصلية جديدة ؛ وقراءة مؤلفات أخرى للماركسية ؛
مثل القراءة العلمية لبعض النصوص الفلسفية الماركسية (ولكن كما هي
في صور الصراع الايديولوجي التي لا مفر منها) ، مثل كتاب **مناهضة
دوهرنغ** وكتاب **فلسفة الطبيعة لانغلز** ، وكتاب **المادية والاختبارية النقدية
للينين (ودفاتر حول الجدل)** ؛ وأيضاً مثل « قراءة » مؤلفات عملية أخرى
للماركسية ، تفيض في عالمنا ، وتوجد في الواقع التاريخي للاشتراكية والبلاد
الناشئة المحررة السائرة نحو الاشتراكية . انني أتكلم متأخراً عن قصد ،
عن هذه النصوص الفلسفية الكلاسيكية ؛ لهذا السبب البسيط ، وهو أنه
لم يكن بالإمكان قراءة هذه النصوص الفلسفية ، قبل تحديد المبادئ
الأساسية للفلسفة الماركسية ؛ أي قبل أن نكون قد توصلنا الى إقامة الحد
الأدنى الضروري من الوجود المتماثل للفلسفة الماركسية ، في اختلافها عن
كل ايديولوجيا فلسفية . انه لم يكن بالإمكان قبل ذلك ، قراءة هذه
النصوص الكلاسيكية ، التي ليست نصوص بحث بل نصوص صراع ، الا
في حرفية تعبيرها **الايديولوجي** ، ذي الطابع اللغزي ، وذلك لبنين السبب
الذي جعل هذه النصوص ترتدي بالضرورة ، صورة تعبير ايديولوجي ،
وبالتالي ، لكي نتمكن من عزل هذه الصورة في ماهيتها الذاتية . والأمر
هو على هذا النحو بالاضافة الى « قراءة » بعض المؤلفات عن تاريخ الحركة
العملالية ، التي ماتزال من الناحية النظرية مظلمة ، مثل « عبادة الشخصية » ،
أو واحد من هذه الصراعات الخطيرة جداً التي هي مأساتنا الراهنة ؟ فهذه
« القراءة » ربما أصبحت في يوم من الايام ممكنة ، شريطة أن يحدد بدقة

في مؤلفات الماركسية العقلانية ما يمكننا من انتاج المفومات التي لا غنى عنها
لجعل غير المعقول معقولاً (١) .

أيمكنني أن أُلخص بكلمة كل ما سبق ؟ هذه الكلمة تشير الى حلقة ؛
اذ إن قراءة رأس المال قراءة فلسفية هي غير ممكنة الا من حيث هي تطبيق
لما هو موضوع بحثنا بالذات ؛ نعني فلسفة ماركس . هذه الحلقة ليست
ممكنة ابستمولوجياً ، الا بوجود فلسفة ماركس في مؤلفات الماركسية . ان
الامر يتعلق اذن « بالانتاج » ما ، ونحن نأخذ هذه الكلمة بمعناها الدقيق ، الذي
يبدو أنه يعني جلاء ما هو مضمّر ؛ ولكنّه يعني تحويل ما هو موجود سلفاً
بمعنى ما (لاعطاء مادة أولى ذات وجود سابق صورة موضوع معدّ لتحقيق
غاية ما) . ان هذا الانتاج في معناه المزجج الذي يهب عملية الانتاج
الصورة الضرورية لحلقة ما.. هو انتاج معرفة . ان فهم فلسفة ماركس في
نوعيتها ، هو اذن فهم لجوهر الحركة ذاتها ، التي أنتجت معرفتها ، أو فهم
للمعرفة على أنها إنتاج .

١٠

لا يمكن للسؤال أن يكون هنا بصدد ادعاء آخر ، غير صياغة الجانب
النظري لما قدمته لنا قراءة رأس المال . وكما أن هذه البحوث ليست الا
قراءة أولى نفهم منها دون شك الآن ، ما الذي دعانا الى تقديمها في صورتها
الحائرة ذاتها ، التي تعبّر في ما هو مرئي وغائم وقلق ، عما لم تمكن رؤيته

(١) ان الامر هو كذلك بالاضافة الى « قراءة » هذه المؤلفات الجديدة للماركسية ، التي تعمل
في باطنها ، في صور اخذت أحياناً ، شيئاً جوهرياً لمستقبل الاشتراكية ؛ ونعني ما أحدثته
الماركسية في البلاد الواقعة في طليعة « العالم الثالث » ، الذي يحارب من أجل حريته ،
من ادغال فيقتام إلى كوبا . إنه من الحيوي لنا ، أن نعرف « قراءة » هذه المؤلفات في حينها .

— كذلك ليست هذه الايضاحات التي نقدمها هنا ، الا الخط الاول في مشروع ليس بالمكانه أن يكون بعد غير تخطيط ما .

أعتقد أننا كسبنا نقطة مبدئية . اذا لم تكن هناك قراءة بريئة ، فلأن كل قراءة تقتصر على أن تعكس في دروسها وقواعدها ، القراءة المسؤولة الحقة ؛ أعني نظرية المعرفة التي بدعها موضوعها ، تصبح ما هي هي . لقد رأينا ذلك بصدد القراءة « ذات الدلالة » ؛ قراءة الماهية ذات الأفق والوجه المنفتحين على الوجود ؛ وقد لحنا وراء هذا الحضور الكلي ، حيث تتلاشى كل كثافة معتمة ، ظلمة الوهم الديني ، وهم شفافية التجلي ، ونموذجها المفضل الذي ثبت في اللوغوس وفي كتابه . واذا كنا قد رفضنا ضروب السحر المطمئن في هذه الأسطورة ؛ فقد علمنا هذا الرفض عن رابطة أخرى لا بد لها بالضرورة من تحقيق القراءة الجديدة التي يقترحها ماركس علينا ، بصدد نظرية جديدة في المعرفة تكون أساساً لها .

بيد أننا نسمح لأنفسنا باستطراد آخر ، في سبيل بلوغ تلك الرابطة من زاويتها الفضلى . ومع ذلك ، ينبغي لنا أن نقرب من النظرية التي تؤيد القراءة الدينية المحرمة علينا ؛ نظرية حية تماماً ، ولها المظاهر جميعاً ، التي تجعل منها نسخة غير مقدسة ؛ نعني بها نظرية المعرفة ذات النزعة الاختبارية ؛ دون أن نبغي الدمج فكرياً — في مفهوم واحد — بين تصورات عن المعرفة لم تدرس بعد علاقتها التاريخية ، ولم يبرهن عليها . اننا نفهم نظرية المعرفة ذات النزعة الاختبارية بمدلولها الأشمل ؛ لأنها قد تشمل النزعة الاختبارية العقلية ، كما تشمل النزعة الاختبارية الحسية ؛ ولأننا نجدها تعمل في الفكر الهيكلي ذاته ، الذي بإمكاننا أن نعهده بحق من هذه

الناحية ، وبرضا هيجل بالذات ، توفيقاً بين الدين و « حقيقته » الدنيوية (١) .

ان النظرية الاختبارية في المعرفة تبعت الاسطورة التي صدمتنا في صورة خاصة بها . ولكي نفهمها فهماً جيداً ، يجب علينا أن نحدد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الاشكالية النظرية التي تؤيدها . فالتنظرية الاختبارية في المعرفة تقيم في ساحتها علاقة تنازع بين موضوع معطى وذات معطاة . وقبلما يعيننا في هذا المستوى نظام الذات (أكان سيكولوجياً أم تاريخياً ، أم لا) ، ولا نظام الموضوع (أكان متصلًا أم منفصلاً متحركاً أم ثابتاً) . فهذا النظام لا يتعلق إلا بتحديد تغيرات الاشكالية الأساسية التي تهمنا هنا وحدها ، تحديداً دقيقاً . فالذات والموضوع المعطيان والسابقان اذن على النزاع القائم في المعرفة ، يحددان سلفاً مجالاً نظرياً أساسياً معيناً ؛ والكناه ليس بعد ما يمكن النص عليه ، في هذه الحالة ، على أنه اختباري . فما يحدده بوصفه كذلك هو طبيعة حركة انشاء المعرفة ؛ بل بمعنى آخر ، علاقة معينة تحدد المعرفة هذا التحديد ، بوصفها تابعاً لموضوع حقيقي هي معرفة له .

ان النزاع الذي أثارته الاختبارية في المعرفة يقوم فعلاً في عملية ذات تدعى تجريباً . فالمعرفة هي تجريبنا من الموضوع الواقعي ماهيته ، التي تدعى عندما تمتلكها الذات معرفة . ومهما تكن التغيرات الخاصة التي يمكن

(١) بإمكاننا أن نرضى بإدخال النزعة الاختبارية الحسية للقرن الثامن عشر ، تحت هذا المفهوم ، بشرط أن نفهم النزعة الاختبارية بالمعنى الذي يجعل منها جنساً لأنواع . فإذا لم تحقق النزعة الاختبارية الحسية دائماً المعرفة في موضوعها الحقيقي المخصص للعالم الذي ستصفه ؛ واعتقدت من زاوية معينة ، أن المعرفة وليدة التاريخ ؛ فإنها تحقق المعرفة في واقع تاريخي . ليس غير تطور لما كان يتضمنه في الأصل . وبهذا المعنى ، فإن ما يقال عن « بنية العلاقة الحقيقية للمعرفة بموضوعها الحقيقي ، يصح أيضاً عن علاقة المعرفة بالتاريخ الحقيقي ، في ايديولوجية القرن الثامن عشر .

أن تطرأ على مفهوم التجريد هذا ، فإن هذا المفهوم الذي يحدد البنية الثابتة ، يؤلف العلامة المميزة للاختبارية . فالتجريد الاختباري الذي يستخرج من الموضوع الواقعي المعطى ماهيته ، هو تجريد واقعي يجعل الذات سالكة للماهية الواقعية . وسنجد أن تكرار مقولة الواقع ، في كل لحظة من لحظات العملية ، مميز للتصور الاختباري . فماذا يعني التجريد الواقعي حقاً ؟ أنه يدخل في حساباته ما أعلن عنه أنه واقعة حقيقية ؛ وهذا يعني ، أن الماهية قد جرّدت من الموضوعات الواقعية ، بالمعنى الواقعي لكلمة استخراج ؛ كما يمكننا أن نقول : إن الذهب مستخرج (أو مجرد ، وبالتالي مفصول) من منجمه الترابي والرسلي ، الذي هو مستوعب ومتضمن فيه . وكما يوجد الذهب قبل استخراجه ، في منجمه ذاته ذهباً غير مفصول من شوائبه ؛ كذلك توجد ماهية ماهو واقعي ، ماهية واقعية في الواقع الذي يحتويها . إن المعرفة تجريد بالمعنى الدقيق ؛ أي أنها استخراج الماهية من الشيء الواقعي الذي يحتويها ؛ وفصل الماهية من الشيء الواقعي الذي يحتويها ويخفيها بتخبثه أياها . وإننا قلنا نهتم بالطريقة التي تتيح لنا هذا الاستخراج (سواء أكانت مثلاً موازنة بين الموضوعات ، أم حك بعضها ببعض الاخفاء الشوائب ، الخ .) ؛ كذلك قلنا تهتمنا بصورة الشيء الواقعي ، سواء أكان مؤلفاً من أشياء مفردة غير متبدية للعيان ، كل منها يحتوي في تنوعه على الماهية ذاتها ، أو مؤلفاً من شيء مفرد واحد . وفي كل الأحوال ، فإن انفصال الماهية - في الواقع ذاته - عن واقع الشوائب الذي يخفي الماهية ، يفرض علينا قصراً خاصاً إلى حد بعيد ، وكأنه شرط هذه العملية بالذات ، سواء أكان تصوراً لما هو واقعي أم تصوراً لمعرفته .

الواقع : له بنية شبيهة ببنية هذا المنجم الترابي ، الذي يحتوي في داخله حبة الذهب الخالص ؛ أي أنه مكون من ماهيتين واقعيتين : ماهية خالصة وأخرى غير خالصة ؛ الذهب مشوباً وغير مشوب ؛ أو إذا فضلنا

«الحدود الهيغلية»، قلنا: الجوهرى وغير الجوهرى . وقد يكون غير الجوهرى صورة الفردية (مثل هذه الثمرة، أو هذه الثمرات الخاصة) أو المادية (ما ليس «صورة» أو ماهية) ، أو «العدم» ، أو أي شيء آخر ؛ قلنا يهمننا ذلك . والحقيقة أن الموضوع واقعاً يحتوي في ذاته واقعياً جزأين واقعيتين متميزين : الجوهر وما ليس جوهرأ . وهذا يقسم لنا النتيجة الأولى التالية : ان المعرفة (وهي ليست الا الماهية الجوهرية) متضمنة واقعياً في ما هو واقعي ، وكأنها جزء من أجزائها ؛ أما الجزء غير الجوهرى فمتضمن في الجزء الآخر لما هو واقعي . والمعرفة : وظيفتها الوحيدة هي فصلها في الموضوع بين الجزأين الموجودين فيها ، وهما ما هو جوهرى وما ليس جوهرياً - بلجوئها الى طرائق خاصة غايتها حذف الواقع غير الجوهرى (باللبس الى التخيير والانتقاء والحك واللتصق على التعاقب) لكي تبقى الذات العارفة وجهاً لوجه أمام الجزء الثانى من جزأى الواقع ، الذى هو جوهره ، والذى هو ذاته واقعي . وهذا يقدم لنا النتيجة الثانية ، وهي ان عملية التجريد ، وكل طرائقها في التطهير ، ليست الا طرائق في التصفية والحذف لجزء مما هو واقعي ، في سبيل عزل الجزء الآخر . وبهذا المعنى فهي لا تترك أي أثر في الجزء المستخرج ، فكل أثر العملية التي تقوم بها ينحذف ، ومعه جزء الواقع الذى غايتها حذفه .

ومع ذلك ، فإن شيئاً ما من واقع عمل الحذف هذا يبدو متصورأ ؛ ولكنه لا يبدو متصورأ على الإطلاق في نتيجة هذه العملية ، كما بإمكاننا أن نعتقد ؛ لأن هذه النتيجة ليست شيئاً آخر غير الماهية الواقعية الخالصة والواضحة ؛ ولكن ضمن شروط العملية ، وبمعنى أدق ، ضمن بنية الموضوع الواقعي ، الذى لابد لعملية المعرفة من استخراج ماهيته الواقعية . هذا الموضوع الواقعي مهوور لهذه الغاية ببنية خاصة الى حد بعيد ، بنية كنا قد صادفناها من قبل أثناء تحليلنا ، ويجب علينا الآن ، أن نتناولها

بالتوضيح . هذه البنية تتعلق بالضبط الى حد بعيد ، **بالوضع الخاص** الذي يتخذ في الواقع جزءا الواقع المكونان له ، وهما : الجزء غير الجوهرى والجزء الجوهرى . ان الجزء غير الجوهرى يحتل **خارج** الموضوع كله ، أي **سطحه** **المركب** ؛ في حين أن الجزء الجوهرى يحتل **الجزء الداخلي** من الموضوع الواقعي ، أي نواته **غير المرئية** . والذن ، فعلاقة المركب بغير المركب مماثلة لعلاقة ما هو خارجي بما هو داخلي ، أو علاقة غلاف المعدن بنواته . وإذا لم تكن الماهية مرئية مباشرة ، فلأنها خفية بالمعنى الدقيق للكلمة ، أي لأنها مغطاة وبمغلقة بكاملها بغلاف ما ليس جوهريا . ذلكم هو أثر عملية المعرفة كله - ولكن ، وهو متحقق في الوضع الخاص بما هو غير جوهري وبما هو جوهري في الموضوع الواقعي ذاته ؛ وذلكم في الوقت ذاته تأسيس ضرورة عملية الاستخراج الواقعي وطرائق الصقل التي لا بد منها للكشف عن الماهية . والكشف ينبغي أن يفهم عندئذ بالمعنى الواقعي للكلمة ؛ أي بمعنى نزع الغطاء ، كما ينزع القشر الذي يخفي اللوزة ، والغشاء الذي يغطي الثمرة ، والحجاب الذي يحجب الفتاة ، أو الحقيقة ، أو الإله ، أو التمثال (١) ، الخ . . . انني لا أبحث في هذه الأمثلة المشخصة ، عن أصل هذه البنية ، - بل أسردها على أنها عدد من الصور الباهرة ، أضفت عليها فلسفات الرؤية جميعاً ، ما هو موجب إليها . هل بعد من حاجة الى اظهار أن هذه الاشكالية التي تقول بها نظرية المعرفة الاختبارية ، انما ترتبط باشكالية الرؤية الدينية للماهية في شغوف الوجود ، مثل ارتباطها بنظرها ؟ فالنظرية الاختبارية يمكن التفكير فيها ، وكأنها ضرب من نظرية الرؤية ، بهذا الفارق البسيط ، وهو أن الشغوف ليس معطى دفعة واحدة ، بل منفصلاً بالضبط

(١) انني لا اخترع ولا الهو . لقد أنشأ ميشيل آنج جمالية كاملة للانتاج لا تقوم على انتاج الصورة الماهوية ابتداء من مادة الرخام ، بل على فهم الا صورة ، التي تخوي في الحجر - قبل الحزنة الاولى - على الصورة المطلوب استخلاصها . فتمت ممارسة ما للانتاج الجمالي مستخدمة في اطار واقعية اختبارية هي واقعية الاستخراج . .

عن ذاته بهذا **الحجاب** ، أي بهذا الغلاف من عدم النقاء ، عمّا هو غير جوهري ، الذي يختلس منا ما هو جوهري ، والذي يضعه التجريد جانباً ، بتقنيات فصله وصقله ، لكي يقدم لنا الحضور الواقعي للماهية الخالصة والعارية ، التي تصبح معرفتها إذ ذاك مجرد رؤية .

لنتأمل الآن بنية المعرفة الاختبارية ، بإقامة فسحة نقدية بينها وبينها وبإمكاننا أن نرى خاصيتها ، في أنها نظرية تعتقد ، أن معرفة الموضوع الواقعي بالذات ، هي جزء واقعي من هذا الموضوع الواقعي الذي ينبغي معرفته . وعبثاً يقال عن هذا الجزء انه جوهري وداخلي وخفي ، وبالتالي غير مرئي من النظرة الأولى ؛ فهذا لا يقلل من كونه معدوداً في هذه الخصائص بالذات ، على أنه جزء واقعي يؤلف هو والجزء غير الجوهري ، واقع الموضوع الواقعي ، في تألفه . فما تتمثل فيه المعرفة هو بكامله مسجل في بنية الموضوع الواقعي ، في صورة فرق بين ما هو جوهري وما ليس جوهرياً ؛ بين السطح والجوف ؛ بين الخارج والداخل ! وأعني بالمعرفة هذه العملية الخاصة الى حد بعيد ، التي تحدث بصدد الموضوع الواقعي الذي تجب معرفته ، والذي ليس عدماً ، والذي يضيف الى الموضوع الواقعي الموجود ، خلافاً لذلك تماماً ، وجوداً جديداً ، هو وجود معرفته بالضبط (مثلاً - وعلى الأقل تماماً - القول التصوري ، اللفظي أو الكتابي ، الذي ينص على هذه المعرفة في صورة رسالة ، وهو ما يشكل بالتالي هذه المعرفة التي تحدث خارج الموضوع مع ذلك - من حيث انها من صنع ذات فاعلة) . والذن ، فالمعرفة حاضرة سلفاً ، حضوراً واقعياً ، في الموضوع الواقعي الذي تجب معرفته ، في صورة تنظيم خاص لجزأيه الواقعيين ! فالمعرفة بكاملها حاضرة فيه حضوراً واقعياً ؛ ولا أعني موضوعها فقط ، الذي هو هذا الجزء الواقعي الذي ندعوه ماهية ؛ بل أعني عمليتها أيضاً ، التي هي تمييز بين جزأي الموضوع الواقعي ، ووضع خاص موجود واقعياً بينهما ؛ هذين الجزأين اللذين يمثل احدهما (غير الجوهري)

الجزء الخارجي ، الذي يخفي ويغلف الجزء الآخر (الماهية أو الجزء الداخلي) .

ان فهم المعرفة على انها جزء واقعي من الموضوع الواقعي ، هذا الفهم الذي يسجل المعرفة في البنية الواقعية للموضوع الواقعي ، هو الذي يؤلف الاشكالية المميزة لنظرية المعرفة الاختبارية . ويكفي ان نربطها ربطاً قوياً بهذا المفهوم لكي نستخرج منها نتائج هامة تتجاوز بالطبع ما تقوله هذه النظرية ؛ لاننا نتلقى منها اعترافاً بما صنعتته وهي تنكره . وليس بإمكاننا أن أتطرق هنا الى أقل هذه النتائج ، السهلة المعالجة ، ولا سيما فيما يتعلق ببنية المرئي وغير المرئي ، التي نعترف هنا ، بأننا نستشعر بعض الاستشعار أهميتها . وأود أن أشير عابراً مجرد الإشارة ، الى أن مقولات الاختبارية هي في القلب من اشكالية الفلسفة الكلاسيكية ؛ وأن التعرف الى الاشكالية ، بل ضروبها بالذات ، بما في ذلك ضروبها الصماء وانكاراتها ، يمكن أن يهب لمشروع تاريخ ما للفلسفة ، مبدأً جوهرياً يساعد هذه الفترة على بناء مفهومها ؛ وأن هذه الاشكالية التي يعترف بها القرن الثامن عشر الذي هو قرن لوك وكونداك ، حاضرة حضوراً عميقاً في الفلسفة الهيجلية ، مهما بدا هذا الرأي غريباً ؛ وان ماركس كان لا بد له من استخدامها ، لأسباب نحن بصدد تحليلها ، وذلك ليتمكن من نقل مفهوم غائب الى مستوى الفكر ، مفهوم كان مع ذلك قد أنتج مفعوله ، وسيتمكن من أن يصوغ السؤال (الغائب) أي هذا المفهوم الذي كان مع ذلك قد اجاب عنه في تحليلات رأس المال ؛ وأن هذه الاشكالية قد استمرت بعد ماركس مع ان هذا الأخير كان في الواقع قد قلبها ولواها وحوّلها ؛ ولكنه احتفظ بمفرداتها (الظاهر والماهية ، الخارجي والداخلي ، ماهية الاشياء الداخلية ، الحركة الظاهرية والحركة الواقعية ، الخ . . .) ؛ وأننا نجد لها عاملة في فقرات متعددة لدى أنغلز ولينين اللذين كان لديهما ما يسوِّغ استخدامها في معارك إيديولوجية ، معارك يسند فيها الخصم لها ضربات عنيفة على أرض هو اختارها ، فعليهما أن

يدركا الخطر العاجل أياً كانت الوسائل ، وأن تكون نقطة الابتداء راد
سهامه الى نحره ، أي استخدام حججه ومفهوماته **الايدولوجية** .

وأود أن ألح هنا مجرد الحاح ، على هذه النقطة الدقيقة ؛ وهي
لعب الألفاظ الذي يقوم في أساس هذه النظرية ، والذي يدور حول مفهوم
الواقع . وبإمكاننا بادئ ذي بدء ، أن نجد في الواقع خاصية نظرية المعرفة
الاختبارية منحصرة في **اللعب بلفظ « الواقع »** . وقد رأينا منذ قليل ، أن
المعرفة كلها في موضوعها الخاص (ماهية الموضوع الواقعي) ، أو في تمييزها
بين الموضوع الواقعي الذي تتناوله عمليتها وبين عملية المعرفة هذه ، تمييزاً
هو محل عملية المعرفة بالذات - رأينا أن الموضوع شأنه شأن عملية المعرفة
في تمييزه من الموضوع الواقعي الذي يستهدف إنتاج معرفته ؛ هما (أي
هذا الموضوع وهذه العملية) ، أصلاً ، من حق البنية الواقعية
للموضوع الواقعي فكراً وواقعاً . وعندئذٍ ، يصبح كل المعرفة ، في رأي
نظرية المعرفة الاختبارية ، مسجلاً في **الواقع** ؛ ولا تبدو المعرفة أبداً إلا وكأنها
علاقة بين جزأين متميزين واقعياً من هذا الموضوع الواقعي ، وهي علاقة
قائمة في داخل موضوعها الواقعي . وإذا أدركنا هذه البنية الأساسية إدراكاً
واضحاً أمكن أن تكون لنا مفتاحاً في ظروف متعددة ، ولا سيما في تقدير
قيمة المؤهلات النظرية للأشكال الاختبارية الحديثة ، تلك الأشكال التي
تتبدى في نظرية النماذج (١) على أنها ذات مؤهلات بريئة والتي أمل أن نكون

(١) اننا نحاط فلا نتكلم هنا عن نظرية النماذج إلا بما هي **إيديولوجية في المعرفة** ، في سبيل
رفضها . أنها تبقى من هذه الناحية ، صورة واحدة من تقصصات نظرية المعرفة الاختبارية ،
مهما كانت درجة اتقان صياغة صورها (لدى الوضعية الجديدة المعاصرة) . أن هذا
الرفض لا يؤدي في إدانته إلى إدانة معنى آخر لقوله « نموذج » واستعمال آخر لها ، واقصد
به المعنى الذي يطابق المعنى الذي يطابق فعلاً الاستعمال التقني لد « نماذج » ، كما
بإمكاننا أن نراه في ظروف متعددة ، في الممارسة التقنية للتخطيط في البلاد الاشتراكية
ف « النموذج » هو عندئذٍ وسيلة تقنية في التآليف بين معطيات مختلفة ، في سبيل الحصول
على غاية معينة . والاختبارية المتعلقة ب « النموذج » تكون عندئذٍ فيه في محلها ، وفي
ماوإها ، لا في نظرية المعرفة ، بل في التطبيق العملي ، أي في نظام تقنية تحقيق بعض

قد بينت أنها غريبة عن ماركس أعمق الغرابة . فعلى مسافة أبعد منا ، ولكنها اقرب بكثير من ماركس ، يمكن لهذه النظرية (لدى فويرباخ ولدى ماركس) في « مؤلفات القطيعة » (قضايا عن فويرباخ والايديولوجية الالمانية) أن تؤدي لنا خدمة في فهم هذا **اللعب بلغظي** « الواقع » و « الشخص » ، لعباً دائماً ، هو في أساس سلسلة من الالتباسات التي نعاني اليوم من نتائجها المتأخرة (١) . ومع ذلك ، فأننا لن نستعير هذا المسلك النقدي ذا الخصوبة الخارقة ؛ بل سأتترك هذا اللعب بالألفاظ لنتائجها ، وأترك دحض النتائج لبقطة عصرنا المتزايدة . فما أبغضه هو **لعب الالفاظ** ذاته .

الغايات ، وفقاً لبعض المعطيات ، على أساس من بعض المعارف التي يقسمها علم الاقتصاد السياسي . وقد كان ستالين قد منع في كلمة شهيرة ، لم تلقَ الصدى الذي تستحقه في العمل ، لسوء الحظ ، الخلط بين الاقتصاد السياسي والسياسة الاقتصادية ، الخلط بين النظرية وتطبيقها التقني . ففكرية النموذج الاختيارية ، بما هي ايديولوجية المعرفة ، تأخذ من الخلط بين **الالة التقنية** ، التي هي نموذج بالفعل ، ومفهوم المعرفة ، جميع المظاهر الضرورية لافتراءاتها .

(١) ان الاخطاء العيقرية في كتاب « نقد أسس علم النفس » Polizer تعتمد في جزء كبير منها على الوظيفة الايديولوجية المفهوم « الشخص » الذي لم يخضع للنقد ؛ فليس صدفة أن يكون بولتز قد استطاع ان يعلن عن قيام « علم النفس الشخص » . من دون أن يتبع هذا الاعلان أي كتاب أبداً . فكل خاصية كلتمة « شخص » تستغل فعلا في استعمالها النقدي ، من دون ان تكون قادرة على اقامة أسس أية معرفة ، فالمعرفة لا توجد الا في « تجريد » المفهومات . لقد كان بإمكاننا أن نلاحظ ذلك من قبل ، لدى فويرباخ ، الذي حاول يائساً ، أن يتحرر من الايديولوجيا ، بلجوثه الى « الشخص » ، أي الى المفهوم الايديولوجي الذي يخلط بين المعرفة والوجود . وهذا يعني ، ان الايديولوجيا ليس بإمكانها — بداهة — ان تحرر المرء من الايديولوجيا . ونجد هذا الالتباس بالذات ، وهذا اللعب بالألفاظ بالذات ، لدى شراح ماركس جميعاً ، الكي يرجعون الى « مؤلفات الشباب » ويستشهدون بالنظرية الانسانية « الواقعية » ، أو النظرة الانسانية « الشخصية » ، أو النظرة الانسانية « الوضعية » على أنها الانسان النظري لتفكيره . لا شك أن لهم أعذارهم ؛ إذ إن كل تماير ماركس ذاته ، التي نجدها في « مؤلفات القطيعة » (قضايا عن فويرباخ ؛ الايديولوجية الالمانية) ، تتحدث عما هو شخص وعما هو واقعي وعن « الناس الشخصيين والواقعيين » الخ ١٠٠٠ ولكن « مؤلفات القطيعة » هي ذاتها أيضاً أسيرة التباس **النفي** ، الذي ما زال متملقاً بعالم المفهومات التي ينكرها ، من دون أن يكون قد استطاع أن يصوغ المفهومات الجديدة والوضعية ، التي يحملها في ذاته ، صياغة ملائمة . (راجع ، من أجل ماركس ، ص ٢٨ — ٢٩) .

إن مجال لعب الألفاظ هذا غارق يردى اللعب وفي الوقت ذاته يلاشي جثته . فلننظر قليلاً الى الاسم الذي تحمله ضحية هذه الجريمة الدقيقة .
 فحينما تدل الاختبارية بالماهية على موضوع المعرفة، فهي تعترف بشي مما ذي أهمية ، وتنكره في اللحظة ذاتها؛ وهذا يعني أنها تعترف بأن موضوع المعرفة ليس واحداً هو والموضوع الواقعي ؛ لأنها تصرح بأنه مجرد جزء من الموضوع الواقعي . بيد أنها تنكر ما تعترف به ، تماماً حينما ترد هذا الفارق بين موضوعين - موضوع المعرفة والموضوع الواقعي - الى مجرد تمييز في جزأي موضوع واحد ، أعني الموضوع الواقعي . ففي هذا التحليل المعترف به ، نجد موضوعين متميزين ، الموضوع الواقعي الذي له وجود خارج الذات مستقل عن عملية المعرفة « (ماركس) ، وموضوع المعرفة (ماهية الموضوع الواقعي) التي تتميز تميزاً تاماً من الموضوع الواقعي . أما في التحليل الذي تنكر ، فلم يعد هناك الا موضوع واحد ، أعني الموضوع الواقعي . ومن هذا يحق لنا أن نستنتج ما يلي : ان اللعب الحقيقي بالالفاظ قد خلعنا - نحن أنفسنا - عن مكانه ، وعن سنده ، وعن الكلمة التي هي مقر الالتباس . ان اللعب الحقيقي بالالفاظ لا يكون في كلمة واقع التي هي قناعة ، وانما في كلمة موضوع . فليست كلمة واقع هي التي يجب علينا أن نستجوبها عن جريمتها ؛ بل كلمة موضوع ؛ أي مفهوم الموضوع ، الذي يجب علينا أن ننتج فارقه ، لكي نعتق هذا الفارق من زيف كلمة موضوع عندما نتصور أنها تشير إلى شيء واحد .

١١

بهذا ندخل في الطريق الذي فُتح لنا ؛ ولا بد لي من أن أقول تقريباً على الرغم منا ؛ وذلك لأننا لم نتأمله حقيقة ، عن طريق فيلسوفين في التاريخ، هما سبينوزا وماركس . فقد حفرنا سبينوزا مع ذلك ، في معارضته ما يجب علينا يقيناً أن ندعوه الاختبارية الوثوقية الكامنة في المثالية الديكارتية ، من

أن موضوع المعرفة ، أو الماهية ، هو متميز ومختلف في ذاته تميزاً واختلافاً مطلقين من الموضوع الواقعي؛ وذلك لأنه يجب علينا ، في سبيل معاودة كلمته المشهورة ، أن لا نخلط بين الموضوعين : فكرة الدائرة ، التي هي موضوع المعرفة ، والدائرة التي هي الموضوع الواقعي . وقد عاود ماركس هذا التمييز بكل قوته الممكنة ، في الفصل الثالث من « مقدمة ٥٧ » .

يرفض ماركس الخلط الهيجلي الذي يوحد بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ، وبين حركة الواقع وحركة المعرفة : « لقد وقع هيجل في ضلال تصور الواقع على أنه نتيجة الفكر في تطابقه في ذاته مع ذاته ، وفي تعمقه في ذاته ، وفي تحركه بلذاته ؛ في حين أن المنهج الذي يتيح الارتفاع من المجرد إلى الشخص ليس شيئاً غير نمط يستولى به الفكر على الشخص ، ويعيد إنتاجه في صورة مشخص روحي (إسهام ، الطبقات الاجتماعية ص ١٦٥ - النص الألماني لديتس : في نقد ٠٠٠ ص ٢٥٧) . هذا الخلط الذي يعطيه هيجل صورة المثالية المطلقة في التاريخ ، ليس في مبدئه غير ضرب من الخلط الذي تتميز به إشكالية الاختبارية . وقيم ماركس في وجه هذا الخلط ، تمييزاً يدافع عنه ، ألا وهو التمييز بين الموضوع الواقعي (المشخص واقعاً) ، الكلية الواقعية التي تستمر في استقلالها خارج الرأس ، وقبله كما بعده ، وإنتاج معرفته ، (ص ١٦٦) وبين موضوع المعرفة ، وهو نتاج الفكر ، نتيجة في ذاته بوصفه مشخصاً فكرياً ، بوصفه كلية فكرية ، أي بوصفه موضوعاً للفكر متميزاً بتمييز قاطع عن الموضوع واقعاً عن المشخص واقعاً ، عن الكلية واقعاً ، إذ إن كل هذه يمنحها إياها معرفة المشخص فكراً والكلمة فكراً . ويذهب ماركس في ذلك أبعد أيضاً ، مبيناً أن هذا التمييز لا يتعلق فقط بهذين الموضوعين ، وإنما يتعلق أيضاً بعمليات إنتاجهما ذاتها . ففي حين تتم حركة إنتاج مثل هذا الموضوع واقعاً ، مثل هذه الكلية المشخصة واقعاً ، تتم كلها في الواقع أمة تاريخية معينة على سبيل المثال ، وتحقق وفقاً للنظام الواقعي للنشوء الواقعي (نظام تتابع الحظرات النشوء التاريخي) ؛ تتم حركة إنتاج موضوع

المعرفة بكاملها في المعرفة ، وتحقق وفق نظام آخر ، حيث لا تحتل المقولات الفكرية التي « تنتج » المقولات « الواقعية » ، المكان ذاته ، الا في نظام النشوء التاريخي الواقعي ؛ ولكنها تحتل أمكنة مختلفة كل الاختلاف ، في حركة انتاج موضوع المعرفة ؛ وهي أمكنة محددة بوظائفها في هذه الحركة .

فلنول كل هذه المباحث انتباهنا لحظة ما .

فحينما يقول لنا ماركس ، ان حركة انتاج المعرفة ، وبالتالي (انتاج موضوعها المتميز من الموضوع الواقعي الذي تسعى بالضبط الى تملكه في « نمط » المعرفة ، انما تتم بكاملها في المعرفة التي تجري في « الرأس » أو في الفكر ؛ فهو لا يقع لحظة في مثالية الوعي أو الروح أو الفكر ، لأن « الفكر » الذي يتكلم عنه هنا ، ليس ملكة ذات متعالية أو وعي مطلق ، يواجه مادة العالم الواقعي ؛ كذلك ليس هذا الفكر على الاطلاق ملكة ذات نفسية ؛ على الرغم من أن أفراد البشر هم صانعوه . فهذا الفكر هو نظام جهاز فكري تكوّن في التاريخ ، ووجد أساسه ومفاصله في الواقع الطبيعي والاجتماعي انه يتحدد بنظام من الشروط الواقعية ، التي تجعل منه - اذا أمكن لي المجازفة بهذه الصيغة - نمطاً محدداً من انتاج معين للمعارف . وهو بما هو كذلك ، تكوّن بنية تربط نموذج الموضوع (المادة الاولى) الذي تعمل به ، ووسائل الانتاج النظري ، التي تستخدمها (نظريتها ، وطريقتها ، وتقنياتها ، سواء أكانت تجريبية أم شيئاً آخر) ، بالعلاقات التاريخية (التي هي نظرية وایدولوجية واجتماعية في وقت واحد معاً) التي تنتج فيها . ان هذا النظام المحدد من شروط الممارسة النظرية هو الذي يحدد لهذه الذات المفكرة (الفرد) أو تلك ، مكانها ووظيفتها في انتاج المعارف . ان هذا النظام من الانتاج النظري ، وهو نظام مادي بقدر ما هو « روعي » ، له واقع موضوعي محدد ؛ وممارسته تقوم على الممارسات الاقتصادية والسياسية والایدولوجية القائمة ، التي تقدم له مباشرة أو بالواسطة ، ما هو أساسي من « مادته

الأولى ، • ان هذا الواقع المعين ، الذي يحدد أدوار « الفكر » ووظائفه لدى الأفراد المتفردين ، الذين ليس بإمكانهم أن « يفكروا » إلا بـ « المسائل » المطروحة من قبل ، أو التي من الممكن طرحها ؛ ان هذا الواقع هو اذن الذي يجعل من « قوة تفكير » هؤلاء الأفراد قوة تعمل ؛ كما تجعل بنية نمط انتاج اقتصادي ، قوة عمل المنتجين المباشرين تعمل ؛ ولكن وفقاً لنمطها الخاص • واذن ، فما أبعد « الفكر » من أن يكون جوهرأ متعارضاً مع العالم المادي ، أو ملكة ذات متعالية « خالصة » ، أو ملكة « وعي مطلق » ؛ أي هذه الأسطورة التي صاغتها المثالية أسطورةً ، لكي تتعرف فيها ذاتها • وتجد فيها أساسها ؛ ف « الفكر » هو نظام واقعي خاص ، قائم على أساس من العالم الواقعي لمجتمع تاريخي معين ، وثابت فيه ، وهو مجتمع يقيم علاقات محددة مع الطبيعة ، ونظاماً خاصاً تحدده شروط وجوده وممارسته ، أي بنية خاصة ، ونموذج محدد من « الروابط » قائم بين مادته الأولى الخاصة (التي هي موضوع الممارسة النظرية) ، ووسائل انتاجه الخاصة ، وعلاقاته ببنى المجتمع الأخرى •

واذا أردنا حقاً ، أن نرى أنه ينبغي لنا على هذا النحو ، أن نحدد « الفكر » ، هذا الحد العام الى حد بعيد ، الذي استخدمه ماركس في المقطع الذي نحله ؛ كان من حقنا تماماً أن نقول ، ان انتاج المعرفة التي هي خاصة بالممارسة النظرية ، انما هو قوام عملية ما تجري بكاملها في الفكر ؛ على النحو نفسه الذي بإمكاننا أن نقول معه ، مع تغيير ما يجب تغييره ، ان عملية الانتاج الاقتصادي تجري بكاملها في الاقتصاد ، على الرغم من أنها تتضمن ، وبدقة في تحديدات بنيتها الخاصة ، علاقات ضرورية بالطبيعة والبنى الأخرى (القانونية السياسية والايديولوجية) ، التي هي - مأخوذة في جملتها - قوام البنية الاجمالية لتكوين اجتماعي يمت الى نمط من الانتاج المحدد • وانه لمن الحق تماماً عندئذ أن نقول ، ان « الكلية المشخصة ، بما هي كلية فكرية ، وبما هي شخص فكري ، هي بالفعل نتاج للفكر وللتصور ؛

وانه لمن الحق تماماً ، أن نتصور الممارسة النظرية ، أي عمل الفكر في مادته الأولى (الموضوع الذي يعمل فيه) ، وكأنها « عمل تحويل الجنس والتصور الى مفومات » (ص ١٦٦) . وقد حاولت في مكان آخر (١) أن أبين أن هذه المادة الأولى التي يعمل فيها نمط انتاج المعرفة ، أي ما يدل عليه ماركس هنا على أنه جنس وتصور ، أي مادة الجنس والتصور ، لا بد لها من أن تتخذ صوراً مختلفة أشد الاختلاف ، وفقاً لدرجة تطور المعرفة في تاريخها ؛ وانه شتان مثلاً بين المادة الأولى التي كان يعمل فيها أرسطو والمادة الأولى التي كان يعمل فيها غاليليه أو نيوتن أو أينشتاين . ولكنني حاولت أن أبين من الناحية الصورية ، أن هذه المادة الأولى تشكل جزءاً من شروط انتاج كل معرفة . وقد حاولت أن أبين كذلك ، أنه اذا كان واضحاً لكل فرد ، أن هذه المادة الأولى تصبح ناضجة بازدياد ، كلما تقدم فرع من فروع المعرفة — هذا اذا لم يكن هناك بالطبع للمادة الأولى لعلم متطور ، علاقة بالجنس الحسي « الخالص » أو بمجرد « التصور » ، مقابل الغوص بعيداً جداً في ماضي فرع من المعرفة — فلا يكون الأمر أمر جنس حسي أو تصور « خالصين » ، بل أمر مائة أولى معقدة دائماً من قبل ، وأمر بشية « جنس » أو تصور « تمزج في « رابطة » خاصة ، « عناصر » حسية ، وعناصر تقنية ، وعناصر ايديولوجية ، في وقت واحد . كما حاولت أن أبين ، أن المعرفة لا توجد بالتالي أمام موضوع خالص لا بد أن يكون عندئذٍ واحداً هو والموضوع الواقعي ، الذي تتوخى المعرفة منه تماماً انتاج ... المعرفة — كما كان لا بداً للاختبارية من تمنى ذلك تمنياً يائساً . أن المعرفة حينما تعمل في « موضوعها » ، لا تعمل عندئذٍ في الموضوع الواقعي ، بل في مادتها الأولى الخاصة، التي تقيم بالمعنى الدقيق للكلمة ، « موضوعها » (موضوع معرفتها)، الذي هو متميز من الموضوع الواقعي ، منذ صور المعرفة البدائية أكثر ما تكون لبدائية — وذلك ، لأن هذه المادة الأولى هي دائماً من قبل مادة أولى

(١) من اجل ماركس ، ص ١٩٤ — ١٩٥

بالمعنى القوي الذي يقصده ماركس في رأس المال ؛ أي مادة مكونة سلفاً - محاولة سلفاً ، على وجه دقيق ، بضرورة البنية المعقدة (الحسية التقنية الايديولوجية) ، التي تنشئها بما هي موضوع المعرفة ، حتى لو كانت المعرفة الأكثر غلظة ؛ تنشئها بما هي الموضوع الذي ستحوله ، والذي ستعمل من صورته خلال حركة نموه ؛ لكي تنتج المعارف المحولة باستمرار ، والتي لا تكف أبداً عن أن تدور حول موضوعها ، بمعنى موضوع المعرفة .

١٢

لا بد لنا من أن نكون من الجسارة بمكان ، في اللحظة الحاضرة ؛ اذا أوغلنا أبعد مما فعلنا . فليس المفهوم السوري لشروط انتاج الممارسة النظرية ، هو وحده الذي بإمكانه أن يعطينا المفاهيم الخاصة ، التي تتيح لنا أن نقيم تاريخاً ما للممارسة النظرية ؛ أو من باب أولى تاريخ الفروع المختلفة للممارسة النظرية (الرياضيات ، والفيزياء ، والكيمياء ، وعلم الحياة ، والتاريخ و « العلوم الانسانية » الأخرى) . ولكي نتجاوز مجرد المفهوم السوري لبنية الممارسة النظرية ، أي انتاج المعارف ؛ لا بد لنا من أن نصوغ مفهوم تاريخ المعرفة ومفاهيم الانماط المختلفة للانتاج النظري (في المقال الأول مفاهيم نمط الانتاج النظري الايديولوجيا والعلم) ، كما نصوغ المفاهيم الخاصة بالفروع المختلفة للانتاج النظري ، وعلاقاتها (العلوم المختلفة والنماذج الخاصة باستقلالها وعدم استقلالها وفواصلها) . وهذا العمل من الصياغة النظرية يفترض تنقيباً ذا نفس طویل جداً ، ينبغي له أن يستند الى الاعمال القيّمة ، التي وجدت من قبل في المجالات الكلاسيكية لتاريخ العلوم والاستمولوجيا - وبالتالي تنقيباً يستحوذ على المادة الأولى كلها « للوقائع » التي جمعت من قبل ، والتي ينبغي جمعها ، وعلى النتائج النظرية الأولى المكتسبة في هذه المجالات . ان هذه « الوقائع » وهذه المعطيات « الاختبارية » ، اذا لم تقدم لنا في صورة القبلية التي هي قبلية فلسفة ما

للتاريخ ، فهي لا تُقدّم لنا بعامة - فيما عدا بعض الاستثناءات التي تسترعي النظر الى حد بعيد (١) - الا في مجرد صورة تواليات وتواريخ ، أي في صورة تصور ايدولوجي للتاريخ . ومع ذلك ، ان جمع هذه « الوقائع » وهذه « المعطيات » الاختبارية ، لا يمكن له أن يكون وحده كافياً لاقامة تاريخ المعرفة يجب انشاء مفهومه في صورة مؤقتة على الأقل أولاً ، لكي يكون بالمستطاع الشروع به . فاذا أولينا الكثير من الانتباه - أثناء عرض بحوثنا التي سنقرؤها - للمفاهيم التي فكر ماركس بها في الشروط العامة للانتاج الاقتصادي والمفاهيم التي ينبغي للفكر الماركسي أن يدرك بها نظرية التاريخ ، فهذا لم يكن على الخصوص ، في سبيل النفاذ الى النظرية الماركسية عن النطاق الاقتصادي لنمط الانتاج الرأسمالي ، وانما في سبيل أن ندقق جهد المستطاع في المفاهيم الأساسية (مفهوم الانتاج وبنية نمط الانتاج ، ومفهوم التاريخ) ، التي أضحت صياغتها الصورية ضرورية للنظرية الماركسية في انتاج المعرفة ، ولتاريخها ، سواء بسواء .

وبإمكاننا أن نبدأ سلفاً ، في أن نكون لانفسنا فكرة عن السبيل الذي تنخرط وستنخرط فيه هذه المباحث . ان هذا السبيل يؤدي بنا الى ثورة في «التصور التقليدي لتاريخ العلوم ، الذي ما زال حتى يومنا هذا مشبعاً بعمق الاشباع بايدولوجية فلسفة التنوير ، أي مشبعاً بعقلانية غائية ، وبالتالي مثالية . لقد بدأنا نتلمس ، لا بل بدأنا نتمكن من أن نبرهن ، بالاعتماد على عدد معين من الامثلة المدروسة من قبل ، أن تاريخ العقل ليس تاريخاً يمضي في نموه المستمر على خط مستقيم ، ولا تاريخ ظهور « العقل » او وعيه المتقدم ، في استمراره ؛ هذا العقل الحاضر بكامله في بذرة أصوله ، والذي لا بد لتاريخه من أن يكشفه في رائعة النهار . اننا نعلم ان هذا النموذج من نماذج التاريخ والمعتولية ليس الا نتيجة الضلال الذي نسترجع به ماضي

(١) أعمال كويريه وباشنلار وكالبيس وكانفيم وفوكو في فرنسا .

نتيجة تاريخية معينة ، والذي يكتب تاريخه في صيغة « المستقبل الماضي » ،
والذي يدرك بالتالي أصله ، على أنه استباق لغايته . فمعقولية فلسفة
التنوير ، التي منحها هيغل الصورة المنهجية لنمو المفهوم ، ليست غير تصوير
ايدولوجي في العقل ، بقدر ما هي تصور ايدولوجي في تاريخه . ان التاريخ
الحقيقي لنمو المعرفة يبدو لنا اليوم خاضعاً لقوانين مخالفة تماماً لهذا الامل
الفائي في انتصار العقل انتصاراً دينياً . لقد بدأنا نتصور هذا التاريخ
تصورنا لتاريخ مقطّع بانفصالات جذرية (مثال ذلك ، حينما ينشأ علم
جديد منفصلاً عن قاع التشكلات الايدولوجية السابقة) ، وتبديلات
عميقة ، تفسح بانشقاقها المجال — اذا هي احترمت استمرار الوجود في
قطاعات المعرفة (والحال ليست دائماً كذلك أيضاً) — لسيادة منطق جديد
يتخذ مكانه بالمعنى الحرفي للكلمة ، من دون أن يكون مجرد نمو للمنطق
القديم ، أو « حقيقة » منه ، أو « قلباً » له .

بهذا نكون ملزمين برفض كل غائية للعقل ، وبتصور العلاقة التاريخية
بين النتيجة وشروطها ، على أنها علاقة انتاج لا علاقة تعبير ؛ وبالتالي
ما بالمكاننا أن ندعوه بكلمة تتنافى مع منظومة المقولات الكلاسيكية ،
وتتطلب تبديل هذه المقولات ذاتها ، وهي : **ضرورة جوازها** . ولكي ننفذ
الى هذه الضرورة ، يجب علينا أن ننفذ الى المنطق الخاص أشد الخصوصية،
والغريب أشد الغرابة ، الذي يفضي الى هذا **الانتاج** ؛ أعني منطق شروط
انتاج المعارف ، سواء أكانت تمت الى تاريخ فرع من فروع المعرفة التي
ما زالت ايدولوجية ، أم كانت تمت الى فرع من فروع المعرفة التي تسعى
الى أن تصبح علماً ، أو التي كانت قد أصبحت علماً من قبل . ووفقاً لهذا
النظام ، ينتظرنا عدد لا بأس به من المفاجآت ، كالتي قدمتها لنا أعمال
غ . كانغيم عن تاريخ انتاج مفهوم المتعكس ، لم تولده فلسفة ميكانيكية ،
كما تدعونا كل المظاهر (أي بالواقع النظرية الايدولوجية السائدة) الى

الاعتقاد به ؛ بل ولدتها تماماً فلسفة حيوية (١) ؛ وكالتني نحن مدينون بها الى م . فوكو إذ درس الصيرورة المنحلة لتشكيل ثقافي معقد جمع في القرنين السابع عشر والثامن عشر حول حدّ مشبع - حدّ الجنون ، سلسلة كاملة من ضروب الممارسة والايديولوجيات الطبية والقانونية والدينية والاخلاقية والسياسية ؛ جمعها في مزيج يتغير نظامه الداخلي ومعناه وفقاً لتغير المكان وتغير الدور الذي تقوم به هذه الحدود في السياق الأعم للبنى الاقتصادية والسياسة والقانونية والايديولوجية السائدة في العصر (٢) ؛ وكالتني نحن مدينون بها أيضاً الى م . فوكو ، الذي كشف عن مجموع الشروط المتباينة في الظاهر ، والتي تصافرت في الواقع فأدت بنتيجة « عمل ايجابي » شاق ، الى انتاج ما يبدو لنا اليوم أنه البداية بالذات ؛ نعني معاينة المريض معاينة قوامها « نظرة » الطب السريري (٣) .

إن التمييز الأساسي نظرياً والحاسم عملياً ، بين العلم والايديولوجيا عليه هو ذاته أن يستمد من هذا المنطق حقاً يقيه من اغراءات اللوثوقية والعلمية التي اتهمه مباشرة طاماً انه يجب علينا أن نتعلم في هذا العمل من التنقيب وانشاء المفهومات ، ان لا نستعمل هذا التمييز استعمالاً يعيد الينا ايديولوجية فلسفة التنوير ؛ بل أن نعالج خلافاً لذلك الايديولوجيا التي تؤلف بالنسبة لعلم ما ، ما قبل تاريخه ، على أنها تاريخ واقعي له قوانينه الخاصة ، وعلى أنها واقع ما قبل التاريخ الذي اذا جوبه بمجابهة واقعية بالممارسات التقنية الاخرى ، والمكتسبات الايديولوجية أو العلمية الاخرى ، أمكنه أن يؤدي في ملابسة تاريخية خاصة الى بروز علم ما ، على أنه مفاجأة

(١) غ . كانفيم : تشكّل مفهوم المنعكس في القرنين السابع عشر والثامن عشر
La Formation du concept de réflexe au XVII et XVIII^e siècle

منشورات P.U.F. عام ١٩٥٥ .

(٢) م . فوكو: تاريخ الجنون في العصر الكلاسيكي
Histoire de la Folie à l'âge classique

(منشورات Plon عام ١٩٦١) .

(٣) م . فوكو : نشأة العيادة Naissance de la clinique (منشورات Plon عام ١٩٦٤) .

هذه الایدیولوجیا ، الاعلی أنه نهايتها • وانه لما يضاعف مهماتنا مضاعفة كبيرة ، أن نكون مقسورین بذلك ، على طرح مسألة شروط « القطیعة الابستمولوجية » ، التي تفتتح كل علم ؛ لأي مسألة شروط الكشف العلمي ؛ اذا شئنا أن نعود الى المصطلحات الكلاسیكية ؛ وأن نكون مطالبين بطرحها أيضاً بصدد ماركس • واذا كنا مدعوین بمناسبة دراسة هذه المسألة ، الى التفكير تفكيراً جديداً تماماً ، بعلاقة العلم بالایدیولوجیا التي ينشأ منها ، والتي تستمر في مصاحبته خفية ، في قليل أو كثير ، في تاريخه ؛ وكان بحث كهذا يضعنا وجهاً لوجه أمام ملاحظة ان كل علم لا يمكن له أن یرقى الى مستوى الفكر ، في علاقته بالایدیولوجیا التي يخرج منها ، الا على انه علم الایدیولوجیا « (١) كان في ذلك اما يمكن أن يشوشنا ، ان لم نكن على بينة من أمر طبيعة موضوع المعرفة ، التي لا يمكن لها أن توجد الا في صورة ایدیولوجیا ، حينما ينشأ العلم الذي سينتج المعرفة منها ، وفقاً للنمط الخاص الذي يحددها • ان هذه الامثلة جميعاً ، تقدم لنا أيضاً القدر الذي ينتظرنا من عمل التنقيب التاريخي والصياغة النظرية ؛ إذ تعطينا فكرة أولى عن التصور الجديد لتاريخ المعرفة ، التي ينبغي لنا إنتاجها ، وتقديم لنا أيضاً مقياساً به نقيس العمل التنقيبي التاريخي والاعداد النظري اللذين نعد لهما العدة •

١٣

وانتقل من ذلك ، الى اشارة حازمة ثانية ابداها ماركس • ان نص « مقدمة » عام ٥٧ الذي يميز تمييزاً دقيقاً بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ؛ يميز كذلك بين حركتيهما ، ويبرز - وهذا أمر رئيسي - فارقاً في النظام بين تكون هاتين الحركتين • ولكي يستخدم ماركس لغة أخرى لا تني

(١) ب ماشري P.Macherey :بعدد القطیعة Apropos de la rupture ؛ مجلة النقد الجديد Nouvelle critique ، عدد ايار ١٩٦٥ ص ١٣٦ - ١٤٠ •

تأتي باستمرار في رأس المال ؛ فقد صرح أن الترتيب الناظم للمقولات المفكرة في حركة المعرفة لا يتطابق مع الترتيب الناظم للمقولات الواقعية ، في حركة التكوين التاريخي الواقعي . وهذا التمييز يمس بداهة من قرب سؤالنا من الأسئلة المطروحة في رأس المال للمناقشة أكثر ما يكون الطرح ، وهو السؤال حول معرفة ما إذا كانت هناك وحدة بين النظام الذي ندعوه « منطقياً » (أو نظام « استنتاج » المقولات في رأس المال) والنظام « التاريخي » الواقعي .

غالب المفسرين لم يتوصلوا الى « الخروج » حقاً من هذا السؤال ، لأنهم لم يقبلوا بطرحه في حدوده الملائمة ، أعني في مجال الاشكالية التي يتطلبها هذا السؤال . ولنقل الشيء ذاته في صورة أخرى أصبحت مألوفة لنا منذ الآن :

ان رأس المال يقدم لنا مجموعة كاملة من الاجابات عن وحدة النظام « المنطقي » والنظام « التاريخي » ، وعدم وحدتهما . هذه الاجابات هي اجابات ليس لها أسئلة صريحة ؛ انها من هذه الناحية تطرح علينا السؤال عن سؤالها ؛ أعني انها تجبرنا على صياغة السؤال غير المصوغ الذي تجيب عنه هذه الأسئلة .

واضح أن هذا السؤال له مساس بعلاقة النظام المنطقي بالنظام التاريخي ؛ بيد أننا حينما نلفظ هذه الكلمات ، نقتصر على استعادة حدود الاجابات بالذات ؛ وهذا يعني ، أن ما يدعونا في نهاية الامر ، الى طرح (وبالتالي صياغة) السؤال ، انما هو تحديد مجال الاشكالية ، الذي ينبغي لهذا السؤال (هذه المسألة) أن يطرح فيه . ولكن أغلب المفسرين يطرحون هذا السؤال في مجال اشكالية اختبارية ، أو في مجال اشكالية هيغلية (وهي « قلب » لها بالمعنى الحصري للكلمة) حينما يحاولون البرهان - في الحالة الاولى - على أن النظام « المنطقي » لا يمكنه الا أن يتبع النظام الواقعي ؛ لأنه واحد في جوهره هو والنظام الواقعي الموجود في واقع النظام الواقعي على أنه جوهره بالذات ؛ والبرهان - في الحالة الثانية - على أن النظام الواقعي - وهو ليس عندئذ الا الوجود الواقعي للنظام المنطقي - ينبغي له أن يتبع النظام المنطقي ؛ لأنه واحد في جوهره هو والنظام « المنطقي » ، وفي كلتا الحالتين ، يجد

المفسرون أنفسهم مكرهين على تفسير بعض «اجابات ماركس - التي تدخل الضيم على افتراضاتهم بشكل ظاهر - على غير معانيها . وانني اقترح أن لا يُطرح هذا السؤال (هذه المسألة) في مجال «اشكالية ايديولوجية ، بل في مجال الاشكالية النظرية الماركسية ، التي تميز بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة ، مسجلة أن هذا التمييز بين الموضوعات يؤدي الى تمييز جنري بين نظام ظهور « المقولات » في المعرفة ، من ناحية ؛ ونظام ظهورها في الواقع التاريخي ، من ناحية أخرى . وحتى نستنتج أننا بصدد مسألة خيالية ، يكفيننا ان نطرح المسألة المزعومة عن العلاقة بين نظام التكوين التاريخي الواقعي ، ونظام تطور المفاهيم في القول العلمي ؛ في مجال هذه الاشكالية (وهو تمييز جنري بين هذين النظامين) .

«ان هذا الغرض يتيح لنا ان نحترم تنوع الاجابات التي قدمها ماركس لنا ، أي معاً حالات التطابق وحالات عدم التطابق القائمة بين النظام «المنطقي» والنظام «الواقعي» ، - اذا صح أنه لا يمكن أن يكون هناك من تطابق مزدوج ضمن الخط الواحد بين اللحظات المختلفة لهذين النظامين المتميزين . فحينما أقول أن التمييز بين الموضوع الواقعي وموضوع المعرفة يؤدي الى اختفاء الاسطورة الايديولوجية (سواء أكانت اختبارية أم مثالية مطلقة) عن التطابق المزدوج ضمن الخط الواحد بين حدود النظامين ؛ فأنا أفهم من ذلك كل صورة تطابق مزدوج ضمن الخط الواحد بين حدود النظامين، ولو كانت معكوسة ؛ اذ إن تطابقاً معكوساً هو أيضاً تطابق حدٍ بحدٍ، وفق نظام مشترك (لا تتغير فيه غير الإشارة) . أنني استدعي هذا الغرض الأخير ، لأن دلا قولي به هو ومدرسته ، على أنه جوهرى لا لفهم نظرية رأس المال فقط ، بل لفهم « نظرية المعرفة » الماركسية أيضاً .

هذا التفسير يعتمد على بعض عبارات ماركس ، التي نجد أوضحها في مقدمة عام ٥٧ (الطبقات الاجتماعية E.S. ، ص ١٧١) :

« لا بد أن يكون مستحيلاً وخاطئاً ، وضع المقولات الاقتصادية في النظام الذي كانت محددة فيه تاريخياً » . إن نظامها يحدده خلافاً لذلك ، نموذج العلاقات المتبادلة ، التي تقوم عليها في المجتمع البرجوازي الحديث ، وهذا النظام هو بالضبط عكس ما يبدو عليه نظامها الطبيعي ، أو ما يطابق نظام التطور التاريخي » .

يمكن للنظام المنطقي ان يعتبر الوجه المعاكس للنظام التاريخي حداً بحد ، اذا أيقنا بصحة هذا « الانقلاب » . وأنا أحيل القارئ بهذا الصدد الى شرح رنسيير^(١) . فالتتمة المباشرة لنص ماركس لا تبقي ، من ناحية أخرى ، على أي التباس ؛ لأننا نفهم أن هذا النزاع حول التطابق المباشر أو المعكوس ، لحدود النظامين ، لا علاقة له ألبتة بالمسألة المحللة ؛ « فليس الامر متعلقاً بالرابطة القائمة تاريخياً بين العلاقات الاقتصادية ... انه يتعلق بانتظام هذه العلاقات في داخل المجتمع البرجوازي الحديث » (ص ١١٧) . ان هذا الانتظام بالضبط ، هذه الكلية بوصفها كلية مترابطة فكرياً ، هي التي يدور الأمر حول انتاجها في المعرفة ، على أنها موضوع هذه المعرفة ، وذلك كي نصل الى معرفة الانتظام الواقعي ، أو الكلية المترابطة واقعياً ، والتي هي قوام وجود المجتمع البرجوازي . فالنظام الذي يُنتج فيه انتظام الفكر ، هو نظام نوعي ، نظام التحليل النظري بالذات ، الذي أتمه ماركس ، في رأس المال ؛ أي نظام الربط ، أو نظام « تأليف » المفاهيم الضرورية لانتاج هذا الكل - الذي - هو - من نطاق الفكر ، أو هذا الشخص - الذي - هو - من نطاق الفكر والذي هو نظرية رأس المال .

ان النظام الذي تنتظم فيه هذه المفاهيم في التحليل ، هو نظام البرهان العلمي لدى ماركس ؛ انه ليس له أية علاقة مباشرة مزدوجة ، ضمن الخط الواحد ، بالنظام الذي تظهر فيه هذه المقولة أو تلك في التاريخ . قد تكون

(١) انظر فيما بعد ، في هذا المجلد ، بحث ج . رنسيير .

هناك التفاعلات مؤقتة ، وأطراف تواليات موقعة ظاهرياً بالنظام ذاته ؛ ولكنها ، وهي بعيدة عن ان تكون برهاناً على وجود هذا التطابق ، واجابة عن سؤال التطابق ، انما تطرح **سؤالاً من نوع آخر** . يجب علينا ان نمر بنظرية تمييز النظامين ، لنفحص ما اذا كان هناك مجرد مشروعية لطرح هذا السؤال (وهذا ليس أكيداً على الاطلاق ؛ فقد لا يكون لهذا السؤال اي معنى – ولدينا ما يدعوننا تماماً الى الاعتقاد بأنه ليس له اي معنى) . وعلى عكس ذلك تماماً ، كان ماركس يقضي وقته في تبيان – دون أن يخلو تبياناه من الخبث – أن النظام الواقعي يكذب النظام المنطقي ؛ واذا مضى احياناً في تعبيره الى حشد القول بان العلاقة بين النظامين هي علاقة « عكسية » ، لم نستطع أن نأمن على أن هذه الكلمة هي مفهوم بحرفيتها ، أي على انها اثبات دقيق لا يستمد معناه من كونه قد تلفظ به ، وانما من كونه يمتد بكل الحق الى مجال نظري محدد . ان برهان رانسير يبين خلافاً لذلك ، أن كلمة « قلب » هي في هذه الحالة ، في رأس المال ، كما في حالات أخرى كثيرة ، مستعملة بالمائلة دون دقة نظرية ، أي دون الدقة ذاتها ، التي تفرضها علينا الاشكالية النظرية ، التي هي دعامة كل تحليل ماركس ، والتي ينبغي منذ البداية تعيين هويتها وتحديدتها ، لكي يكون من المستطاع الحكم على المؤهلات المشروعة ، أو ضروب الضعف في مصطلح ما ، أو حتى في جملة ما . ولا بد أن يكون من السهولة بمكان ، أن نمدّ بنجاح هذا البرهان ، الى جميع المقطعات ، التي تتطلب تفسيراً للتطابق المزدوج ضمن الخط الواحد والمعكوس ، بين حدود النظامين .

١٤

واذن فانني أعود الى الصفة الخاصة بنظام المفهومات في عرض تحليل ماركس ، أعني في برهانها . فقولنا ان هذا النظام من المفهومات (أو النظام « المنطقي ») الذي هو في الحدود ، غير ذي علاقة مزدوجة ، ضمن الخط الواحد ، بالنظام التاريخي ، هو نظام خاص ؛ انما ينطوي على شيء واحد ؛ اذ انه

يجب علينا أيضاً ، أن نسوِّغ طبيعة هذا النظام بما هو نظام • ان طرح هذا السؤال هو بالبداية طرح سؤال صورة النظام التي تتطلبها نموذج العلمية الموجودة في لحظة معينة من تاريخ المعرفة ، أو التي - اذا فضلنا القول - تتطلبها معايير المشروعية النظرية المتعارف عليها علمياً ، في ممارسة العلم الخاصة به ، على انها معايير علمية • وفي هذا ايضاً مسألة بعيدة المدى وكبيرة التعقيد ، تفترض توضيح عدد معين من المسائل النظرية التمهيدية • أما المسألة الجوهرية المفترضة مسبقاً بالسؤال عن نموذج البرهانية الموجودة ، فهي مسألة تاريخ انتاج الصور المختلفة ، التي تتعرف فيها الممارسة النظرية (اذ تنتج معارف « ايدولوجية » كانت أم عقلية) ، المعايير التي تتطلبها مشروعيتها • وانني اقترح أن نسمي هذا التاريخ ، تاريخ النظري بما هو كذلك ، أو تاريخ انتاج (وتحويل) ما هو قوام الاشكالية النظرية التي ترتد اليها كل معايير المشروعية النظرية القائمة في لحظة معينة من تاريخ المعرفة ؛ وبالتالي ما هو قوام الصور المتطلبة ، لاعطاء نظام القول النظري ، قوة البرهان وقيمه • ان هذا التاريخ هو تاريخ النظري ، وتاريخ بنى الوجود وصور البرهانية النظرية ، هو تاريخ تجب اقامته - وهنا ايضاً - كما كان يقول ماركس في اللحظة التي بدأ فيها كتابه - « نجد تراثاً ضخماً » تحت تصرفنا • ولكن ، شتان بين العناصر ذات القيمة الكبيرة في الغالب ، التي هي في متناولنا (وخاصة في تاريخ الفلسفة المعالج على أنه تاريخ « نظرية المعرفة ») ، وبين صياغتها في صورة نظرية تفترض تماماً صياغة هذه النظرية وانتاجها •

انني لم أعرج هذا التعرّيج ، الا لكي أعود الى ماركس ، ولكي أقول إن صفة الضرورة في نظام قوله النظري (أو نظام المقولات « المنطقي » في راس المال) لا يمكن أن تصبح في مستوى التفكير الا على أساس نظرية لتاريخ النظري ، نظرية تظهر أية علاقة فعلية تقوم بين صور البرهان في القول النظري لرأس المال من ناحية ، وصور البرهان النظري المعاصرة له ، والقرينة

منه ، من ناحية أخرى . من هذه الزاوية ، تصبح الدراسة المقارنة بين
ماركس وهيجل ضرورية من جديد ، ولكنها لا تستنفد موضوعنا . لأن
استشهادات ماركس المستمرة ببعض الصور الأخرى من البرهان ، المغايرة
لصور القول الفلسفي (١) ، غالباً ما تنبهنا الى انه يلجأ أيضاً الى صور من
البرهان مستعارة من الرياضيات و الفيزياء و الكيمياء و علم الفلك الخ . . .
واذن ، فماركس هو نفسه ينبهنا باستمرار الى صفتي التعقيد والأصالة ، في
نظام البرهان ، الذي يقيمه في علم الاقتصاد السياسي .

انه يصرح هو ذاته ، في رسالته الى لاشاتر ، بقوله : « ان منهج التحليل
الذي استخيمته ، والذي لم يطبق حتى الآن ، على الموضوعات الاقتصادية ،
يجعل من قراءة الفصول الأولى ، قراءة وعرة بما فيه الكفاية . . . (المجلد
الأول ص ٤٤) . ان منهج التحليل هذا ، الذي يتكلم عنه ماركس ،
واحد هو ، « نمط العرض » الذي يذكره في تعليقه على الطبعة الألمانية الثانية
(المجلد الأول ، ص ٢٩) ، والذي يميزه بعناية من « نمط البحث » .

ان « نمط البحث » هو البحث المشخص الذي قام به ماركس خلال
سنوات ، على الوثائق الموجودة ، والوقائع التي تشهد عليها ؛ اذ ان هذا
البحث قد اتبع مسالك تختفي في نتائجها ، معرفة موضوعه ، أي نمط الانتاج
الرأسمالي . فقواعد « بحث » ماركس ، هي في جزء منها ، متضمنة في المذكرات
التي كان يدونها أثناء قراءاته . ولكننا نجد أنفسنا في واس المال أمام أمر
مغاير تماماً للأساليب المعقدة والمتنوعة ، وضروب « المحاولة والخطأ » التي
ينطوي عليها كل بحث ، والتي تعبر في مستوى الممارسة النظرية التي يقوم
بها المبدع ، عن المنطق الخاص بحركة كشفه . ففي واس المال ، نجد أنفسنا

(١) انه قول أقدمه ديكارت ، وهو على بنية من الأهمية العاصمة لما يستفاد من نظام المقولات ،
في الفلسفة ، وفي العلوم ، وواع أيضاً ، للتمييز بين نظام المعرفة ونظام الوجود ؛ على
الرغم من سقوطه في اختبارية وثوقية .

أمام عرض مترابط منطقياً ، أمام مفهومات نظمت تنظيمياً ضرورياً هو صورة تنظيم ذلك النموذج من القول البرهاني ، أي « التحليل » الذي يتكلم عنه ماركس . فمن أين يصدر هذا « التحليل » الذي كان يجب على ماركس ان يعده ذا وجود سابق ؛ اذا لم يكن يتطلب «لا تطبيقه على علم الاقتصاد السياسي ؟ انه سؤال طرحه على أنه ضروري لفهم ماركس ؛ ولسنا في حالة تخولنا أن نقدم له اجابة كاملة .

ان بحوثنا تتعلق تماما بهذا التحليل ، وبصورة الاستدلال والبرهان التي تحركها ؛ وتتعلق بالمقام الأول بهذه الكلمات التي تكاد تكون غير مسموعة ، بهذه الكلمات المحايدة في الظاهر ، التي درسها ماسيري في 'جمل رأس المال الأولى ، والتي حاولنا ان نضع أنفسنا موضع من يصغي اليه . ان هذه الكلمات في القول المنطوق به لرأس المال ، هي حرفياً الحامل لقول تكاد تكون برهنته احياناً شبه صامتة . فاذا كنا قد وافقنا الى اعادة انشاء هذا القول الصامت ، متواليات ومنطقاً ، في بعض نقاطه الدقيقة ، ولو كان ذلك على حساب حرفية نص ماركس ؛ اذا صح وتمكننا من تعيين هذه الفراغات ، وملئها ؛ اذا اسعفنا الحظ فأبدلنا ببعض هذه الكلمات الحائرة حدوداً أخرى أدق منها - فاننا لا نكون بذلك قد تخطينا النص . فاذا استطعنا أن نقيم البراهين الكافية ، لا ثبات أن قول ماركس هو في مبدئه غريب عن قول هيغل ؛ وأن جدله (و التذييل يوحد بينه وبين نمط العرض الذي تكلمنا عنه) مخالف كل المخالفة لجدل هيغل ؛ فاننا لا نكون قد تخطينا بذلك النص ايضاً . ذلك اننا لم نحاول ان نعرف المصدر الذي استمد منه ماركس منهج التحليل هذا ، الذي يقدمه على أنه ذو وجود سابق ، - ولا نكون قد طرحنا السؤال عن معرفة ما اذا كان ماركس ، وهو بعيد عن ان يكون قد استعار هذا المنهج ، قد اخترع - بالمعنى الدقيق للكلمة - منهج التحليل هذا ، الذي كان يعتقد أنه طبقه فقط ؛ كما اخترع تماماً هذا

الجدل ، الذي يصرح لنا في عدد من مقطعاته ، التي عرفها المحسرون العجلون
 وشدة ما اعدوا مضغها ، أنه قد أخذها من هيغل . وهذا التحليل وهذا
 الجدل هما - فيما نعتقد - شيء واحد ، ومع ذلك فلا يكفي لشرح نشوئهما
 القول : ان القطيعة مع هيغل هي التي جعلتهما ممكنين ؛ بل انه يجب علينا
 أيضاً أن نبين شروط انتاجهما الموضوعية ؛ وان نبين أن النماذج الوضعية
 الممكنة التي بانعكاسها في الظرف النظري الشخصي للماركس ، الذي ساقه
 اليه تاريخ نموه ؛ قد جعلت انتاج هذا الجدل في فكره ممكناً . وهذا ما لم
 نكن في حالة تخولنا القيام به . ولا شك أن الفروق التي القينا الضوء عليها
 بإمكانها أن تقدم لنا دلالات وموجهاً نظرياً ، للشروع في هذا البحث الجديد ،
 ولكن لن يكون في مقدورها ان تحل محلها .

ويمكننا أن نراهن من ناحية أخرى ، انه اذا كان ماركس قد اخترع
 تماماً - كما نظن أن بإمكاننا أن نعتقد - صورة جديدة لنظام التحليل
 البرهاني ، بعد هذا الجهد الأول الذي بذله في القراءة الفلسفية ؛ فانه يصدق
 عيله ما يصدق على غالبية المبدعين الكبار ، في تاريخ النظري ؛ اذ إنه لا بد
 من مرور بعض الزمن ، حتى تصبح كشفهم معترفاً بها ببساطة تماماً ،
 وتدخل من بعد في الممارسة العلمية المعمول بها . ان مفكراً يقيم نظاماً جديداً
 في النظري ، وصورة جديدة من الضرورة البرهانية أو من العلمية ، انما يكون
 مصيره مغايراً تماماً لمصير مفكر يقيم أسس علم جديد . انه يمكن له أن يبقى
 مدة طويلة مجهولاً وغير مفهوم ، ولا سيما اذا كان المبدع الثوري في النظري
 - كما هو شأن ماركس - مبطناً ومقنعاً في الشخص نفسه ، بالمبدع الثوري
 في فرع من العلم (انه هنا علم التاريخ) . انه يتعرض أكثر لخطر المعاناة
 من هذا الوضع بقدر ما تكون جزئية استعانتة الفكرية بمفهوم الثورة . انه
 يقيمها في مجال النظري ، ويصبح هذا الخطر مزدوجاً عندما تكون الاسباب
 التي جعلت مفهومات الثورة تتناول النظري عبر اكتشاف علم جديد محدود

البيان • انه يصبح مزدوجاً لان هذه الاسباب لا تتعلق بظروف شخصية أو « بقصر الوقت » ، بل يمكنها ان تتعلق بالدرجة الاولى بتحقيق شروط نظرية موضوعية هي التي تحدد امكان صياغة هذه المفاهيم • فالمفاهيم النظرية الضرورية لا تنشأ من ذاتها بسحر ساحر ، بناء على طلب ما ، عندما يكون المرء بحاجة اليها • فكل تاريخ بدايات العلوم أو الفلسفات الكبيرة يبيّن خلافاً لذلك ، ان المجموعة المحكمة لمفاهيم جديدة لا تتوالى على خط واحد كما في استعراض ؛ بل ان بعضها خلافاً لذلك ، يتأخر زمنياً طويلاً جداً ، أو يتوالى في ثياب مستعارة ، قبل أن يرتدي ثوبه المناسب ؛ يتأخر بقدر الزمان المناسب الذي يمكن التاريخ من تقديم الصانع ومادة الصناعة • وفي غضون ذلك ، يكون المفهوم حاضراً تماماً في بعض المؤلفات ، ولكن في صورة أخرى غير صورة المفهوم ، - في صورة تبحث عن نفسها في داخل صورة « مستعارة » من أشخاص آخرين يمتلكون مفاهيم مصوغة وسهية ، أو فاتنة • اننا نقول كل هذا ، لكي يفهم القارئ ، انه ما من شيء غير ما يقبل الفهم ، يمكن في الحقيقة الغريبة ، التي ترى أن ماركس يعالج منهجه التحليلي الأصيل ، وكأنه منهج قائم سلفاً ، في اللحظة التي يبدعه فيها بالذات ؛ وفي الحقيقة التي ترى ، أنه يفكر في استعارته من هيغل ، في اللحظة ذاتها ، التي يقطع فيها حباله التي كان يرسو بها على شاطئ هيغل • ان هذه المفارقة البسيطة تتطلب عملاً تاماً يكاد يكون مخطئاً هنا ، وهو يحتفظ لنا بمفاجآت دون شك •

(١٥)

ومع ذلك ، فقد أحرزنا تقدماً في بحثنا هذا يكفي لكي نتمكن ، برجعنا الى الفارق في النظام بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، من مقارنة المسألة التي يكون هذا الفارق دلالة عليها ؛ نعني مسألة العلاقة بين هذين الموضوعين (موضوع المعرفة والموضوع الواقعي) ، أي العلاقة التي هي قوام وجود المعرفة بالذات •

وينبغي لي أن انبه القارئ ، بأننا ندخل بذلك في مجال أصبح الوصول اليه في غاية الصعوبة ، لسببين : أولاً ، لأن في متناولنا قليلا من نقاط الاستناد الماركسية مما لا يكفي لتخطيط هذا الحيز والتوجه فيه ؛ يعني أننا في الواقع أمام مسألة ليس علينا أن نحلها فقط ، بل أن نطرحها بكل بساطة ؛ لأنها لم تطرح حتى الآن بالحقيقة ، أي لم ينص عليها على أساس من الاشكالية المطلوبة ، وفي المفاهيم الدقيقة التي تتطلبها هذه الاشكالية . وبعدئذ ، وهذه هي الصعوبة الأكثر خطورة - لأن غزارة الحلول المقدمة لهذه المسألة ، التي لم تطرح بعد حقا في كل دقتها ، قد غمرتنا بالمعنى الحرفي للكلمة . - لقد غمرتنا هذه الحلول ، وأعشتنا « بندهاتها » . بيد أن هذه الحلول ليست - كالتي تكلمنا عنها بصدد ماركس - اجابات عن أسئلة غائبة ، لا بد من صياغتها مع ذلك ، للتعبير عن الثورة والنظرية المتضمنة في الاجابات . إنها خلافا لذلك ، اجابات عن أسئلة ، وحلول لمسائل ، مصوغة صياغة ناجزة ؛ لأن هذه الأسئلة والمسائل قد نحتتها هذه الاجابات ، وهذه الحلول بمقياسها .

انني ألمح بغاية الدقة الى ما هو مجموع في تاريخ الفلسفة الايديولوجية، تحت العنوان الرئيسي « مسألة المعرفة » ، أو « نظرية المعرفة » . أقول : ان الأمر يتعلق هنا بالفلسفة الايديولوجية ؛ لأن هذا الطرح الايديولوجي ل « مسألة المعرفة » ، هو الذي يحدد العرف الذي يختلط بالفلسفة المثالية الغربية (من ديكارت الى هسرل عن طريق كنت و هيغل) . أقول : ان هذا الطرح ل « مسألة المعرفة هو طرح ايديولوجي ، ضمن الحد بالذات ، الذي صيغت فيه هذه المسألة ، ابتداء من « اجابتها » ، وكأنها انعكاسها الصحيح أعني لا كأنها مسألة واقعية ، بل كأنها المسألة التي يجب طرحها ، لكي يكون الحل الايديولوجي ، الذي كان يراد اعطاؤها إياه ، هو حل هذه المسألة تماما . انني لا أستطيع ان أعالج هنا هذه النقطة ، التي تحدد ما هو جوهر في الايديولوجيا ، في صورته الايديولوجية ، والتي ترد في مبدئها

المعرفة الايديولوجية (المعرفة اياها ، التي تتكلم عنها الايديولوجيا ، عندما تعكس المعرفة على صورة مسألة المعرفة ، أو على صورة نظرية المعرفة) الى ظاهرة تعرف ما • فصياعة مسألة ما ، في نمط الانتاج النظري للايديولوجيا (المختلف كل الاختلاف من هذه الناحية عن نمط الانتاج النظري للعلم) ليست الا التعبير النظري عن الشروط التي تتيح لحل ما ، قد انتج سلفاً خارج عملية المعرفة ، أن يتعرف ذاته في مسألة مصطنعة ، لفقت لتكون مرآة نظرية وتسويقاً عملياً في وقت واحد معاً ؛ لأن هذا الحل تفرضه سلطات ومقتضيات خارجة عن حدود النظر (أي تفرضه « مصالح » دينية أو أخلاقية أو سياسية أو سواها) • إن الفلسفة الغربية الحديثة بكاملها ، التي تهيمن عليها « مسألة المعرفة » ، تهيمن عليها على هذا النحو في الواقع ، صياغة « مسألة المعرفة » ، صياغة « مسألة » مطروحة في حدود مفتعلة وعلى أساس نظري مفتعل (بوعي لدى بعضهم الآخر ؛ لا يهم الأمر كثيراً هنا) وذلك لاتاحة انتاج مفاهيم نظرية عملية يتوقعونها من طرح ما ، هو تعرف يشبه تعرف الانسان الى ذاته في مرآة •

ويعادل هذا قولنا : ان تاريخ الفلسفة الغربية كله « تهيمن عليه » «مسألة المعرفة» ، بل يهيمن عليه **الحل** الايديولوجي ، أي الحل الذي تفرضه مسبقاً « مصالح » عملية ودينية وأخلاقية وسياسية ، غريبة عن واقع المعرفة ولا بد « لمسألة المعرفة » هذه من أن تنصاع لها • وكما قال ماركس ذلك في عمق شديد ، منذ كتاب « الايديولوجيا » الألمانية : « ليس التزييف موجوداً في الإجابة فقط ، بل في السؤال ذاته » •

هنا نلتقي بأكبر صعوباتنا • لأنه علينا أن نقاوم وحدنا تقريباً ، في هذا المشروع ، «البداهات» المزمنة ، التي لم يولد لها في العقول ، تكرار الإجابة الخاطئة فقط ؛ بل قبل كل شيء ، تكرار السؤال الخاطيء • علينا ان نخرج

من هذا المجال الايديولوجي ، الذي يحدده هذا السؤال الايديولوجي ؛ علينا أن نخرج من هذا المجال المغلق بالضرورة (لأن تلك هي إحدى النتائج الأساسية لبنية التعرف ، التي تميز نمط الانتاج النظري للايديولوجيا ؛ أعني الدائرة التي لا يمكن تجنب انفلاقها ، دائرة هذا الذي دعاه لاكان في سياق مغاير ، وبغية غايات مغايرة « علاقة الهوس المرآوي المزدوجة » ، لكي نفتح لنا في مكان آخر ، مجالا جديداً ، هو المجال الذي يتطلبه الطرح الصحيح للمسألة ، والذي لا يستبق حلها . ولئن كان مجال «مسألة المعرفة» هذا ، مجالا مغلقاً ، أعني حوراً فاسداً (الدور الفاسد ذاته الذي نجده في العلاقة المرآوية للتعرف الايديولوجي) ؛ فان كل تاريخ « نظرية المعرفة » في الفلسفة الغربية ، ينم عن هذا الدور الفاسد منذ «الدور الديكارتي» المشهور حتى دور غائبة « العقل » ، الذي قال به هيغل أو هسرل . ولئن كانت أعلى نقطة من الوعي والنزاهة قد بلغت على وجه الدقة الفلسفة (هسرل) التي تبنت هذا الدور للضرورة النظرية ، أي رقت به الى مستوى الفكر بوصفه أساسياً لمشروعها الايديولوجي ، فذلك لم يخرج الفلسفة من الدور ، لم يحررها من سجنها الايديولوجي . وكذلك لم يستطع اخراجها منه ذاك الذي أراد لفكره أن يفكر في الانفتاح (ومع ذلك فهو ليس على ما يبدو إلا - انفلاق ايديولوجيا الانفلاق) ، أن يفكر في شرط الامكان المطلق لهذا « الانفلاق » أي للتاريخ المقفل « لاعادة » هذا الانفلاق في الميتافيزيقا الغربية ؛ وأعني به هيدغر . فالمرء الذي يضع ذاته خارج مجال مقفل ، خارجه وحسب ، لا يفلت منه ، سواء أكان هذا الخارج سطحاً أم عمقاً ، فكلاهما ضمن الدور ، أي ضمن المجال المقفل بوصفهما اعادة للمجال في ما هو آخره . فليس بالاعادة بل بغير الاعادة لهذا المجال يفلت المرء من هذا الدور : فذلك وحده هروب ذو أساس نظري ، هروب ليس تهرباً حكم عليه بأن يبقى دوماً كذلك ، ولكنه تأسيس جنزي لمجال جديد ، أو اشكالية جديدة ، تسمح بطرح المسألة الواقعية المجهولة ، في بنية تعرف طرحها الايديولوجي .

ولا بد لي من أن أخصص التأملات القليلة الآتية ، لتخطيط أول طرح
هذه المسألة ؛ من دون أن أخفي أنني اتسببت بإعلانها كما هي ، فهي
ضرورية بقدر ما هي مؤقتة .

لقد كتب ماركس في « مقدمة » عام ٥٧ ، يقول : « ان الكل ، كما يبدو
في الفكر ، بوصفه كلا - في - الفكر ، هو من انتاج الرأس المفكر ، الذي
يمتلك العالم وفق النمط الواحد الأوحده الذي هو من ضمن امكاناته ، والذي
يختلف عن التملك الفني والديني والعلمي - الروحي لهذا العالم » .
« الطبقات الاجتماعية ؛ ص ١٦٦ : النص الألماني ، طبعة ديتس ، ص
٢٥٨) . ليست المسألة متعلقة بأن ننفذ هنا الى سر مفهوم التملك هذا ،
الذي عبّر به ماركس عن جوهر علاقة أساسية ، تبدو فيها المعرفة والفن
والدين والفعالية العملية - الروحية (وهذه بدورها تستوجب التعريف ،
يبد أن الأمر يتعلق احتمالا بالفعالية الاخلاقية - السياسية - التاريخية) ،
وكانها عدد من الانماط المتمايزة والنوعية .

أما الحاج النص فينصب فعلا على نوعية نمط التملك النظري (المعرفة) ،
نوعية تميزه من جميع انماط التملك الأخرى ، المصرّح باختلافها عنه في
مبدئها . بيد أن هذا التمييز يبين في منطوقه وحدة أنماط تملك العالم
لاشتراك هذه الأنماط علائقيا بالعالم الواقعي ، وهذه الوحدة هي الأساس
الذي يحصل التمييز انطلاقاً منه . بهذا نكون قد أشرنا بوضوح ، الى أن
المعرفة تتعلق بالعالم الواقعي ، من خلال نمط تملكها الخاص بها للعالم
الواقعي ؛ وبهذا تكون قد طرحت بالضبط مسألة النحو الذي تعمل فيه ،
وبالتالي مسألة الآلية التي تتضمن وظيفة تملك العالم الواقعي بالمعرفة ، أي
تملكه بحركة انتاج المعارف هذه ، التي على الرغم من أنها ، أو بالأحرى
لأنها ، تجري بكاملها في الفكر (بالمعنى الذي حددناه) ، فانها تتيج مع ذلك

المقبض (بالمفهوم) على هذا العالم الواقعي ، الذي ندعوه امتلاكاً له . وبهذا يكون قد طرح على بساط بحثه الحقيقي ، السؤال الذي يدور حول نظرية انتاج المعرفة ، التي هي - من حيث هي معرفة لموضوعها (موضوع المعرفة بالمعنى الذي حددناه) - قبض على الموضوع الواقعي ، او العالم الواقعي ، وتملك له .

هل يجب علينا أن نلاحظ ان هذا السؤال مخالف كل المخالفة للسؤال الايديولوجي لـ « مسألة المعرفة » ؟ وأن الأمر لا يتعلق بالتفكير من الخارج في شروط الامكان القبلي التي تضمن امكان المعرفة ؟ وأن الامر لا يتعلق بتوزيع الأدوار بين الاشخاص الذين لا بد منهم لهذا السيناريو ؛ أعني وعياً فلسفياً يطرح على الوعي العلمي السؤال عن الشروط الواجب توافرها لامكان قيام علاقة بين معرفته وموضوعها (وهو وعي يتجنب طمع مسألة مؤهلاته وموقعه ووظيفته ؛ لأنه في نظره الخاص هو « العقل » بالذات ؛ وهو حاضر منذ « الاصل » في موضوعاته ، وليس له علاقة قط الا بذاته في سؤاله ذاته ، أي بطرحه السؤال الذي هو جوابه القسري مسبقاً) ؟ هل يجب علينا أن نلاحظ ان الاشخاص النظريين الذين هم موضوع الاخراج في هذا السيناريو الايديولوجي ، هم « الذات » الفلسفية (الوعي الفلسفي) ، و « الذات » العلمية (الوعي العالم) ، و « الذات » الاختبارية (الوعي المشترك) من ناحية ؛ و « الموضوع » الذي يواجه هذه « الذات » الثلاث ، أي « الموضوع » المتعالي أو المطلق ، ومبادئ العلم الخاصة ، وصور الادراك الخاصة ؛ وإن « النوات » الثلاث مأخوذة من جانبها ضمن جوهر واحد ؛ في حين أن « الموضوعات » الثلاثة هي من جانبها مأخوذة ضمن جوهر واحد (وهو أمر نلاحظه عند كمنط كما عند هيغل وهسرل مع بعض تبدلات ذات دلالة ، حيث يستند التوحيد بين الموضوعات الثلاث على توحيد مستمر بين الموضوع

المدرک والموضوع المعروف) ؛ وأن هذا التوزيع المتوازي للصفات يضع
« الذات » و « الموضوع » بالترتيب وجهاً لوجه ؛ وأنه بهذه الحقيقة ، قد
تلاشى من جانب الموضوع ، الفرق في الوضع بين موضوع المعرفة والموضوع
الواقعي ؛ وتلاشى من جانب الذات ، الفرق في الوضع بين « الذات » الفلسفية
والذات العالمية ، من ناحية ؛ والفرق بين الذات العالمية والذات الاختبارية ،
من ناحية أخرى ؟ وأنه بهذه الحقيقة ، تكون العلاقة الوحيدة التي يمكن
التفكير بها ، هي علاقة تدخل ومعاصرة تقوم بين « ذات » و « موضوع »
استطوريين ، عليهما أن يأخذا على عاتقهما ، الشروط الواقعية ، وفقاً لحاجتهما
وبتزييفهما لها ، لكي تخضع لغايات لونية وأخلاقية وسياسية () فنقصد
« الايمان » أو « الاخلاق » أو « الحرية » ، أي القيم الاجتماعية () ؛ يعني ،
أن يأخذا على عاتقهما ، الآلية الواقعية لتاريخ انتاج المعارف ، التخضع لهذه
الغايات ؟

إن السؤال الذي نطرحه ، لم يطرح الا نتاج جوانب حددته مسبقاً
سلطات مغايرة لسلطة المعرفة ذاتها ؛ إذ أنه ليس سؤالاً تغلقه إجابته أغلاقاً
مسبقاً . أنه ليس سؤال ضمان ؛ بل خلافاً لذلك سؤالاً "مفتوحاً" (هو
المجال الذي يفتحه بالذات) ؛ وهو لكي يكون كذلك ، ولكي ينجو من
الانغلاق الذي أقامته الدائرة الايديولوجية مسبقاً ، لا بد له من أن يرفض
خدمات الاشخاص النظريين ، الذين تنحصر مهمتهم في تأكيد هذا الانغلاق
الايديولوجي ؛ أعني أشخاص « النوات » و « الموضوعات » المختلفة ،
والأوامر التي من رسالتهم أن يحترموها ؛ لكي يكون في مكنتهم ، أن يقوموا
بأدوارهم في توطؤ العقد الايديولوجي ، الذي أنجز في ظل سلطات «الذات»
و « الموضوع » العليا ، بمباركة من « حرية » الإنسان الغربي . أنه سؤال
'يطرح ويُبرهن عليه ، وكأنه سؤال مفتوح ، في مبدئه بالذات . أي وكأنه
متسق في بنية انفتاحه ، مع كل الأسئلة الفعلية ، التي تطرحها المعرفة في

وجودها العلمي ؛ أعني سؤالاً يجب أن يعبر في صورته عن بنية الانفتاح هذه ، ويجب بالتالي أن يطرح ضمن مجال الاشكالية النظرية ، التي تقتضي بنية الانفتاح هذه ، وضمن حدودها . وبكلمة أخرى ، أن سؤالنا عن نمط تملك المعرفة للموضوع الواقعي والخاص ، إنما ينبغي أن يطرح .

أولاً - في حدود تستبعد اللجوء إلى الحل الأيديولوجي ، ذلك الحل الذي ينطوي عليه الأشخاص الأيديولوجيون ، أي « الذات » و « الموضوع » ، كما يستبعد بنية التعرف المرآوي المتبادل ، في اللابثرة المغلقة التي يتحركون ضمنها .

ثانياً - في حدود تؤلف مفهوم بنية المعرفة - التي هي بنية ذوعية مفتوحة - وتكون في الوقت ذاته ، هي مفهوم السؤال المطروح على المعرفة من ذاته - وهذا يتضمن أن مكان هذا السؤال ووظيفته ، هما محل تفكير في طرح السؤال بالذات .

هذه الضرورة الأخيرة لا بد منها لإقامة تمييز بين نظرية تاريخ انتاج المعرفة (أو الفلسفة) والمضمونات الموجودة للمعرفة (للعلوم) ؛ وذلك دون أن نجعل من الفلسفة ، سلطة قانونية تشرع ، في « نظرية المعرفة » ، للعلوم ، باسم حق تدعيه لذاتها . هذا الحق ليس إلا إخراجاً مسرحياً للتعرف المرآوي ، وقد أخذ على أنه امر واقع ، إخراجاً يضمن للايديولوجيا الفلسفية ، تعرفاً مشروعاً ، هو تعرف الامر الواقع للمصالح « العليا » التي تخدها .

وإذا طرحنا المسألة التي تشغلنا في هذه الشروط الدقيقة ، أمكن أن ننص عليها حينئذ ، في الصورة التالية : ما الآلية التي تنتج بها حركة المعرفة التي تجري بكاملها في الفكر ، التملك المعرفي لموضوعها الواقعي ، الوجود خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ أو ننص عليها أيضاً في الصورة

«التألية : ما الآلية التي تنتج بها حركة انتاج موضوع المعرفة ، التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، الموجود خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ ان مجرد احلال السؤال عن آلية التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، بواسطة موضوع المعرفة ، محل السؤال الايديولوجي عن ضمانات امكان المعرفة ، يتضمن في ذاته تغيير الاشكالية ، يخلصنا من مجال الايديولوجيا المغلق ، ويفتح أمامنا المجال المفتوح ، الذي نقول به النظرية الفلسفية التي نبحث عنها .

(١٧)

وقبل أن نصل من هذا الى سؤالنا ، لنحرق مراحل اساءات الفهم الكلاسيكية ، التي توقعنا بالضبط في الدور الفاسد الايديولوجيا .

ان بعضهم يقدم لنا بالفعل الاجابة عن سؤالنا حارة تماماً ، بقولهم لنا في أناة لغة « البداية » التي تتكلمها الفرائعية : ما الآلية التي ينتج بها انتاج موضوع المعرفة ، التملك المعرفي للموضوع الواقعي ؟ .. انما هي الممارسة ! انما هي لعبة مقاييس الممارسة ! واذا كان هذا الطبق من الطعام يبقينا على جوعنا ، كان مما يسرنا أن نبذل أصناف الطعام ، أو أن نطلب ان يقدم لنا منه ، بالقدر الواجب لاشباعنا . قد يقال لنا : ان الممارسة هي المحك ، أي ممارسة التجريب العلمي ! الممارسة الاقتصادية ، والسياسية ، والتقنية ؛ أي الممارسة الشخصية ! أو قد يقال لنا أيضا ، لاقتناعنا بالصفة « الماركسية » اللاجابة : انها « الممارسة الاجتماعية » ! أو قد يقول بعضهم ، من أجل « منح قوالهم وزناً » : انها الممارسة الاجتماعية ، التي قامت بها البشرية ، وكررت القيام بها ، مليارات مليارات المرات ، خلال آلاف السنين ! أو قد يقدم لنا أيضاً « النفاق » التمس الذي كان يقدم لانغلز ، الذي كان الابد لمنشستر أن تفتح عينيه ، على هذه الحجة الغذائية : « البرهان على وجود « النفاق » انه يؤكل » !

وسألاحظ بادئ ذي بدء ، ان هذا النوع من الاجابة ، يمكن ان يكون ناجحاً ؛ ويجب بالتالي ان يستخدم ، حينما يكون الامر متعلقا بمقارعة الايديولوجيا في ساحة الايديولوجيا ؛ أي حينما يكون الامر متعلقا بالصراع الايديولوجي بالمعنى الحصري للكلمة ؛ لأنها اجابة ايديولوجية موقعها بالضبط في ساحة الخصم الايديولوجية . لقد حدث للمرء في ظروف تاريخية طويلة ، ويمكن ان يحدث له ايضا ، ان يجد نفسه مضطراً أو ملزماً ، ان يحارب في ساحة خصمه الايديولوجي ، حينما يكون عاجزاً عن ان يجذبه الى ساحته الخاصة ، أو حينما لا يكون ناضجاً نضجاً يجعله ينصب خيمته فيها ، أو حينما يكون الابد له من النزول الى ساحته . بيد ان هذه الممارسة ، وانمط الحجج الايديولوجية المعتدة لهذا الصراع ، لا بد لها من ان تصبح موضوع نظرية ، لكيلا يكون الصراع الايديولوجي في مجال الايديولوجيا ، صراعاً خاضعاً لقوانين الخصم وادراكه ؛ ولكيلا يحولنا الى اتباع خلص للايديولوجيا التي تجب علينا محاربتها . بيد أنني سأضيف في الوقت ذاته ، أنه ليس مما يثير الدهشة ، أن يتركنا هذا النوع من الاجابة النrazierية . في جوع من سؤالنا النظري . ان بإمكاننا ان نبرهن على ذلك ، بحجة عامة ، وبحجج خاصة ، تعتمد جميعاً على المبدأ نفسه .

والحقيقة ، ان النrazierية في جوهرها تسقط سؤالنا في الايديولوجيا ، بتقديمها اجابة ايديولوجية له ، فالنrazierية تقتصر على الانطلاق في البحث عن ضمان ما ، تماماً كما تمضي ايديولوجية « نظرية المعرفة » المثالية . أما الفارق الوحيد فهو أن المثالية الكلاسيكية لا ترضى بضمان من حيث الواقع ، بل تريد ضماناً من حيث المبدأ (نعلم أن هذا الضمان هو زي حقوقي مستعار لوضع هو من مستوى الوقائع ، وهذا شأنها ، - في حين أن النrazierية تمضي باحثاً عن ضمان من حيث الواقع ، وهو النجوع عملاً ، نجوع يؤلف في أغلب الاحيان كل ما يمكن تعيينه على انه « مقياس العمل » . وفي الاحوال جميعاً ،

فانهم يقدمون لنا ضمانا هو السلامة التي لا تدحض للإجابة والسؤال
الايديولوجيين ؛ في حين أننا نبحث عن آلية ما ! يالها من حجة تلك التي
يكون فيها البرهان على النقائض ، هو أنه يؤكل ! ان ما يهمننا هو الآلية التي
تؤكله لنا ، حينما نعتقد أننا نأكل نقائقنا الصباحي ، أن ما نأكله هو نقائق
بالتأكيد ، وليس لونا من الملفوف المسلوق ! ياله من برهان ذلك الذي يقوم
على التكرار خلال مئات أو ألوف من سنوات الممارسة الاجتماعية للبشرية
(انها ليلة تبدو فيها الممارسات كلها سوداء) ! خلال مئات أو ألوف من
السنوات ، ولدت هذا « التكرار » مثلا « حقائق » ، مثل بعث « المسيح » ،
وبتولية مريم ، و « حقائق » الدين جميعا ، والأعراف التي أطلقته « العفوية »
الانسانية جميعا ، أي « البدايات » الايديولوجية الأكثر أو الأقل جدارة
بالاحترام ! ولا حاجة للكلام عن الشرك المتبادل ، الذي تنصبه المثالية
والنرائعية كل منهما للآخرى ، في تأمرهما ضمن اللعب الذي يخضع للقواعد
ذاتها • تقول المثالية للنرائعية : بأي حق تقولين أن الممارسة هي التي تقيم
المبدأ ؟ وتجيها النرائعية : ان مبدأك ليس الا واقعة مقتنعة • ها نحن اولاء
ماخوذون في دوامة الدائرة المغلقة للسؤال الايديولوجي • وفي الأحوال
كلها ، تكون القاعدة المشتركة التي تتيح هذا اللعب ، هي فعلا السؤال عن
ضمان توافق المعرفة (أو « الذات ») وموضوعها الواقعي (أو « الموضوع ») ،
أعني السؤال الايديولوجي بذاته •

ولكن لنترك هذه الحجة العامة في سبيل الانصراف الى الحجج الخاصة ،
التي ستضعنا قبالة موضوعنا • لأنه يكفي أن نلاحظ كلمة ممارسة ، التي
ليست اذا اخذناها في معناها الايديولوجي (المثالي أو الاختباري) الا الصورة
المنعكسة في المرأة ، أي المفهوم المضاد للنظرية (الزوج المؤلف من « الضدين »
الممارسة والنظرية ، اللذين يؤلفان حدي مجال مرآوي) ، حتى نكشف عن
لعب الالفاظ الذي هو مقرئها • ولا بد لنا من أن نعتزف ، بأنه ما من

ممارسة بعامة هناك ، بل ممارسات متميزة ليست ذات علاقة مانوية بنظرية
لا بد لها من أن تكون متعارضة معها كلياً ، وغريبة عنها . لأنه لا يمكننا أن
نضع في جانب نظرية هي رؤية عقلية خالصة ، لا جسم لها وليس لها وجود
مادي وفي جانب آخر - ممارسة مادية خالصة ، بها نغمس في المادة كما نغمس
« اليد في العجين » . هذه القسمة الثنائية ليست إلا « أسطورة ايديولوجية » ،
حيث تعكس « نظرية ما في المعرفة » « مصالح » أخرى كثيرة غير مصالح العقل ؛
أعني مصالح التقسيم الاجتماعي للعمل ؛ وعلى وجه شديد الدقة ، تقسيماً
يفرق بين السلطة (السياسية ، والدينية ، والايديولوجية) من جهة ،
والقصر من جهة أخرى (حيث المنفنون هم أيضاً موضوع التنفيذ) . وحتى
حينما تكون هذه القسمة الثنائية في خدمة نظرة ثورية ، تعلي من شأن
قضية العمال وعملهم وشقاقتهم وصراخهم وتجربتهم ، في إعلان غير متميز
عن أولية الممارسة ، فانها تبقى بعد « ايديولوجية » تماماً كما أن الشيوعية
ذات نزعة المساواة ، هي بعد « تصور ايديولوجي » ، لهدف الحركة العمالية .
وبالمعنى الدقيق للكلمة ، فان نظرية ذات نزعة مساواة في الممارسة هي
بالنسبة الى المادية الجدالية ، مثلما الشيوعية ذات نزعة المساواة بالنسبة
الى الشيوعية العلمية ؛ انها نظرية ينبغي نقدها وتجاوزها ؛ لكي نقيم مكانها
نظرية علمية في الممارسة . أقول ذلك ، وأنا احمل في نفسي الاحترام العميق
الذي ينبغي لكل ماركسي أن يحمله للتجربة والتضحيات الناس الذين يقدّسون
عملهم وآلامهم وصراعاتهم ، كل حاضرنا ومستقبلنا ، وكل دواعي عيشنا
وأمَلنا ؛ وقيمها على دعائم وطيدة .

بيد أنه ما من نظرية علمية في الممارسة ، من دون تمييز صحيح بين
الممارسات المتميزة ، ومن دون نظرية جديدة في علاقات النظر والممارسة .
اننا نؤكد نظرياً أولية الممارسة ، باظهارنا أن مستويات الوجود
الاجتماعي جميعاً هي مواضع للممارسات المتميزة ؛ أعني : الممارسة

الاقتصادية ، والممارسة السياسية ، والممارسة الايديولوجية ، والممارسة التقنية ، والممارسة العلمية (أو النظرية) . اننا نفكر في مضمون هذه الممارسات المختلفة ، حينما نفكر في بنائها الخاصة ، التي هي في هذه الاحوال جميعاً ، بنى انتاج ؛ وحينما نفكر في ما يميز هذه البنى المختلفة فيما بينها ، أي الطبيعة المختلفة للموضوعات التي تنطبق عليها ، ووسائلها في الانتاج والعلاقات التي تنتج ضمنها (هذه العناصر المختلفة ، وامتزاجاتها تتغير دون شك ، حينما تنتقل من الممارسة الاقتصادية ، الى الممارسة السياسية ، وبعدئذ الى الممارسة العلمية ، والى الممارسة النظرية الفلسفية) . اننا نفكر في علاقات التأسيس والتمفصل التي تؤثر هذه الممارسات المختلفة بها بعضها في بعض ، حينما نفكر في درجة استقلالها ، ونموذج سيرها الذي «النسبي» . اللذين يحددان نموذجا ارتباطهما في نظر الممارسة « الحاسمة في نهاية الأمر » ، أعني الممارسة الاقتصادية . بيد اننا نمضي أبعد . اننا لا نكتفي بحذف الاسطورة ذات نزعة المساواة في الممارسة ؛ بل نصور على أتمس جديدة تماماً علاقة النظر بالممارسة ، التي هي علاقة قد زيفت في النظرية المثالية والاختبارية . اننا نرى ، أن عنصراً من عناصر « المعرفة » ، على الرغم من أنه مشبع بالايديولوجيا اشباعاً عميقاً ، حتى على صور بدائية أشد البداءة ، يظل دائماً حاضراً سلفاً في الدرجات الاولى من درجات الممارسة ، التي بإمكاننا أن نلاحظها انطلاقاً من الممارسات التي تستخدمها المجتمعات . « البدائية » اكثر ما تكون البداءة لضمان بقائها . ونرى في الطرف الآخر من تاريخ الممارسات ، أن ما يدعى بعامة نظرية في صورها الاكثر « نقاء » ، أي صورها التي يبدو أنها لا تلجأ الا الى قوى التفكير وحده (مثل الرياضيات أو الفلسفة) ، خالجه كل علاقة مباشرة بـ « الممارسة المشخصة » ، معناه الحصري ممارسة ، ممارسة علمية أو نظرية ، يمكن قسمتها هي ذاتها الى فروع متعددة (العلوم المختلفة ، والرياضيات ، والفلسفة) . هذه الممارسة هي ممارسة نظرية ؛ وهذا يعني أنها متميزة من الممارسات الأخرى غير

النظرية ، بنموذج الموضوع (المادة الاولى) الذي تحدّوله ؛ وبوسائل الانتاج التي تعمل بها ؛ وبالعلاقات الاجتماعية التاريخية التي تنتج ضمنها ؛ وأخيراً بنموذج الموضوع الذي تنتجه (المعارف) .

وبهذا فان الكلام عن معيار للممارسة في ما يتعلق بالنظر ، يتلقى معناه الكامل ، شأنه شأن كل ممارسة أخرى : لأن **الممارسة النظرية** هي لذاتها معيارها الخاص ، وتتضمن في ذاتها موانيق محددة تسوغ نوع انتاجها ، أي المعايير العلمية لما تنتجه **الممارسة العلمية** . والامر لا يختلف عن ذلك في **الممارسة الواقعية للعلوم** ؛ وهذا يعني ، أن العلوم حينما تقوم وتنمو بحق ، لا تكون بحاجة مطلقاً للتحقق من **الممارسات الخارجية** ، لتعلن عن المعارف التي انتجتها ، أنها « صحيحة » ، أي أنها **معارف** . انه ما من عالم رياضيات في العالم ، ينتظر من الفيزياء ، حيث تطبق اجزاء كاملة من الرياضيات ، ان تبين له **صلى نظرية** ما ، ليعلن أنه قد برهن عليها ؛ اذ إن « صحة » نظريته تأتيه مئة بالمئة ، من **المعايير الداخلية** الخالصة ، القائمة في ممارسة البرهان الرياضي ؛ وبالتالي تأتيه من **معيار الممارسة الرياضية** ، أي من الصور التي تتطلبها العلمية الرياضية القائمة . ويمكننا أن نقول هذا القول عن نتائج كل علم ؛ اذ إن العلوم الأكثر نمواً ، تقدم هي ذاتها على الأقل ، في مجالات المعرفة التي تسيطر عليها سيطرة كافية ، بمعيار صدق معارفها ، - هذا المعيار الذي يختلط كل الاختلاط بالصور الدقيقة للتمرن على الممارسة العلمية المنظور اليها . ويجب علينا أن نقول هذا القول عن العلم الذي يهمننا في أعلى درجة ، اعني **المادية التاريخية** . فلأن نظرية **ماركس** كانت « صحيحة » ، امكن تطبيقها بنجاح ؛ وليس لأنها طبقت بنجاح ، كانت صحيحة . ان المعيار الذرائعي يمكن له دون شك ، أن يلائم تقنية ما ، ليس لها من افق آخر غير مجال عملها - ولكنه لا يلائم **المعارف العلمية** . انه ينبغي لنا بكل دقة ، أن نمضي أبعد ، وأن نرفض ان نمائل في قليل أو كثير مماثلة غير مباشرة ، **لنظرية الماركسية في التاريخ** ، بالنموذج الاختباري لـ « فرض » جزافي كان

لا بد لنا من أن ننتظر التحقق من صحته ، في الممارسة السياسية للتاريخ ، لكي يكون بمقدورنا ان نثبت « الحقيقة » . ليست الممارسة التاريخية اللاحقة هي التي بإمكانها أن تهب المعرفة التي أنتجها ماركس ، المؤهلات التي تجعل منها معرفة ؛ اذ إن معيار « صحة » المعارف ، التي أنتجتها ممارسة ماركس النظرية ، قد قُدم في ممارسته النظرية ذاتها ، أي قدّمته القيمة البرهانية ، ومؤهلات علمية الصور التي ضمنت انتاج هذه المعارف . ان ممارسة ماركس النظرية هي معيار « صحة » المعارف التي أنتجها ماركس ؛ وهذا يعني ، ان هذه المعارف قد أعطت النتائج المعروفة ؛ لأن الأمر كان يتعلق تماماً بالمعرفة ، لا بالفروض الجزافية ؛ حيث لا يؤلف النجاح وحده ، بل الاخفاق ، « تجارب » ملائمة تمكن النظرية من أن تترد فكرياً الى ذاتها ، وأن تنمو من الداخل .

ولكيلا يسيء القارىء معنى ما قلته منذ قليل ، فقد بينت في مكان آخر ، بما فيه الكفاية ، ان هذا التضمن الجذري لمعيار الممارسة في الممارسة العلمية ، لا ينفي إطلاقاً في العلوم - حيث يكون لهذا المعيار قيمة لا حصر لها - وجود علاقات عضوية ، مع ممارسة أخرى ، تقدم لهذه العلوم قسماً صالحاً من مادتها الاولى ، وتمضي أحياناً الى استشارة بعض التنقيحات العميقة ، ان كثيراً وان قليلاً ، في البنية النظرية لهذه العلوم . وقد أشرت في كلمات لا لبس فيها ، الى أن تأثير الممارسات الأخرى في العلوم التي هي في طريق النشوء ، ومن باب أولى في المناطق التي ما زالت خاضعة لـ « معرفة » ما ايدىولوجية ، غالباً ما يقوم بدور نقدي حاسم ، بإمكانه أن يكون ثورياً أيضاً . وهنا أيضاً لا نستطيع ان ننطلق من نظرية تسوي بين أنواع الممارسات ، فنغرق فيها نمط تأثير نوعي لممارسة معينة ، في مجال ممارسة نظرية ما تزال في طريقها الى العلمية - أو ان نفرق فيها الدور الدقيق لهذا التأثير ، أو على الأخص الصورة (النظرية) التي يجري فيها هذا التأثير . ونحن نعرف جيداً - بالرجوع الى ماركس - أن تجارب العملية الأكثر حدة ، والمطبوعة بشخصيته أكبر الطباع (تجربته في منازعاته القلمية « مدفوعاً

الى قول كلمته في المسائل العملية ، في **الجريدة الرينانية** ؛ وتجربته المباشرة في التنظيمات الأولى لصراع البروليتاريا الباريسية ؛ وتجربته الثورية في سنوات (٤٨) قد أثرت في ممارسته النظرية ، وفي الانقلاب الذي جعله ينتقل من الممارسة النظرية الايديولوجية ، الى الممارسة النظرية العلمية ؛ بيد أنها قد أثرت في ممارسته النظرية ، في **صورة موضوعات تفكير** ، أي في **صورة موضوعات فكرية جديدة** في « فكر » ، ثم في مفهومات اسهم بروزها بامتزاجها مع نتائج مفهومية أخرى (صادرة عن الفلسفة الالمانية والاقتصاد السياسي الانكليزي) في قلب القاعدة النظرية ، التي كانت ما تزال ايديولوجية ، والتي كان قد عاش عليها (أي فكر فيها) ، حتى ذلك التاريخ .

(١٨)

لنأعتمد عن هذا الاستطراد الطويل ؛ فهو ليس الاستطراد الوحيد . كان يجب علينا أن نزيح عائق الاجابات الايديولوجية من وجه سؤالنا ؛ ولكي نفعل ذلك ، كان يجب علينا أن نستوضح ايديولوجية ما عن الممارسة ، لم نتج' الماركسية ذاتها منها دائماً ؛ وهي نظرية يعترف كل منا ، بأنها تهيمن وستبقى دون شك ، مهيمنة من عل' ، مدة طويلة أيضاً ، على الفلسفة المعاصرة ، وعلى ممثليها الأكثر نزاهة وسماحة ، مثل سالتر . وعندما تجنبنا منعطف الممارسة المسوية هذا ، أو منعطف « العمل » - البراكسيس - كما هو محجب اليهم أن يقولوا في الفلسفة ؛ ربحتنا بذلك الاعتراف بأنه لم يبق أمامنا الا سبيل واحد ؛ ضيق دون شك ، ولكنه مفتوح ، أو يجب فتحه على الأقل . فلنعد اذن الى سؤالنا : **بأية آلية ينتج انتاج موضوع المعرفة التملك المعرفي للموضوع الواقعي** ، الذي يوجد خارج الفكر ، في العالم الواقعي ؟ اننا نتكلم يقينا عن آلية ما ، عن آلية لا بد من أن تقدم لنا تفسيراً لواقعة نوعيه ؛ أعني نمط امتلاك العالم بالممارسة الخاصة للمعرفة التي تتعلق كاملة بموضوعها (موضوع المعرفة) المتمايز من الموضوع

الواقعي الذي هي معرفة له . ان اكبر الاخطار تهددنا هنا . ويمكننا أن نفهم ، أنه ليس بمقدوري أن ادعي ، أنني أقدم ، في احتياط أشد ما يكون وضوحاً ، الا الحجج الأولى لايضاح محكم للسؤال المطروح ، لا الاجابة عنه .

والكي نصوغ هذه الايضاحات المحكمة ، لا بد لنا من أن نبدأ بتمييز على جانب كبير من الأهمية . اننا حينما نطرح السؤال عن الآلية التي ينتج بها موضوع المعرفة التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، انما نطرح سؤالاً مخالفاً كل المخالفة للسؤال المطروح عن شروط انتاج المعارف . ان هذا السؤال الاخير يتعلق بنظرية ما في تاريخ الممارسة النظرية ، امكانها - كما رأينا - مرتبط بفعل المفهومات التي تمكننا من أن نفكر في بنية هذه الممارسة ، وتاريخ تحولات المفهومات . ان السؤال الذي نطرحه هو سؤال جديد أغفلناه في السؤال الآخر . فنظرية تاريخ المعرفة ، او نظرية تاريخ الممارسة النظرية ، تجعلنا نفهم كيف نتجت المعارف الانسانية ، في تاريخ تتابع انماط انتاجها المختلفة ، أولاً في صورتها الايديولوجية ، وبعدها في صورتها العلمية . انها تجعلنا نشاهد ظهور المعارف وتطورها وتنوعها ، والوان القطيعة والانقلابات النظرية التي هي في داخل الاشكالية التي تهيم على انتاجها ، والانقسام التدريجي الذي ينشأ في مجالها ، بين المعارف الايديولوجية والمعارف العلمية الخ... ان هذا التاريخ يتقبل المعارف ، في كل لحظة من تاريخها ، على ماهي عليه ، سواء أصرحت انها معارف أم لم تصرح ، وسواء آكانت ايديولوجية أم علمية ، الخ... أعني أنه يتقبلها على أنها معارف . انه يراها على الخصوص وكأنها منتجات ، وكأنها نواتج . ان هذا التاريخ يقدم لنا بالتاكيد فهماً لآلية انتاج المعارف ؛ ولكنه لا يوفر لنا بالنسبة الى معرفة قائمة في برهة معينة من برهات حركة تاريخ انتاجها ، فهم الآلية التي تستخدمها هذه المعرفة ،

فتتحقق بالنسبة الى الذي يعالجها على أنها معرفة ، وظيفته في التملك المعرفي للموضوع الواقعي ، بموضوعه الفكري . ان هذه الآلية هي ما يهمننا بالضبط .

هل يجب علينا أن نحدد سؤالنا أيضا ؟ ان نظرية في تاريخ انتاج المعارف لا توفر لنا إلا تقرير أمر واقع ، وهو تلك الآلية التي أنتجت بها المعارف . بيد أن هذا التقرير للواقع يتقبل المعرفة على أنها واقعة تدرس تحولاتها وتغيراتها ، وكأنها عدد من نواتج بنية الممارسة النظرية التي تنتجها ، وكأنها عدد من المنتجات التي هي معارف ، - دون أن يجعل من هذه الواقعة أمراً فكرياً هو أن هذه المنتجات ليست اية منتجات كانت ، بل هي معارف بالضبط . ان نظرية في تاريخ انتاج المعارف لا تدخل في حسابها إذن ، ما اقترح تسميته بـ « مفعول المعرفة » الذي هو من خاصية هذه المنتجات الخاصة ، التي هي المصارف . أما سؤالنا الجديد فيتعلق بالضبط بمفعول المعرفة هذا (هذا الذي يدعوه ماركس « نمط تملك العالم بالمعرفة ») . والآلية التي نقترح توضيحها هي الآلية التي تنتج مفعول المعرفة هذا في هذه المنتجات الخاصة تماماً ، التي نستوعها معارف .

هنا أيضاً نجد انفسنا امام ضلالات ينبغي عزلها وتهديمها (لأننا لن نتجو مطلقاً من المصير الذي يفرض علينا دائماً أن نبعد التصورات الخاطئة ، في سبيل الابتخلاص الطريق الذي يفتح لنا أفق بحثنا) . انه من الممكن أن يستهوينا في الواقع ، رد الآلية التي نحاول النفاذ اليها ، الى أصولها ؛ وان نقول : ان مفعول معرفة ما يمارس من أجلنا وظيفته في الصور الخاصة بعلم ما دقيق ، قد تأتي إلينا من الواقع ذاته ، بسلسلة غير متناهية من الوساطات . كأن يستهوينا في الرياضيات ، بأن نفكر في مفعول معرفة هذا الدستور المعن في التجريد ، أو ذاك ، على أنه الصدى المصغى والمصاغ صياغة بلغت الحدود القصوى في التجريد ، لهذا الواقع أو ذاك ،

سواء أكان الأمر أمر المكان الشخص أم أمر الممارسة الانسانية في معالجتها وفي عملياتها الاولى المشخصة . فما يسلم به هو ان هناك فاصلا زمنيا يفصل بين ممارسة المساحين المشخصة والتجريد الفيشاغوري أو الاقليدي ؛ هذا الفاصل الزمني تفاوت ، ولكنه تفاوت يفكر فيه على انه انسلاخ ، ونسخة لاشكال ممارسة علمية سابقة وحركاتها المشخصة ، على مستوى « العنصر المثالي » .

بيد أن المفهومات التي يلجؤون اليها لشرح المسافة الشاسعة التي تفصل الحاسب الكلداني والمساح المصري عن بورباكي ، لن تكون أبداً الا مفهومات يحاولون بواسطتها أن يقيموا وراء الفوارق الاكيدة ، والتي يجب أن نفكر بها بعمق ، استمراراً في المعنى يصل في مبدئه مفعول معرفة الموجودات الرياضية الحديثة ، بمفعول معنى أصلي متحد بموضوع واقعي أصلي ، وبممارسة مشخصة ، وحركات مشخصة أصلية . وعلى هذا النحو ، يجب أن يكون لمفعول المعرفة « أرض ميلاد » أو « تربة أصلية » واحدة ؛ سواء أكانت هذا الموضوع الواقعي ذاته الذي قالت الاختبارية عنه ان المعرفة تقتصر على استخراج جزء من أجزاءه ، أي الماهية ؛ أم كانت عالم « الحياة » السابق على التفكير ، الذي قال به هسرل ، أي التأليف السالب السابق على العبارة الحملية ؛ أم كانت أخيراً مشخص السلوك والحركات الأولية ، حيث تجد سيكولوجية الطفل - التكوينية وغيرها - أساس « نظريتها في المعرفة » ، تجده ترفاً بأبخس الأثمان . وعلى كل فهناك أصل ، واقعي ، مشخص وحي ، يلقون عليه هرة والى الأبد تبعه مفعول المعرفة كاملة .

وعندئذ تقتصر العلوم خلال تاريخها كله ، وفي أيامنا هذه أيضاً ، على التعليق على هذا « انثرات » أي على اراث تنوء بعبئه كاملاً . وكما ان الانسانية عاشت في هذه « الخطيئة الاصلية » مقتصرة عليها ، شأنها شأن اللاهوت المسيحي ، كذلك كان يجب أن يكون ثمة مفعول معرفة ، فينبثق من الواقع ، من الحياة ، من الممارسة في أكثر صورها تشخيصاً ؛ مفعول متحد معها وضائع فيها ، مفعول أصيل ، ما تزال موضوعات اشعرفة الاكثر « تجريداً » حتى الآن ،

تحمل طابعه الذي لا يمحي ، ومصيرها مرتبط بمصيره ، كأنما حكم عليها بأن تكون معرفة . فهل يجب علينا أن نضع مكان هذا المفعول ، الاشكالية التي يفترضها هذا « النموذج » ؟ نلمح الجواب في أسطورة الاصل التي تسعفه : وهي أسطورة عن وحدة لا انقسام فيها بين الذات و الموضوع بين الواقع ومعرفته (سواء أكانا ولادة واحدة ، أم كانت المعرفة والادة مع الواقع ، كما كان يقول انسان متمكن من مفعولات المسرح وحسب) ؟ أسطورة عن نشوء قويم لكل التجريدات ، وخصوصاً ، للوساطات التي لا غنى عنها . وبهذا نكون قد تعرفنا فيما تعرفناه ، المجموعة من المفاهيم النموذجية التي نشرتها فلسفة القرن الثامن عشر في العالم ، وازدهرت بعض الازدهار في كل مكان ، بما في ذلك مؤلفات الاختصاصيين الماركسيين ، — بيد أننا يمكننا أن نؤكد بصدها ، بما لا يدع مجالاً للشك ، بأنها غير ذات علاقة بماركس ، مهما أتى تفصيلها على قياس الوظائف الايديولوجية المنتظرة منها .

وبما أننا وصلنا الى هذا الحد ، لنقل بوضوح ، ليس سبيل الاختبارية هذا هو الذي تتبدى فيه الماركسية مادية ، أو تتصعد ، فتصبح مثالية « الحكم السابق على التعبير » ، أي مثالية « التربة الأصلية » ، مثالية « الهرم الكسيس » — انه لا يمكن للماركسية هنا أن تجد ذاتها أو أن تستعيد ذاتها ، والو للخطة واحدة ، فهذا سبيل المثالية ، وسبيل المفاهيم التي اصطنعتها المثالية لتؤلف أشخاص مسرحيتها . ان مفاهيم الاصل و « التربة الاصلية » والتكوين والوساطة هي مفاهيم ينبغي أن تعتبر موضوع شبهة قبيلاً ؛ ليس فقط لأنها دائماً كثيراً أو قليلاً هي المدخل الى الايديولوجيا التي انتجتها ؛ بل لأنها انتجت بخاصة من اجل استعمال هذه الايديولوجيا ، فهي تلازمها في حلها وترحالها كما يفعل الرحّل . وليس من قبيل الصدفة ، اذا قام سارتر ، وجميع من كانوا بحاجة الى أن يملأوا الفراغ القائم بين المقولات « المجردة » و « الشخص » — من دون أن يكون لهم نبوغه — باساءة

«استمعنا لهم لمفاهيم « الاصل » و « التكوين » و « الوساطات » . فوظيفة مفهوم الاصل كوظيفة الخطيئة الاصلية ، تنحصر في أن يضطلع المرء في أن لا يفكر في ما يجب أن لا يفكر فيه ، ليتمكن من التفكير في ما يريد التفكير فيه . فمفهوم التكوين يتبنى الانتاج والتحول ليحجبهما ، لأن تعارفهما يهدد المخطط العام الاختباري للتاريخ ، في استمراره وفي حياته . ومفهوم الوساطة قد تقلد مهمة اخيرة ؛ أعني أن يضمن بسحر ساحر ، الربط في الفراغ بين المبادئ النظرية و « المشخص » ؛ كما يفعل البناعون ، حينما يجعلون من ذواتهم سلسلة ، في سبيل تداول قطع الآجر فيما بينهم . ففي كل الاحوال ، يكون الأمر أمر وظائف تقنيع وغش نظري — بإمكانها دون شك ، أن تشهد في وقت واحد ، على ارتباك واردة طيبة واقعيين ، وعلى رغبة في أن لا تفقد المراقبة النظرية على الحوادث ؛ ولكنها ليست في أحسن الحالات أقل من أوهام نظرية خطيرة . ان هذه المفاهيم ، اذا طبقناها على سؤالنا ، ضمنت لنا في كل مرة حلا سهلا ؛ انها تتوسط بين مفعول المعرفة الاصلية ومفعولات المعرفة الحاضرة ، — مقدمة لنا مجرد طرح المسألة ، أو بالآخرى عدم طرحها ، على أنه هو الحل .

(١٩)

لنحاول اخذ أن نتقدم بعض الخطوات أيضا ، في المجال الذي استخلصناه منذ قليل .

وكما كنا قد رأينا بهذه الطريقة ذاتها ، أن اللجوء الى موضوع واقعي أولي لا يمكن له أن يعفينا من التفكير في الفرق القائم بين موضوع المعرفة والموضوع الواقعي ، الذي يقسم لنا موضوعه الاول المعرفة ؛ فقد رأينا منذ قليل ، بالطريقة نفسها ، أنه ليس بإمكاننا أن نلقي التبعة على مفعول « معرفة » أصلي ، فنتحلل من تبعة التفكير لحسابنا ، في آلية هذا المفعول ،

ضمن وضعه الراهن . وفي الحقيقة ، أننا نعرف ان هاتين المسألتين ليستا
 الا مسألة واحدة ؛ لأن واقع مفعول المعرفة الفعلية بالذات ، هو الذي
 بإمكانه ان يقدم لنا الإجابة التي نبحث عنها ، لا اسطورة مفعول أصلي ما .
 «ننا نقف من هذه الناحية ، موقف ماركس بالذات ؛ وهو الذي يقول لنا في
 كلمات محددة ، ان معرفة انضواء المجتمع الراهن أي معرفة «التأليف المنظم
 والمرتبب والمتفصل له ، هي ما يجب توضيحه ؛ لكي يمكن الوصول الى فهم
 «الصور السابقة ، وبالتالي «الصور الأكثر بداءة . ان «العبارة الشهيرة عن أن
 «تشرريح الإنسان هو مفتاح تشرريح القرد» لا تعني خلاف ذلك ؛ ومفهوم أنها
 تشكل كلا واحداً هي وهذه العبارة الأخرى «الواردة في «المقدمة» ، وهي :
 ليس تكوين المقولات التاريخية ، ولا امتزاجها في صور سابقة ، ما يقدم لنا
 فهماً لها ، بل أن منظومة امتزاجها في المجتمع الراهن ، هي التي تفتح أمامنا
 أيضاً أبواب فهم التشكلات الماضية ، عندما تقدم لنا مفهوم تغير هذا
 الامتزاج . وبالطريقة نفسها ، يكون توضيح آلية مفعول «المعرفة الراهن ،
 هو وحده الذي بإمكانه أن يقدم لنا الانوار «الكاشفة لمفعولاتها السابقة .
 واذن ، غرض اللجوء الى الأصل هو مساوق لضرورة نظرية عميقة الى
 حد بعيد ، تجعل من تفسير الصور الأكثر بداءة ، شيئاً متعلقاً بنمط الامتزاج
 التنظيمي الراهن للمقولات ، التي لها وجود جزئي في الصور السابقة .

ينبغي لنا ، أن نعدّ هذه الضرورة وكأنها قوام نظرية ماركس ، في
 مجال نظرية التاريخ بالذات . فلافسر ما أعنيه . حينما درس ماركس
 المجتمع البرجوازي الحديث ، تبني موقفاً غريباً فقد تصور أولاً ، هذا
 المجتمع القائم وكأنه نتاج لتاريخ ، وبالتالي كأنه نتاج ولّد تاريخ ما .
 وبدا طبعياً تماماً ، أنه جعلنا ننخرط حينذاك في نظرية هيغلية ، حيث
 «تتصور النتيجة وكأنها نتيجة لا يمكن لها ان تنفصل عن تكوينها ، لدرجة
 يجب أن نتصورها معها وكأنها «نتيجة الصيرورتها» . والحقيقة ، ان

ماركس كان يشق له في الوقت ذاته طريقاً مخالفاً مخالفة كلية ! يقول :
 « ان الامر لا يتعلق بالعلاقة القائمة تاريخياً بين النسب الاقتصادية الموزعة
 على تتابع صور المجتمع المختلفة . انه يتعلق اقل من ذلك ايضا بنظام
 تتبعها » « في الفكرة » (برودون ، نظرية ضبابية لحركة التاريخ) . ان الامر
 يتعلق بامتزاجها المتفصل (بانضوائها) في اطار المجتمع البرجوازي
 الحديث » (المقدمة ، ص ١٧١) . وقد عبّر كتاب « بؤس الفلسفة »
 سابقاً تعبيراً دقيقاً عن الفكرة ذاتها ، يقول : « كيف يمكن للمستور المنطقي
 الوحيد عن الحركة والتتابع والزمن ألا يفسر لنا جسم المجتمع ، الذي توجد
 فيه كل العلاقات معاً في آن واحد ، ويعتمد بعضها على بعض ؟ » الطبقات
 الاجتماعية (ص ١٢٠) . ان موضوع دراسة ماركس هو اذن المجتمع البرجوازي
 الراهن ، الذي عدّ وكأنه نتيجة تاريخية ؛ بيد أن فهم هذا المجتمع ، وهو
 بعيد عن نظرية تكوين هذه النتيجة في سيره ، انما يمرّ خلافاً لذلك ، بنظرية
 « الجسم » دون غيرها ، أي نظرية بنية المجتمع الراهنة ، من دون أن يتدخل
 تكوينه في ذلك ، من أجل أي شيء مهما كان . ان هذا الموقف الغريب الذي
 اتخذه ماركس ، والذي أثبتته في كلمات قاطعة ، على أنه شرط الامكان المطلق
 لنظريته في التاريخ ، يبرز بوضوح وجود مسألتين متميزتين ، في وحدة
 انفصالهما . هنالك يقيناً مسألة نظرية ينبغي طرحها وحلها ، لكي نفسر
 الآلية التي انتج بها التاريخ نمط الانتاج الرأسمالي الراهن ، وكأنه
 نتيجة ما . ولكن هناك في الوقت نفسه ، مسألة نظرية أخرى مختلفة اختلافاً
 مطلقاً ، ينبغي طرحها وحلها ، لكي نفهم ان هذه النتيجة هي يقيناً نمط
 اجتماعي اللانتاج ، وان هذه النتيجة هي بالضبط صورة من صور الوجود
 الاجتماعي ، لا الوجود الذي أتى أولاً ؛ ان هذه المسألة الثانية هي موضوع
 نظرية راس المال ، - دون أن نخلطها لحظة واحدة بالمسألة الاولى .

بالمكانة ان نعبر عن هذا التمييز الاساسي اطلاقاً في فهم ماركس ،

بقولنا : أن ماركس يعد المجتمع الراهن (وكل صورة أخرى من المجتمع الماضي) كأنه نتيجة وكأنه مجتمع في وقت واحد . إن نظرية آلية التحول من نمط من الإنتاج إلى آخر ، أي نظرية صور الانتقال من نمط من الإنتاج إلى النمط الذي يليه ، هي النظرية التي ينبغي لها أن تطرح وتحل مسألة النتيجة ، أي مسألة الإنتاج التاريخي لهذا النمط من الإنتاج ، وهذا التشكيل الاجتماعي . بيد أن المجتمع الراهن ليس مجرد نتيجة أو مجرد إنتاج ؛ إنه هذه النتيجة وهذا الإنتاج الخاصان ، اللذان يعملان بوصفهما مجتمعاً ، خلافاً لنتائج أخرى ولمنتجات أخرى تعمل عملاً مغايراً بالكلية . عن هذا السؤال الثاني تجيب نظرية بنية نمط الإنتاج ، أي نظرية رأس المال . إن المجتمع يؤخذ فيها عندئذ ، على أنه أي « جسم » ، كان ، بل على أنه هذا الجسم الذي يعمل بوصفه مجتمعاً . إن هذه النظرية تصريف نظرها صرفاً كاملاً عن المجتمع بوصفه نتيجة ، - ولهذا يؤكد ماركس ، أن كل تفسير بالحركة والتتابع والزمان والتكوين لا يمكنه شرعاً ، أن يلائم هذه المسألة ، التي هي مسألة مغايرة تماماً . ولكي أعبر عن الأمر نفسه بلغة أكثر سداداً ، اقترح المصطلحات التالية : إن ما درسه ماركس في رأس المال ، هو الآلية التي تجعل من حصيلة الإنتاج تاريخ ما ، الوجود الذي هو وجود المجتمع ، واذن ، فالآلية هي التي تمطي لهذا الناتج التاريخي ، الذي هو بالضبط الناتج المجتمع الذي ندرسه ، خاصة إنتاج « هذا المجتمع » وهو الذي يوجد هذه الحصيلة بوصفها مجتمعاً ، بوصفها كومة من الرمل ، أو قرية من النمل ، أو مخزنًا للأدوات ، أو مجرد تجمع بشري . وحينما يقول ماركس لنا اذن ، « اننا اذا فسرنا المجتمع بتكوينه ، فإن «جسمه» هو الذي يفوتنا ، مع انه هو الذي نحن مطالبون به ، وحينما يقول ماركس ذلك ، فهو بتفسيره بالضبط ، يحدد لانتباهه النظري ، المهمة التي تستهدف الآلية ، تلك التي تعمل بها تلك الحصيلة ، كما يعمل المجتمع تماماً ، أي الآلية التي تنتج المفعول الاجتماعي الخاص بنمط الانتاج الرأسمالي . إن آلية انتاج هذا « المفعول الاجتماعي » تبلغ

مرحلة التمام ، حينما نكون قد بحثنا كل مفعولات هذه الآلية ، فأدركنا النقطة التي تبلى فيها صورة مفعولات تؤلف العلاقة المشخصة الواعية أو غير الواعية ، علاقة الافراد بالمجتمع من حيث هو مجتمع ؛ أي أدركنا المفعولات الصنمية للأيديولوجيا ذاتها (أو « صور الوجدان الاجتماعي » - « تمهيد » كتاب « الاسهام » -) ، التي يعيش الناس فيها بوعي أو دون وعي ، افكارهم ومشروعاتهم وأعمالهم وضروب سلوكهم ووظائفهم على أنها اجتماعية . من هذه الزاوية ، ينبغي لرأس المال أن 'يعد' كأنه نظرية في آلية انتاج مفعول المجتمع ، في نمط الانتاج الرأسمالي . ولئن كان مفعول المجتمع هذا يختلف باختلاف أنماط الانتاج ؛ فإننا قد بدأنا بتلمسه على الأقل في مؤلفات التكنولوجيا والتاريخ المعاصرة . ولئن كانت آلية انتاج مفعولات المجتمع المختلفة هذه ، مختلفة باختلاف أنماط الانتاج المتنوعة ؛ فالمجال مفتوح بكليته أمامنا ، للاعتقاد بذلك ، اذا تكلمنا من الناحية النظرية . ولئن فتح لنا الوعي الصحيح للمسألة الدقيقة المتضمنة في نظرية رأس المال ، آفاقاً جديدة ، بطرحه علينا بعض المسائل الجديدة ؛ فهذا ما بدأنا بالتشوف إليه . بيد أننا نفهم في الوقت ذاته ، المدى الحاسم المطلق لهذه لعبارات الواضحة من كتاب « بؤس الفلسفة » و : « مقالة عام ٥٧ » ، التي ينبهنا فيها ماركس ، على أنه يبحث عن شيء مخالف كلية لفهم آلية تكوين المجتمع على أنه نتيجة للتاريخ ؛ أعني فهم آلية انتاج مفعول المجتمع بهذه النتيجة التي هي بالفعل مجتمع واقعي له وجود .

حينما حدد ماركس موضوعه هذا التحديد في تمييز حاسم ، قلّم لنا ما نطرح به المسألة التي تشغلنا ؛ ونعني بها مسألة التملك المعرفي للموضوع الواقعي بموضوع المعرفة ، الذي هو حالة خاصة من تملك العالم الواقعي بممارسات مختلفة ، من نظرية وبديعية ودينية وأخلاقية وتقنية

الخ ٠٠ ان كلا من أنماط التملك هذه ، يطرح مسألة آلية انتاج « **مفعوله** »
الخاص : المفعول المعرفي للممارسة النظرية ، والمفعول البديعي للممارسة
البديعية والمفعول الأخلاقي للممارسة الاخلاقية ، الخ ٠٠٠ ولا يتعلق الأمر
في أي من هذه الحالات ، بان نضع كلمة مكان كلمة أخرى ، كما توضع
الخاصية المنسوبة مكان الأفيون . فالبحث عن كل من هذه « **المفعولات** »
النوعية يقتضي توضيح الآلية التي تنتجها ، لا تبطين كلمة بسحر كلمة أخرى .
ودون أن نحكم أحكاماً مسبقة على النتائج التي يمكن أن تقودنا إليها هذه
المفعولات المختلفة ، لنكتفِ ببعض الإشارات الى المفعول الذي يهمنا هنا ،
أي **مفعول المعرفة** ، الذي هو من صنع وجود هذا الموضوع النظري
تنتجها معرفة ما . ان تصير **مفعول المعرفة** هذا ، يؤلف موضوعاً نوعياً يشمل
موضوعين فرعيين على الأقل : أي مفعول المعرفة **الايدولوجية** ، ومفعول
المعرفة **العلمية** (١) . فمفعول المعرفة **الايدولوجية** يتميز بخصائصه (انه
مفعول علاقة مرآوية هي علاقة التعرف بعدم التعرف) من مفعول المعرفة
العلمية ؛ ولكن ، بالقدرة الذي يمتلك فيها تماماً المفعول **الايدولوجي** ، مفعول
معرفة خاصة ما - وهو قدر يتعلق بوظائف اجتماعية أخرى تهيمن عليه -
فانه يقع من هذه الناحية ، في نطاق المقولة العامة ، التي تشغلنا . ان هذا
التنبيه واجب علي ، لأتجنب كل اساءة فهم بصدد بداية التحليل الذي
سيأتي ، والذي يدور على الخصوص ، حول مفعول معرفة المعرفة العلمية .

كيف نفسر آلية مفعول المعرفة هذا ؟ بالمكاننا الآن ، أن نتناول من جديد
مكتسباً اكتسبناه حديثاً ؛ وهو كون « **مقياس الممارسة** » متضمناً الممارسة
العلمية المبحوثة ، - وأن نقدّم أن سؤالنا الحاضر ، هو في علاقة بهذا
التضمن . لقد بينّا أن الذي يضمن لقضية علمية مشروعيتها المعرفية ،
في ممارسة علمية معينة ، هو حركة **الصور الخاصة** ، تلك التي توفر لها

(١) انني أوّجّل مسألة المعرفة « التقنية » .

حضوراً علمياً في انتاج المعرفة ؛ وبتعبير آخر ، **الصور النوعية** ، التي تضفي على معرفة ما ، خاصتها المعرفية « حقيقة » . انني اتكلم هنا عن صور العلمية ، - ولكنني أفكر أيضاً ، بالمقابل ، بالصور التي تقوم بالدور ذاته (ضمان المفعول المخالف والمطابق مع ذلك) ، في « المعرفة » الايديولوجية ؛ بل لنقل في انماط العلم كلها . ان حركة التاريخ هي التي تميز هذه الصور عن تلك التي كان انتاج المعرفة حصيلتها ؛ انها تتعلق - اذكر بذلك - بمعرفة قد انتهى هذا التاريخ سلفاً الى انها معرفة . وبتعبير آخر ، اننا ننظر الى النتيجة دون صيورتها ؛ وان أدعى الأمر الى اتهامنا بانتهاك حرمة الهيغلية أو التكوينية ؛ فان هو الا انتهاك حميد يعتقنا من ايديولوجيا التاريخ الاختبارية . لقد طرحنا السؤال عن آلية انتاج مفعول المعرفة ، للوصول الى هذه النتيجة ، - وقد طرحناه طرحاً مشابهاً في كل نقاطه ، للطرح الذي يسائل به ماركس مجتمعاً معيناً ، معدوداً على أنه نتيجة ؛ لكي يطرح عليه السؤال عن « مفعوله بما هو مجتمع » أو السؤال عن الآلية التي تنتج وجوده بما هو مجتمع .

ان هذه الصور النوعية نراها تقوم بدورها في قول البرهان العلمي ؛ أعني في هذه الظاهرة التي تفرض على المقولات المفكرة (أو المفاهيمات) نظاماً مرتباً في الظهور والخفاء . وعندئذ ، يمكننا أن نقول : ان آلية انتاج مفعول المعرفة تتعلق بالآلية التي تدغم حركة صور الترتيب في القول العلمي للبرهان . نقول يقيناً انها تتعلق بالآلية التي تدغم ، لا التي تنظم فقط ، حركة هذه الصور ، للسبب التالي : ان صور الترتيب هذه لا تظهر في الحقيقة على أنها صور ترتيب ظهور المفاهيمات في القول العلمي ، إلا بالاضافة الى اصور أخرى ، هي مع ذلك المبدأ الغائب لهذه الصور الأخيرة من دون أن تكون هي ذاتها صور ترتيب . ولكي نتكلم لغة قد طرقت من قبل ، نقول : ان صور الترتيب (صور البرهان في القول العلمي) هي « الزمان

المنفصل « لـ » زمان منضم « أساسي » اننا نفهم هاتين الكلمتين بالمعنى الذي سنحدده لهما (المجلد الثاني ، الفصل الاول) ، على انهما مفهومان لصورتين وجود موضوع المعرفة ؛ وبالتالي ، على انهما صورتان متضمنتان تضمنا كاملا في المعرفة . فالزمان المنضم يمثل بنية تنظيم المفاهيم في الكلية فكرياً ، أو المنظومة (أو « التأليف » كما يقول ماركس) ؛ في حين يمثل « الزمان المنفصل » حركة تتابع المفاهيم في القول البرهاني المرتب . أما صور الترتيب في قول البرهان ، فليست الا تطور « الانضواء » ، أي تطور الامتزاج المتدرج رتباً للمفاهيم في المنظومة ذاتها . وحينما نقول : أن « الزمان المنضم » - مفهوماً هذا الفهم - هو الأول والموجّه لما تبقى ؛ فاننا نريد أن نقول شيئين :

أولاً - ان منظومة التدرج الرتبي للمفاهيم في امتزاجها تحدد تعريف كل مفهوم ، بالاضافة الى مكانه ووظيفته في المنظومة . ان هذا التعريف لمكان المفهوم ووظيفته في كلية المنظومة ، هو الذي ينعكس في المعنى المتضمن في هذا المفهوم ، حتما نضعه في مطابقة مزدوجة ضمن الخط الواحد مع مقولته الحقيقية .

ثانياً - ان منظومة تدرج رتب المفاهيم تحدد ترتيب « الزمان المنفصل » الذي يخضع له ظهورها في قول البرهان . ان ماركس يتكلم بهذا المعنى عن « تطور صور » (مفهوم) القيمة ، وفضل القيمة ، الخ . . . ان « تطور الصور » هذا ، هو ظهور الارتباط التنظيمي ، في قول البرهان العلمي ، ظهوراً يربط المفاهيم فيما بينها ، في منظومة الكلية فكرياً .

ان مفعول المعرفة الناتج في مستوى صور ترتيب قول البرهان ، وبعدئذ في مستوى هذا المفهوم المعزول ، هو ممكن اذن ، بشرط الصفة التنظيمية للمنظومة ، التي هي في أساس المفاهيم وترتيب ظهورها في القول العلمي . ان لعبة مفعول المعرفة تتم في ازدواجيتها أو في وجود المنظومة وجوداً ذا

وجهين ، فهو يقال من جهة على « معنى النمو » في القول العلمي ، ويقال
 ايضاً عنه من وجهة أخرى الله وجود في نظام صور القول ، ويقال ضبطاً في
 « اللعبة » (بالمعنى الآلي للكلمة) التي تؤلف وحدة التفاوت بين المنظومة
 والقول . فمفعول المعرفة ينتج على أنه مفعول علمي لا يوجد الا بما هو
 قول عن المنظومة ، أي عن الموضوع المأخوذ في بنية تركيبه المعقد . فاذا كان
 لهذا التحليل معنى ، فهو ينتهي بنا الى الوقوف على وصيد السؤال الجديد
 التالي : ما الفصل النوعي للقول العلمي بما هو قول ؟ بم يتميز القول
 العلمي من صور القول الأخرى ؟ بم تنتج الاقوال الأخرى مفعولات مخالفة
 للمفعول البديعي ، والمفعول الايديولوجي ، « الخ » (٠٠٠) لمفعول المعرفة ،
 الذي ينتجه القول العلمي ؟

(٢٠)

سأترك السؤال معلقاً على هذا النحو ، وفي هذه الصورة الأخيرة ،
 مكتفياً فقط بالتذكير بحدوده . اننا لا نسعى ، كما تسعى « نظرية لمعرفة »
 في الفلسفة الايديولوجية ، الى أن ننص على ضمان من حيث المبدأ (او من
 حيث الواقع) يضمن لنا ، أن نعرف معرفة أكيدة ما نعرفه ، وان يكون بإمكاننا
 أن نرد هذا التوافق الى علاقة معينة بين « الذات » و « الموضوع » ، بين
 « الشعور » و « العالم » . اننا نسعى الى توضيح الآلية التي تفسر لنا ،
 كيف أن نتيجة واقعية ، انتجها تاريخ المعرفة – وأقصد بها معرفة ما
 محدودة – تعمل عمل المعرفة ، لا عمل هذه النتيجة الأخرى (سواء أكانت
 مطرقة أم سنفونية أم موعظة أم شعاراً سياسياً الخ .٠٠٠) اننا نسعى اذن الى
 تحديد مفعولها النوعي ؛ أعني مفعول المعرفة ، بفهم آليته . فاذا طرح هذا السؤال
 طرحاً حسناً ، بمعزل عن جميع ضروب الايديولوجيا التي ما تزال تسحقنا
 بثقلها ايضاً ، وبالتالي خارج مجال المفاهيم الايديولوجية ، التي نطرح بها
 عامة « مسألة المعرفة » ؛ فانه يقودنا الى السؤال عن الآلية التي تنتج بها

صور الترتيب المحددة بمنظومة موضوع المعرفة الموجود ، بفعل علاقتها
بهذه المنظومة ، مفعول المعرفة الذي هو موضوع النظر . إن هذا السؤال
الآخر يضعنا نهائياً في وجه الطبيعة الفرقية للقول العلمي ، أي الطبيعة
النوعية لقول لا يمكن أن 'يعدّ' قولاً ، إلا بالرجوع الى ما هو حاضر حضور
غياب ، في كل لحظة من ترتيبه ؛ أعني المنظومة المقومة لموضوعه ، التي
تتطلب لتوجد على أنها منظومة ، الحضور الغائب للقول العلمي الذي
« يبرزها » .

إذا توقفنا هنا ، كما لو كنا امام وصيد ينبغي اجتيازه مع ذلك ،
فليسمح لنا بأن نذكر ، بأن خاصية القول العلمي ، هي أن يكون مكتوبة ؛
وإن يطرح علينا اذن ، السؤال عن صورة كتابته . وربما تذكرنا - والحالة
هذه - اننا كنا قد انطلقنا من قراءة .

واذن ، فنحن لم نخرج من دائرة سؤال واحد ووحيد ؛ فاذا استطعنا
الا ندور في دائرة ، دون الخروج منها ؛ فهذا لأن هذه الدائرة ليست دائرة
مقفلة للايديولوجيا ، بل الدائرة المفتوحة ابداً ، بانغلاقاتها ذاتها ، أعني
دائرة معرفة مؤسسة .

حزيران ١٩٦٥

★ ★ ★

جاك رانسير

مفهوم النقد ونقد الاقتصاد السياسي

من « مخطوطات » عام ١٨٤٤ الى « رأس المال »

يجد هذا البحث تسويظه في عنوان **رأس المال الفرعي** : نقد الاقتصاد السياسي .

ان هذا العنوان الفرعي يتطلب ايضاحين :

١ - ان مفهوم النقد مفهوم نجده ماثلاً في مؤلفات ماركس كلها .
وقد استعمله ماركس في لحظات تطور تفكيره كلها ، للدلالة على فعاليته النوعية .

ومن ناحية أخرى ، اذا كان هذا المفهوم ما ثلاً دائماً لدى ماركس ، فاننا نعرف أنه قد أصبح قضية أساسية صريحة في منظورها عند ماركس ، في فترة محبووة من تاريخه ؛ نعني خلال السنوات الواقعة من ١٨٤٢ الى ١٨٤٥ . فقد كان خلال هذه الفترة كلها المفهوم الذي يحتل المركز من تفكيره . ومن هنا كان السؤال : ما العلاقة القائمة بين العنوان الفرعي ومفهوم النقد الذي نجده في مؤلفات الشباب ، وقد تحول بعدئذ الى قضية أساسية ؟

٢ - فلنحدد نوعية المسألة . لقد صاغ ماركس مشروع نقد الاقتصاد السياسي لأول مرة عام ١٨٨٤ . انه ذاته الذي وجّه منذ هذا الحين عمل ماركس كله ، حتى نهاية حياته . وقد أدى هذا المشروع بالتدريج الى ولادة ،

- مخطوطات عام ١٨٨٤ التي بليت بصراحة على أنها نقد موجّه الى الاقتصاد السياسي ؛

- اسهام في نقد الاقتصاد السياسي ، الصادر عام ١٨٥٩ ؛

— رأس المال •

ومن هنا كانت المسألة : ما العلاقة القائمة بين رأس المال والمشروع الذي كان عام ١٨٤٤ مشروع ماركس ؟

الانني لن أنشئ طبعاً تاريخ تطور هذا المشروع كله ، ولا تاريخ الصياغات المتتابة التي أفسح امامها المجال • بل سأكتفي بالتقريب بين نصين : رأس المال من ناحية ، ومخطوطات عام ١٨٤٤ من ناحية أخرى وهي النقد الأول للاقتصاد السياسي ، المتعلق تعلقاً دقيقاً بنظرية ماركس الشاب في النقد •

سأحاول في القسم الأول ، أن أحدد الصورة الاجمالية لهذه النظرية النقدية العاملة في المخطوطات • وسأحدد وأنا أفعل ذلك عدداً معيناً من نقاط الاستناد (مثلاً ، مسألة الحامل للفعل الاقتصادي) • وسأتناول في القسم الثاني — حيث لا يمكن أن تثار مسألة رسم هذه الصورة الاجمالية — مسألتين أو ثلاثاً من رأس المال ، محاولاً التعلق بنقاط الارساء المثبتة في القسم الأول ، وابتداءً حركة انتقال المفاهيم وعلاقاتها ، التي هي قوام الانتقال الى العلمية الماركسية ، أي الانتقال من القول الايديولوجي لدى ماركس الشاب ، الى القول العلمي في رأس المال •

وسأعتمد في هذه الدراسة على حصيلة نظرية أنشأتها أعمال لويس ألتنوسر (راجع : من أجل ماركس ، باريس ١٩٦٥) • والمفاهيم التي حددها وصاغها ج • أ • ميلر بمناسبة بحوث (غير منشورة) ألفت خلال سنة ١٩٦٤ ، وخصصت النظرية ج • لاكان ولنقد علم النفس عند ج • بوليترز • فقد بيّن • أ • ميلر الصفة الحاسمة لهذه المفاهيم ، من أجل قراءة رأس المال في نصه : « وظيفة التكون النظري » (الدفاتر الماركسية المينية ، العدد الاول) •

نقد الاقتصاد السياسي

في مخطوطات عام ١٨٤٨

توطئة

إن النقد الذي يحرك المخطوطات من الداخل هو الصورة الأكثر تنظيماً
للقصد الانطروبولوجي ، الذي وجهه ماركس في نصوص فترة ١٨٤٣ -
١٨٤٤ ، انطلاقاً من الأساس الذي وضعته انطروبولوجيا فويرباخ (بديهي
أن مسألة علاقة ماركس بفويرباخ تخرج من نطاق دراستنا ، ما دام هدفنا
لا يتعدى هنا رسم صورة هذا النقد التامة) .

فلنحاول تحديد هذا النقد بالإجابة عن ثلاثة أسئلة :

ما موضوع هذا النقد ؟

وما ذاته ، أي من يقوم بالنقد ؟

وما منهجه ؟

وتقدم لنا الإجابة الفقرة الأخيرة من الرسالة الموجهة الى روج ، في

أيلول عام ١٩٤٣ :

« يمكننا أن ندرك نزعة مجلتنا (١) في صيغة وحيدة ، وهي : التفسير الذاتي لمصرنا في صراعاته وتطلعاته . انه مهمة العالم ومهنتنا . انه لا يمكن له أن يكون الا عمل قوى متحدة : فالأمر أمر اعتراف ولا شيء آخر . فلكي تصفح الانسانية عن أخطائها ، ما عليها الا أن تعلمها كما هي » .

ان النقد كله يتعلق بالصورة التي ترتبط بها هنا ، الحدود الثلاثة التي اشترت اليها : الذات والموضوع والمنهج .

لنتكلم أولاً عن الموضوع ؛ فبمّ يتعلق الأمر ؟ انه يتعلق بتجربة الذات^٢ الحاملة لها هي الانسانية . لقد قامت الانسانية بهذه التجربة منذ وقت طويل جداً ، عشوائياً ؛ بيد أننا أصبحنا منها الآن ، في نقطة غدا من الممكن لها أن تفهم ذاتها بذاتها .

فال « نحن » يمثل الشعور النقدي . وهذا الشعور هو أول من يعي أن الأولان قد آن ، لتصل هذه التجربة الى غايتها ؛ وهي : معرفة الذات . انه الشعور المتميز الذي تصبح فيه هذه التجربة واضحة لذاتها ؛ أو بتعبير أدق ، انه الكلام الذي تفصح به اللغة عن نفسها ؛ اللغة التي تعرف هذه التجربة الانسانية فيها حقيقتها ، في نهاية الأمر .

ان المنهج كله متضمن في هذا الايضاح ؛ وهو يعني التصريح و التفسير معاً . وهذا يعني ، ان عرض الوقائع كما هي عليه ، أي عرض التجربة الانسانية كما تقدم ذاتها ، هو تفسير هذه الوقائع سلفاً . ويكفي أن نمتلك الكلام الذي يصوغ هذه الوقائع (ما يدعوه هاركنس **أخطاء** الانسانية) . فصياغة هذه الوقائع هي معرفتها سلفاً ؛ ومعرفتها تلغيها بما هي أخطاء ؛ اذ إن ما كان يقيّمها بما هي أخطاء ، كان قائماً في كونها مجهولة بالضبط ؛ أي في كونها وليدة تجربة عمياء .

(١) المقصود « الحوليات الفرنسية الالمانية » .

وما قيل على أنه رئيسي في هذا الايضاح ، هو أن التفسير يمت أساساً
إلى نظام آخر غير نظام ماهو ملاحظ .

ويمكننا أن نعبر عن هذا بصورة مجازية أخرى ؛ فنقول : إن النقد
قراءة . فالنص الذي يجب أن يقرأ هو هذه التجربة ، تجربة انسانية هي
الذات الحاملة لها ؛ فما الذي يقيم هذا النص ، أي هذا المنطوق ؟ إن هذا المنطوق
هو نسيج التناقضات . فالصورة التي تقدم فيها التجربة الانسانية معرفة
تطورها ، هي صورة التناقض . فكل دائرة من دوائر التجربة الانسانية
(السياسية ، والدينية ، والاخلاقية ، والاقتصادية ، الخ . .) تقدم عدداً
معيناً من التناقضات . وهذه التناقضات يشعر الأفراد بها ، في ما يدعوهم
ماركس « صراعات عصرنا وتطلعاته » .

إن وظيفة « النقد » هي في قول التناقض أو قراءته - وفقاً للصورة
المجازية المختارة - وفي التصريح عنه كما هو عليه . فما الذي يقيم بين
مرآة التناقض والمنطوق العادي ، فرقاً يمكن المنطوق من أن يصبح نقداً ؟
ذلك انه يرى وراء التناقض تناقضاً أعمق هو الذي يعبر عنه مفهوم
الضياع .

إننا نعرف الوصف المبتذل المقدم عنه ؛ فالذات ، أي الانسان ، تعبر
عن المحاولات التي هي قوام ماهيتها ، في موضوع خارج عنها . ففي مرحلة
الضياع ، يصبح هذا الموضوع غريباً عنها . وماهية الانسان تكون قد
انتقلت الى كائن غريب عنه . هذا الكائن الغريب - الذي قوامه ماهية
الانسان المضاعفة - يضع نفسه بدوره ، على أنه ذات حقيقية ، ويضع
الانسان على أنه موضوعه .

في الضياع يوجد كيان الانسان الخاص على صورة كيانه الغريب ؛
وما هو انساني يوجد على صورة ما هو غير انساني ، والعقل على صورة
غير العقل .

ان هذا التوحيد بين ماهية الانسان وكونه مضاعفاً ، هو الذي يحدد موقفه التناقض . وهذا يعني ، ان التناقض يقوم على أساس من انشقاق الذات على نفسها . واذا كان التناقض انشقاقاً ، فهذا رئيسي للتبعية القول النقدي في كل مفصله .

وامع ذلك ، فبنية التناقض ليست معطاة في التجربة كما هي ؛ بل لقد عُبر عنها في صورة جزئية . والحقيقة ، ان انفصال الانسان عن ماهيته ، نتيجه الانقسام . فالدوائر المختلفة لظهور التجربة الانسانية — وهي دوائر تتفق والمحمولات المختلفة للماهية الانسانية — تتمتع كل منها بحقيقة مستقلة في ذاتها . واستناداً الى هذه الحقيقة ، يبدو التناقض دائماً وكأنه تناقض في داخل دائرة جزئية . ويصبح كل منطوق على التناقض الذي يتعلق بهذه الصورة الجزئية ، منطوقاً وحيد الاتجاه ، وجزئياً . فعمل النقد هو في رفع التناقض الجزئي الى صورته العامة .

وتعتبر مفهومات مختلفة عن هذا التغير في المستوى . فماركس يتكلم عن صورة عامة ، وعن ارتفاع المبادئ ، وعن دلالة صحيحة . وهذه الحدود 'يلتخصها' المفهوم العام الذي يدل على العملية المستخدمة ، عملية الانسنة (وتعني حرفياً : جعل الشيء انسانياً) . فاعطاء التناقض صورته العامة ، هو اعطاؤه دلالة الانسانية ؛ اعني الفصل بين الانسان وماهيته . ان هذا المعنى الانساني الذي يكون تجليه في التناقض الجزئي ، يجده النقد من جديد ، حينما يستخلص الصورة العامة للتناقض ؛ اعني العلاقة القائمة بين الحدين اللذين يوضع انشقاقهما في التناقض .

لنضرب مثالا على ذلك . في المسألة اليهودية ، ينقد ماركس الطريقة التي طرح بها بور مسألة تحرير اليهود . فالمسألة في نظر بور ترتد الى العلاقة القائمة بين « الدولة » المسيحية والدين اليهودي . وعلى هذا النحو ، فهو لا ينظر الى « الدولة » في صورتها العامة ، بل يتخذ دولة جزئية نموذجاً

له. ومن ناحية أخرى ، فهو لا يواجه اليهودية الا في دالاتها الدينية ؛ بدلا من أن يخلع عليها دلالتها الانسانية العامة .

أما ماركس ذاته ، فيقوم بهذا الانتقال الى الصورة العامة . فمن التناقض الجزئي بين « الدولة » والدين ، ينتقل الى التناقض بين « الدولة » والملكية اخاصة .

في هذا المستوى يبدو التناقض العميق ؛ وهو حقيقة وجود ماهية الانسان خارج الانسان ، في « الدولة » .

بناء على هذا المثال ، نرى أن القول النقدي ينحصر في :

— تبيان المعنى العميق للتناقض ؛

— الكشف مجدداً عن الوحدة الأصلية .

ان هذه الوحدة الأصلية هي وحدة الذات وماهيتها ؛ انها هذه الوحدة القائمة بين الذات انسانية وماهيتها التي تحدّد مفهوم الحقيقة ، في النقد الفويرباخي .

ان مفهوم الحقيقة هذا يتيح لنا أن نضع القول المقابل للقول النقدي ، اي القول النظري . هذا القول يتصف بأنه قول مجرد . فمفهوم التجريد في النقد الانطربولوجي يتضمن التباساً أساسياً ؛ أعني انه يدل في وقت واحد ، على عملية تحدث في الواقع ، وعلى سير خاص بنموذج معين من القول .

ان كلمة « مجرد » مستعملة هنا في الحقيقة ، بمعنى **المفصول** . فالتجريد (الفصل) يحدث حينما تفصل الماهية الانسانية من الانسان ، وتثبت محمولاتها في كائن غريب عنه . ان الانشاء النظري ينطلق من هذا التجريد ، أي من هذه الوحدة الاصلية بوصفها مفصلة . في هذه الحالة ، يوجد المحمول مفصولا عن الذات . بيد أن هذا الانشقاق في الوحدة الأصلية ،

هو في الوقت ذاته اقامة وحدة جديدة ، لصالح هذا الكائن الغريب ، الذي نفيت اليه ماهية الذات . وهذا ما يسمح بوضع المحمول وكأنه الذات الحقيقية . فعلى هذا النحو ، جعل علماء اللاهوت من الله ذاتاً حقيقية ، حينما انطلقوا من الانقسام بين الانسان وماهيته المنفية في الله . كذلك انطلقت الفلسفة النظرية — الفلسفة الهيجلية — من الفكر مقصوداً عن ذاته ، اي الانسان ، لتجعل منه « المعنى » المجرد الذي هو الحامل الذاتي للتجربة . وعلى هذا النحو ، نقرأ في فلسفة المستقبل لفويرباخ (بيانات فلسفية ص ١٦١) ما يلي :

« ان ماهية الله ليست التي هيغل شيئاً آخر غير ماهية الفكر ، او الفكر المتصور بالتجريد عن الانا الفكرة . لقد جعلت الفلسفة الهيجلية من الفكر — أي من الكائن الذاتي ولكن المفكر فيه من دون الذات ، والمتصور بالتالي وكأنه كائن متميز منها — كائناً إلهياً ومطلقاً . وما هو هام هنا ، هو أن التجريد — بما هو أداة تفكير — قد فقد مزاياه . فكل تفكير يريد أن يعمل بالتجريد العلمي (بالمعنى الذي سيفهمه ماركس في المقدمة العامة لعام ١٨٥٧) متهم بالحفاظ على فصل اللحظات التجريدية للتجربة الانسانية .

وعلى هذا النحو ، يصف فويرباخ التجريد على أنه ضياع ، في قضايا مؤقتة لاصلاح الفلسفة ، فيقول :

« ان التجريد هو وضع ماهية الطبيعة خارج الطبيعة ، وماهية التفكير خارج فعل التفكير . فحينما أقامت فلسفة هيغل منظومتها كلها على أفعال التجريد هذه ؛ نفت الانسان عن ذاته . لقد وحكت توحيداً تاماً بين ما فصله ؛ ولكن وفقاً لنمط يتضمن بدوره هو ذاته الفصل والوساطة » . التضييع العشرون .

واذا استبقنا الأمور ، أمكننا أن نقول : ان ما هو مختلط في نظرية

التجريد هذه ، هما العمليتان اللتان سيميز ماركس بينهما في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ ؛ وهما : حركة الفكر ، وحركة الواقع .

والكي نلخص هذه الاعتبارات الأولية عن مفهوم النقد ، سنستخلص نماذج القول الممكنة الثلاثة ، في نظر النقد :

– قول يقتصر على مستوى **الظواهر** ؛ وهو قول وحيد الاتجاه ، لا يدرك الا مظهراً جزئياً من التناقض .

– قولان يقومان في مستوى **الماهية الحقيقية** ؛ وهما : القول النقدي أو تطور الماهية الحقيقية ؛ والقول النظري أو تطور الماهية الكاذبة .

ويمكننا الآن أن نقارب دراسة النقد في **المخطوطات** .

١ – مستوى الاقتصاد السياسي

« اننا لن نبسط القول في كل اشكالية **المخطوطات** ؛ بل سنتناول النص بالأحرى جانبياً ، طارحين السؤال التالي : **ما مكان الاقتصاد السياسي في المخطوطات ؟**

ان تمهيد ماركس لا يحدد لنا مفهوم الاقتصاد السياسي . فالاقتصاد السياسي يبدو فيه وكأنه عنصر من العناصر في فهرسة الموضوعات . ويصرح ماركس ، بأنه سيقدم لنا نقداً لمواد مختلفة (الحق ، والاخلاق ، والسياسة ، الخ . . .) ، سيبين فيما بعد تسلسلها ؛ وسيبين أخيراً كيف استخدمت الفلسفة النظرية هذه المواد ، لكي تقيم انشاءاتها . انه ما من مكان محدد هنا للاقتصاد السياسي . والحقيقة ، كان لا بد من تحديد مكان لشيئين اثنين : **الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي** .

آ – انه ما من مكان محدد للواقع الاقتصادي .

ان الاقتصاد لا يبدو هنا في موقعه الأساسي ، أو في موقع السلطة الأخيرة . فليس لدينا هنا وضع توضع فيه البنية الاقتصادية في موقعها من المجتمع ؛ بالمعنى الذي سيفهمه ماركس ، ابتداء من الايديولوجية الألمانية .

انه لا يبدو اطلاقاً ، على أنه ضياع أساسي ، 'حصل عليه برد' ضروب الضياع الأخرى اليه (أنني أرجع هنا الى رسم كالفين التخطيطي) . فـضروب الضياع ، تبدو قبل كل شيء ، وكأنها على مستوى واحد .

يمكننا اذن في تخطيط أول للمواقع ، أن نحدد الاقتصاد السياسي ، والحق والاخلاق ، والسياسة ، على أنها دوائر مختلفة للتجربة الانسانية . (لنلح هنا على أهمية هذا المفهوم الهيغلي الخاص بالتجربة . فهذا المفهوم الذي لم يصغه ماركس في قضية ، هو ما يمكننا من صياغته في قضية . ذلك انه لم يرفع الى مستوى النقد في المخطوط الثالث ، مخطوط المصارحة النقدية مع هيغل . فشرط امكان قيام القول النقدي لدى ماركس الشاب ، وشرط امتناع القول العلمي هو ان هذا المفهوم حاضراً ضمناً ، لم يُتعرّف ولم ينتقد بعد) . ان الواقع الاقتصادي لا يبدو اذن الا على أنه دائرة من الدوائر التي تعبر كل منها بطريقة الخاصة عن تطور الماهية الانسانية وضياعها .

ومع ذلك ، فهذا التحديد الأول للموقع يناقضه تحديد ثان له . وفي المخطوط الثالث (ص ٨٨) يصرح ماركس ، أن الضياع الاقتصادي هو ضياع الحياة الواقعية (في مقابل الضياع الديني الذي لا يحدث الا في الشعور) . ونتيجة ذلك ، أن الغاء الضياع الاقتصادي يؤدي الى الغاء ضروب الضياع الأخرى كلها .

كيف أمكن هذا الانزلاق ؟ هذا لأن لدينا تضخماً في مفهوم الاقتصاد ، حتى إنه قد أصبح معه شاملاً علاقات الانسان بالطبيعة كلها (في مفهوم الإنتاج والاستهلاك) ، وعلاقات الناس فيما بينهم كلها (في مفهوم التبادل) .

وعندئذ ، فهو يغطي مجال التجربة الإنسانية كله ؛ فهو ليس إلا الصورة التي يتخذها مفهوم التجربة . وهكذا فتحديد موقع الواقع الاقتصادي ، يخطئ المرمى على شكلين ، في الأول يقصر عنه وفي الثاني يتجاوزه . والنتيجة في الحالين واحدة ، وهي أن ماركس لم يوفق إلى إنشاء مجال للاقتصاد السياسي .

ب - أنه ما من مكان محدد للقول للاقتصادي .

إن هناك حقيقة جديدة بالانتباه في **المخطوطات** ، وهي أن مسألة الاقتصاد السياسي بما هو قول ذو ادعاء علمي ، ليست مطروحة طرْحاً حقيقياً . لا شك أن ماركس يتكلم في المخطوط الثاني عن تقدم الاقتصاد السياسي . بيد أن الامر يتعلق بتقدم في الوقاحة ؛ إذ إن علماء الاقتصاد يعترفون بصراحة متزايدة بعدم إنسانية الاقتصاد السياسي .

والحقيقة ، فنظام القول في نظر ماركس لا يصبح نظاماً مميزاً ، إلا حينما يبلغ الماهية (سواء بما هو قول نظري يوسع الماهية الكاذبة ، أم بما هو قول نقلي يوسع الماهية الحقيقية) . وفي المستوى الذي نحن فيه ، لا يؤخذ قول عالم الاقتصاد إلا بما هو انعكاس فكري للوقائع . أنه ما من تفاوت بين الوقائع الاقتصادية والعلم والاقتصادي . إن غياب التفاوت هذا قد عبّر عنه ماركس ، حينما تكلم عن **مستوى الاقتصاد السياسي** . وتعبير **مستوى الاقتصاد السياسي** يحدد من ناحية ، مرحلة معينة من تطور الإنسانية . مرحلة تطور تتجلى في بعض الظواهر ، مثل المضاربة والفقر ، الخ . . . ولكنه يدل أيضاً على المستوى التصويري الذي يقف عنده قول العالم الاقتصادي . فهذا النظام من الظواهر يتفق معه شعور الانعكاسي خاص . وتعبير آخر ، يصبح مسوغاً هنا هذا الإدراك للظواهر ، المنعكس فكرياً ، الذي سيصفه ماركس في **رأس المال** بأنه « مجرد تعبير واع عن الحركة الظاهرية » ؛ ويبدو أن مفهومات الاقتصاد الكلاسيكي تقتصر على التعبير عن هذا الإدراك .

لننظر مثلاً الى ما يسميه ماركس **قوانين علم الاقتصاد** في المخطوط الأول . ان هذه القوانين تعبر عن حالة واقعية تتفق مع مرحلة الاقتصاد السياسي ، أي مع مرحلة معينة من تطور الانسانية .

وقد نهج انگلز نهجاً مخالفاً ، في بحثه **خطوط في نقد الاقتصاد القومي** ، الذي كتبه قبل ذلك ببضعة شهور ؛ فقد كان يحاول القيام بنقد مفهومات الاقتصاد السياسي (مثلاً ، نقد مفهوم القيمة) . لقد جعل من التناقض الداخلي في هذه المفهومات ، دلالة على تناقض أعمق مرتبط بالملكية الخاصة . وخلافاً لذلك ، لم ينقد في **المخطوطات** أي مفهوم اقتصادي بما هو كذلك . فهذه المفهومات كلها صحيحة في مستوى **الاقتصاد السياسي** ؛ فهي تعبر عن الوقائع تعبيراً ملائماً . لكنها فقط لا تحتويها .

وعلى هذا النحو ، يبدو الاقتصاد السياسي وكأنه المرآة التي تنعكس فيها الوقائع الاقتصادية . ان مفهوم المرآة هذا قد جعل منه ماركس قضية صريحة في نقد فلسفة الحق عند هيغل ؛ إذ إن « الدولة » هي المرآة التي تنعكس فيها ، تناقضات المجتمع المدني ، في دلالاتها الحقيقية . هذا الموضوع كان أيضاً في الرسالة الى داوج ؛ في هذه الرسالة يشرح ماركس ، أن نقطة انطلاق النقد اذا كانت حيادية ، فهناك مع ذلك مجالات مميزة تنعكس التناقضات فيها ؛ أي « الدولة » والدين . انه الاقتصاد السياسي الذي يقوم بدور المرآة هنا .

يمكننا الآن أن نفهم هذه الجملة من جمل تمهيد **المخطوطات** وهي :

« ان نتائج وليدة تحليل اختبري تماماً ، تحليل يقوم على أساس من دراسة نقدية ، واعية للاقتصاد العنسي » .

ان قراءة علماء الاقتصاد يمكن أن تغدو تحليلاً اختيارياً ، وتصبح تقدماً لتناقضات الواقع الاقتصادي ؛ لأن قول الاقتصاد السياسي هو مرآة .

٢ - الاعداد النقدي

ان النقد لا يقع في مستوى **حلول** الاقتصاد السياسي . والحقيقة ، انه يتناول من جديد مفهوماته كلها ، دون نقدها ، ولا سيما مفهومات آدم سميث ، ليدل على الظواهر الاقتصادية .

وهذا لأن النقد هو نقد للنقص في جملته من ناحية أكثر ما تكون أساسية . ويكفي أن يصاغ مرة واحدة نص القول الاقتصادي ، حتى يتدخل النقد . وسوف ترتفع فوق مستوى الاقتصاد السياسي ، ونعطي التناقض المنصوص عليه في قول عالم الاقتصاد ، في صورته العامة .

ان هذا التغير في المستوى جعله ماركس صريحاً في بداية النص الذي يدور حول العمل المضاع (الطبقات الاجتماعية : ص ٥٥) بتعبير طابعه المتميز هو التقابل بين التعبير والفهم . يقول النص :

« ينطلق الاقتصاد السياسي من واقعة الملكية الخاصة . انه لا يفسرها لنا ؛ فهو يعبر عن الحركة المادية ، التي ترسمها في الواقع الملكية الخاصة ، في صيغ عامة ومجردة ، وهذه بدورها تتخذ بعدئذ في نظره قيمة القوانين . انه لا يفهم هذه القوانين ؛ أي لا يبين كيف نتج عن ماهية الملكية الخاصة » .

ان الاقتصاد السياسي يدرك القوانين التي تظهر حركة الملكية الخاصة . انه لا يفهم هذه القوانين في تسلسلها الداخلي ، ولا يفهمها بما هي تعبير عن حركة ماهية الملكية الخاصة .

هذا **الفهم** هو المهمة الخاصة بالنقد . فكيف ستعمل ؟ هنا 'تطرح مسألة نقطة البدء ؛ ونقطة البدء هذه لا يمكن أن تكون تجريباً ؛ بل يجب أن تكون من نظام الظواهر . ومن ناحية أخرى ، فهذه الظاهرة حيادية مبدئياً . ونقطة البدء هذه ستكون ما يدعوه ماركس « واقعة اقتصادية راهنة » . وسيعرض ماركس هذه الواقعة ؛ وسيصوغ مفهومها . يقول :

« اننا ننتقل من واقعة اقتصادية واحدة • فالعامل يصبح أكثر فقراً ، كلما أنتج مزيداً من الثروة ، وكلما ازداد انتاجه قدرة وحجماً • والعامل يصبح سلعة أكثر حقارة ، كلما صنع مزيداً من السلع • ان بخص قيمة عالم البشر يتزايد تزايداً مباشراً برفع قيمة عالم الاشياء • فالعمل لا ينتج غير المبلغ ؛ انه ينتج ذاته هو ذاته ، وينتج العامل بما هو سلعة ؛ وهنا ضمن الحد الذي ينتج فيه سلعاً على العموم •

« هذه الواقعة لا تعبر عن شيء غير هذا ؛ اذ إن الشيء الذي ينتجه العمل ، أي ما هو انتاج له ، يجابهه مجابهة كائن غريب عنه ، مجابهة قدرة مستقلة عن منتجها • ان ما ينتجه العمل هو العمل الذي تَشَبَّه ، أي الذي أصبح مِثْبَلاً في موضوع ما ؛ انه تحويل العمل الى موضوع • لتحقيق العمل هو تحويله الى موضوع • ويبدو هذا التحقيق للعمل ، في مرحلة الاقتصاد السياسي ، وكأنه فقد يفقد به العامل حقيقته ؛ ويبدو تحويل الشيء الى موضوع وكأنه فقد الموضوع ووقوع في اسره ؛ ويبدو التملك وكأنه ضياع وكأنه تكل • »

ان الواقعة الاقتصادية التي ينطلق ماركس منها هي الافقار ؛ فالعامل يصبح أكثر فقراً ، كلما أنتج مزيداً من الثروات • ويبنى ماركس على هذه الواقعة تحليله للماهية • فهذه الواقعة تعبر عن شيء ما ؛ وهذه الظاهرة تعبر عن ماهية ما • فالافقار يظهر العملية التي يكون الضياع هو صورتها العامة و الانسانية •

ان الواقعة الاقتصادية تخضع على هذا النحو لانشاء يتيح لها أن تكشف عن معناها • فبين الفئرتين نجد نقل بنية الى بنية أخرى ، اذ طرأ انحراف عند التعبير عن الوقائع الاقتصادية ، على نص الاحالة ، نص النقد الانطربولوجي الذي يعبر عن حركة الضياع • فالافقار - الاقتصادي - أصبح الضياع الانطربولوجي •

كل هذا يحدث في مستوى نصين اقدمهما في صورة مبسطة :

— الانسان ينتج الله ؛

— العامل ينتج الشيء •

ان الانسان ينتج الله ، يعني أنه يجعل من المحمولات التي هي قوام ماهيته ، موضوعاً هو الله والآن ، حينما نقول ان العامل ينتج شيئاً ، فاننا ننتقل من مفهوم مبتذل للانتاج ؛ بيد أن الانزلاق يحدث بفضل هذا المفهوم الذي يسمح بالتفكير في العلاقة بين العامل وما ينتجه ، على غرار التفكير في العلاقة بين الله والانسان في الدين . وعلى هذا النحو ، تتوحد الفعالية المنتجة بالفعالية النوعية (فعالية الانسان بقدر ما يثبت بها ماهيته الخاصة) ، ويتوحد الشيء المنتج بصيرورة الكائن النوعي للانسان موضوعاً . وعندئذ ، تبدل حقيقة تنمية هذا الشيء المنتج لقدرة رأس المال ، وكأنها لحظة الضياع الاخيرة ، اللحظة التي يصبح فيها الانسان موضوعاً لموضوعه .

وعلى هذا النحو ، يسقط المرء على العلاقة بين العامل وانتاجه الرسم التخطيطي للضياع الديني . ففي الضياع الديني نجد فعلاً تطابقاً بين الانسان وانتاجه . فالله ليس مصنوعاً من شيء غير محمولات الانسان ؛ انه اذن موضوع شفاف على الاطلاق ، يمكن للانسان أن يتعرف نفسه فيه ؛ وتبدو نهاية الضياع منطقياً على انها استعادة الانسان لما جعل منه موضوعاً في الله . بيد أن شقوق العلاقة بين الذات والموضوع ، المتخذ أساساً في نقد الدين ، الذي تسوغه طبيعة الموضوع ذاتها ، قد أدخله ماركس هنا ، في علاقة العامل بانتاجه . فما ينتجه العامل يفرض فيه أن يكون شيئاً معيناً ، لا بد للعامل من ان يتعرف ذاته فيه .

لقد أصبح ثقل الوضع هذا ممكناً ، لأننا قمنا بلعب بالالفاظ على مفهوم الانتاج ؛ وكذلك على مفهوم الموضوع . فقولنا ان العامل ينتج موضوعاً ، يبدو بمظهر البراعة بالتاكيد ؛ بيد أن مفهوم الموضوع غير المحدد هذا ، يدخل فيه الفهم القوي بالخفي . وهذا الفهم قد عبّر عنه فويرباخ ، على هذا النحو ، في ماهية المسيحية ؛ يقول :

« ليس موضوع الانسان شيئاً آخر غير ماهيته ذاتها منظوراً اليها على انها موضوع » :

بيانات فلسفية ، ص ٧١ .

« ليس الموضوع الذي تتردد اليه الذات بماهيتها وبالضرورة شيئاً آخر غير ماهية هذه الذات الخاصة ، ولكن بعد صيرورتها موضوعاً » . المصدر المذكور ، ص ٦١ .

وعلى هذا النحو ، يبدو الموضوع الذي انتجه العامل ، وكأنه موضوع فويرباخي ، وكأنه صيرورة ماهية الانسان الخاصة موضوعاً .

فما يجعل العملية النقدية ممكنة ، انما هو انزلاق يطرأ على الحدين **انتاج وموضوع** . ان هذين المفهومين ، حينما ينتقلان من معناهما الاقتصادي (غير المحدود) ، الى معناهما الانطربولوجي ، يميلان بالقول ، من ناحية ماهو قول عن معطى ، الى ناحية ما هو قول عن احوالة .

هذا النهج الذي يسمح للقانون الاقتصادي ، أن يصبح قانوناً انطربولوجياً (صورة عامة للتناقض) ، سوف ندعوه **ازدواج القول** .

ازدواج القول وأساسه

ولتكن من جهة بنية الاحوالة هي الضياع .

في الضياع يحدث القلب التالي : تصبح حياة الانسان النوعية وسيلة حياته الضرورية ؛ وتصبح ماهيته وسيلة وجوده . وعلى هذا النحو ، يبين لنا ماركس في **المسألة اليهودية** ، كيف جعل اعلان حقوق الانسان من الحياة السياسية ، التي تمثل حياة الانسان النوعية ، مجرد وسيلة للحفاظ على المصالح الانانية لدى أعضاء المجتمع البرجوازي .

وليكن من جهة أخرى مفهوم اقتصادي ، هو مفهوم وسائل البقاء . نعرف أن قيمة العمل وفقاً للاقتصاد الكلاسيكي ، تساوي قيمة وسائل البقاء الضرورية للعامل . ونعرف من ناحية أخرى ، أن ماركس سيوجه في

رأس المال ، النقد الى مفهوم قيمة العمل بالذات ، وسيبين أنه ليس الا تعبيراً غير عقلي عن قيمة **قوة العمل** . أما في المستوى الذي نحن فيه ، فلسنا بصدد نقد من هذا النوع ؛ وبالمقابل ، يمكننا أن نضع المعادلة التالية:

عمل العامل = فعالية العامل التي تحصل له وسائل البقاء .

بيد أن العمل في النظر بولوجية ماركس الشاب هو تجلي حياة الانسان النوعية ؛ لدينا إذن :

عمل العامل = تجلي فعالية العامل النوعية .

وبالتالي :

تجلي فعالية العامل النوعية = فعالية العمل التي تحصل له وسائل البقاء .

أو

تجلي الحياة النوعية = وسيلة الحفاظ على الوجود الفردي

إننا نجد هنا من جديد قلب الوسيلة الى غاية ، الذي هو صفة مميزة للضياع . فمفهوم وسائل البقاء قد سمح لنا بردّ القانون الاقتصادي الى البنية الانطربولوجية .

لقد قدمنا هنا مثلاً عن عملية لم يتوسع ماركس بها توسعاً صريحاً ، ولكنها تضع أساساً لامكان قوله . وبرهنة كهذه يمكن القيام بها على عدد معين من المفاهيم الاخرى الواردة في **المخطوطات** . وعندئذٍ ، يصبح بإمكاننا أن نقيم لوحة ازدهار الجيات للقول سنرى فيها كيف يمكن نقل وضع حدود الاقتصاد السياسي ، وسلاسل حدوده (قوانينه) ، نقلاً مباشراً الى القول النقدي (النظر بولوجي) .

لوحة ازدواجيات القول

الاقتصاد	النقصد
العامل	الانسان
العمل	الفعالية /التنوعية
الانتاج	موضوع
رأس المال	كائن غريب
وسائل البقاء	وسائل الحياة
قيمة	قيمة = كرامة
تبادل	معشر
تجارة	تعامل
ثروة	ثروة (الطبيعة كما يراها فويرباخ)

لوحة التقابلات المتوقعة

انسان	شيء
وسيلة	غاية

ملاحظات :

- آ - ان ازدواجية القول الاولى هي ازدواجية القول في العامل/الانسان .
- ان الذات العاملة للحركة التفاعلة هي في نقطة الانطلاق العامل .
- وبامكاننا اذن أن نعتقد أننا ننطلق هنا من وجهة نظر هي وجهة نظر الصراع الطبقي . والحقيقة ، انه ما من شيء من هذا . ففي الفقرة الثانية من نصنا ، يصبح هذا العامل منتجاً . وفيما بعد ، يصبح هذا المنتج الانسان بكل بساطة .

فلنقرأ بداية نصنا (ص ٥٧) :

« يصبح العامل أكثر فقراً ، كلما أنتج مزيداً من الثروة ، وكلما ازداد انتاجه قدرة وحجماً » .

لنوازن الآن بين هذه الجملة وهذا النص من نصوص المخطوط الثالث (ص ١٠٠) :

« يصبح الانسان أكثر فقراً بما هو انسان ؛ انه يزداد حاجة الى المال ، لكي يصبح سيد الكائن المعادي له ، وقدرة ماله تتناسب تناسباً عكسياً مع حجم انتاجه بالضبط ؛ أي أن فاقته تزداد بازدياد قدرة المال » .

لقد أصبح الضياع ضياع الانسان على العموم .

ب - ان ازدواجية القول في القيمة بينة في الموازنة بين الكلمتين المتقابلتين في نصنا : رافع القيمة وبخس القيمة . فعلى المفهوم الاقتصادي الكلاسيكي للقيمة قد ألصق مفهوم للقيمة يحيلنا في الواقع الى المفهوم (الكنتطي) للكرامة .

ج - أما ازدواجية القول في التبادل فهي واضحة خصوصاً في دفاتر القراءة ، التي شرح فيها ماركس علماء الاقتصاد ، الذين قرأهم قبل تحرير المخطوطات . فالتبادل يفهم من الناحية الانطربولوجية على أنه ذاتية مشتركة . ففي مرحلة الاقتصاد السياسي ، يبدو التبادل وكأنه الصورة المضاعفة للجماعة الانسانية . أما مفهوم التعامل فقد أضيف اليه أيضاً هذا الاستعمال : رجع الذاتية المشتركة (حتى في الايديولوجية الانسانية سيحتفظ مفهوم صورة التعامل المعبود مساوياً لمفهوم علاقات الانتاج ، بمضمون انطربولوجي) .

د - وقد شرحت من قبل ازدواجيات القول الاخرى ، ما عدا ازدواجية القول في الثروة ، التي سنعود اليها .

ويمكننا الآن ، أن نحدد معنى المفهوم الذي هو الصفة المميزة للنقد .
انه يقوم في حل قوامه بالبدال حدود المعادلات ، التي هي محل التناقض .
أما هذه المعادلات فهي على سبيل المثال :

تقرير قيمة عالم الاشياء = بخس قيمة عالم الناس .

او ، قيمة الفضل = قيمة وسائل البقاء .

والحل نصل اليه ، حينما نتوصل الى المعادلة الاساسية ، أي الى التوحيد :

الماهية الانسانية = الكائن المضاع .

تدلنا هذه المعادلة في الواقع على مبدأ التناقض ، أي انفصال الماهية الانسانية عن الذات الانسانية . هذا الفصل يعبر عنه مفهوم العمل المضاع في المخطوطات . فالعمل المضاع هو أيضاً المفهوم المطروح ، أي حل المعادلات كلها . فكيف سيمكن لنا ، أن نقيم القول النقدي للاقتصاد السياسي ، ابتداءً من هذا التحديد للمفهوم ؟ يدلنا ماركس على ذلك في الصفحة ٦٨ ؛ يقول :

« وكما استخلصنا مفهوم الملكية الخاصة ، بتحليل ، من مفهوم العمل المضاع ؛ كذلك يمكننا بمعونة هذين العاطلين ، أن نعرض مقولات الاقتصاد كلها ؛ ولن نجد في كل مقولة ، مثل التجارة والتنافس ورأس المال والفقد على سبيل المثال ، غير تعبير متعدد وموشع عن هذه الاسس الاولى » .

وهذا يعني أننا سنجد بنية الاحالة ذاتها ، في مقولات الاقتصاد السياسي كلها . وهذا لا يمكن له أن يثير دهشتنا ؛ إذ إن دراسة نهج ازدواجية القول قد بينت لنا ، ان بإمكاننا أن نجد ابتداءً من كل مقولة ، تعبيراً عن التناقض الاساسي ؛ أعني الانشقاق بين الماهية والذات .

ويمكننا أن نعبر تعبيراً آخر عما هو هذا المفهوم ، برجعنا الى صورتنا المجازية اللغوية الأولى ؛ إذ إن المفهوم يقوم على الكشف عن اللغة العميقة القائمة وراء النص الاقتصادي . فحركة المفهوم التي تتضمن تسلسل الوقائع ، هي إحكام اللغة التي نعبر بها عن التجربة الانسانية .

أو اذا شئنا القول ، فالنقد ترجمة ، ولوحة الزواجيات القول التي أقمناها معجم . بيد أن هذا المعجم يستوقف النظر تماماً . اننا نجد فيه تطابقاً بين حذر وحذر ؛ وليسست الحدود وحدها هي التي تتطابق ، بل المنطوقات ذاتها .

وهذا لا يكون ممكناً الا بقاء متميز ؛ أعني لقاء بين قول انطربولوجي صريح ، وقول انطربولوجي ضمني ، في الاقتصاد الكلاسيكي . والحقيقة ، فالاقتصاد السياسي الذي نحن بصدده هنا ، هو الاقتصاد « السابق على النقد » ، أي الاقتصاد الذي لم يكن خضع بعد للنقد الحاسم الذي سيقوم به ماركس في رأس المال . انه اقتصاد يتكلم عن الانتاج عموماً ، من دون أن يكون قادراً على صياغة مفهوم نوعية نمط من الانتاج ، يتصور النمو الاقتصادي انطلاقاً من الذات الحاملة للعمل الاقتصادي (بوصف هذه الذات متعددة) .

فلنأخذ تحديداً من تحديدات اقتصاد الكلاسيكي ؛ التحديد الذي يعين رأس المال على أنه عمل متراكم . اننا نرى بسهولة الرسم التخطيطي الانطربولوجي الذي يمكن له أن يتسلسل هنا ، الزواجيات القول التي لن تقوم الا حينما يحدد ماركس المال ، في رأس المال ، على أنه علاقة انتاج ، محدثاً على هذا النحو الانقلاب الجنوي الذي سينقل القول الاقتصادي من مجال الانطربولوجيا الى مجال العلم . وثمة نصوص أخرى تبذل معدة لوضع نقد انطربولوجي ، كالنص الشهير لبواغيلير عن المال - المال الذي يجب أن يكون خائفاً للانسان ، ولكنه أصبح سيده . وعلى هذا النحو ،

فالاقتصاد السياسي الذي كان «ماركس» يصنّده ، قد «استبدت» به
 «انطربولوجيا» ضمنية كاملة . وهي تبدو عموماً على نحو صريح في كثير أو
 قليل ، وفقاً للأحوال ، في إطار نظرية عن المجتمع . هذه النظرية عن
 المجتمع تحيلنا إلى نظرية عن «الذاتية الإنسانية» (يمكن لها أن تبدو وكأنها
 نظرية عن «الحاجات» ، أو نظرية عن «المصالح» ، أو نظرية عن «الاهواء» الخ .) ؛
 وإلى نظرية عن «الذاتية المشتركة» ، وعن «العلاقات القائمة بين الذوات
 الإنسانية» ؛ وإلى نظرية عن علاقات الإنسان بالطبيعة . والمفاهيم التي هي
 قوام مجالها ، أي التبادل والصناعة الخ . هي بعيدة عن أن تكون
 خالصة من كل «ملابسة» نفسية أو إنسانية . بيد أن النظرية «انطربولوجية»
 التي صاغها «ماركس» الشاب ، تبدو تماماً على أنها نظرية عامة عن علاقات
 الإنسان بالطبيعة والإنسان . كذلك نجد في الاقتصاد الكلاسيكي نظرية
 ضمنية في كثير أو قليل عن النظام الطبيعي وفساده (لدينا مثال على ذلك
 نص «بوغيلبير» الذي أشرنا إليه سابقاً) . والحال أن نظرية «الضياغ» هي
 «الصياغة المنهجية» لهذه النظرية عن الفساد . فهذا يمكن للنقد «انطربولوجي»
 أن يبدو وكأنه «يضاح» لمضمون القول «انطربولوجي» الذي هو ضمني في
 الاقتصاد الكلاسيكي ، ومنهبة الله .

(انني أقصر هنا على إثارة هذه المسألة «اثارة» عامة جداً . انه لابد
 لنا بالطبع من أن نجعل منها دراسة «بعمق» . ربما كان بإمكاننا أيضاً ،
 أن نقارِبها «مقاربة» مختلفة ، حينما نطرح السؤال عن علاقة مزدوجة ؛ أي
 علاقة «مفهومي» العمل وال«ضياغ» الخ . في المخطوطات ، بصياغة «هيجل» هذين
 المفهومين في نظرية ؛ وعلاقة «هيجل» بالاقتصاد السياسي) .

فلنحاول الآن أن نحصر «حصر» أدق ما يمكننا من «استيفاء» هذين
 القولين . ولننظر إلى لوحة «ازدواجيات» القول . فما يجعل الترجمة بالإمكان
 أي الانتقال من عمود إلى آخر ، إنما هو وجود حامل مشترك .

وحامل ازدواجية القول هو الذات ، أي الذات انسانية .

ولكي نرى كيف يعمل هذا الحامل ، لندرس الجملة التالية :

« لقد انطلقنا من واقعة اقتصادية ؛ هي ضياع العامل وانتاجه . وقد عبرنا عن مفهوم

هذه الواقعة بالعمل الذي أصبح غريباً مضاعفاً » . (ص ٦٥) .

ان شرط نقل النقد من صعيد الى آخر ، هو في البنية (ذات-محمول-موضوع) ، عندما تمارس وظيفتها الاجرائية وهذا يصبح ممكناً بادخال صيغة التملك ، ألا وهي نسبة الانتاج الى البنية ، فاذا ما فكرنا بالامر قليلا ، وجدنا أن هذه الصيغة بمنتهى البساطة ؛ في حين أنها تفقد معناها اذا تعلق الامر بالعامل في الصناعة الكبيرة . بيد أن الدخال هذه الصيغة هو الذي يتيح لمجال الظواهر الاقتصادية ، أن تتركز حول ذات ما . هذه الذات ليست معطاة في شخص العامل ؛ بل معطاة في انتاجه ، وباعتبار آخر ، ان استخلاص المحمول هو الذي يحدد الذات .

ما الذي يجعل ممكناً ادخال صيغة التملك ، أو علاقة الانتماء (ذات - موضوع) هذه ؟ انه مفهوم الانتاج ذاته . ذلك لأنه لم يحدد علمياً كما سيحدد في رأس المال ، أعني لأنه لم يحدد له موقع في حركة ، فقد اقتصر على الدلالة على فعل يحدث في دائرة فعالية ذات في علاقة (ذات-موضوع) وعلى نحو أعم ، فإن مفهومات الاقتصاد الكلاسيكي (مجتمع ، انتاج ، ثروة ، دخل ، الخ ...) هي التي تفسح للذات موضعاً لأنها لم تنقد .

وإذا استبقينا الامور ، وقالنا بين مفهوم الانتاج الذي هو موضوع سؤالنا ، ومفهوم حركة الانتاج المثارة في رأس المال ، وجدنا في رأس المال ، أن مفهوم علاقة الانتاج ، هو الذي سيتيح رفع ازدواجيات القول ، عن طريق القيام بنزع ما هو ذاتي من المقولات الاقتصادية . ان غياب هذا

المفهوم هنا ، هو الذي يحدد (الفئات - انسان) على أنها «الحامل الضروري لهذه المقولات » .

«اننا نرى الآن ، لماذا كان عدم نقد حدود الاقتصاد السياسي ، شرط نقد الاقتصاد السياسي ؛ ولماذا كان عدم تحديد مجال الاقتصاد السياسي ؛ شرط تحديد الطولاهر الاقتصادية ؛ بما هي تعبير عن سلسلة أفاعيل أنظر بولوجية » .

وبهذا الصدد ، فليس حيادياً تساؤلنا عن يمثل الاقتصاد السياسي في **المخطوطات** . وإذا رجعنا الى النصوص المذكورة في **المخطوط الاول** ، رأينا انها تترقد الى فئتين : بعضها (وهو العدد الأكبر) مقتطف من آدم سميث ، وبعضها الآخر مقتطف من بوريه ومن سسموندي (ويُمثل النقد الانساني لوقاحة ريكاردو) . من هذه النصوص استخرج ماركس **قوانين الاقتصاد السياسي** ، التي نقلها الى النظرية الانطربولوجية . وبالمقابل ، يمكننا أن نلاحظ في هذه المجموعة ذاتها من نصوص **المخطوط الاول** شيئاً شبيهاً بالغياب ؛ أي شبه غياب ريكاردو . لا شك أن ريكاردو سيشاور إليه عدة مرات ، وخاصة في **المخطوط الثاني** . فهو الذي يعبر تعبيراً وقحاً عن نتائج الاقتصاد السياسي غير الانسانية كلها . بيد أن ماركس لا يسترجع هنا على الصعيد الفكري العنصر الاصيل لدى ريكاردو ، في قلب الاقتصاد السياسي . فريكاردو هو الذي يعبر عن الفرق بين الماهية والظاهرة في **داخل الاقتصاد السياسي** . بيد أن هذا الفرق يقع في نظر ماركس الشاب خارج القول الاقتصادي . فهو يحدد تماماً الفرق بين القول الاقتصادي والقول النقدي ، الذي هو معناه .

وسيندرك ماركس في رأس المال أصالة ريكاردو هذه ، وسيحدد اختلافه في هذا المستوى عن مفهوم ريكاردو ، من حيث انه يمثل أعمق ما في الاقتصاد الكلاسيكي . ففي مستوى **المخطوطات** ، يبدو ريكاردو رجل

التجريد ؛ الرجل الذي رفض الظواهر الاقتصادية الظاهرة ، حينما حدد التنافس على أنه شيء عرضي ما ، من أجل أن يفرض تجريداته (وهذا ما يأخذ ماركس عليه في ملاحظاته على قراءاته) .

وفضلاً عن ذلك ، فريكاردو هو الذي قلص من أهمية العوامل الذاتية في الاقتصاد . في حين أن ماركس الشاب لم يفكر في هذا التقليل إلا على أنه تعبير عن عدم انسانية قوانين الاقتصاد السياسي .

وإذا لم يدرك ماركس أهمية ريكاردو في مستواها الحقيقي ، فهذا لأن ما يوجهنا في المخطوطات يتعلق بنقد مبادئ الاقتصاد السياسي ، أقل مما يتعلق بنظرية حقيقية في الثروة (سنرى فيما بعد ما يجب علينا أن نفهمه بذلك) .

ملاحظة :

لقد أثبت إلى جانب لوحة ازدواجيات القول ما دعوته لوحة التقابلات المتوافقة ، وهي الشخص / الشيء والوسيلة / الغاية . إن هذه التقابلات هي التي تخلع معناها على القول الأنطربولوجي . وفي الوقت ذاته ، فقد رددنا بذلك ، إلى المجال الذي حددت فيه توافقات هذه التقابلات أي مجال الاخلاق الكنتية .

ولا أريد هنا شيئاً غير أن ألفت الانتباه إلى مسألة ما ، وهي : إذا كان بعضهم قد أكثر من جعل مسألة علاقة ماركس بهيكل موضوعاً للبحث؛ فإنه لم يفكر في علاقة ربما كانت حاسمة من أجل التفكير في القطيعة بين نقد ماركس الشاب وانقد ماركس في سن النص ، وهي علاقة ماركس بكنط .

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كانت الأرض التي يقف عليها ماركس تم ترسيمها بالتقابلات الكنتية (استقلال الذات / عدم استقلال الذات ؛ الشخص / الشيء ؛ الوسيلة / الغاية) . ولابد أن يكون مناسباً حينئذ ،

أن ندروس في راس المال انتقال هذه التقابلات ، وعلى سبيل المثال ، انتقال التقابل شخص/شيء الى مفهومي الحامل والتشخص . ولا بد لنا كذلك من أن نتساءل : الى أي حد يعجل مفهوم الويسائل والغايات في نمط الانتاج الرأسمالي ، في نزاع الجانب الذاتي من التقابل وسائل/غايات .

هذه الملاحظات القليلة ، بإمكانها أن تسمح لنا ، بأن نشرح لماذا كان التجاوز الحاصل في المخطوط الثالث للاشكالية مطروحة في المخطوط الاول تجاوزاً هيغلياً .

٤ - نمو التناقض :

التاريخ والذاتية او المحركات والبواعث

لقد أتاح الانشاء النقدي تحديد التنافس الاساسي ، وهو ضياع الانسان في موضوعه ، أو انفصاله عن ذاته ، أو ضياع الماهية الانسانية في حركة الملكية الخاصة .

اننا نعلم كيف تطورت تنمة الاشكالية المطروحة في المخطوطات ؛ لقد بدأ العمل المضاع قبل كل شيء وكأنه نتيجة الملكية الخاصة ؛ بيد أن التحليل يبين أن الملكية الخاصة هي ، هي ذاتها ، نتيجة العمل المضاع وعندئذٍ تطرح مسألة أصل ضياع العمل : فاما يكون الضياع عرضاً ، وعندئذ نجد أنفسنا مطالبين الى اشكالية أصل التاريخ الرديء ، الشبيه بالتاريخ الذي كتبته فلسفة التنوير ؛ أو يكون الضياع عملية ضرورية داخلية في صميم تطور الانسانية . هذا الحل الثاني هو الذي سيختاره ماركس في المخطوط الثالث ، حيث يبدؤ ضياع الماهية الانسانية ، وكأنه شرط تحقيق عالم انساني .

هنا أيضاً لن نضع أنفسنا في مركز اشكالية ماركس الصريحة .

فقصدنا هو الاجابة عن السؤال التالي : ماذا عن العلاقة بين فعالية الحياة الاقتصادية في حواليلها الذاتية ، والنمو التاريخي للملكية الخاصة ، هذا النمو الذي يسمح باقامة مجال الاقتصاد السياسي .

اننا نطرح هذه المسألة ، متبعين مغامرات شخصية مختارة ، سنتكلم عنها من جديد ونحن بصدد رأس المال ؛ ونعني بها الرأسمالي .

سننطلق من عبارة لسميث استشهد بها ماركس (ص ٢٧) :

« ان النظم لاجراءات العمل الاكثر أهمية هو مخططات مستعظمي رؤوس الاموال ومفترياتهم » .

هذا التحديد لذاتية الرأسمالي على أنها محرك النمو الاقتصادي ، هو ما نرى ماركس يستعيده ، لحسابه ، في أمكنة متعددة ، معلناً أن سير الاقتصاد ينظمه تعسف الرأسمالي . وهناك مفهومان يعبران عن وظيفة ذاتية الرأسمالي هذه ، وهما مفهوم المزايج والحساب . وتتضح هذه النظرية عن الذاتية والحساب خصوصاً في نص « المخطوط » الثالث المعنون : دلالة الحاجات الانسانية في نظام الملكية الخاصة وفي ظل الاشتراكية . انها تؤدي الى تحديد آخر للاقتصاد السياسي ؛ فيبدو الاقتصاد السياسي وكأنه علم الحساب . ومثال ذلك ، ان قانون قيمة العمل يظهر حقيقة أن الاقتصاد السياسي يضع في حساباته أضيق حياة ممكنة للعامل . ان الاقتصاد السياسي يفكر فيه هنا على أنه التعبير المباشر لذاتية الرأسمالي - وتلك كانت هي الحالة من قبل في نص « انغلز » وعندئذ ، تبين قوانين الاقتصاد السياسي ، وكأنها أوامر تعبر عن ارادة الرأسمالي . فهذه القوانين تعبر عن التطواهر الاقتصادية ، ضمن الحد الذي تكون فيه هي التي تحدد نمو الملكية الخاصة .

ومن هنا كانت في هذا النص تعابير مثل « اطاعة قوانين الاقتصاد » ،

« التوافق مع تعاليم الاقتصاد » • وعلى هذا النحو ، يطبع العامل قوانين الاقتصاد ، حينما يطبع أوامر الحساب الرأسمالي ، الذي يتكلم عالم الاقتصاد بلسانه • ولكن ، هل ينبغي لذاتية الرأسمالي هذه بالذات - التي رأينا الدور الذي تقوم به منذ قليل - أن تضيع في حركة الملكية الخاصة ، وفي تطور مرحلة الاقتصاد السياسي ؟ أنه ليس عنديم الأهمية أن نرى كيف يتحقق هذا الضياع •

إن نموذجاً أول يعرض لماركس للتفكير فيه ؛ وهو النموذج السميثي للتنافس التنافس الذي يوازن بين أعمال الذاتيات ، وقيم الاتساق في المجتمع بما هو محصلة المصالح الانانية • هذا النموذج يذكرنا به ماركس (ص ٢٧ - ٢٨) • ويمكننا بصدد هذا الموضوع أن نبدي ملاحظة ما ، وهي : أن الأهمية المتعلقة في **المخطوطات** - وأكثر بكثير أيضاً في نص انغلز - على التنافس ، تشير إشارة قوية الى طابع نقدها للاقتصاد السياسي - الذي ما زال ايدولوجياً ، وإلى الخلط بين ما سيميزه ماركس في **رأس المال** على أنه حركة واقعية وحركة ظاهرية • ومع ذلك ، ليس النموذج السميثي ما يحتفظ به هنا ماركس ، الذي ينقده نظرية سميث في انخفاض الربح بالمنافسة •

كذلك سيستخدم ماركس نموذجاً آخر ، يمكننا أن نراه يعمل في النص الذي يدور على **دلالة الحاجات الانسانية** (ص ١٠٠ - ١١٨) • في هذا النص ، يتوسع ماركس بنظرية الانتقال من الثروة المرفقة الى الثروة الصناعية • فباللحظة الاولى من هذا الجدل هي لحظة الثروة المرفقة ، لحظة الرأسمالي الذي يبغى المتعة • هذه اللحظة الاولى مدعوة لكي تضيع في اللحظة الثانية ، لحظة **الحساب** • فرأسمالي الحساب هو رأسمالي الصناعة • أنه يعمل على اخضاع المتعة للحساب ، الذي سينتهي الى اخضاع الحساب للثروة • ولحظة رأسمالي الحساب هي اللحظة الاخيرة في تطور الملكية الخاصة •

« واذن ، فالمتعة تخضع لرأس المال ؛ والفرد الذي يتمتع نفسه يخضع للفرد الذي ينشئ رأس المال ؛ في حين أن الأمر كان على خلاف ذلك فيما مضى . واذن ، ليس تناقص العائنة عرضاً من أعراض الغاء رأس المال ، الا ضمن الاهد الذي يصبح فيه عرضاً من أعراض التحكم فيه وهو في سبيل الانجاز ، أي في سبيل الضياع ، الذي ينتهي الى الغائه ويسرع به اليه » (ص ١١٠) .

فلماذا كانت لحظة رأسمالية لحساب هذه ، اللحظة التي تسبق الغاء الرأسمالي ؟ هذا لأن الذاتية الرأسمالية (الحساب) قد خلقت الموضوعية التي ستضيع فيها ، الموضوعية التي ستفسح المجال امام غاية الضياع أعني .

الثروة .

لنستوضح هنا ازدواجيات القول المطروحة في عاليه . فالثروة التي هي نتيجة الحساب هي الثروة التي تنشرها قوى الانسان . انها تمثل تأنيس العالم الحي ، الذي أصبح ممكناً بالضياع ، تمثل نهاية الحركة ، التي تصبح بها موضوعات العالم الطبيعية ، موضوعات طبيعية انسانية ، هي قوام عالم يمكن للانسان فيه ، أن يجد نفسه من جديد ، وأن يتعرف ما هيته الخاصة . هذه الماهية المضاعة ، التي كونت الثروة ، في صورة عمل مضاع .

وتقوم ازدواجية القول على هذا : ما يشمل مفهوم الثروة (الاقتصادي) ، هو مفهوم الحساسية . ف « الحساسية هي في نظر فويرباخ ، التخرج الحسي الذي يتعرف فيه الانسان نفسه . وفي نظر ماركس ، لا يمكن لهذا التعرف ، هذا التوحيد بين «الحساسية» (الواقع الحسي) وما هو انساني ، الا أن يكون نتيجة ؛ انه نتيجة عمل مضاع خالق للثروة .

« ان الماهية الانسانية ثروة تشيها موضوعاً هذه الماهية ، وبفضلها تنمو أو تحدث ملكة الحس الذاتية لدى الانسان وتصبح الأذن موسيقية ؛ وتترك العين جمال الصورة ؛ وبالاختصار ، تصبح العواس قادرة على المتعة الانسانية ، وتصبح حواس تؤكد ذاتها على أنها قوى جوهرية للانسان » (ص ٩٣) .

اننا نرى هنا ما يعنيه هذا الضياع للذات الاقتصادية ، في تطور الملكية الخاصة . ففي اختفائها تبطل الذات الحقيقية للحركة ؛ وهي الانسانية . ومن خلال بواعث الرأسمالية ، شق مفهوم الماهية الانسانية لنفسه طريقة ؛ وقام بدور المحرك .

ان ما نجده هنا ، هو النموذج الهيجلي للتمهيد ، في دروس حوّن فلسفة التاريخ . فالذات الحقيقية للتاريخ تستفيد من بعض الذاتيات الوهمية ؛ لكي تفرض قانونها . والمحرك الحقيقي للتاريخ هو الماهية الانسانية . ولحظة الثروة هي التي ستمكن فيها الانسانية من استعادة هذه الثروة ، بتعرفها ذاتها في العالم الحي .

ويمكننا الآن ، أن نحدد ما هو مستوى الاقتصاد السياسي . فمرحلة الاقتصاد السياسي ، هي المرحلة التي تبطل فيها الماهية الذاتية للثروة ، أعني العمل . ان قول الاقتصاد السياسي يتعرف ما هية الانسان ، على أنها ما هية الثروة ؛ ولكنه لا يعرف ضياع هذه الماهية ؛ انه لا يتعرف أن العمل المضاع هو العمل ينبوع الثروة . فما يعرفه الاقتصاد السياسي ، على انه ماهية الانسان ، انما هو ماهيته المضاعة .

وفي الوقت ذاته ، فاننا نفهم اساس هذه الصعوبة التي كنا اشرنا اليها في القسم الأول - وهي غياب التفاوت بين الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي ؛ هذا الغياب الذي عبّرنا عنه في مفهوم مستوى الاقتصاد السياسي . هذا المفهوم يعبر عن لحظة معينة من تطور هذه التجربة الانسانية ، التي تكلمنا عنها عندما ابتدأنا . انه يعبر عن وعي ذاتي معين تعي به الانسانية ذاتها . بيد أن هذا الوعي الذاتي للانسانية هو وعي ذاتي غير مباشر ؛ اذ إن الانسانية لا تعرف ماهيتها الا في صورة الضياع ، أو - وهذا يعبر عن الموقف ذاته - انها لا تعرفها الا في تحديد من تحديدها (يقول ماركس : ان الاقتصاد السياسي لا يعرف الانسان الا بما هو

رأسمالي او عامل ؛ وهو لا يعرف العمل الا بما هو فعالية غايتها الربح ،
 الخ (٠٠٠) . وخينما جعل ماركس من الاقتصاد تاريخاً انسانياً لعلاقات
 الانسان بالطبيعة وبالانسان ؛ ولم يعرف بالتالي الموضوعية الاقتصادية
 الا في صورة اللاتية المشتركة وصورة الحسانية ، فقد جعل ممكناً
 المسعى الذي يلاشي هذه الموضوعية ، في جسد التجربة الانسانية ، التي
 ليست في نهاية الأمر الا جسد وعي الذات .

٥ - القول النقدي والقول العلمي

اذا تناولنا عناصر القول النقدي كلها ، رأينا انها ترسم لنا صورة
 معينة هي صورة الشروط التي تجعل القول العلمي مستحيلاً .

ونقطة انطلاق القول النقدي هي رفض التجريد . فما هو موضوع
 البحث ، هو في الواقع تاريخ موضوع أي ذات حاملة . ولما كان التجريد
 فكراً هو والفصل بين عناصر الواقع أمراً واحداً ؛ فالتجريد لا يمكنه أن ينظر
 الا الى لحظة متفصلة من تاريخ هذه الذات الحاملة . انه لا يسمح بالتوصل
 الى فهم هذا التاريخ .

بيد أن النقد - في نظريته عن الشخص - يلزم القول بأن لا يكون
 الا اذواجاً . اذ انه اعادة لنقطة انطلاقه ؛ أي اعادة لما تقدمه له التجربة
 العادية والأقوال التي سبق انشاؤها .

والكي نحاول تبين ذلك ، نحيل الى المخطط الذي قدمه لنا ألتوسر ،
 لكي نفكر في مفهوم الممارسة النظرية (١) .

ان الممارسة النظرية - كما نعلم - عملية تحويل تنتج موضوعاً
 خاصاً ، هو المعرفة . فبواسطة مفهومات « نظرية » ما ، أو تعميم من الدرجة

(١) حول الجدل المادي (الفكر ، العدد ١١٠ ، آب ١٩٦٣) .

الثانية ، يحول المعطى ، أي التعميم الذي أنتج من قبل بالممارسة النظرية السابقة (تعميم من الدرجة الاولى) ، تنتج على هذا النحو ، مفهومات جديدة أي معرفة جديدة (تعميم من الدرجة الثالثة) .

ان تعميم الدرجة الاولى تمثله هنا المفهومات الاقتصادية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي (انتاج ، عمل ، رأس مال ، دخل ، ثروة ...) . أما تعميم الدرجة الثانية فهو النظرية الانطربولوجية ، وعملها نشير اليه بكلمات من نوع توضيح وتأسيس ، وتصور ، وهو ينتج المفهومات الانطربولوجية ، مفهومات الانتاج والعمل والثروة والوجود الغريب عن ذاته الخ ... ويمكننا ان نحدد خصائص هذا التحويل بطريقتين اثنتين :

- من وجهة نظر العلاقة بين تعميم الدرجة الاولى وتعميم الدرجة الثالثة : فالمفاهيم الانطربولوجية هي - كما رأينا - ترجمة للمفاهيم الاقتصادية . لهذه الترجمة يرتد التحويل كله . ولا يتولد أي مفهوم اقتصادي جديد .

- من وجهة نظر العلاقة بين تعميم الدرجة الثانية وتعميم الدرجة الثالثة : مفهومات «النظرية» (تعميم الدرجة الثانية) ، أي مفهومات الماهية والضياح والفعالية النوعية الخ ... تقتصر على انتاج ذاتها ، وتزدوج في المفهومات الانطربولوجية لتعميم الدرجة الثالثة .

وعلى هذا النحو ، ليست عملية تحول «النقد» الا صورة كاريكاتورية ، أي صورة خالية من الفهم ، من صور الممارسة النظرية . في هذه البنية الخاصة كل الخصوصية من عملية التحويل التي لا تحول شيئاً ، يتبدى لنا القول الايديولوجي لماركس الشاب .

اننا نرى كل ما تتضمنه نظرية التجريد ، التي هي نظرية ماركس الشاب . فليس من باب الصدفة ، اذا كانت نظرية التجريد هي ، حجر

الاساس ، في « المداخل العالم لنقد الاقتصاد السياسي » ، الذي يؤدي الى التمييز بين العلم والايديولوجيا . وليس من باب الصدفة على الاطلاق ، اذا كانت غالبية التشويهات الطارئة على النظرية الماركسية تشترك في أنها تقوم على أساس من ايديولوجيا معينة للشخص .

ويمكننا أن نرى أيضاً ، كيف يكون هذا الزوج : (نظرية التجريد / نظرية الذات) حاملاً يحول دون طرح مسألة اقامة مجال الاقتصاد السياسي ، على أنه مجال الموضوعية .
والحقيقة :

١ - ان انشاء الموضوعية قد رُدَّ بالواقع الى تطور تاريخ ذات هي حامل .

ان مفهوم التجربة الضمني يلغي امكان انشاء مجال العلم .

٢ - ومن ناحية أخرى ، اذا لم يكن عملنا الا بصدد تاريخ الماهية الانسانية ، لم يكن ممكناً لنا أن ننشئ موضوعات نوعية تفسح المجال أمام اقوال علمية نوعية . والحقيقة ، انه التاريخ ذاته دائماً ، الذي يجب علينا أن نتعرفه في كل مكان . ففي كل مكان يكون التعبير تعبيراً عن الماهية الانسانية .

وهذا ما يعبر عنه فويرباخ في قضايا مؤقتة (العدد ٦٢) .

« وفقاً للغة ، ان اسم الانسان هو اسم خاص بالتأكيد ؛ ولكنه وفقاً للحقيقة اسم الاسماء جميعاً » . يحق للانسان أن تحمل عليه محبوبات متعددة . فهما سمى أو عبّر ، هو لا يعبر أبداً الا عن ماهيته الخاصة . بيانات فلسفية ، ص ١٢٣ .

وكما ان اسم الانسان هو الذي ينبغي لنا أن نجده في كل موضوع ؛

كذلك **فنظرية الانسان** هي التي نجدها في كل قضية من القضايا التي تعبر فيها نظرية النقد الماركس الشاب عن نفسها .

ويمكننا هنا أن نبين ذلك بإقامة لائحة :

نظرية النقد — قضية عن حياد نقطة الانطلاق

- قضية عن المرأة .
- قضية عدم التجريد .

نظرية التناقض — تصور التناقض على أنه انقسام الذات عن ماهيتها ، وعكس لفعل الذات .

- « نظرية الموضوعية » — الموضوعية ينشئها تطور تاريخ ذات .
- أنه ما من مجالات لموضوعية نوعية .

إن هذه القضايا التي ترسم صورة النظرية النقدية ، تنعكس كلها ، بعضها في بعض ؛ وتعتبر كلها عن نظرية الانسان ذاتها .

وتبلغ هذه النظرية حدها الأقصى في **المخطوطات** . إنها تجد إنجازها في نص المخطوط الثالث عن الشيوعية .

وفي النص الذي يتوسع فيه ماركس بالجدل الهيجلي ، بمعنى ما للكلمة ، والذي تعرف الشيوعية فيه ، في الحدود التي عرف بها هيجل العلم المطلق ، نجد أنفسنا بصدد قول دقته كاملة ، ولكنه واهن القوام (واهن في إطار نظرية تستهدف عملاً ثورياً فعلياً) .

وبهذا فهو لا يستتبع أية نتيجة . فالموضوع الجديد الذي يصادفه « النقد » ، أي الاقتصاد السياسي ، يبدو هنا وقد امتصه « النقد » بتمامه . والواقع ، أنه هو الذي سيفرض تفجر النموذج النقدي ، وإعادة بناء الاشكالية الماركسية كلها .

النقد والعلم في رأس المال

توطئة

هنا البحث يستهدف الكشف ، بالاستناد الى بعض المشكلات ، عن طريقة ماركس في اعادة تنظيم المفهومات ، بحيث تصبح مجالاً مركزاً في مفاصله ، يشكل الانتقال من القول الايديولوجي لماركس الشاب ، الى القول العلمي لماركس . ولا يمكن في الواقع ، أن تثار المسألة هنا عن عرض تنظيمي لا بد له من أن يفترض أن المرء قد أدرك ادراكاً تاماً مفهوم العلمية الماركسية ، وإن بإمكانه أن يعرضه في قول موحد . وفضلاً عن ذلك ، فإن منهجي يقوم على الانطلاق من نقاط مختلفة ، ومن مواقع مختلفة ، محاولاً أن يحصر بتقريبات متتابة ، هذه النوعية التي يتميز بها قول ماركس في رأس المال .

هذه النوعية يدعوها ماركس عموماً باسم العلم لا باسم النقد إطلاقاً . وهناك رسالة مشهورة موجهة الى كوغلمان تضع رأس المال في مصاف « المباحث العلمية المكتوبة بغاية ادخال الثورة الى علم ما » . هذا المشروع للثورة في مجال علمي قائم ، يختلف اختلافاً كلياً عن مشروع قراءة قول فرعي متضمن في قول كان يميز النقد الانطولوجي . ومع ذلك ، فماركس يستخدم أيضاً ، للدلالة على هذا المشروع الخاص الجديد كلمة النقد ؛

والعنوان الفرعي **لرأس المال** نجده هناك الشهادة بذلك . وعلى هذا النحو .
فقد كتب في رسالة موجهة الى لاسال بتاريخ ٢٢ شباط ١٨٥٨ ، ما يلي :

« ان العمل الذي نحن بصدده قبل كل شيء ، هو نقد **المقولات الاقتصادية** ، او اذا
ثبتت منظومة الاقتصاد البرجوازي القائمة في صورة نقدية . انه لوجه المنظومة ونقد هذه
المنظومة بالعرض ذاته ، في وقت واحد » .

وحينما أقارب المسائل المثارة بهذا المشروع للثورة في علم ما ، فأنا
افترض عدداً معيناً من النقط معروفاً ؛ هذه النقط هي جوهرية :

— تحديد موقع لما دعوته **الواقع الاقتصادي** في « بنية المجتمع

الاقتصادية » ، التي حددها ماركس في « التمهيد الى الاسهام » لعام ١٨٥٩ .
وهذا يعني ، أنني سأفترض أن مفهومات المادية التاريخية معروفة .

— اشكالية المنهج التي عرضت في « المقدمة العامة » لعام ١٨٥٧ .

والأسئلة التي سأحاول طرحها ، ستكون عندئذٍ هي التالية :

اذا كان ماركس قد أخضع علماً ما للثورة ، وأقام مجالاً علمياً جديداً .

فما هيئة هذا المجال ؟ كيف تتحدد موضوعاته والعلاقات بين موضوعاته ؟

اذا أقام ماركس هذا العلم الجديد بنقده المقولات الاقتصادية ، فما

الذي يقيم الفرق الجوهرى بينه وبين الاقتصاد الكلاسيكي ؟ ومن ناحية

أخرى ، ما الذي في نظريته سيسمح لنا بفهم الاقوال الاقتصادية التي

يدحضها ، قول الاقتصاد الكلاسيكي وقول الاقتصاد العامي ؟

وسأتمسك في الوقت ذاته — كما أعلنت — بسؤال آخر : ما هو في

رأس المال مصير الاشكالية الانطربولوجية المثارة في **مخطوطات** ١٨٤٤ ؟

بإمكاننا أن نطرح هذا السؤال الأخير ، باتخاذنا مرجعاً لنا تاويلاً

معيناً لماركس ، وهو التاويل الذي توسعت به مدرسة دلافوليه . وفقاً

لهذا التأويل ، كان لابد للماركس من أن يستخدم في رأس المال نموذج النقد
الذي أنشأه في مخطوطات عام ١٨٤٣ ، والمعنون « نقد فلسفة الحق عند
هيجل » ، كما يتمكن من نقد الاقتصاد السياسي .

ولكي يقوم ماركس بنقد فلسفة الحق عند هيجل ، فقد استخدم في
هذا النص ، النموذج النقدي الذي استخدمه فويرباخ ؛ أي نموذج قلب
علاقة الموضوع/المحمول . لقد كان الأمر يتعلق ببيان أن هيجل كان يجعل
من المحمول الذي مُنح الاستقلاله ، الموضوع الحقيقي ، في كل مكان (أي
الموضوع بوصفه ذاتاً حاملة) .

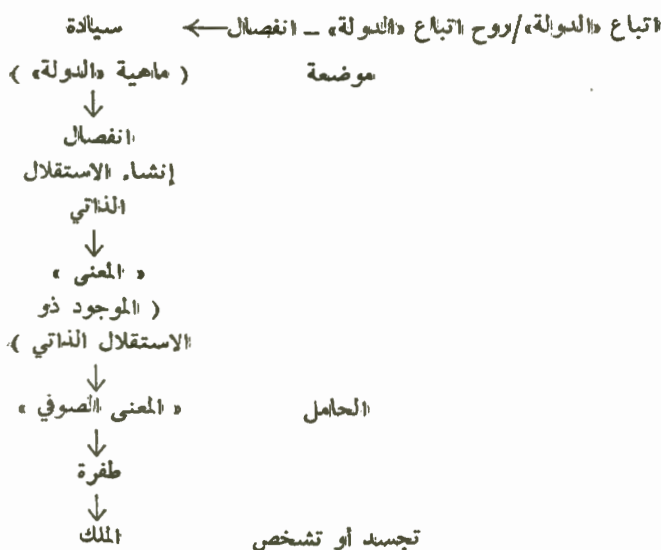
ويتخذ ماركس مفهوم السيادة مثلاً له . يقول : ليست السيادة
سوى روح رعايا الدولة وقد تجلى في كل منهم بوصفه ذاتاً . إنها إذن
محمول ذات جوهرية (يحدد ماركس هذه الذات على أنها حامل ، أي على
أنها جوهر) . في الضياع ، ينفصل هذا المحمول ، روح رعايا الدولة ، عن
حامله ، فيبدو وكأنه ماهية الدولة . إن وجود الحامل هذا مفصلاً عن
محموله ، هو الذي يمكن هيجل من أن يصل بعمليته التأملية الخالصة ، إلى
مرحلة التمام ، إذ إنه فصل فصلاً جديداً ، السيادة عن الدولة الواقعية ،
فجعل منها معنى ، أو موجوداً له استقلاله الذاتي .

هذا الموجود ذو الاستقلال الذاتي لا بد له من حامل . وقد وجد هذا
الحامل في « المعنى » الهيجلي ، أي ما يدعوه ماركس « المعنى الصوفي » .
فالسيادة تصبح تحديداً لهذا « المعنى الصوفي » .

وعندما أنجز هيجل حركة التجريد هذه ، وجد أن عليه أن يقوم بالحركة
المعكوسة ، وهي الهبوط من جديد نحو الشخص . والرابطة بين المعنى
المجرد والواقع الاختباري الشخص لم يمكن لها أن تحدث إلا على صورة
صوفية بتجسد ما . بهذا التجسد يمكن للتحديد المجرد أن يوجد في

المشخص ف « المعنى الصوفي » يتجسد في فرد خاص ، وهو الملك • ان هذا يبدو عندئذٍ على انه لدى هيغل الوجود المباشر للسياسة •
فلنلخص هذه الحركة في الرسم التخطيطي التالي :

(الحامل) ذات/محمول



هذه الحركة يدعوها ماركس أقنمة • وهي تقوم على فصل محمول عن حامله ، وجعله أقنوماً (١) ، من أجل جعله مقولة مجردة ، تتجسد من بعد في وجود اختباري معين • ويقول ماركس أيضاً ، اننا بصدد قلب يحل فيه عالم التجربة محل عالم النظر (التجريد وإنشاء الاستقلال الذاتي) ، وقلب عالم النظر الى عالم التجربة (تجسد) • ويسود هذا

(١) الاقنوم ويقصد به هنا الموجود المجرد أو تصميم الواقع ووضعه في مجال تجريدي خالص (المترجم) •

النموذج النقدي زوجان من التقابلات : ذات/موضوع وعالم التجربة/
عالم النظر .

ووفقاً لما يراه دلافولبه ، فهذا هو النموذج الذي لا بد لما ركس من
استخدامه ، من أجل نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي في رأس المال .
فالاقصاد السياسي الكلاسيكي يفصل المقولات الاقتصادية عن حاملها
الذاتي الذي هو مجتمع محدد ؛ ويجعل منها أقانيم ، حينما يجعل منها
شروطاً عامة ، وقوانين للنتاج . وعندئذٍ ، ينتقل من عالم النظر الى عالم
التجربة حينما يجعل من المقولات الاقتصادية المحددة والتاريخية لنمط الانتاج
الرأسمالي ، مجرد تجسيد للمقولات العامة ، التي هي مقولات كل انتاج .

اننا نجد مثالا واضحا وضوحاً خاصاً ، عن استخدام هذا الرسم
التخطيطي في النقد الذي يوجهه ماركس الى استيوارت ميل في « المقدمة
العامة » لعام ١٨٥٧ . وعلى هذا النحو ، تبني الملكية الخاصة لدى استيوارت
ميل وكأنها وجود اختياري لمقولة التملك المجردة . ويلاحظ ميل ، انه
ما من نتاج دون تملك الانسان للطبيعة . واذن ، فالملكية هي شرط عام
لكل انتاج . وعندئذٍ ، تكون هذه المقولة المجردة مجسدة في نموذج من
الملكية الخاصة جداً ، وهو نموذج الملكية الخاصة الرأسمالية .

وعلى هذا النحو ، يلخص دلافولبه العمل النقدي الذي قام به
ماركس ، ابتداءً من نصوص شبيهة بهذا النص ، وابتداءً من صفحات
« المقدمة العامة » عن « التجريد المحدد » ؛ فماركس كان لا بد له أن يعارض
الاقتصاد الكلاسيكي ، محلاً في كل مكان التجريدات المحددة (التاريخية)
محل تجريدات عامة غير محددة ، أو أقانيم .

ان قانوناً كهذا يبدو أنه يهمل مسألة جوهرية ؛ وهي مسألة
الشروط النظرية الضرورية ليتمكن لنموذج مخطوط عام ١٨٤٣ أن يمارس

وظيفته • «يجب لذلك ، أن يصبح التقابلان ذات/موضوع وعالم تجربة/
عالم نظر ، تقابلين محكمين في داخل مجال رأس المال النظري •

فيجب بادئ ذي بدء أن يدور الامر حول الذات الحاملة • ولكي يكون
بامكان النموذج أن يعمل ، ينبغي للمجتمع أن يقوم بدور الذات ، التي
كانت تقوم به الانسانية في القول الانطربولوجي • والحقيقة ، أن نصين
من نصوص « المقدمة العامة » يتكلمان على المجتمع وكأنهما يتكلمان على ذات
حاملة • بيد أن هذا التحديد للمجتمع على أنه ذات ، نجده في مكان آخر
متهماً من ماركس • وسنرى أنه لا يتفق مع المفاهيم التي يجعل منها المحرك
في رأس المال •

ومن ناحية أخرى ، فإن تطبيق نموذج التجربة / عالم النظر يفترض
نموذجاً معيناً من العلاقة بين الواقع الاقتصادي والقول الاقتصادي • فإذا
لم تعد هذه العلاقة موجودة في رأس المال ، فإن هذا الزوج يفقد وظيفته
الاجرائية •

إننا على أساس هذه الاشكالية ، سنحاول تحديد نوعية « نقد الاقتصاد
السياسي » ، الذي يقيمه رأس المال • وستكون لدينا في هذا دلالة ، تسمح
لنا بتحديد ما إذا كنا يقيناً ، بصدد تغير في المجال النظري •

١ - مسألة نقطة البدء والسؤال النقدي

أ - القيمة وصورة القيمة

إننا نعرف الأهمية التي علقها ماركس في « المقدمة العامة » لعام
١٨٥٧ ، على مسألة نقطة البدء في العلم • والصفة الأساسية لهذا السؤال
نجد تأكيداً لها في رأس المال • وعلى هذا النحو مثلاً ، حينما ينقد ماركس
ميميت في الكتاب الثاني ، فإنه يعلن أن منبع أخطائه وتناقضاته ينبغي أن

يبحث عنه في « نقاط بدئته العلمية » . وإذن ، فعلى هذا المستوى يجب أن نحدد موقع الفارق بين الاقتصاد الكلاسيكي وماركس .

فما الذي يحدد في نظر ماركس الصفة العلمية للاقتصاد الكلاسيكي ؟

« يسمى الاقتصاد الكلاسيكي الى أن يرد بالتحليل صور الثروة المختلفة الثابتة منها وانفريغ بعضها عن بعض ، الى وحدتها الداخلية ؛ ويسمى الى تحريرها من الشكل الذي يقوم فيه بعضها الى جانب بعض ، على نحو حيادي .

« انه يريد أن يفهم الترابط الداخلي ، يفصله عن مختلف صور ظهوره » .

(نظريات عن فضل القيمة ؛ نص وارد في ترجمة موليتور ، المنشورة

بعنوان : تاريخ المذاهب الاقتصادية المجلد الثامن ، ص ١٨٤) .

يستخدم ماركس في رأس المال (الطبقات الاجتماعية ، المجلد الثامن ،

ص ٢٠٨) (١) فعل ذوب ، للدلالة على ما صنعه الاقتصاد الكلاسيكي .

« فالإقتصاد الكلاسيكي ينوب صور الثروة الثابتة ؛ وهذه عملية يصفها ماركس في النص ذاته ، بأنها عملية نقد . فهذا التلويب هو عود الى الوحدة الداخلية ؛ أعني تحديد القيمة بزمن العمل .

وإذن ، فالإقتصاد السياسي الكلاسيكي ينشئ نفسه على أنه علم ،

بأقسامه فارقاً بين تعدد صور الظواهر والوحدة الداخلية للماهية . بيد انه

لا يعكس فكراً مفهوماً هذا الفارق .

فلننظر الى تطبيقه عند ريكاردو .

« ان نقطة بدء ريكاردو ، هي تحديد قيم السلع النسبية ، أو قيم تبادلها ، بكم العمل الضروري لإنتاجها . . . ومادتها هي عمل . من أجل هذا ، كانت ذات قيمة ؛ وهي تختلف في مقدارها وفقاً لما تتضمنه من كثير أو قليل من هذه المادة » . تاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد الثالث ، ص ١ .

(١) اننا سنأخذ مرجعاً لنا على العموم ، الترجمة الفرنسية التي نشرتها ال Editions Sociales ، تماماً ونحن متخونون لانفسنا حق تعديلها عند الحاجة .

ان ريكاردو يحدد شيئين : مادة القيمة التي هي عمل ، ومقدار القيمة
الذي يقاس بزمن العمل • ولكنه يهمل حداً ثالثاً :

« ان ريكاردو لا يعنى بصورة هذا العمل ، ولا بخصائصه ؛ وبصورته تحديد خاص
للعمل الذي يخلق قيمة التبادل ، أو الذي يبدو بوصفه قيمة التبادل » •

ان هناك اذن حداً غائباً في تحليل القيمة ، الذي هو نقطة بدء ريكاردو
العلمية • وقد أعاد ماركس هذا الحد الغائب ، في الفصل الاول من فصول
رأس المال :

« لقد تحدث الآن مادة القيمة ومقدارها • وبقي علينا ان نحلل صورة القيمة »

رأس المال ، المجلد الاول ، ص ٦٢

هذا العمل هو الذي لم يقم به ريكاردو • لقد اكتفى بالعودة الى
الوحدة • فتتويب صور الثروة الثابتة هو في نظره حل لمسألة القيمة •
وخلافاً لذلك ، يقوم خط سير ماركس - كما يشير اليه انغلز في التمهيد
للكتاب الثاني - على أن يرى في هذا الحل مشكلة • فماركس يطرح السؤال
الذي يمكننا أن ندعوه سؤالاً نقدياً ، وهو : لماذا كان مضمون القيمة يتخذ
له صورة القيمة ؟

« لقد حلل الاقتصاد السياسي - والحق يقال - تحليلاً حسناً القيمة ومقدار القيمة ،
وان يكن ذلك بصورة ناقصة جداً ؛ وقد كشف عن المضمون الذي كان مخفياً وراء هذه الصورة •
بيد انه لم يطرح على نفسه قط السؤال التالي : لماذا يتخذ هذا المضمون هذه الصورة ؟ ولماذا
يتبدى العمل نفسه في القيمة ، ويتبدى مقياس العمل نفسه بدته ، في مقدار قيمة
الاشياء المنتجة ؟ » •

ان السؤال النقدي هو في جعل علاقة المضمون بالصورة إشكالية •

ففي نظر ريكاردو ، القيمة هي العمل • وقلما تهم الصورة التي تتبدى فيها هذه المادة • أما في نظر ماركس ، فالعمل يتبدى في القيمة ؛ انه يرتدي صورة قيمة السلع •

لتكن المعادلة التالية : س سلع أ = ع سلع ب • ان ريكاردو يحلها ببساطة بقوله ، ان مادة قيمة أ تساوي مادة قيمة ب • وماركس ذاته يبين ، ان هذه المعادلة قد طرحت في حدود خاصة كل الخصوصية • فأحد الحدين لا يتبدى الا بما هو قيمة استعمال ، والآخر الا بما هو قيمة تبادل ، أو بما هو صورة القيمة •

يجب علينا اذن أن نطرح ما يلي :

صورة قيمة أ = الصورة الطبيعية ل ب •

ان ب تعبر جسمها ، أي صورتها الطبيعية للتعبير عن قيمة أ • وعلى هذا النحو ، ينبغي للقيمة أن تحصل على صورة وجودها في الصورة الطبيعية ل ب •

والذن ، فليس باسكاننا أن نكتفي بآثبات الوحدة بين مضمون أ ومضمون ب • وهذا ما يمكننا أن نراه ابتداء من النقد الذي يوجهه ماركس الى بيلي في « نظريات افضل القيمة » • فالقيمة في رأي بيلي ليست الا علاقة بين موضوعين ، تماماً كما أن المسافة علاقة بين موضوعين في المكان •

« لا يمكن لموضوع ما أن تكون له قيمة ، ان لم يكن هذا بالنسبة الى موضوع آخر • كما لا يمكن له أن يكون على مبعدة الا بالنسبة الى موضوع آخر » • استشهد به ماركس بتاريخ المذاهب الاقتصادية ، المجلد السادس ص ٢١٨ •

وهاكم الكيفية التي يدحض بها ماركس هذه الحجة :

« حينما يكون موضوع ما على مبعدة من موضوع آخر ، تكون المسافة يقيناً علاقة بينه

الانفين ؛ بيد ان المسافة متميزة من هذه العلاقة . إنه بعد مكاني ، أي طول محدد ، هذا الذي يمكن أن ينطبق على المسافة القائمة بين موضوعين مهما كانا . بيد أن هذا ليس كل شيء . فحينما نتكلم عن المسافة على أنها علاقة بين شيئين ، فاننا نفترض شيئاً ما خاصاً ؛ نفترض خاصية الأشياء تمكنها من أن يكون أحدها على مبعدة من الآخر . فما المسافة القائمة بين العرف أو طاولة ما ؟ ان السؤال محال . فحينما نتكلم عن مسافة موضوعين ، يكون الامر متعلقاً بمسافة ما في المكان . اننا نفترضهما كليهما محتويين في المكان ، وكانهما نقطتان في هذا المكان . اننا نقيسهما متساويين بما هما موجودان في المكان ؛ ولا نميزهما بما هما نقطتان مختلفتان من المكان الا فيما بعد . ان وحدتهما قوامها انهما يشكلان جزءاً من المكان » .

ص ٢١٨ - ٢١٩ .

هذا النص يبدو لي قابلاً لقراءة مزدوجة . ففي المستوى الاول ، يدافع ماركس عن ريكاردو ، ضد نقد بيلي ، باستخلاصه وجود مادة للقيمة . ان وجود هذه المادة المشتركة بين حدي العلاقة ، يعني أننا لسنا بصدد علاقة ما من نموذج : أ = طاولة . فهذه العلاقة الاخيرة علاقة محالة وغير عقلية . فحينما يستخلص ريكاردو مادة القيمة ، يزيح غير العقلي عن هذا المستوى . ولكنه ما دام لا يستخلص صورة القيمة ، فانه يحكم على نفسه بالوقوع بنوره في التناقض وعدم المعقولية ؛ حينما يكون الامر متعلقاً بصور أكثر تعقيداً ، وأكثر تطوراً ، من صورة السلعة .

فما يحذفه ريكاردو ، هو السؤال النقدي ، سؤال اشارة المساواة . هذه الاشارة تشير أشكالاً كما رأينا ، بما تقيمه من علاقة بين حدين يبدوان في صور متباينة تبايناً مطلقاً . فمن ناحية لدينا شيء خالص ، ومن الاخرى لدينا تجسد خالص للقيمة .

« ان حصاً واعياً للتعبير عن قيمة أ ب ب ، قد بيّن لنا ، ان الصورة الطبيعية للسلسلة أ لا تتبدى في هذه العلاقة ، الا على أنها صورة قيمة الاستعمال ؛ وأن الصورة الطبيعية للسلسلة ب لا تتبدى فيها الا على أنها صورة القيمة » . ولس المال ، المجلد الاول ، ص ٧٤ .

واذن ، فالصورة المعبر عنها بإشارة المساواة ، تخفي الفارق الأكثر جنرية ؛ فهي وحدة أضداد .

« ان الصورة النسبية وصورة المساواة هما وجهان متساويان ، لا ينفصل أحدهما عن الآخر ؛ ولكنهما في الوقت ذاته طرفان متقابلان ينفي أحدهما الآخر ، (ص ٦٣) »

ليست وحدة الاضداد هذه ممكنة ، الا لان صورة ما (الصورة الطبيعية ل ب) أصبحت هي ذاتها صورة تجلي ضدها ، أعني القيمة .

اننا نرى اذن - وهذا ما يمكننا أن نقرأه ضمناً ، في نص بيلي ، على مستوى ثان - أن السلع لا تتساوى الا في آلية التبدي الخاصة الى حد بعيد . انها لا تتساوى بما هي مجرد أشياء ، ولا حتى بما هي نماذج مادة واحدة ؛ بل تتساوى في الشروط ، الصورة المحددة ، التي تفرضها البنية ، والتي تتحقق فيها هذه العلاقة .

يمكننا أن نجعل هذه الاحالة الى المكان ، تقول أكثر بقليل مما قاله ماركس عنها صراحة . فالصور التي وضعت بها الموضوعات في علاقة بعضها مع بعض ، ببعد القيمة ، هي صور محددة ببنية مكان معين . والخصائص التي تتخذها في المعادلة يجب أن تكون محددة بخصائص المكان ، حيث يتحقق تبدلها . ان اقامة هذا المكان بحيث تصبح العلاقة الممتنعة ممكنة ، هو ما يعبر عنه عند معين من العمليات الصورية ؛ مثل : التبدي ، والتعبير ، واتخاذ الصورة ، والظهور بهذه الصورة أو تلك ، الخ ...

فلننظر في احدى هذه العمليات ، وهي : « تتخذ القيمة صورة شيء » ، . ان هذا الفحص سيبيح لنا ، أن نحدد بدقة معنى علاقة الصورة بالمضمون ؛ اذ ان الامر أمر العلاقة بين التحديد الداخلي ونمط الوجود ، أي صورة ظهور هذا التحديد .

والحقيقة ، ان التعبير يعني ، أن للقيمة نمط وجودها ، وصورة ظهورها (أو تجليها) في الصورة الطبيعية للسلعة المساوية . وتقوم المفارقة في انه لا يمكن للقيمة أن تبدو ولا أن توجد . وبقدر ما تبدو في الصورة الطبيعية لسلعة ما ، تختفي بما هي قيمة ، وتتخذ لها صورة شيء ما .

واذن ، فليس للقيمة صورة تتجلى بها في علاقة التبادل ، الا بقدر عدم تجليها فيها . اننا بصدد نموذج من نماذج السببية ، جديد كل الجدة بالنسبة الى المخطوطات . ففي المخطوطات كانت المعادلات التي تعبر عن التناقض (مثال ذلك : رفع قيمة عالم الاشياء = بخس قيمة عالم الناس أو قيمة العمل = قيمة وسائل العيش) تحيلنا كلها الى المعادلة التالية : ماهية الانسان = كون الانسان غريباً عن ذاته ؛ يعني أنها تحيلنا الى الانفصال بين الذات الانسانية وماهيتها ، وكأنها تحيلنا الى سببها . لقد كان حل المعادلة في أحد طرفيها . ففي ماهية الانسان المفصولة عن الذات الانسانية قدّم سبب التناقض وحل المعادلة . فقد أُرْجِع السبب الى فعل الذاتية إذ تنفصل عن ذاتها .

ففي المعادلة أو التناقض (والامران واحد) : س سلع أ = ع سلع ب ، لا نجد السبب في المعادلة . فالمعادلة تمثل علاقة بين الاشياء ، تمثل ترابط النتائج المحددة بغياب السبب . فهذا السبب يوجد في توحد العمل النافع ، خالق قيم الاستعمال ، مع العمل خالق قيم التبادل ؛ أي في توحد العمل الشخص مع العمل المجرد . اننا نعرف أن ماركس ، يصرح في رسالته وجهها الى أنغلز في الثامن من كانون الثاني ١٨٦٨ ، ان اكتشاف الطبيعة المزدوجة للعمل (عمل مشخص وعمل مجرد) هو د سر النظرية النقدية كلة ، . هذا التمييز هو في الواقع ما يسمح لنا بأن نجعل من وحدة هذين التحديدين اشكالية . فالاقتصاد

الكلاسيكي يتناول مفهوم العمل من دون أن يقوم بهذا التمييز . انه لن يتمكن اذن من فهم الصفة الخاصة لوحدة العمل المجرد والعمل المشخص ؛ وسيقع في صعوبات لا يمكن حلها . واذا كان ماركس قد فكر في التمييز ، كان بمقدوره أن يفكر في الوحدة . فهذه نتيجة عملية اجتماعية . والسبب الغائب الذي أحلنا اليه ، هو علاقات الانتاج الاجتماعية .

وعلى هذا النحو ، تبدي العمليات الصورية التي تميز المكان ، الذي توضع فيه الموضوعات الاقتصادية في علاقة ما ، العمليات الاجتماعية ، بانخفاضها . اننا لم نعد بصدد سببية لانطربولوجية تحيل الى فعل ذاتية ما ، بل بصدد سببية جديدة كل البجدة ، يمكننا أن ندعوها سببية مكتناة ، مستعيرين هذا التصور من جاك ألان ميلر ، الذي صاغه في البيان الذي خصصه لنقد ج . بوليتزر . ويمكننا أن ننص عليه هنا ، على النحو التالي: ان ما يحدد ترابط النتائج (العلاقات بين السلع) ، هو السبب (علاقات الانتاج الاجتماعية) ، بقدر ما هو غائب . هذا السبب الغائب ليس العمل بما هو ذات حاملة ، بل توحيد العمل المجرد والعمل المشخص ، من حيث أن تعميمه يعبر عن بنية نمط معين من الانتاج ؛ ونعني نمط الانتاج الرأسمالي (١) .

وبتعبير آخر ، فالمعادلة : $S \text{ سلع} = E \text{ سلع} B$ ، هي كما رأينا ، معادلة ممتنعة . وما سيفعله ماركس ، وما يميزه تمييزاً جنرياً عن الاقتصاد الكلاسيكي ، هو نظريته في امكان هذه المعادلة الممتنعة . فمن دون هذه النظرية ، لا يمكن للاقتصاد الكلاسيكي أن يتصور المنظومة التي يترابط فيها الانتاج الرأسمالي . انه حينما لم يتعرف هذا السبب الغائب ، لم يتعرف الصورة سلعة على أنها « الصورة الأكثر بساطة والأكثر عمومية » لنمط معين من الانتاج ؛ ونعني به نمط الانتاج الرأسمالي . وحتى اذا

(١) راجع الملحق بصدد المسائل التي تثيرها هذه النقطة .

تعرف في تحليل السلعة المادة عملاً ، فانه يحكم على نفسه بعدم فهم الصور الأكثر تطوراً ، من عملية الانتاج الرأسمالي .

وقد استخلص ماركس ، في نقد نقطة بدء الاقتصاد الكلاسيكي ، مسألة هي مسألة نمط تجلي بنية معينة ، في قلب مكان ليس متسقاً معها . هذه المسألة هي التي تتعلق الامر الآن بتحديد حدودها بدقة .

ب - مسألة الاشياء الاقتصادية بوصفها موضوعات :

ليكن الموضوع سلعة . ان ثلاثة نصوص لماركس تسمح لنا بتحديد صفتها بما هي موضوع .

١ - « تتخذ منتجات العمل صورة السلعة » .

هنا نرى ، انه ليس هناك بالمعنى الضال للكلية ، موضوع هو سلعة ، بل صورة هي سلعة .

٢ - « تتحول منتجات العمل الى سلع ، أي الى اشياء حسية-تتجاوز الحس ، أو اشياء اجتماعية (ص ٨٥) » .

٣ - « ليس للسلع موضوعية في قيمتها الا بقدر ما هي تعبيرات عن الوحدة الاجتماعية ذاتها ، أي عن العمل الانساني » (ص ٦٥) .

ان الامر يتعلق بتحديد موضوعية السلع ، أي بتحديد واقعها بما هي موضوع (١) . ان واقعها بما هي موضوع هو امر خاص كل الخصوصية . فشيئية السلع هي شيئية اجتماعية ؛ وموضوعيتها هي موضوعية قيمة . هذه وسيقول ماركس في مكان آخر ، ان موضوعيتها موضوعية شبحية . هذه الموضوعية لا وجود لها الا بما هي تعبير عن وحدة اجتماعية ما ، أعني العمل الانساني .

(١) ان السؤال يدور حول معرفة نموذج الموضوع الذي نحن بصدده ، وما هو أساس طبيعته بما هو موضوع .

واذن ، لم يعد بالمكاننا قط أن نعر على زوج ذات/موضوع شبيه
 بالذي نجده في **المخطوطات** . فقد استخدم كلمة الموضوع في هذا النص ،
 بمعنى حسي ؛ وهنا لم يعد غير شبح ، أي تجلي صفة من صفات البنينة .
 فما يتخذ صورة شيء ما ، ليس العمل بما هو فعالية ذات ، بل **الصفة**
الاجتماعية للعمل . **والعمل الانساني** الذي نحن بصدد هنا ، ليس عمل
 أية ذاتية مكونة ؛ فهو يحمل طابع بنية اجتماعية محددة :

« ان عصرنا مخلوقا تاريخيا ، يبدي العمل المنفق في انتاج شيء نافع ، على انه
 خاصة « موضوع » لهذا الشيء ، أي على أنه قيمة ؛ هذا العصر هو وحده الذي يحول نتاج
 العمل الى سلعة » (١) .

واذن ، فهو « عصر محدد تاريخياً » ، أي **نمط انتاج محدد** ، يحقق
 تبدي العمل ، في الموضوعية الشبحية للسلعة

ان نظام هذه الموضوعية قد خلد بدقة أيضا ، حينما تكلم ماركس عن
 ضلال الموضوعية .

« ان الكشف العلمي ... عن أن منتجات العمل بما هي قيم تعبير خالص وبسيط
 عن العمل الانساني المنفق في انتاجها ، هذا الكشف هو بداية عصر في تاريخ تطور الإنسانية :
 ومع ذلك فهو يبذل أبدا الوهم الذي فيه تبدى الصفة الاجتماعية للعمل ، على أنها طابع
 الاشياء ، أي طابع المنتجات ذاتها » . المجلد الاول ، ص ٨٦ .

(١) اننا نترجم هنا وفقا للنص الالاماني (ديتس ، ص ٧٦) . أما الترجمة الفرنسية
 فتتضمن النص التالي :

« هناك عصر واحد محدد في تطور المجتمع التاريخي ، يحول عموما نتاج العمل الى
 سلعة ؛ انه العصر الذي يتخذ فيه العمل المنفق في انتاج اشياء نافعة ، طابع صفة ملازمة لهذه
 الاشياء ، أي طابع قيمتها » . الطبعة الاجتماعية ، ص ٧٥ .

لنشر الى اضافة ماركس للطرف « عموما » ، في الطبعة الفرنسية . هذه الاضافة ليست
 يقينا غير ذات علاقة بالصعوبة التي نلح عليها في ملحقنا .

ان طابع هذه الموضوعية أدى الى انها لم تعرف الا على ماهي عليه ،
— أي على انها تجل كنائي للبنية — الا في العلم . ففي الادراك الحسي العادي ،
تؤخذ على أنها خاصية الشيء بما هو شيء . ويبدو الطابع الاجتماعي لمنتجات
العمل ، على أنه خاصية طبيعية لهذه المنتجات بما هي مجرد أشياء .

هذه النظرية عن الموضوع الحسي الذي يتجاوز الحس تتيح لنا أن
نشير الى الفارق بين اشكالية رأس المال واشكالية المخطوطات . ففي
المخطوطات عولجت الموضوعات الاقتصادية معالجة القول فيها ازدواجي ؛
لأن نظرية الثروة قد حجبتها نظرية فويرباخ عن المحسوس . ان طابع
المحسوس لموضوعات العمل ، كان يحيلنا الى طابعها الانساني ، أي الى
نظامها بما هي موضوعات ذاتية مكونة . أما هنا فلم تعد الموضوعات
مأخوذة على أنها شيء انساني — حسي ؛ انها حسية تتجاوز الحس . هذا
التناقض في نمط ظهورها يحيلنا الى نموذج من الموضوعية هي من نظامه .
ان طابعها الحسي الذي يتجاوز الحس هو الصورة التي تبدو فيها على أنها
تجليات ذات طابع اجتماعي

ان احلال العلاقة : حسي/ما يتجاوز الحس — اجتماعي محل العلاقة :
انساني/حسي ، هو أمر جوهري لفهم ما يدعوه ماركس صنمية السلعة .
فلنفحص لتبيان ذلك ، بداية نص الفصل الاول : الطابع الصنمي
للسلعة وسره .

« تبدو السلعة منذ النظرة الاولى شيئاً ما مبتذلاً يفهم بذاته . وقد بين تحليلنا خلافاً
لذلك ، أنها شيء معقد جداً ، متقل بالحدائق الميتافيزيقية ، والتحككات اللاهوتية ،
الجزء الاول ، ص ٨٣ .

يبدو لنا ، انه ربما كان مفيداً ، ان نفهم هذه الجملة الاخيرة بدقة حرفيتها .
وعندئذ فهي تعني أن السلعة لاهوتية ، بحسب ما يعنيه مفهوم اللاهوت
هذا في انطروبولوجيا فويرباخ وماركس الشاب .

فلنتابع هذا الخيط الموجه ، في تحليل السلعة .

« لقد انفتحت قوة انسانية بالواقع ، في انتاج الثوب ، على صورة خاصة . واذن ، فقد حرككم فيه شيء من العمل الانساني . من وجهة النظر هذه ، يكون الثوب حامل قيمة ، على الرغم من انه لا يدع هذه الصفة تنفذ من خلال شقوق الخيوط ، مهما كان باليا ، الجزء الاول ، ص ٦٦ .

لم يعد هناك شقوق في الموضوع . لقد سقطت نظرية المحسوس والموضوع المرحودين الى الذات الانسانية ، كلها . ان الثوب يحمل صفة لا تأتيه من فعل ذات ما ، وهي صفة علوية . انه حامل شيء ما لا صلة له به .

اننا نجد هنا من جديد مفهوم الحامل ، الذي وضعناه في مخطط النقد الانطروبولوجي للنظر الخالص ؛ واننا لنجد من جديد ، بوظيفة تطابق في المخطط ذاته ، وظيفة التجسد . لقد أصبح الشيء الاختباري (الثوب) حامل التجريد العلوي : قيمة ، على النحو ذاته ، الذي أصبح به الوجود الاختباري للملك ، تجسيداً لمقولة السيادة المجردة ، لدى هيجل .

« ليس بإمكان الثوب ، ان يمثل القيمة في علاقاته الخارجية اطلاقاً ، ما لم تتخذ القيمة مظهر الثوب ، في الوقت ذاته . وعلى هذا النحو ، لا يمكن للجزئي ا ، ان يمثل في نظر ب ، صورة ا مباشرة . »

اننا لم نستطع تأكيد التناسب ، بين بنية تجلي القيمة وبنية التجسد . الذي كان يؤلف في نص ١٨٤٣ عنصراً من بنية التأمل العامة - وذلك لأننا هنا بصدد صاحب جلاله فقط ؛ وفي مخطوطات عام ١٨٤٣ بصدد سيادة . فالقيمة تتجسد في وجود الثوب الاختباري ؛ كما يتجسد صاحب الجلالة في وجود الاختباري ؛ وكما تتجسد السيادة في الملك الهيجلي .

اننا نرى اذن ، ظهور شكل مماثل للشكل الوارد في مخطوطة عام

١٨٤٣ • ولكن ، دون أن تكون له الوظيفة النقدية ، التي كانت له في النقد الانطروبولوجي للنظر الخالص ؛ ولا الوظيفة التي كان لابد للمدرسة دلافوليه ، أن تجعله يقوم بها ، على أنها نقد للعلمية النظرية التي مارسها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي • ان اتحاد الحسي وما يتجاوز الحس يعبر هنا عن صورة ظهور القيمة ذاتها ، لا عن ترجمتها النظرية • ففي مخطوطة ١٨٤٣ كان هذا الاتحاد قد قدم على أنه عملية من عمليات النظر • كان هيجل قد حول الحسي (عالم التجربة) الذي كان قد وجدته في نقطة البدء ، لكي يجمع منه تجريدا يتجاوز الحس ، الذي ما لبث أن جسده فيما بعد ، في وجود حسي كان بمثابة جسد لهذا التجريد •

وهذا يعني ، أن الشكل الذي كان يدل في النقد الانطروبولوجي ، على نهج النظر ، أصبح يدل هنا على العملية التي تجري في مجال الواقع بالذات • فبمفهوم الواقع هذا ، يجب علينا ان نفهم بدقة المجال الذي تتجلى فيه تجديدات البنية (مجال الموضوعية الشبحية) • انه يجب علينا أن نميز بعناية بين هذا الواقع الفتي هو واقعي في نظر الإدراك الحسي ، والحركة الواقعية التي هي قوام ما هو واقعي في نظر العلم •

واننا نرى ، ان الخصائص التي تحدد الواقع ، ومجال ظهور تحديدات البنية الاقتصادية ، هما اللذان كانا يحددان عمليات الفلسفة النظرية ، في نظر ماركس الشاب • ان السلعة الاهوتية ، أي ان الواقع هو نظري بذاته ، وانه يتبدى هو ذاته في صورة السر •

ويمكننا أن نجد مثالا آخر عن هذا التغير في وظيفة بنية التجسد ، في النص المعلنون : صورة القيمة (المخطوط الاولى للفصل الاول من رأسي المال) •

« ان ما يميز تمثيل القيمة ، هو هذه الحركة التي يصلح بها فقط ، ما هو حسي مشعشع • ليكون صورة لتجلي ما هو مجرد عام ، لا التي يصلح بها ما هو مجرد عام ، ليكون خلافاً »

لكذلك خاصة لما هو مشخص . وهذه الحركة هي التي تجعل في الوقت ذاته فهم ذلك عسيراً .
فاذا قلت : ان التشريع الروماني والتشريع الالمانى كلاهما تشريع ؛ فهذا يفهم بذاته . ولكن
اذا قلت خلافاً لذلك : ان التشريع هذا الشيء المجرد ، يتحقق في التشريع الروماني والتشريع
الالمانى ، هذين التشريعين للشخصين ؛ كان الترابط عندئذ ترابطاً صورياً . المؤلفات
الاقتصادية الصغرى ، ص ٢٧١ .

ان الحركة التي تميز هنا نمط وجود القيمة ، هي الحركة التي كانت
تميز عملية النظر الهيغلي ، في رأي ماركس ، كما كان قد شرحها في الاسرة
المقدسة ، بجلل الثمرة المجردة ، حينما تتحقق في الاجاص واللوز المشخصين .

اذا كان الواقع نظرياً ، نتجت عن ذلك نتيجة على قدر كبير من الأهمية ؛
اذ أن كل قراءة نقدية تسعى انها تقول او تقرأ الاشياء كما هي ، متبعة بذلك
نموذج الرسالة الموجهة الى روج ، هي قراءة باطلة . ان طموح الرسالة
الموجهة الى روج قد دحضته هذه الجملة القصيرة ، التي تقول لنا « ان القيمة
لا تحمل ما هي عليه ، مكتوبا على جبينها » .

اننا لم نعد بصدد نص يتطلب قراءة تؤدي مغناه الكامن ، بل بصدد
كتابة هيروغليفية يجب علينا فك رموزها . ولك الرموز هذا من عمل
العلم . ان هذا العلم لن يكتفي - كما كان يفعل ريكاردو ذاك - بوضع
العمل على أنه مادة القيمة ، هائلاً من صنمية التجاريين ، الذين
يعتقدون أن القيمة مرتبطة بجسم سلعة خاصة . انه يدخل في حساب
الصنمية ، منشئاً نظرية البنية ، التي هي أساس صورة الشيء ، المطبوعة
بالطابع الاجتماعي للعمل .

ملاحظات اولى :

ان نظرة نلقها على المفهومات التي تعمل في اشكالية الموضوعات
الاقتصادية هذه ، تبين لنا ، أن ما نحن بصده هنا ، هو السؤال النقدي

للجلد المتعالي عند كنت . اننا نجد فيه من جديد في الواقع ، اشكالية الموضوع وزوجي ظاهرة / مظهر وحسي / ما يتجاوز الحس . ان خط توزيع مرجعه ملكات ذاتية ما ، يفصل عند كنت بين مجالين :

موضوع

حسي		ما يتجاوز الحس
ظاهرة		مظهر

أما عند ماركس ، فنجد بنية مخالفة كل المخالفة :

موضوع = صورة الظاهرة

حسي - ما يتجاوز الحس ← اجتماعي
↓
مظهر (أو ضلال)

ان السلعة هي موضوع بما هي صورة ظهور القيمة . هذا الموضوع موضوع حسي يتجاوز الحس ، من حيث ان خصائصه ليست الا صورة تجلي العلاقات الاجتماعية . وجهل طابعه الحسي الذي يتجاوز الحس ، أي جهل طابع تجلي عمله في بنية اجتماعية محدودة ، هو الذي يقوم في أساس المظهر .

نجد لدى ماركس ، ولا سيما في هذا « الفصل الاول » ، علاقة تحليل وعلاقة جدل ؛ بيد أن هذه العلاقة تفترض توزيعا للعناصر جديدا كبل الجنة أي إعادة لتنظيم المجال النظري لهذه المفاهيم . ان إعادة التنظيم هذه ، هي ما يمكننا أن ندعوه ثورة ماركس المضادة للكوبرنيكية (الكوبرنيكية المضادة تعني الكوبرنيكية بمعناها الحصري ، بلغة كنت) . فالظواهر لم تعد تتركز حول ذات مكونة . ففي مسألة تكوين الظواهر ، لا يتدخل مفهوم الذات . فما هو بالمقابل موضوع جدي لدى ماركس ، هو علاقة الظاهرة

بالموضوع المتعالي = س . فالظواهر ، أي الموضوعات ، هي صور ظهور هذه الـ **س** الغائبة ، التي هي أيضا المجهول الذي يحل المعادلات . بيد أن هذه الـ **س** ليست موضوعاً ، بل ما يدعوه ماركس علاقة اجتماعية . وحقيقة أن هذه العلاقة الاجتماعية ينبغي لها أن تتبدى في شيء ما غريب عنها جنوياً ، أي في شيء من الأشياء ، هي التي تطبع هذا الشيء بطابعه الحسي المتجاوز للحس .

فما يميز **المظهر** هو أن هذا الشيء محسوس وحسب ، تظهر خصائصه على أنها خصائص طبيعية .

وعلى هذا النحو ، لا يخص تكوين الموضوعات ذاتية ما . فما يخص الذاتية ، هو الإدراك الحسي . فالانحراف الحاصل بين شروط تكوين الموضوعات ، وشروط إدراكها الحسي ، هو الذي يحدد المظهر .

الملاحظات الثانية :

إن ما يفرق جنوياً بين ماركس والاقتصاد الكلاسيكي ، هو تحليل صورة قيمة السلعة (أو نتاج العمل يتخذ صورة سلعة) . هنا يبرز الفرق بين النظرية الكلاسيكية للتجريد والتحليل ، والنظرية الماركسية . إن نظرية الصورة تضع حل المسائل التي يثيرها تصور التجريد المحدد^(١) ، في « المقدمة العامة » على مستوى الممارسة النظرية الخاصة برأس المال .

إن التأويل ذا النزعة التأريخية ، لهذه النظرية ، عن التجريد المحدد ، كما نجده خصوصاً في مدرسة دافوليه ، يقوم على علاقة غير ملائمة : أي

(١) يبدو أن تحليل الصورة هذا ، يحدد في نظر ماركس صورة العلمية . فما يثير الاهتمام ، أن نقرأ تقديره لأرسطو ، في هذا الموضوع : « فإرسطو قد وصف بأنه « المفكر الكبير الذي كان أول من حلل لصورة التي هي قيمة » ، كما حلل كثيراً من الصور الأخرى ؛ سواء أكانت صوراً للفكر ، أم صوراً للمجتمع ، أم صوراً للطبيعة » . **رأس المال** ، المجلد الأول ، ص ٧٣ .

على علاقة ما هو مجرد فكري بما هو مشخص واقعي . وعندئذ ، يبدو التجريد المحدد ، على انه التجريد الثني يحافظ حفاظاً متيناً على غنى ما هو مشخص واقعي .

أما ما ركس ذاته فيهتم هنا بالصورة التي هي قيمة في السلعة (صورة سلعة لانتاج العمل) ، على انها نقطة بدء علمية ، في داخل عملية الفكر . من وجهة النظر هذه ، تتميز هذه الصورة بأنها أعم الصور ، وأبسطها ، وأكثرها تجريداً ، وأقلها تطوراً . اننا لن نتكلم هنا ، عن التحديد الاول ، الذي يطرح مع ذلك مسائل تأويل صعبة . فالبسيط والمجرد قد وضعاً في التقابيلين مجرد / مشخص وبسيط / معقد ، اللذين يحددان مجال الفكر في « المقدمة العامة » . بيد أن هذين التقابيلين يحددان معنييهما اللذين حددهما بدقة مفهوم النمو . هذه الصورة هي اقل الصور تطوراً ؛ وعمل العلم ، وهو عمل لم يُقم به قط قبل ماركس ، هو تطوير هذه الصورة البسيطة :

« ان الامر يتعلق الآن ، بأن نقوم بما لم يحاول الاقتصاد البرجوازي القيام به ؛ انه يتعلق بتقديم تكوين صورة النقد ؛ أي بتطوير تعبير القيمة المتضمن في علاقة قيمة السلع ، منذ صورتها الأكثر بساطة والأقل ظهوراً ، حتى هذه الصورة التي هي نقد ، والتي تبرز جليلة للجميع » . المجلد الاول ، ص ٦٣ .

هذا التطور لا يقدر ريكاردو على القيام به ؛ انه لا يقدر على استنتاج صورة المال من نظريته في القيمة . وهذا لأنه لم يدرك مفهوم تعبير القيمة ، أي مفهوم الصورة .

فما هو مفتقد على هذا النحو ، انما هو محرك تطور المقولات الاقتصادية ؛ وهو التطور الذي يتيح اقامة منظومة الاقتصاد السياسي . أما هذا المحرك فهو التناقض .

وهنا تطرح مسألة تحديد موقع مفهوم التناقض ، وتحديد صحته النظرية .

فعلى أي شيء يقوم ما يدعوه ماركس تارة تناقضاً وتارة مجرد تضاد ،
في الفصول الأولى من رأس المال ؟

«ننأ» لن نكون هنا» بصدد «السؤال عن ايجاد حل نهائي لهذه المسألة ،
بل بصدد بعض المعطيات والاشارة الى «الاتجاه الممكن في البحث فقط .

لنطرح «العلاقة : س سلع أ = ع سلع ب . يمكننا ان نقول عنها
انها متناقضة ، لأن أحد حديها لا يتبدى الا على أنه قيمة استعمال ، والآخر
الا على أنه قيمة تبادل . هذا «التناقض يحيلنا الى «التناقض الداخلي في
السلعة ، أي الى ازدواجها في قيمة استعمال وقيمة تبادل ؛ «الذي يحيلنا
الى توحد الضدين ، «الذي يميز العمل المثل في صورة قيمة السلعة ؛ وهو
«توحد العمل المشخص والعمل المجرد .

ويمكننا أن ندلي هنا بثلاث ملاحظات :

١ - ان «التناقض المطروح هنا ، لا يمكن أن يرد الى مستوى المظهر
والايدولوجيا ، وهو ما كان حال «التناقض «الكاذب بعينه المتضمن عند
بيلي في مفهوم قيمة تبادلية صميمية في سلعة ما . وعلى خلاف ذلك ، لا يبدو
هذا «التناقض الا في «القول «العلمي . انه لا تدركه «النويات الحاملة للتبادل ،
التي تبدو لها «العلاقة س أ = ع ب طبيعية تماماً .

٢ - انه ليس انفصاماً . كان «التناقض يرتد في المعادلات التي كانت
تعبر عن «التناقض في مخطوطات ١٨٤٤ ، الى انفصال يحدث في وحدة أصلية .
لقد كان «التناقض قائماً في الوجود المنفصل للحدود المتكاملة . أما هنا ،
فهو يقوم خلافاً لذلك ، في اتحاد حدين يتناهي أحدهما الآخر .

ان «وحدة الضدين هذه ، تعلن عن بطلان وجود حد ثالث مختلف ،
يدعم وحدتهما . وهذا يصدق على «الحد الاجتماعي البني يدعم تناقض الحسي
وما يتجاوز الحس .

٣ - ان التناقض لا يقوم إطلاقاً ، في أن العمل المشخص ينقلب الى عمل مجرد ، على الطريقة التي ينقلب بها الوجود ، عند هيغل ، الى عدم ، أو التي ينقلب بها الـ « هذا » المشخص الى كلي مجرد .

ان الاتحاد المتناقض للعمل المشخص والعمل المجرد ، لا يحدده جسد قد يكون ملازماً لأحد الحدين . انه يعبر عن الصورة الخاصة التي تتخذها مميزات العمل العامة ، في نمط محدد من الانتاج .

ويبين ماركس في الواقع ، كيف يتحدد كل انتاج بالضرورة ، بزمن العمل الاجتماعي الذي يمكن التصرف به ؛ وبتوزيع العمل الاجتماعي ، تبعاً للحاجات المختلفة (١) . هذا التنظيم يجب أن يحدث على نحو أو على آخر ، في صور الانتاج جميعاً . بيد أنه يتخذ في كل من هذه الصور صفات مختلفة . وعلى هذا النحو ، يبين لنا ماركس في نص الفصل الاول عن «الصنمية كيف يعمل هذا القانون الطبيعي ، في حالة عدة صور انتاج مختلفة (صورة انتاج روبنسون والقرون الوسطى والصناعة الريفية والابوية والمجتمع الشيوعي أخيراً) ، وفقاً للصورة خاصة ، يحددها كل من هذه البنى . ففي داخل نمط الانتاج الرأسمالي ، حيث الانتاج السلعي هو صورة الانتاج السائدة ، يتخذ القانون التنظيمي الزمن العمل وتوزيعه ، وجهاً خاصاً كل الخصوصية ، هو وجه التوحيد المتناقض للعمل المشخص والعمل المجرد ، الذي نجده ممثلاً في التناقضات اللازمة لتبادل السلع .

وعلى هذا النحو ، يمكن « للتناقض » بالتأكيد ، أن لا يدل على شيء آخر غير نمط النجوع الخاص بالبنية . لقد رأينا سابقاً ، ان مجال تبدي البنية كان مجال التناقض ، حيث لم تكن الموضوعات موضوعات ، وحيث كانت العلاقات تربط بين أشياء لا علاقة بينها ، إلخ . . . وعلى هذا النحو ،

(١) راجع بخاصة الرسالة الموجهة الى انغلز في ٨ كانون الثاني ١٨٦٨ ، والرسالة الموجهة الى كوغلمان في ١١ تموز ١٨٦٨ .

كان وجود التناقض يبعث على أنه وجود البنية ذاته . وبهذا السبيل ، ربما كان واجبنا ، أن نعطي مفهوم التناقض - كما يستخدمه ماركس في القسم الأول من رأس المال - قيمة دلالية خالصة ؛ إذ إن ماركس كان لا بد له أن يفكر ، في المفهومين الهيجليين عن التناقض وتطور التناقض ، بشيء ما جديد . جلة جنزية ، لم يكن بوسعنا أن يصوغ مفهومه ؛ ونعني به نمط عمل البنية من حيث هو نمط عمل علاقات الانتاج التي تسودها .

وعلى هذا النحو ، لا بد التعرف التناقض من أن يكون تعرف البنية التي تعمل في داخلها الموضوعات الاقتصادية وعلاقاتها ؛ أي بنية نمط محدد من الانتاج . فحينما حلل ماركس السلعة صورة ، اكتشف التناقض . أي اكتشف أن الموضوعات الاقتصادية قد حددت على أنها تجليات بنية خاصة . وعلى هذا النحو ، سيكون تطور الصور تطوراً للتناقض . وحل التناقض يتحقق في ما يبعوه ماركس صور حركته . فالصور الأكثر تعقيداً والأكثر تطوراً ، هي الصور التي يمكن لتناقضات الصور الأكثر بساطة أن تتطور إليها وأن تجد حلها فيها . إن الأمر هو كذلك بالنسبة إلى صور التبادل ، في علاقاتها بالتناقضات اللازمة للسلعة صورة ؛ وبالنسبة إلى صور الانتاج الرأسمالي في علاقاتها بصورة الانتاج السلعي فحسب .

« لا يمكن التبادل السلعي كما رأينا ، أن يتحقق الا حينما يقوم بشروط متناقضة ، ينفي بعضها بعضاً . فتطوره الذي اظهر السلعة بمظهر شيء له وجهان ، أي قيمة الاستعمال وقيمة التبادل ، لم يخف هذه التناقضات ؛ وانما خلق صورة يمكنها أن تتحرك فيها . ومن ناحية أخرى ، فهذه هي الطريقة الوحيدة لحل التناقضات الواقعية . وعلى سبيل المثال ، فهذا تناقض جسم يسقط باستمرار على جسم آخر ، ويعتمد عنه باستمرار . ان القطع الناقص هو صورة من صور الحركة التي يتحقق بها هذا التناقض وينحل في وقت واحد .

المجلد الاول ، ص ١١٣ .

« ان التناقضات التي تكشف السلعة عنها ، من قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ؛ ومن

عمل خاص ينبغي له أن يبدو في الوقت نفسه على أنه عمل اجتماعي ؛ ومن عمل مشخص ليس له قيمة إلا بما هو عمل مجرد ؛ هذه التناقضات المتضمنة في السلعة ، تكتسب في تداولها ، صور حركتها » . ص ١٢٢ .

إن تطور صور الإنتاج البرجوازي - الذي هو قوام موضوع رأس المال الخاص - قد 'فكّر' به على هذا النحو ، على أنه تطور صور الحركة في نظر التناقض البدائي ، أي تقابل العمل المجرد والعمل المشخص . هنا يمكننا أيضاً ، إن نتساءل عما إذا كانت المفاهيم التي استخدمها ماركس (التناقض ، والتطور ، وحل التناقض) تعبر تعبيراً مطابقاً لما هو مفكر به فيها .

لنترك هذه المسألة معلقة ؛ وننشر إلى العنصرين الجوهريين اللذين بإمكاننا أن نستخلصهما من تحليل القيمة الصورة .

١ - إن هذا التحليل ونظرية الصورة المتضمنة فيه ، تسمح لنا بأن نبرز البنية التي هي قوام علاقات الإنتاج ، ونمط عمله ، في مستوى الواقع .

٢ - أنه يتيح لنا أن نتوصل إلى المعرفة المنظومية لترايط صور نمط الإنتاج الرأسمالي وتجمعها . لم يكن بمقدور الاقتصاد الكلاسيكي ، أن يوجه تطور الصور هذا توجيهاً حسناً (لم يتوصل ريكاردو مثلاً ، إلى أن يستخلص المال من تحليل السلعة ، أو أن يبين الترابط بين فضل القيمة ونسبة الربح الوسطي) .

وسنرى أن هذين العنصرين سيتحددان بدقة ، حينما ننتقل إلى دراسة سلعة خاصة ؛ أعني العمل المأجور .

ج - العمل المأجور ونظرية غير المعقول :

نعرف أن مقولة العمل المأجور تطرح على الاقتصاد الكلاسيكي مسألة

لا يمكن حلها • فما الذي يحدث بالفعل ، في التبادل الحاصل بين الرأسمالي والعامل ؟

ان الرأسمالي يشتري كمّاً معيناً من العمل ، أي يومية عمل العامل ، بأجر يمثل كمّاً أقل من العمل الاجتماعي • واذن ، فنحن نرى سلعتين: تمثّلان زمني عمل اجتماعي غير متساويين ، 'تتبادلان على أنهما متساويتان' وهذا يقرب قانون قيمة العمل •

وفي الوقت ذاته ، فاننا نجد أنفسنا أمام دور • فالأجر يبدو على أنه قيمة العمل • ولكن العمل قد افترض على أنه خالق القيمة • فكيف نحدد القيمة لما يخلق القيمة ؟

ان حل هذا القلب وهذا الدور يكون بادخال مقولة جديدة ، غائبة عن الاقتصاد السياسي ؛ وهي مقولة قوة العمل •

فالأجر يمثل قيمة قوة العمل • فهذه القيمة تمثل - كما نعلم - طبقاً لقانون القيمة ، قيمة وسائل العيش الضرورية لاعادة توليد قوة العمل • هذا التحديد لقيمة قوة العمل قد صاغه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي صياغة حسنة ؛ ولكنه صاغه على أنه قيمة العمل • واذن فقد وقع في التباس •

لقد وقع ماركس كذلك ، في مخطوطات عام ١٨٤٤ ، في هذا الالتباس ، المرتبط بعدم نقد مفهوم قيمة العمل ، وبعدم نقد مفهوم العمل ذاته • أما هنا ، فقد توجه ماركس - خلافاً لذلك - الى المفهوم ذاته ، وأخضعه بمعونة مفهومي الصورة والعلاقة ، لعمل أظهر مفهوماً جديداً وهو مفهوم قوة العمل وإتاح فهم مفهوم قيمة العمل ، في عدم تطابقه •

وقد ادرك ماركس الفارق بين قيمة تبادل قوة العمل (كم العمل

-الاجتماعي الضروري لاعادة انتاجه ممثلا في (الأجر) وقيمة استعماله الخاص،
التي تخلق القيمة .

ويمكننا أن نضع حدود المسألة في النصين التاليين :

١ - ان **لقوة العمل** قيمة تبادلية ، تقاس بزمان العمل الضروري لاعادة توليدها ؛ وقيمة استعمال **خالقة للقيمة** ، تولد قيمة تبادلية أعلى من قيمتها الذاتية (وهذا ليس حال أية سلعة أخرى) .

٢ - ان العمل يخلق **القيمة** ؛ وليس له **قيمة** .

يمكننا أن نقرأ في هذين النصين امكان فضل القيمة . ويمكننا ذلك بفضل تحليل **الطابع المزدوج للعمل** ، بتمييز **العمل النافع والعمل خالق القيمة** ، الذي يسمح لنا أن ننفذ الى مظاهر نمط **الانتاج الرأسمالي** .

« وفقا للمظاهر كلها ، فما يدفع الرأسمالي ثمنه ، هو قيمة النفع الذي يقنمه العامل اليه ، أي قيمة العمل ، لا قيمة قوة العمل ، التي لا يبدو أن العامل قد تخطى عنها . فتجربة الحياة العملية وحدها لا تستخرج النفع المزدوج للعمل ، أي خاصية ارضاء حاجة يشترك فيها مع السلع كلها ، وخاصية خلق القيمة التي تميزه من السلع الاخرى كلها ، وتستبعده بما هو عنصر مكون للقيمة ، من امكن أن تكون له أية قيمة » . المجلد الثاني ، ص ٢١١ .

اننا نجد انفسنا أمام التناقض التالي : يبدو العمل على أنه سلعة ، في حين أنه لا يمكن له اطلاقا أن يكون سلعة . وهذا يعني ، اننا بصدد بنية كنا قد أبرزناها من قبل ؛ أي وجود شيء ما في **الواقع هو مستحيل** . ان امكان الاستحالة هذا يحيلنا الى سبب غائب ، الى علاقات الانتاج . فبعد « التراكم » البطائي الذي فصل المنتجين المباشرين عن وسائل انتاجهم ؛ أصبح هؤلاء مضطرين الى بيع قوة عملهم ببيع السلعة . وأصبح عملهم عملا مأجورا ؛ وتولد المظهر الذي غدا بحسبه ، ان ما يدفعه الرأسمالي هو عملهم ذاته ، لا قوة عملهم .

ان ابراز بداهة مقولة قيمة قوة العمل ، المختفية وراء مقولة قيمة العمل ؛ هي ابراز بداهة الطابع المحدد لعلاقات الانتاج الرأسمالية .

وحينما عجز ريكاردو عن صياغة اشكالية المقولة قيمة العمل ، على انها صورة ظهور قيمة قوة العمل ؛ عجز عن اظهار ما يدعم الآلية كلها ، أعني علاقات الانتاج التي هي رأس المال و العمل المأجور .

« فبدلاً من أن يتكلم عن العمل ، كان ينبغي له أن يتكلم عن قوة العمل ؛ ولكن ، كان لا بد لرأس المال حينئذ ، من أن يظهر على أنه في مقابل العمل ، تعبّر عن شروط العمل المادية ، أي على أنه علاقة اجتماعية محددة . انه ليس في نظر ريكاردو غير عمل متراكم ، تمييزاً له من العمل الحاضر ؛ انه ليس الا عنصراً في عملية العمل ؛ وليس بإمكاننا أن نستنتج منه علاقة رأس المال بالعمل ، أو علاقة الاجر بالربح » . **تأريخ المذاهب الاقتصادية** ، المجلد الثالث ، ص ١٤٦ .

أما ماركس نفسه ، فإنه يصوغ الاشكالية مقولة قيمة العمل . هذا التعبير تعبّر غير عقلي . فمقولة غير المعقول تبدل عند ماركس على وضع علاقة ممتنعة ، تخفي العلاقة المحددة حقاً .

هناك طريقة ساذجة في التفكير في علم معقولة هذا التعبير ؛ وهي أن فنظر اليه على أنه مجرد خرق لغوي . وعلى هذا النحو ، فقد أعلن برودون :

« يقال عن العمل انه ذو قيمة ، لا من حيث انه هو ذاته سلعة ، بل بالنظر الى القيمة التي نفترضها متضمنة فيه بالقوة . ان قيمة العمل تعبّر مجازي ، الخ ... » . استشهد به ماركس ؛ المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

وعلى هذا النحو ، لا بد لعالم الانتاج الرأسمالي كله ، من أن يكون - وفقاً لرأي برودون - قائماً على أساس « تعبّر مجازي » ما ، على أساس مجرد جواز شعري . اننا نجد هنا نموذج تفسير متميز الى حد بعيد ؛ ففي مقابل بعض التعابير التي تدل على سر الانتاج الرأسمالي ، أي على

تحديده البنيوي الأساسي ؛ يعلن بعضهم انه ما من شيء هناك سوى تعبير مجازي ، أو تمييز ذاتي . وقد بيّن ماركس مرات متعددة ، في رأس المال ، هذا النموذج من التفسير بما هو جزائي وذاتي . (وعلى هذا النحو ، يعلن ريكاردو ، أن التمييز بين رأس المال الثابت ورأس المال المتحول ، هو تمييز ذاتي تماماً) .

وخلافاً لذلك ، فالتعابير غير العقلية ليس فيها شيء جزائي ، في رأي ماركس . انها تعبر عن ضرورة صارمة ؛ وهي ضرورة نمط عمل علاقات الانتاج :

« في تعبير قيمة العمل ، لم يخف مفهوم القيمة اختفاء تاماً فقط ؛ بل لقد انقلب الى ضده . انه تعبير غير عقلي ، شأنه شأن قيمة الأرض ، مثلاً . ومع ذلك ، فهذه التعابير غير العقلية تصدر عن علاقات الانتاج ذاتها . انها مقولات تعبر عن صور ظهور العلاقات الجوهرية - المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

اننا نرى هنا نظرية الصورة وتطور الصور تتحدد بدقة . فتعبير قيمة العمل يفترض تغيراً في الصورة ؛ اذ إن قيمة قوة العمل تبسّو ، أي تتجلى في صورة تجل هي قيمة العمل . ومن هنا ، كانت صورة تجلي قوة العمل ، أي قيمة العمل ، هي صورة تجلي علاقة الانتاج الجوهرية لنمط الانتاج الرأسمالي ، الذي هو العمل المأجور . فآلية تحويل الصور تحدها على هذا النحو ، علاقات الانتاج ، التي تتجلى في صور التجلي وهي تختفي . ان هذا النجوع الخاص ، أي هذا التجلي / الاختفاء للعلاقات الانتاج ، هو ما يدل عليه عدم المعقولية .

« اننا نفهم الآن الأهمية الحاسمة لتحول قيمة قوة العمل وسعره ، الى صورة أجر العمل ، أو الى قيمة العمل ذاته وسعره . فعل صورة التجلي هذه ، التي تخفي العلاقة الواقعية ، وتبدي بالذات ما هو ضدها ، تقوم تصورات العامل والرأسمالي الحقيقية كلها ،

وتزييفات نصل الانتاج الرأسمالي كلها ، والفضلات الليبرالية كلها ، وضروب اللغو الدفعية للاقتصاد العامي كلها » . المجلد الثاني ، ص ٢١١ .

د - مفهوم حركة النمو :

لقد استوعبنا بنية معينة ، من دراسة الموضوعية الشبحية للسلع ، ومن دراسة التعبير غير العقلي : **قيمة العمل** . واننا نرى ، أن صور الواقع هي صور تجلي علاقات الانتاج الاجتماعية ، التي لا تبدو كذلك في حقل الواقع هذا ؛ ولكنها تقيم بنية العلاقات المعطاة فيه . واننا نرى في الوقت ذاته ، ان صور التجلي هذه هي صور اختفاء كذلك تماماً . هذه البنية هي ما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي . فلفقدانه نظرية الصورة ، جهل موضوعه ذاته . انه لم يتعرف الموضوعية النوعية التي هي من شأن العلم ، ألا وهي موضوعية حركة نمو انتاج معين . ان وعي مفهوم حركة النمو هذه ، يقتضي أن نذكر بتعريف ماركس له :

« ان كلمة (حركة النمو) تعبر عن تطور ينظر اليه في جملة شروطه « الواقعية » .
راس المال ، المجلد الاول ، ص ١٨١ .

التكامل هذا التحديد ، بالإشارة الى الميزتين الجوهريتين لحركة نمو ما ، وهما :

١ - ان تطورها يؤدي الى اعادة توليد نقطة بدئها باستمرار .

٢ - ان العناصر لا تحدد فيها بطبيعتها ، وانما بالمكان الذي تحتله ،
والوظيفة التي تقوم بها .

هاتان الميزتان كانت الهما قيمة من قبل ، في حركة النمو الأكثر بساطة ، التي درسها ماركس ؛ أي حركة العمل بفاعلة . وقد بين ماركس كيف أن العنصر المادي ذاته ، يمكن أن يقوم فيها اما بدور الانتاج ، أو دور المادة الاولى ، أو وسيلة العمل .

« يتبين أن خاصة النتاج أو المادة الأولى أو وسيلة العمل لا تتعلق بقيمة الاستعمال ،
 إلا بحسب الوضع المحدد الذي تحلله في حركة نمو العمل ، والا تبعا للمكان الذي تقوم فيه ؛
 وتغير مكانها يغير من تحديدها » المجلد الاول ، ص ١٨٥ .

في هذا المستوى ، يصبح ممكناً سلفاً ، هذا الخلط ، الذي يعتبر
 التحديد الوظيفي لعناصر الانتاج ، خاصة مادية لها . ولكننا نعرف بالواقع ،
 أن حركة نمو الانتاج لها مكانها الدائم في الصور الاجتماعية المحددة ؛ وانها
 دائماً حركة نمو محددة للانتاج . وهذا يعني أن الامكنة والصور والوظائف
 التي تحددها ، ينبغي لها هي ذاتها ، أن تكون حوامل للامكنة والصور والوظائف
 والوظائف ، التي تحددها علاقات الانتاج ، التي يتميز بها هذا النمط من
 الانتاج أو ذاك . إن علاقات الانتاج هذه ، تحدد في الواقع امكنة ووظائف
 جديدة ، تخلع على عناصر حركة نمو العمل ، صوراً نوعية . وتبدو هذه
 الصور في الواقع ، على أنها خصائص العناصر المادية التي تحملها ؛ في حين
 أنها صور المحرك الخفي للتطور ، وأنماط وجوده . وهذا ما يحدث للسلعة
 الصورة المفصولة في الضلال الصنمي عن العلاقات الاجتماعية القائمة في
 أساسها ؛ أو ما يحدث « لقيمة العمل » صورة ، تلك التي تخفي وراءها قيمة
 قوة العمل ، أي علاقات الانتاج الرأسمالية .

وتتضمن بنية حركة النمو هذه بما هي موضوع العلم ، الخاصة
 النوعية لمفاهيم العلم ، الذي يشرحها . وهذا ما يعبر عنه ماركس في
 تقابل يحدد الصورة الحقيقية للعلمية من جهة ، ومبدأ أخطاء الاقتصاد
 الكلاسيكي من جهة أخرى .

« إن الامر لا يتعلق هنا بتعريفات لا بد من ان تنضوي فيها الاشياء بل يتعلق بوظائف

محددة تعبر عن نفسها في مقولات محددة » . المجلد الرابع ، ص ٢٠٨ .

أشياء	وظائف
انضواء	تعبير
تعريفات	مقولات

وحيثما اعتقد الاقتصاد الكلاسيكي ، أنه بصدد علاقات طبيعية بين الأشياء الثابتة ؛ جهل البنية النوعية لحركة نمو الانتاج الرأسمالي . والواقع ، ان الانتاج الرأسمالي قوامه استرداد حركة نمو الانتاج بعامة ، وصور الانتاج السلمي ، والصور الخاصة بحركة النمو الرأسمالية ، التي تتطور هي ذاتها وفق مستويات مختلفة (انتاج ، اعادة الانتاج ، حركة نمو اجمالية) . فالاقتصاد الكلاسيكي الذي خفض هذه البنية الى مستوى واحد ، وجد نفسه مأخوذاً في سلسلة كاملة من الخلط بين الأمور ؛ فهناك خلط بين التحديدات المادية لعناصر الانتاج وتحديدات صورتها الرأسمالية؛ وخلط بين صور الانتاج السلمي البسيط والصور الرأسمالية ؛ وخلط بين صور رأس المال في حركة نمو الانتاج وفي حركة نمو التداول ؛ الخ ... وانا نجد تلخيصاً مركزاً لضروب الخلط هذه كلها ، في نظرية سميث عن رأس المال الثابت ورأس المال المتحول ، التي نقدناها ماركس في الكتاب الثاني .

واقده انتهى سميث منها ، الى رد تحديدات رأس المال الثابت ورأس المال المتحول - وهي تحديدات لصورة رأس المال المنخرط في حركة نمو التداول - الى حركية عناصر رأس المال المادية ، أو عدم حركيتها .

وعلى هذا النحو ، فاننا نرى كيف قادتنا دراسة نقطة البدء في رأس المال ، الى تعرف الموضوعية النوعية ، التي هي من شأن العلم ؛ والى فهم أساس أخطاء الاقتصاد الكلاسيكي .

تعليقات ملحقة :

العلاقات التجارية والعلاقات الرأسمالية :

لقد أثار تحليلنا للصورة القيمة ، الاعتراض التالي : وهو اننا أقحمنا علائق الانتاج الرأسمالي ، الكي نشرح الوحدة ، وحدة العمل المجرد/العمل الملمس ، التي تحدد الصورة القيمة للسلع والكن ، من البديهي أن الصورة

السلعة لها بالتأكيد وجود سابق على نمط الانتاج الرأسمالي . ويبدو أنه تحليل السلعة ، الذي أُجري في القسم الاول من **رأس المال** ، لم يُدخل الا صفات الانتاج السلعي عموماً ، مستقلة عن الدور الذي يمكن لصورة الانتاج هذه ، أن تقوم به ، في انماط انتاج مختلفة .

لنحدد أولاً مدى الاعتراض : انه لا يناقض اطلاقاً ما يبدو لنا أنه النقطة الأساسية ؛ وهي أن ظواهر الواقع الاقتصادي لا تفهم الا فيما تتكشف عنه عبر طريق ملتوية ، من محدود ناجع في علائق الانتاج . ومع ذلك فما نحن بصده الآن ، هو المعنى المحكم الوظيفة نقطة البدء ، التي يقوم تحليل السلعة بها ، في نظرية حركة نمو الانتاج الرأسمالي .

ويبدو في الواقع قبل كل شيء ، أن المسألة لم تكن في القسم الاول من **رأس المال** ، الا مسألة الانتاج السلعي عموماً من حيث انه افتراض مسبق وضروري ، عن نمط الانتاج الرأسمالي .

وعلى هذا النحو ، فإننا نهتم بالسلعة عموماً ، لا بالسلعة من حيث هي عنصر رأس مال سلعي . ان توحيد العمل النافع والعمل خالق القيمة يحدد الانتاج السلعي ببساطة ، أي الانتاج الرأسمالي محدداً بتوحيد العمل النافع والعمل خالق فضل القيمة .

انه لا بد لنا اذن ، أن نجد انفسنا في هذا القسم الاول ، في مرحلة سابقة (نظرياً وتاريخياً) ، للتحديدات الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي . ابتداء من هذا ، أصبح من الممكن القيام بقراءة ذات فزعة تاريخية ، ترى في القسم الاول ، عرضاً تكوينياً ينطلق من صور التبادل البدائية ، الى صورة البرجوازية ، ماراً بهذه الجزائر الصغيرة التجارية ، التي تنمو - وفقاً لرأي ماركس - في فترات المجتمعات السابقة على نمط الانتاج الرأسمالي .

بيد ان ماركس يقول لنا في الوقت ذاته ، ان « الصورة القيمة لنتاج

« العمل ، هي الصورة الأكثر تجريداً والأكثر عمومية ، من نمط الانتاج الرأسماني ، الانتاج الذي يكتسب هذا طابعاً تاريخياً » (المجلد الاول، ص ٨٣) ؛ ويؤكد في احدى رسائله الى انغلز في ٢٢ حزيران ١٨٦٧ ، أن صورة السلعة الأكثر بساطة « تتضمن سر الصورة / المال كله ، وتتضمن بذلك تضمن النواة ، سر صورة نتاج العمل البرجوازية كلها » ، ان مجاز النواة ، وكذلك مجاز الخلية في « مقالة » الطبعة الأولى ، يدلان على أن التحديدات الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي ، لا تنضاف ببساطة الى تحديدي السلعة وتبادل السلع البسيطين ؛ وانما ينبغي لها أن تكون ماثلة فيهما سلفاً على نحو معين . ومنذئذ ، فانه لا يمكن لنا ، ان نكون في الفصل الاول من راس المال ، بصدد تحليل الخصائص العامة لكل سلعة على الاطلاق ؛ بل بصدد تحليل الصورة السلعة بما هي الصورة الأكثر بساطة لنمط انتاج معين ، أي لنمط الانتاج الرأسمالي .

ان دقة هذا التأويل ، يثبتها التقريظ الذي وجهه ماركس الى ستورات في الفصل الاول من الاسهام ، اثباتاً هو اكثر الاثباتات وضوحاً :

« كان ستورات يعرف معرفة حسنة جداً بالطبع ، ان النتاج كان يتخذ في المصور السابقة على البرجوازية ، صورة السلعة ؛ وكانت السلعة تتخذ صورة المال . ولكنه برهن بتفاصيل كثيرة ، ان السلعة بما هي صورة الثروة الاسامية ، والضياع بما هو صورة التملك السائدة مسبقاً ، لا يخضعان الا فترة الانتاج البرجوازي ؛ وان صفة العمل خالق قيمة التبادل هي نوعياً ، بالتالي ، برجوازية » : اسهام في نقد الاقتصاد السياسي ، ص ٣٥ .

ومع ذلك ، ينبغي لنا ، أن نتجنب الوقوع في شرك قرعة هيغلية لرأس المال ، ترى أن الصورة السلعة تتضمن في ذاتها بنور تناقضات نمط الانتاج الرأسمالي كلها . عندئذ يكون راس المال توسيعاً لهذه التناقضات ؛ مع

هذه اللازمة التي لا يمكن تجنبها في قول من النموذج الهيجلي ؛ وهي أن نقطة البدء تستلزم وسيطاً لها نقطة الوصول ؛ وإن السلعة تفترض مسبقاً ، تطور حركة نمو الانتاج الرأسمالي كله .

ولنلاحظ ، أن ماركس يدلي بحجج تدعم هذا التأويل الهيجلي ، على الأقل ، بقدر الحجج التي يدلي بها الدعم التأويل ذي النزعة التاريخية ؛ ولنشر الى السبيل الذي يبدو ، أن المسألة يمكن أن تطرح فيه طرحاً صحيحاً . ويمكننا من أجل ذلك ، أن نستفيد من الاشارات التي يقدمها لنا ماركس في الفصل الوارد في الكتاب الثالث ، تحت عنوان : **علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع** .

« ان نمط الانتاج الرأسمالي ، ينتج منتجاته بما هي سلع . وليس واقع انتاجه — السلع هو الذي يميزه من انماط الانتاج الأخرى ؛ بل واقع كونه سلعة ، هي قوام الصفة السائدة لانتاجه ، والمحددة له . وهذا يتضمن أولاً ، ان العامل ذاته يدخل المسرح فقط ، على أنه بائع سلع ، وبالتالي على أنه مأجور حر ؛ وان العمل يدخله عموماً على أنه عمل مأجور . » **الجلد الثامن ، ص ٢٥٤ .**

« كنا قد وجدنا من قبل ، أن تشييء تحديفات الانتاج الاجتماعية ، ورد أسسها المادية الى الذات ، الذي هو الصفة المميزة لنمط الانتاج الرأسمالي كله ؛ هما أمران متضمنان في — السلعة ؛ بل أكثر من ذلك ، في السلعة من حيث هي نتاج رأس المال » . **ص ٢٥٥ .**

« ان الصورة المحددة التي يفرض زمن العمل الاجتماعي فيها نفسه ، ويحدد قيمة — السلع ، هي صورة مرتبطة — بالحق يقال — بصورة العمل ، بما هو عمل مأجور ؛ وبصورة وسائل الانتاج المطابقة لها ، من حيث هي رأس مال ؛ بمعنى أن الانتاج السلمي إنما يصبح الصورة العامة للانتاج ، على هذا الأساس فقط » . **٢٥٦ .**

فعلى أساس من علاقات الانتاج الرأسمالية فقط ، تصبح صورة الانتاج السلمي بصورة الانتاج السائدة ؛ وتبدو الصورة سلعة عموماً .

وبتحديداتها القابلة لها كلها ، على أنها صورة نتاج العمل . أو اذا أردنا ، فتوحد العمل النافع والعمل خالق القيمة ، لا يحدد جملة الانتاج الاجتماعي ، الا على أساس من توحد العمل النافع والعمل خالق فضل القيمة .

بهذا يتأكد الطابع المحدد لعلاقات الانتاج الرأسمالي .

فابتداء من الفصل بين منتجين مباشرين ووسائل انتاج ، ومن تحويل وسائل الانتاج الى رأس مال ، فصلا وتحويلا يحدثان في حركة النمو التكوينية لنمط الانتاج الرأسمالي (التراكم البدائي) ، لا يمكن لعمل العامل النافع ، أي المنتج المباشر ، أن يتجلى الا على أنه عمل خالق للقيمة . ومن هذا يكون قد 'خلق' الشرط الذي يتيح لتوحد العمل النافع والعمل خالق القيمة ، أن يصبح قانوناً عاماً للانتاج . فعلى هذا النحو ، يمكن للصفات المميزة لنمط الانتاج الرأسمالي ، أن تصبح متضمنة سلفاً في مجرد الصورة - السلعة لنتاج العمل .

٢ - بنية حركة النمو وادراكها

آ - تطور الصور وحركة الانعكاس :

لقد ثبتنا مفهوماً أول يعبر عن علاقة التحديد الداخلي لحركة النمو بصور ظهورها (أو تجليها) ، أي مفهوم التواري . وحينما فعلنا ذلك ، تركنا المفهوم الثاني الذي يحدد هذه العلاقة ، في الظل مؤقتاً ؛ ونعني به مفهوم الانعكاس .

وقد أعلن ماركس ، وهو يدرس تغير الصورة ، الذي يحول قيمة قوة العمل الى قيمة عمل ، ما يلي :

« ان صورة التجلي هذه تجعل العلاقة الواقعية غير مرئية ؛ وتبين ما هو ضدها أيضا » .

المجلد الثاني ، ص ٢١١ .

في التعبير « قيمة العمل » ، ألم يتوار مفهوم القيمة فقط ؛ بل انعكس الى ضده .

ص ٢٠٨ .

فما قوام هذا الانعكاس ؟ ان ما يبدو في صورة الأجر ، هو أن العامل ينال أجره عن يوم عمله كله ، دون تمييز ؛ في حين أن الأجر يطابق في الواقع قيمة قوة العمل ؛ وبالتالي القسم من يوم العمل الذي يعيد العامل فيه الإنتاج قيمة قوة عمله الخاصة . ففي صورة الأجر ، ينقلب على هذا النحو ، أساس فهم فضل القيمة (تقسيم يوم العمل) .

ومن النقاط الجوهرية للشوكة التي قام بها ماركس ، في الاقتصاد السياسي ؛ نقطة قوامها أن تبرز في مجاله الى النور ، علاقة الانعكاس القائمة بين التحديد العلمي والصورة الظاهرية ، التي هي بالإضافة اليه قانون العلمية العام .

« وإذا بدأ الشيء منعكسا على الغالب في الظاهرة ؛ فهذا معروف تماما في العلوم كلها ، ما عدا الاقتصاد السياسي » . المجلد الثاني ، ص ٢٠٨ .

وعلى هذا النحو ، يبدو انعكاس التحديدات البنوية الداخلية ، التي تشهد على الصفة المقاومة للعلاقات الإنتاج في صور تجليها ، على أنه صفة حركة النمو المميزة الأساسية . ان هذا القانون هو الذي يحدد تطور صورها .

والدينا مثال موضع نأخذه من مستوى تداول النقد وحده . والواقع ، ان النقد هو صورة وجود قيمة السلع ؛ وأن تداول النقد هو صورة حركة تناقضات السلع . ولكننا اذا فحصنا عن حركة التداول ، كما تقدمها لنا التجربة العادية ، نلت لنا الأشياء على نحو مخالف :

« ان تداول النقد هو إعادة الحركة ذاتها إعادة مستمرة ورتيبة . فالسلعة هي دائما من جانب البائع ؛ والمال هو دائما من جانب المشتري على أنه وسيلة لشراء . فوظيفة من هذا القبيل ، تقوم على تحقيق سعر السلع . وحينما تحقق أسعارها ، فانها تجملها تنتقل من

«البائع الى المشتري ؛ في الحين الذي تنتقل هي ذاتها فيه ، من المشتري الى «البائع ؛ لكي تبدأ السير ذاته من جديد ، مع سلعة أخرى .

وللنظرة الاولى ، لا يبدو أن حركة النقد الوحيدة الاتجاه هذه ، تنأتى عن حركة السلعة المنزوجة الاتجاه . فالتداول ذاته يولد المظهر المضاد . .

ان النقد هو الذي يبدو أنه يؤدي الى تداول السلع الثابتة بذاتها ، وينقلها من اليد التي ليست فيها قيم استعمال ، الى اليد التي تصبح فيها قيم استعمال ؛ في اتجاه معاكس دائماً لاتجاهها الخاص . انه يبعد السلع باستمرار من دائرة التداول ، بحلوله باستمرار محلها ، ويتركه محله هو ذاته . وعلى الرغم من أن حركة النقد ليست الا تعبيراً عن تداول السلع ، فان تداول السلع يبدو خلافاً لذلك ، على أنه لا ينتج الا من حركة النقد « .

المجلد الاول ، ص ١٢٣ .

ويميز ماركس هنا بين حركتين ؛ حركة **واقعية** هي حركة القيمة ؛ وهي حركة تختفي في تكرار عملية التداول ؛ وحركة **ظاهرية** ، وهي حركة تدعمها التجربة اليومية ؛ واتمثل الجانب المعاكس للحركة **الواقعية** .

ونرى علاقة الانعكاس هذه تتوطد ، كلما انتقلنا من الصور الأكثر تجريداً ، والاقبل تطوراً ، في العملية الرأسمالية ؛ الى صورها الأكثر تطوراً والأكثر تشخيصاً . وقوام موضوع الكتاب الثالث من **رأس المال** ، هو تطور هذه الصورة المشخصة ، التي تولدها حركة رأس المال المنظور اليها على أنها كل «(١) ، وهي صور تحددها وحدة عملية الانتاج ، ووحدة عملية التداول ، في العملية الاجمالية لرأس المال . هذا التطور حدثه الصور التي تتجلى على سطح الانتاج الرأسمالي ، الصور التي تتجابه عندها رؤوس الأموال المختلفة في المنافسة ، والتي يدركها القائمون على شؤون الاقتصاد في تجربتهم العادية ، بوصفهم يشكلون الحامل للحركة الاقتصادية . وقد أطلق عليهم ماركس اسم **صانعي الانتاج** .

(١) المجلد الرابع ، ص ٤٧ .

وعلى هذا النحو ، يخضع تطور صور حركة النمو لقانون الانعكاس ؛
اذ إن الصور التي تعرض حركة الانتاج الرأسمالي فيها ذاتها ، او تبدى
عليها ، هي صور منعكسة انعكاساً دقيقاً ، بالنسبة الى تحديداتها الداخلي .
انها تمثل ترابطاً بين الاشياء ، معاكساً للترابط الداخلي ، وحركة ظاهرية
معاكسة للحركة الواقعية للانتاج الرأسمالي . ان صورة الحركة الظاهرية
هذه ، أو صورة ترابط الاشياء ، هي التي تبدى لادراك صانعي
الانتاج (١) .

وسندرس هذا القانون مطبقاً على مثال محدد بدقه ؛ وهو نظرية
« مسوغات التعويض » ، التي عرضها ماركس في الكتاب الثالث (المجلد
الرابع ، ص ٢٢٢ وما يليها) . وفي هذه الاثناء ، يصبح ضرورياً ، قبل أن
نصل من ذلك الى دراسة هذا النص ، أن ندلي بملاحظتين تهديدتين .

١ - ان تحليل مسوغات التعويض ، يقدم تطبيقاً للنص التالي ،
من « الكتاب الاول » .

(١) في المقال « وظيفة التشكل النظري » ، المنشور في العدد الاول من « السفائر الماركسية
اللينينية » ، يبرز ج . أ . ميلر بداية قانون الانعكاس هذا ، الذي يحدد ادراك الذات للينينية :
« في المنظومة البنوية ، التي يستمد منها الانتاج نمط وجوده ومفاصله ، يبدو مجال
تنفلات الذات وهماً - فيما اذا اقتضت رؤية هذه التنفلات على الامور الراهنة ، حيث المنظومة
هي التي تمنحها امكان هذه الرؤية (أي امكان رؤية حركتها الظاهرة) ؛ وبذلك تحجب عنها
حركة المنظومة » .

« ويستمر هذا الوهم في صورة الايديولوجيا ، بقدر ما تمكسه الذات فكراً وبقدر ما تدل
عليه ؛ وبكلمة واحدة ، بقدر ما تكون وجهه الثاني .
« فالوهم والايديولوجيا ، اذا فكرنا فيها من حيث استعراهما من « الرؤية » الى القول ،
وجدنا انها يؤلفان العنصر الطبيعي لذات ما ، تنصف اتصافاً دقيقاً بأنها مندمجة في بنية
تكون اجتماعي ما » .

« وبما ان الاقتصاد هو المرجع الاخير ، وبما ان علينا أن نرى فيه موقعاً تحال اليه كل
تجليات الممارسة الاجتماعية ، بالضبط ؛ كان عمله مغايراً جذرياً لابعاد الامور الراهنة ؛ فهو
يتبدى لذلك في نتائجه » .

« ان غياب السبب كاف لانجاز انعكاس التحديدات البنوية في مستوى الشعور الفردي -
« ان الانعكاس وهم بما هو ادراك ؛ وايديولوجيا بما هو قول » .

« لابد من تمييز نزعات رأس المال العامة والضرورية ، من الصورة التي تقتبى فيها .
« اننا لسنا بصدد الفحص هنا ، عن الكيفية التي تنعكس بها النزعات المتضمنة للانتاج
الرأسمالي ، في حركة رؤوس الاموال الفردية ؛ وتفرض ذاتها قوانين قسرية للمنافسة :
فتفرض بذلك بالذات نفسها على الرأسماليين ، على أنها القوى المحركة لعملياتهم .
« ان التحليل العلمي للمنافسة ، يفترض في الواقع » سبق تحليل الطبيعة الداخلية
لرأس المال . وعلى هذا النحو ، لا يفهم الحركة الظاهرية للأجرام السماوية ، الا من أدرك
حركتها الواقعية . » المجلد الثاني ، ص ٩ .

وفي العلاقة القائمة بين هذه الحدود الثلاثة : النزعات المتضمنة في الانتاج
الرأسمالي (الحركة الواقعية) ، وحركات رؤوس الاموال الفردية (الحركة
الظاهرية) ، والبواعث المحركة للرأسماليين ؛ نرى نظرية عن المحركات
والدوافع تختلف اختلافاً كلياً عن النظرية الواردة في **المخطوطات** . فليست
البواعث المحركة للرأسمالي هي التي ترتد ضده ، في صورة الموضوعية ؛
بل النزعات الخاصة برأس المال ، والقوانين البنيوية لنمط الانتاج
الرأسمالي ، هي التي يحولها الرأسماليون الى قوى محركية داخلية ، من
خلال ظواهر المنافسة .

لم يكن من الممكن طرح هذه المسألة ، في الكتاب الاول ، الا عرضاً .
وعلى خلاف ذلك ، انتهى تحليل الطبيعة الداخلية لرأس المال ، في الكتاب
الثالث ، الى النقطة التي يمكن لماركس افحصها ، من دون تحليل المنافسة في
ذاتها ، أن يضع أساسه ؛ وهو تحديد العلاقة بين الحركة الواقعية والحركة
الظاهرية .

٢ - ان تحليل مسوغات التعويض يشكل جزءاً من دراسة مساواة معدل
الربح بالمنافسة . وفهم ذلك يتطلب منا أن نذكر بالانتقال من فضل القيمة
الى الربح ، في خطوته الكبرى ؛ واقامة معدل ربح متوسط .

آ - فضل القيمة والربح :

لننتقل من الدستور : ث (رأس المال الثابت) + م (رأس المال المتحول) + فض (فضل القيمة) ؛ الذي يعبر عن قيمة السلع . اننا نستخلص منه معدل فضل القيمة مساوياً $\frac{\text{فض}}{\text{م}}$. هذا الدستور فض يعبر عما يدعوه الماركس **العلاقة المفهومية** . وهي تعبّر في الواقع ، عن أصل فضل القيمة ، على أنه علاقة العمل غير المأجور بالعمل المأجور .

و فضل القيمة لا يبدو في مستوى الظواهر المشخصة لعملية رأس المال الاجمالية . ان ما يبدو هو صورة ظهور فضل القيمة ؛ اعني الربح . والربح هو صورة توار في الوقت ذاته ، شأنه شأن كل صور الظهور . واننا لا ننظر فيه في الواقع الى العلاقة المفهومية ، التي هي علاقة فضل القيمة برأس المال المتحول ؛ وانما الى علاقته غير المفهومية بمجمل رأس المال ؛ هذه العلاقة التي يتوازي فيها الفارق بين العناصر المركبة ، والتي يحوي فيها بالتالي « أصل فضل القيمة وسر وجوده » وفقاً لرأي ماركس .
و يُعبّر عن 'معدل الربح' بالدستور التالي :

د (ربح)

سـع (سعر الكلفة أو نفقة الانتاج)

الذي يمثل في الواقع فض ، باعتبار أن جملة الربح تساوي جملة م

فضل القيمة ؛ وباعتبار أن الحاصل ث + م يحدد نفقة الانتاج .

ب - تقرير 'معدل الربح المتوسط' .

ان معدل الربح تحلده تغيرات رأس المال الثابت ، خلافاً لمعدل فضل القيمة . انه يتغير مستقلاً عن معدل فضل القيمة ، وعن جملة الربح ، تبعاً لأهمية رأس المال الثابت المتزايدة أو المتناقصة ، بالنسبة الى رأس المال المتحول (الذي ينتج وحده فضل القيمة) .

فاذا كان الرأس مال ما تركيب عضوي أدنى من التركيب المتوسط ؛
أي اذا كانت حصة رأس المال الثابت أدنى فيه من المتوسط ؛ فان معدل
الربح سيزداد ؛ وعلى العكس •

ففي موقف منافسة طليق ، ستتدفق رؤوس الاموال نحو اللوائز التي
يكون معدل الربح فيها أعلى من المتوسط • ان تدفق رؤوس الاموال هذا ،
سيحدث في هذه اللوائز تضخما في العرض بالنسبة الى الطلب ؛ ويكون
الامر على عكس ذلك في اللوائز التي سحبت منها رؤوس الاموال • وعلى
هذا النحو ، سيقوم توازن ما :

« يستثير رأس المال علاقة بين العرض والطلب ، بهذه الحركة الدائمة من الكر والفر ،
وبالطريقة التي يتوزع بها بين اللوائز المختلفة ، تبعا لانخفاض معدل الربح هنا ، وزيادته
هناك ؛ على نحو يؤدي فيه الى تساوي الربح المتوسط ، في دوائر الانتاج المختلفة ؛ الامر
الذي ينتهي الى تحويل القيم الى أسعار انتاج » (١) • المجلد الرابع ، ص ٢١٠ •

ونتيجة لذلك ، فرؤوس الاموال ذات الحجم الواحدة ، تعطي أرباحا
متساوية ، بصرف النظر عن تراكيبها العضوية • وعلى هذا النحو ، ينقلب
قانون القيمة ؛ بل على الاصح ، يتحقق في صورة مضادة • بيد أن هذا التحديد
بقانون القيمة ، لا يعرفه غير العلم • فصور المنافسة التي تتحقق فيها ، هي
التي تخفيها • وهذا ما يبينه ماركس في نصه عن مسؤوليات التعويض •

(١) يساوي سعر انتاج السلعة نفقة انتاجها مضافة اليها نسبة مئوية من الربح ، محسوبة
طبقا لمعدل الربح العام • ومعدل الربح العام هذا يمثل نسبة الجملة الكلية لفضل
القيمة ، التي اغتصبتها الطبقة الرأسمالية ، على رأس المال الكلي الذي قدمته • وينبغي
لنا في الواقع ، أن نعد فضل القيمة منتجا من أجل الطبقة الرأسمالية بأكملها • فحركات
المنافسة التي توازن معدل الربح في اللوائز المختلفة ، غايتها تحقيق هذه « الشيوعية
الرأسمالية » •

« ان ملاقيته المنافسة ، هو تحديد القيمة التي تسود حركة الانتاج ؛ فالقيم هي التي تختفي خلف أسعار الانتاج ، واتحدوا في نهاية الامر » . المجلد الرابع ، ص ٢٢٢ .

وبالمقابل ، تبيّن المنافسة ثلاث ظواهر تمضي في وجهة معاكسة القانون القيمة :

١ - وجود أرباح متوسطة مستقلة عن التركيب العضوي لرأس المال ، في دوائر الانتاج المختلفة ؛ وبالتالي مستقلة عن كتلة العمل الحي التي يستولى عليها في دائرة محددة .

٢ - ارتفاع أسعار الانتاج الناتجة عن تعديل ما في الاجور ، وانخفاضها .

٣ - دوران اسعار السوق ، حوال سعر انتاج سوقي يختلف عن قيمة السوق .

« ان هذه الظواهر كلها ، تبعو مناقضة لتحديد القيمة بزمان العمل ، التي قوامها عمل اضافي غير مأجور . ونحن ، فكل شيء يبعو في المنافسة على خلاف ما هو عليه . ان الصورة المنجزة للعلاقات الاقتصادية ، كما تبعو على السطح ، في وجودها الواقعي ؛ وكما تبسو بالتالي ايضاً ، في التصورات التي يحاول فيها حاملو هذه العلاقات وصانعوها ، أن يفسروها لأنفسهم : هي صورة مختلفة عن صورتها النووية الداخلية الجوهرية الخفية ؛ وهي ايضاً معاكسة ومعارضة لها في الواقع ، ومعاكسة ومعارضة للمفهوم الذي يطابقها » . ص ٢٢٣ .

نجد في هذا النص عناصر نظرية :

- عن بنية حركة النمو ؛

- عن مكان الذات في هذه البنية ؛

- عن اسكان القول الايديولوجي ؛

- وعن اختلافه عن العلم .

فلنضع في لوحة عامة الحدود الماثلة فيه :

الانعكاس

الصورة النووية	الصورة المنجزة
داخلية	سطح
جوهرية	وجود واقعي
مفهوم	حاملون
	صانعون
	تصورات
	توضيح

ويمكننا ان نكمل هذه اللوحة بعدد معين من الحدود المعادلة .
فمستوى الصورة المنجزة هو ايضا مستوى ارتباط الاشياء ، مستوى الحركة
الظاهرية ، ومستوى الواقع . في حين ان مستوى الصورة النووية هو
مستوى الارتباط الداخلي ، ومستوى الحركة الواقعية .

ان هذه اللوحة تسمح لنا أولا ، بأن نحدد بدقة مفهوم العلم . من
أجل ذلك ، لتتذكر النص الذي يحدد الاقتصاد الكلاسيكي على انه علم .

« يسمى الاقتصاد الكلاسيكي بالتحليل ، الى رد صور الثروة المختلفة ، أي الصورة الثابتة
والغريب بعضها عن بعض ؛ الى وحدتها الملائكية ؛ والى تجريدتها من الشكل الذي يقوم فيه
بعضها الى جانب بعض ، قياما لا تمايز فيه .

« انه يريد أن يفهم الترابط الملائكي ، بفصله اياه عن تعدد صور الظهور .

لقد أشرنا الى أن البعد المميز للعلم قد دشن في مشروع الاقتصاد
الكلاسيكي هذا ، باقامة فائق مفهومي لم يرق الى مستوى الفكر . فلنحاول
أن نرى عن كثب ، لماذا لم يرق الى مستوى الفكر ؛ بتحليلنا لمنظومة الحدود،
التي تعرف في نصنا عملية الفهم وشكل المفهوم .

الرّد	التعدد
الوحدة	صور الظهور

ان الأمر يتعلق برّد تعدد صور الظهور ، الى الوحدة ؛ وهذا يحدد مشروعاً ذا أسلوب كنطي . وحينما استخدم ماركس المفردات اللغوية الكنتية ، دل على نموذج معين من علاقة العلم بموضوع بحثه ، سيحدد خصائصه المميزة في « نظريات فضل القيمة » ، على أنه تجريد صوري ، وتجريد زائف ، وتجريد غير كافٍ .

ان هذا النموذج من التجريد ، بتبنيته بعلاقة خارجية بين الوحدة الداخلية وتعدد صور الظهور ، يعوزه نمو في الصورة يتيح للصورة النووية ، ان تتحقق في الصورة المنجزة ، التي تناقضها ، والتي تجعل من الحركة الظاهرية تابعا للحركة الواقعية . وهذا مرتبط بأن شروط امكان هذه الوحدة لم ترق الى مستوى الفكر ؛ وبأن محرك المنظومة لم يكتشف . وحينما فكر ماركس في شروط الامكان هذه ، استطاع أن يصوغ مفهوم الفارق المقوم للعلم ، وأن يحدد وظيفة العلم الصحيحة . فاذا توارت الماهية الداخلية ، أي الصورة النووية في تطور صور حركة النمو، متوالية ومنعكسة في صورها المتطورة ؛ وأصبحت **العنصر غير المرن** (وهذا شأن فضل القيمة في صورة الأربع) ؛ فان العلم يصبح قائماً بما هو علم غير المرن هذا ؛ وهذا رد للحركة المرنية الى الحركة غير المرنية . وعندئذ ، يصبح ممكناً احلال هذا التحديد الجديد للعلم ، محل التحديد الاول ؛ والتحديد الجديد ربما بدا قبل كل شيء مقتصر على خطوطه العامة الى حد ما ؛ ولكننا نستطيع ان نعرضه عرضاً دقيقاً :

« اننا نقوم بعمل علمي ، حينما نرد الحركة المرنية ، أي الحركة التي هي مجرد حركة ظاهرية ، الى الحركة الواقعية الداخلية » . المجلد السادس ص ٣٢٢ .

ان هذا الرد الى الحركة الظاهرية ، ليس في الواقع شيئاً آخر غير عرض الحركة الواقعية . من أجل ذلك ، كان الحد الذي يدل على الفعالية

العلمية ، هو حد المفهوم ، في نصنا . فالأمر يتعلق بإدراك الحركة التي يبدو بها التحديد الداخلي لحركة النمو .

فمن المجدي أن نعين بالنسبة الى المخطوطات ، موقع هذين المفهومين : المفهوم ذاته وعملية الفهم . ان عملية الفهم كانت تشير في المخطوطات ، الى ترجمة احوالها قول انطروبولوجي . ابتداء من هذا ، كان يمكن ايجاد مقولات الاقتصاد السياسي كلها ، على انها تعابير عن مفهوم واحد هو مفهوم (العمل المضاع) . فكل مقولة منها لم تكن الا « تعبيراً محدداً وموسعاً عن » الأسس الاولى ، التي قوامها العمل المضاع والملكية الخاصة ، في نظر ماركس . وقد قدم مثالا على هذه المقولات ، التي بإمكاننا أن نطورها على هذا النحو ، وهي : المقيضة ، والمنافسة ، ورأس المال ، والمال .

اننا نجد في هذا « التعبير المحدد والموسع » ، صياغة غريبة قريبة جداً من صياغات رأس المال . بيد أن ما يدل عليه في الواقع ، هو نسبة بسيطة بين الماهية (الانطروبولوجية) والظاهرة التي هي تعبيرها المخصص . ان الفهم يقرر مجرد فارق في المستوى ، بين ماهية ما ، وظواهر هي كلها ذاتها ، في المستوى ذاته ، تعابير عن الماهية ، لها الصفة ذاتها . فماليس في تعداد المقولات (المقيضة والمنافسة ، ورأس المال ، والمال) موسعاً ولا محدداً ، هو بالضبط فارق المستوى بين المال ورأس المال ، بين حركة رأس المال وحركة المنافسة ؛ وهو ارتباط هذه المقولات في منظومة الانتاج الرأسمالي .

ففي رأس المال ، يقوم ، الفهم خلافاً لذلك ، في وضع كل من هذه المقولات في مكانها ، وفي ادراك حركة الصور ، التي تتحقق فيها حركة نمو الانتاج الرأسمالي . فالعمل على مستوى المفهوم يدرك ترابط الصور في مفاصلها ، بقدر ادراكه لما يحدد هذا الترابط ، اي العلاقات الاجتماعية . وعلى هذا

النحو ، تتيح العلاقة المفهومية لمعدل فضل القيمة ، فهم العلاقة الاجتماعية ،
التي تخفيها العلاقة المفهومية لمعدل الريع .

ان العلم يستطيع بوعي هذه المفاهيم ، أن يدرك ترابط البنية في
مفصلها . وعندئذ يصبح بوسعه في الوقت ذاته ان يوفر لنا شروط اماكن
القول ، القول الذي يستطيع أن يستند الى هذه الشروط ، اذ يحدد الموقع
الذي ينطلق منه ، وهو المواقع الذي تمارس فيه الذات تصوراتها .

ب - وظيفة الذات :

لقد حددت الذات ، أي صانع الانتاج ، هنا وفي نصوص متعددة
أخرى ، على أنها حامل .

ان هذا المفهوم رئيسي . وقد رأينا ما ركس من قبل يستخدمه ،
لتحديد الموضوعات الاقتصادية . واذا أدى هذا المفهوم الى تحديد الذات
والموضوع في وقت واحد ؛ فهذا يبينه بياناً حسناً انتقال المفاهيم الذي
جرى . كان الزوج الاساسي في المخطوطات ، هو زوج الذات / الموضوع
(أو الشخص / الشيء) . وكانت العلاقات التي تحدد الواقع الاقتصادي
تقوم في دائرة محددة ، بهذا الزوج ذات / موضوع ؛ وهي فعل الذات في
الموضوع ، وقلب العلاقة ذات / موضوع ، وتعرف الذات في الموضوع . أما في
رأس المال ، فالذي يحدد موقع الذات والموضوع فهو تباعد علائق الانتاج
عن مراكزها . فلم يعد زوج الذات / الموضوع الرحم المحدد لتكوين مجال
الواقع الاقتصادي ؛ والذات ليست الا حامل علاقات الانتاج التي هي قوام
الموضوعية الاقتصادية .

اننا بصدد سلسلة التحولات التالية :

ذات ← صانع الانتاج (حامل)

فعل ← حركة نمو

موضوع ← شيء حسي يتجاوز الحس (حامل)

في الشكل الاول ، الذات هي المحركة ؛ وفي الثاني علاقات الانتاج هي المحركة .

ويمكننا أن نقيس المسافة بين نظرية الذاتية في رأس المال ، ونظرية الذاتية لماركس الشاب ، برجعنا الى الرسم التخطيطي لمخطوط عام ١٨٤٣ (راجع القسم التمهيدي الحادي عشر) ، فنرى البعد كله الذي يفصل في هذا الرسم التخطيطي الذات الواقعية الجوهرية ، التي يحددها ماركس على أنها حامل ؛ عن الذات الصوفية ، أي عن حامل المعنى المستقل هذا ، الذي هو المعنى الصوفي . هنا تأتي الذات الجوهرية مكان الحامل . وهنا يؤدي مفهوم الحامل - الذي كان يدل على أحد حدود العملية النظرية ، التي كانت تدعى الفصل بين الذات والماهيتها - الى تحديد موقع الذات في العملية الواقعية . وبحركة مزدوجة ، يخلق ماركس بنية النظر ، وهو ينشر بنيته العملية ، التي تجد الذات فيها موقعها .

فمن ناحية ، تفقد الذات كثافتها الجوهرية ، التي كانت تجعلها المبدأ المقوم لكل موضوعية ، وكل جوهرية ؛ لكي لا تحتفظ الا بواقع رقيق لحامل ما . ومن ناحية أخرى ، اذا كان النظر والتزييف يميزان - كما بينا - النمط الذي تبلو بحسبه بالذات ، بنية العملية في الواقع ؛ وهما بعيدان عن أن يكونا نتيجة تحويل يجريه ابتداء من الواقع قول معين ؛ فان المضمون الجوهري لعمل الذات إنما يقوم في الوجود المزيف .

ويمكننا أن نلاحظ تحويلاً من النوع ذاته ، اذا واجهنا المفهوم الثاني ، الذي يحدد وظيفة الذات هذه ؛ انه مفهوم التشخيص ، الذي يجد هو أيضاً جوابه في نموذج مخطوط عام ١٨٤٣ . فالرأسمالي والعامل يجدان أنهما حداً على أنهما تشخيص العلاقات الانتاج ، التي هي رأس المال والعمل المتأجور . وعلى هذا النحو ، كتب ماركس في نص يزداد أهمية يقدر ما نجد فيه إشكالية المتعة والحساب القائمة على أساس جديد :

« ليس للرأسمالي أية قيمة تاريخية ، ولا أي حق تاريخي بالحياة ، ولا أي مسوِّغ اجتماعي في الوجود ، إلا بقدر ما يمارس وظيفة رأس مال مشخص . فالضرورة الانتقالية لوجوده الذاتي ، ليست متضمنة إلا بهذه الصفة ، في الضرورة الانتقالية لنمط الانتاج الرأسمالي . واذن ، ليس الهدف الذي يحدد فعاليته قيمة الاستثمار ولا المتعة ؛ وإنما قيمة التبادل ونزاعها المستمر . »

« ويتطلب تطور الانتاج الرأسمالي ، تنمية مستمرة لرأس المال الموضوع في مشروع ما ؛ وتفرض المنافسة القوانين المتضمنة في الانتاج الرأسمالي ، على انها قوانين قسرية خارجية ، تضغط على كل رأسمالي فردي » . المجلد الثالث ، ص ٣٢ .

وعلى هذا النحو ، يتحدد صانع الانتاج ، على أنه تشخيص لعلاقات الانتاج ، أو حامل لها . انه يتدخل هنا ، لا على أنه ذات مكوِّنة ، وإنما على أنه ذات مدركة تحاول أن تفسر لنفسها العلاقات الاقتصادية التي تدركها . وفعل وضَّح الذي كان يعبَّر عند ماركس الشاب ، عن الفعالية النقدية ؛ أصبح يدلُّ هنا على «الكيفية الزائفة بالضرورة ، التي تحاول بها الذات الرأسمالية ، أن تشرح البنية التي غلت هي من ضمنها» ان تصوراتها ليست في الواقع - وفقاً لرأي ماركس - إلا «التعبير الواعي عن الحركة الظاهرية» . والدوات معرفتها هي الحدس والتجربة بخاصة ، المرتبطة بانتظام الحركة الظاهرية ، وبالصورة الثابتة للصورة المنجزة . وتعلمنا التجربة بعض العلاقات المنتظمة ؛ وعلى سبيل المثال ، العلاقة بين الاجور وأسعار السلع . مما يجعلنا نستخلص النتيجة القائلة ان ارتفاع الاجور يرفع الاسعار . فلننظر كيف ستعمل هذه المنظومة في حالة مسوِّغات التعويض .

« منذ أن يبلغ الانتاج الرأسمالي درجة معينة من التطور ؛ لا تتحقق إطلاقاً المساواة بين معدلات الربح المختلفة في الدوائر الفردية ، ولا اقامة معدلٍ متوسط للربح ناتجة عن ذلك ، بمجرد عمل الجذب والضغط ، الذي تجذب أسعار السوق في مجراه رأس المال ، أو تدفعه . فبعد أن تثبتت الاسعار المتوسطة وأسعار السوق المطابقة لها ، خلال زمن معين ؛ يبدو لوعي الرأسماليين الفرديين ، أن بعض الفوارق قد عرَّض بعضها بعضاً ، أثناء عملية التسوية

حده ؛ ولا يتأخرون عن تضمينها حساباتهم المتقابلة . فهذه الفوارق توجد في تصور الراسمالين ؛ وهم يدخلونها في حسابهم ، بصفتها مسوغات تعويض .

« والفكرة الأساسية المتولدة عن ذلك ، هي الربح المتوسط ذاته ؛ أي الفكرة القائلة ان رؤوس الاموال ذات الحجم الواحدة ، يجب أن تغل بالضرورة أرباحاً متساوية ، في خلال ارمئة واحدة » . ص ٢٢٣ .

ويمكن أن نحلّ وهم الذات الرأسمالية الى عنصرين :

١ - انها تحولّ ظواهر الحركة الظاهرية ، التي يتحقق قانون الحركة الواقعية الذي تجهله من خلالها ، الى قوى داخلية محرّكة لافعالها . وعلى هذا النحو ، ليست مسوغات التعويض الا ظواهر مساواة معدل الربح بالمنافسة ، التي يحولها الراسمالي الى قوة محرّكة داخلية ، تحدد حسابه .

« على هذا التصور ، يعتمد حساب الراسمالي ، الذي ينسب كذلك الى نفسه تماماً ، الربح الذي يفقده في الواقع ؛ تعويضه خسارته برفع ما للسعر ؛ كان يحقق مثلاً رأس مال ما دورته تحقيقاً ابطأ ؛ اما لأن السلعة قد تأخرت في حركة الانتاج ؛ أو لأنه يجب أن تباع في أسواق بعيدة » . ص ٢٢٣ .

٢ - انطلاقاً من هذا ، تتخيل الرأسمالية ، ان مسوغات التعويض ، هي التي تحدّد وجود الربح ؛ في حين ليست هذه المسوغات الا ترجمة لتوزيع جملة الربح الذي يكونه الجمالي العمل الاضافي المستغل في مجمل الدوائر ، تبعاً لأهمية رؤوس الاموال الفردية .

« ينسى الراسمالي فقط ؛ أو لا يرى بالاحرى ، لأن المنافسة لا تظهر له ذلك ، ان كل مسوغات التعويض ، التي يعلق الراسماليون أهمية عليها ، أثناء حساب المقابلة بين أسعار السلع ، في فروع الانتاج المختلفة ؛ انما ترتد مجرد ارتداد الى المسوغ التالي ؛ وهو أنهم جميعاً لهم حق متساو ، بالنسبة الى رؤوس أموالهم ، في الغنيمة المشتركة ، التي هي فصل القيمة . وبما أن الربح المخزّن يختلف عن فضل القيمة الذي اغتصبوه ؛ فانه

يكثر لهم بالأحرى ، ان مسوغات التعويض لا تؤدي الى مساواة اسهامهم في جملة فضل
التيمة ، وانما تغلق الربح ذاته ؛ لانهم يرون ان الربح يأتي بكل بساطة من زيادة نفقة
انتاج السلعة ، كائناً ما كان الباعث » ص ٢٢٤ .

ويمكننا ان نستخلص من هذا التحليل ثلاثة عناصر مهمة :

١ - اننا نرى ، ان في مستوى وعي صانع الانتاج ، ادراكاً للحركة
الظاهرية ، وتأكيداً للانعكاس الذي هو قوامها .

وفي الحركة الواقعية ، يقوم الربح على فضل القيمة ، أي على العمل
غير المأجور . فكتلة العمل الاضافي المستغل هي التي تحدد كتلة فضل
القيمة ، التي ترسم بالتالي الحدود التي يمكن أن يوزع الربح في داخلها .
وعلى هذا النحو ، يقوم قانون القيمة التي هي عمل ، بدور القانون المنظم
لمجموع الانتاج . فمقولة الربح لا تتعلق بانتاج فضل القيمة ، وانما
بتوزيعها . فالحركة الظاهرية تظهر حركة توزيع فضل القيمة هذه ، على
انها حركة مكونة لفضل القيمة . فالناتية الرأسمالية التي تحول هذه
الظواهر الى أشياء داخلية لها صفة مسوغات التعويض ؛ يمكنها عندئذ ان
تعدّ قوامها المحركة مكونة لها .

٢ - اننا نرى في الوقت ذاته ، ما تمثله تصورات صانع الانتاج .
انها مقولات ممارسته . فالرأسمالي ليست له أية فائدة من اهتمامه ببنية
التقسيم الداخلية . والمقولات التي هو بحاجة اليها ، هي التي تعبّر عن
صور الحركة الظاهرية ، التي يعيش فيها ممارسته ، ويجري حسابه .
فالمقولات المكونة للعملية ، هي بالنسبة اليه ، على نحو معين ، عناوين
دقتر حساباته .

وفضلاً عن ذلك ، تعبّر منظومة الاوهام الرأسمالية عن نفسها ، في
نظرية عن المقادير . فتحدد قيمة السلع بزمان العمل ، هو شيء ما يجري

من وراء ظهور الرأسمالي ؛ وفضل القيمة لا يدخل في دفتر حساباته . انه بحاجة من أجل اجراء حسابه ، الى مقادير منظمة معينة . وهو يجدها في المقادير التي تحدد توزيع القيمة المنتجة ، أي في الأجر والربح والريع ، فعلى سطح الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي في تجربة الرأسمالي ، تبدو هذه المقادير على انها «العناصر المكونة لقيمة السلع» وفضلاً عن ذلك ، فالرأسمالي يدخلها في حسابه ، على أنها مقادير مكونة للقيمة .

« تظهر التجربة على المستوى النظري ، والحساب الفرض على مستوى الممارسة ؛ أن أسعار السلع يحددها الأجر والفائدة والريع أي سعر العمل ، وسعر رأس المال ، وسعر الأرض ؛ وان عناصر السعر هذه تقرر الاسعار المنظمة بالفعل » . المجلد الثامن ، ص ٢٤٩ .

٣ - وأخيراً ، يمكننا أن نحدد بصدد مفهوم الحساب ، تحول الموقع الذي حدث بالنسبة الى الخطوط وفي الخطوط ، كانت نظرية الحساب دليلاً على الانقلاب ، الفني كان لابداً للقرار الذي اتخذته الداتية الرأسمالية ، من أن يجعله يرتد ضدّها . فالرأسمالي ، باجرائه الحساب من أجل صالحه ، لم يقدم وكيل أعمال للفكر الكلي الهيكلي ، وإنما قدّمه لتطور الماهية الانسانية . هنا ، يقوم حساب الرأسمالي ، في مستوى حركة البنية الظاهرية . انه يعتقد ، أن حسابه يحدد حركة القيمة ؛ في حين أنه محدد بهذه الحركة . ان نظرية الحساب الرأسمالي ، هي نظرية الوهم الضروري للرأسمالي ، لكي يحتل مكانه بما هو صانع الانتاج ، وبما هو حامل العلاقة الرأسمالية .

اننا نجد هنا من جديد ، آلية المظهر بما هي تفاوت بين تكوين الصور وادراكها . فالذات الرأسمالية ، تعي بما هي ذات مدركة ، بعض العلاقات التي تقوم بها الحركة الظاهرية . وحيثما تجعل منها القوى المحركة لفعالها ، تعتقد أنها ذات مكونة . انها تعتقد أنها ستجد في الظواهر من جديد ، نتائج فعاليتها المكونة . في هذه الكيفية التي تطرح بها نفسها على أنها

مكونة ، نرى التزيف الذي قلنا انه قوام وجودها ، يبلغ تمامه .

وسيقدم لنا خفض معدل الربح مثالا آخر عن ذلك ، اذا ما عدنا
بالظواهر ، عملية تحددنا الارادة الرأسمالية .

« انها ظاهرة ناتجة عن طبيعة نظم الانتاج الرأسمالي ، وهي : حينما تزداد انتاجية العمل ، ينقص سعر كل سلعة على حدة ، أو سعر كمية معينة من السلع ؛ ويزداد عدد السلع . وتنقص كتلة الربح بالسلعة ، ومعدل الربح بالنسبة الى مجموع السلع ؛ في حين تزداد كتلة الربح المحسوبة على مجموع السلع الكلي . هذه الظواهر تتجلى على السطح فقط ، على النحو التالي : خفض كتلة الربح بالسلعة الفردية ؛ خفض سعر هذه السلعة ؛ ازدياد كتلة الربح المحسوبة على العدد الكلي ، بازياد السلع التي ينتجها رأس المال الكلي للمجتمع ، أو ينتجها الرأسمالي الفردي أيضاً . وعندئذ ، يمكننا أن نستنتج من هذه الوقائع هذه الفكرة ؛ وهي : أن الرأسمالي يقلل من نصيبه من الربح بالسلعة الفردية ؛ ولكنه يعوض خسارته بارتفاعه عدداً أكبر من السلع ؛ لأن هذا ما يحلوه له » . المجلد السابع ، ص ٢٤٣ .

هنا نرى أيضاً بجلاء ، علاقات الحدود الثلاثة التالية : النزعات المتضمنة في رأس المال ، والحركة الظاهرية ، ووعي الرأسمالي .

« يبدو نقص معدل الربح هنا ، نتيجة لزيادة رأس المال ، وحساب الرأسماليين ، الذي هو لازمة هذه الزيادة . بحسب هذه الجنبات ، لابد لكتلة الربح الذي سيدخلونه الى جيوبهم ، من أن يصبح ، بمعدل ربح أقل ، أكثر ارتفاعاً » . ص ٢٣٨ .

وعلى هذا النحو ، يحدد مكان 'صناعي الانتاج' ، في حركة النمو ، التصورات الضرورية لممارستها ، بما هي مجرد تعابير عن الحركة الظاهرية لرأس المال ، وبالتالي بما هي منعكسة انعكاساً كلياً بالنسبة لحركته الواقعية . وهذا ، يُفسَّر و يُؤسس مفهوم الانعكاس ، الذي استُخدم منذ الايديولوجية الألمانية ، لتجديد الايديولوجيا ؛ بيد أنه بقي حينئذ دون تأسيس ؛ لأن هاركس لم يقرر الفارق بين الصورة النووية والصورة

المنجزة • وهذا لأن ماركس بقي في الايديولوجية الالمانية ، أسير مفهوم إيديولوجي للواقع • لقد كان العلم في رأيه ، يقوم في مستوى الواقع • كان يقول : كان الامر يتعلق بدراسة الواقع بنظرة الانسان العادي • وبما أنه لم يكن يفكر في الفارق بين الواقع والحركة الواقعية ؛ فقد بدا له الانعكاس على أنه مجرد وظيفة ذاتية ما - وقد قدّم التفسير بوصف هذه الذاتية ، بأنها برجوازية صغيرة • لقد كان اشترنر أو بَوَر برجوازيين صغيرين ؛ وكانت ماهية الذاتية البرجوازية الصغيرة هي كونها عاجزة عن أن ترى الواقع وأن تعكسه في وجهه الآخر •

هنا نجد العكس قائماً على أساس من بنية حركة النمو ذاتها • كذلك تجد الفارق بين هذا المفهوم ومفهوم الانعكاس قائماً ؛ وقد كان مفهوم الانعكاس يميز العملية النظرية عند ماركس للشباب •

ان مكان صانعي الانتاج الذي حُدّد هذا التحديد ، يعين في الوقت ذاته المكان الذي انطلق منه قول معين عن الاقتصاد ؛ أي قول الاقتصاد العالمي

« ان الاقتصاد العالمي يقتصر في الواقع ، على ترجمة تصورات صانعي الانتاج ، مأخوذة في علاقات الانتاج البرجوازي ، على مستوى ذهني ؛ وأن يصعبها في منظومة ؛ وأن يدافع عنها »
انجلد الثامن ، ص ١٩٦ •

في المخطوط الثالث ، كان الاقتصاد السياسي يبدو على أنه قول الذاتية الرأسمالية • وقد كانت هذه الوظيفة من شأن قول خاص ؛ وهو قول الاقتصاد العالمي • أما الاقتصاد الكلاسيكي فقد وُجد هو ذاته قائماً على أرض العلم ؛ وعلى هذه الأرض يتقرر الفارق بينه وبين قول ماركس العلمي •

ج - قيمة الانتاج وسعره - عود الى مسألة التجريد :

لقد أصبح لدينا الآن وسائل تحديد هذا الفارق تحديداً دقيقاً •

وسنقوم بذلك ، بصدد مسألة اتاحة الفرصة لمناقشة واسعة ، عن علاقة قيمة الانتاج بسعره .

فلنتذكر تحديد سعر الانتاج :

« يساوي سعر انتاج السلعة ، نفقة انتاجها ، مضافة اليها نسبة مئوية من الربح ، محسوبة طبقاً لمعدل الربح العام . انه بتعبير آخر يساوي نفقة انتاجه ، مضافاً اليها الربح المتوسط » . المجلد الرابع ، ص ١٧٤ .

في سعر الانتاج ، نجد هذا الانقلاب الذي فحصنا عنه من قبل ، متحققاً ؛ وهو : ان رؤوس الاموال المتساوية تعطي معدلات ربح متساوية ، مستقلة عن التركيب العضوي لرأس المال ؛ الامر الذي يبدو انه يقلب نظرية القيمة .

ان تحويل قيم سعر الانتاج يبدو انه يهدم اساس المنظومة ذاته ؛ أي تحديد قيمة السلع بزمان العمل الذي أنفق فيها « تلويح المذهب الاقتصادي » ، المجلد الثامن ، ص ١٦٤ .
لقد أفسح هذا التناقض المجال ، منذ نشر الكتاب الثالث ، أمام مناقشات نجد صلاها في الملحق المتمم للكتاب الثالث ، الذي كتبه انغلز . وفي زمن أقرب عهداً ، نجد هذا التناقض يتحول الى اشكالية في مقالة كتبها أحد علماء الاقتصاد الايطاليين ، ويدعى بيترانيرا ، وعنوانه : بنية رأس المال المنطقية (١) . ويحاول بيترانيرا أن يقدم تفسيراً قائماً على أساس من المفاهيم التي قدمها دلافولبه ، لتحديد علمية الماركسية .

انه ينقد أولاً نموذج التفسير الذي يقوم على أساس من مماثلة الماركسية بالفيزياء . بحسب هذا التفسير ، يصبح قانون القيمة التي هي عمل ، قانوناً نظرياً صالحاً لمجال فارغ . بيد أننا نكون بصدد مجال ممتلئ ، حينما نكون بصدد واقع الظواهر الاقتصادية . ومن هذه الواقعة ،

(١) مجلة « المجتمع » سنة ١٩٥٥ .

ينتج عدد معين من الظواهر العرضية المثيرة للاضطراب ، التي تماثل ظواهر الاحتكاك . وعلى هذا النحو ، لابد للفارق بين قيمة الانتاج وسعره ، من أن يعبر عن الفارق بين قانون يعمل في الفراغ ، وقانون يعمل في الملاء .

هذا التقابل فراغ/ملاء يرجع في نظر بيترا نيرا الى نظرية في التجريد ليست ماركسية . وهو سيوضح في مقابله نظرية في التجريد المحدد ، أي في التجريد الذي يمثل مرحلة من مراحل التطور التاريخي المحدد .

وهو يدعم تأويله بالوثائق التالية .

١ - نص من الكتاب الثالث (المجلد الرابع ، ص ١٩٣) :

« ان مبادلة السلع بقيمتها أو بنا يقارب قيمتها ، يتطلب درجة من التطور أقل مما تتطلبه مبادلتها بأسعار الانتاج ، التي تفترض مستوى محدداً من التطور الرأسمالي » .

٢ - الملحق المتمم للكتاب الثالث ، الذي كتبه «نغلز» للاجابة عن الاعتراضات والتأويلات المختلفة ، التي تثيرها مسألتنا . في هذا النص ، يريد «نغلز» أن يدحض الرأي القائل بأن قانون القيمة لا يمكن أن يكون إلا « وهماً نظرياً » ، أو « تجريبياً » ، لا يطابق شيئاً من الواقع . وقد قاده هذا الى كتابة ما يلي :

« ان قانون القيمة الذي وضعه ماركس يصح على العموم ، بقدر ما يمكن أن تصح القوانين الاقتصادية ؛ وهذا يعطى على كل فترة الانتاج البسيط للسلع ؛ ويظل صادقاً بالتالي ، على اللحظة التي خضع فيها الانتاج لتعديل ما ، أحدثه قيام نمط الانتاج الرأسمالي .

« ... ان قانون القيمة الذي وضعه ماركس ، يصح إذن عموماً من الناحية الاقتصادية ؛ بالنسبة الى فترة بدايتها ببداية التبادل الذي حوّل المنتجات الى سلع ، ونهايتها القرن الخامس عشر من التاريخ الميلادي » . المجلد السادس ص ٣٥ .

اذلا كان تعليق «انغلز صحيحاً ، فاننا نصل الى هذه النتيجة المفاجئة تماماً ؛ وهي ، أن قانون القيمة التي هي عمل ، كان صحيحاً قبل الرأسمالية ، ولكنه كف عن أن يكون كذلك ، بتطور نمط الانتاج الرأسمالي . ففي قلب الرأسمالية المتطورة ، لا يمكن للمقولة السائدة أن تكون اطلاقاً هي القيمة ، وإنما سعر الانتاج .

إن بيترانيرا يتخذ تأويل «انغلز هذا ، أساساً له . فالقيمة في رأيه ، هي تجريد محدد يطابق مرحلة من مراحل التطور السابقة . أما سعر الانتاج هو ذاته ، فيفترض معدل الربح المتوسط سابقاً عليه ؛ انه يفترض سابقاً عليه ، وجود فروع مختلفة من الصناعة ، تتميز بتركيبها «التقني» المختلف الرؤوس أموالها ؛ «وتتميز بالتالي بتركيبات عضوية ومعدلات ربح مختلفة . وعلى هذا النحو ، فهو تجريد محدد يصور مرحلة التطور ، التي هي مرحلة الرأسمالية ، في القرن التاسع عشر .

انطلاقاً من هذا ، سيستخدم بيترانيرا نظرية من نظريات دلافوليه الجوهريّة ؛ التي تتميز بحسبها علمية الماركسية ، باقامتها نظاماً منطقياً للمقولات ، معاكساً للنظام الزمني لظهورها . هذه النظرية تعتمد على فكرة شهيرة من « المقدمة العامة » ، التي يصرح فيها ماركس قائلاً :

« انه لا بد أن يكون مستحيلاً وخطأً ، وضع المقولات الاقتصادية في الترتيب الذي كانت محددة فيه تاريخياً . ان ترتيبها تحده خلافاً لذلك ، العلاقات القائمة فيما بينها ، في المجتمع البرجوازي الحديث ؛ وهو بالضبط معاكس لما يبدو انه ترتيبها الطبيعي ، أو لما يطابق ترتيبه تتبعها ، في مجرى التطور التاريخي » . اسهام ٠٠٠ من ١٧١ .

هذا النص يحيلنا الى نظرية الصورة الأساسية وهو يتضح بالفقرة السابقة التي يصرح فيها ماركس خصوصاً بقوله :

« في صور المجتمع كلها ، يحدد انتاج محدد ، والعلاقات التي يولدها ، مكانة ضروب الانتاج الاخرى كلها ، وعلاقاتها المتوالدة عنه ؛ وأهميتها » . ص ١٧٠ .

في نمط الانتاج الرأسمالي ، تكون صورة رأس المال الصناعي ، هي الصورة الاساسية . ان صورة رأس المال الصناعي هي الاخيرة في ترتيب ظهورها . أما صور رأس المال التجاري ، وصور رأس المال المالي ، فهي أكثر تقدماً . انها هي التي أتاحت ميلاد رأس المال الصناعي . بيد أن رأس المال الصناعي ، عندما أصبح الصورة الاساسية لنمط الانتاج الرأسمالي ، أخضع هذه الصورة التي سبقت وجوده ، وجعل منها صوراً خاصة بحركة النمو

وعلى هذا النحو ، فرأس المال الصناعي ، له - كما يقول ماركس - أسلوب خاص به ، في اخضاع رأس المال الذي ينطوي على فائدة . فنظام الاعتماد هو صورة خاصة به ومن خلقه . في صورة الاعتماد ، يبدو رأس المال الذي ينطوي على فائدة ، وكأنه مجرد صورة خاصة ، خاضعة لرأس المال الصناعي .

هذا الرسم التخطيطي هو الذي سيستخدمه بيترا انيرا للتعبير عن العلاقة (قيمة/سعر) في الانتاج ، من دون أن يحسب حساباً للمستوى الذي تقوم فيه هذه المقولات . انه سيقوم بين قيمة الانتاج وسعره ، العلاقة ذاتها ، التي كان ماركس أقامها بين رأس المال المنطوي على الفائدة ، ورأس المال الصناعي .

لتكن في الواقع المتوالية الزمنية :

سعر السوق - القيمة - سعر الانتاج - (سعر الاحتكار) .

أو ؛ وهذا أسلوب آخر في التعبير عنها :

القائض - فضل القيمة - الربح - (دخل الاحتكار) .

إذا عكسنا هذه المتوالية (ترتيب ظهور المقولات تاريخياً) ، حصلنا على الترتيب النظري لتبعية بعضها لبعض في المجتمع الرأسمالي . ان

كل مقولة تخضع لها تاريخياً المقولة السابقة ، وتسمح بفهمها نظرياً .
 في الزمن الذي كتب فيه ماركس ، كانت المقولة السائدة هي مقولة سعر الانتاج .
 أما مقولة القيمة ، وهي المقولة السائدة في المراحل لسابقة ، فقد أصبحت
 الآن ملحقة به ، نظرياً وتاريخياً . هنا أيضاً ، نصل الى نتيجة مفاجئة
 جداً ، وايصعب التوفيق بينها وبين نظرية صور التجلي .

فلماذا كان تطبيق نص « المقدمة العامة » ، الذي حدث هنا ، غير
 مشروع ؟ لأننا كنا في الحالة الاولى بصدد علاقة بين صور وجود القيمة .
 فرأس المال الصناعي ، وهو صورة وجود القيمة الأساسي في نمط الانتاج
 الرأسمالي ، يجعل من رأس المال التجاري ومن رأس المال الذي ينطوي على
 فائدة ، صور القيمة الملحقه به . أما في الحالة الثانية (علاقة قيمة الانتاج
 بسعره) ، فاننا بصدد علاقة بين القيمة وصور وجودها ؛ بصدد علاقة
 للصورة النووية ، أي بنية حركة النمو النووية ، وصورها الأكثر تطوراً ،
 والأكثر تشخصاً . فالربح لا يمثل صورة أثر فيها الاضطراب ، بالنسبة
 الى فضل القيمة ؛ وهو الا يمثل فضلاً عن ذلك ، الصورة السائدة التي
 لا بد لها من أن تلي فضل القيمة ؛ بل هو يمثل الصورة التي تتجلى فيها .
 ان القيمة وفضل القيمة هما محركا المنظومة . ولكنهما بما هما
 كذلك ، هما العنصران الخفيان فيها .

« ان فضل القيمة ومعدل فضل القيمة ، هنا نسبياً العنصر غير المرن والنقطة الجوهرية ،
 اللذان يجب توضيحهما ؛ في حين أن معدل الربح ، وبالتالي فضل القيمة في صورة الربح ،
 هما ظاهرتان تظهران على السطح » . المجلد الخامس ، ص ٦١ .

وسيقول ماركس كذلك عن سعر الانتاج ، « انه » صورة قيمة السلعة
 وقد غدت خارجية تماماً ، وبدأت للنظرة الاولى غير مفهومية » .

حينما ننتقل من فضل القيمة الى الربح ، ومن قيمة الانتاج الى

مسعره ؛ لا ننتقل من مرحلة تاريخية أكثر تقسماً ، وانما ننتقل الى مستوى آخر **حركة النمو** . اننا في مستوى ظواهر الصورة المنجزة ، ولسنا على الاطلاق في مستوى الماهية ، أي الصورة النووية . بيد أن قانون الماهية يتحقق في عكس الظواهر ؛ فقانون القيمة هو الذي يحدد انتاج فضل القيمة لمجموع الطبقة الرأسمالية . فالربح وسعر الانتاج هما المقولتان اللتان لا تخصان الا توزيع فضل القيمة ، على أعضاء الطبقة الرأسمالية . انهما الصورتان اللتان يتخذهما فضل القيمة في مستوى حركة النمو الاجمالية .

وعلى هذا النحو ، فما يعوز بترانيرا ، هو الفارق الجذري الذي أتاح للمركس ، أن يفسر ما بقي دون تفسير ، في الاقتصاد الكلاسيكي ، بسبب نظرية في التجريد غير كافية ؛ وهي نظرية علاقة فضل القيمة والقيمة بصورهما المعدلة . لقد وجد علماء الاقتصاد الكلاسيكيون أنفسهم أمام المسألة التالية : كيف نوفق بين قانون القيمة التي هي عمل ، وظواهر الانتاج البرجوازي التي تنفيه ؟ هاكم خصوصاً الكيفية التي طرحت بها المسألة على آدم سميث ، وفقاً لرأي هاركس :

« لا شك أن آدم قد حدد قيمة السلعة ، بزمان العمل المتضمن فيها ؛ ولكنه فعل ذلك ليجعل من واقعية تحديده أمراً حاصلًا في زمن سابق عليه هو . وبتعبير آخر ، فما بدا له صحيحاً بالنظر الى السلعة وحدها ، أصبح لديه غامضاً ، منذ أن حلت محلها صور رأس المال ، والعمل المأجور ، والنخل العقاري ، الخ ... الأكثر رقياً ، والأكثر تعقيداً . وهذا ما يعبر عنه يقوله : ان قيمة السلع كانت تقاس بزمان العمل المتضمن فيها ، في الفردوس المفقود للبرجوازية . حيث كان الناس لا يحتاجون تجابه الرأسماليين والاجراء والملاك العقاريين والبرابيين الخ ... بل تجابه مجرد منتجي سلع ، ومجرد متبادلي سلع فقط ، اسهام ... »

ص ٣٥ - ٣٦

فلنتذكر الآن ما قاله لنا انغلز ، من أن قانون القيمة الذي وضعه

ماركس ، كان صحيحاً « بالنسبة الى كل فترة الانتاج البسيط للسلع » ، قبل التعديل الذي أتى به مجيء نمط الانتاج الرأسمالي . بيد أن نظرية كهذه هي ما يؤخذ ماركس عليه سميت « وبالاجمال » ، يريد انغلز وبيترايرا أن يبتزنا ماركس من خطيئة ريكاردو في التجريد ؛ بالقاء عبء نظرية سميت على عاتقه . أما ماركس هو ذاته ، فلا يترك لنا أي شك بصدد نظريته الخاصة .

« يفترض قانون القيمة ، من أجل اكتمال تطوره ، مجتمع الانتاج الصناعي الكبير ، والمنافسة الحرة ، أي المجتمع البرجوازي الحديث » . اسهام ٠٠٠ ص ٢٧ .

فحقيقة تبادل السلع فردياً بقيمتها شيء ؛ وقانون القيمة شيء آخر . فنظرية حركة نمو الصور وتطورها ، تتيح لنا أن نفهم ، ان قانون القيمة يتحقق في ضده ، أثناء اكتمال تطوره ؛ وهو مبادلة السلع بأسعار انتاجها .

كان انغلز قد طرح المسألة طرحاً صحيحاً في مقدمة الكتاب الثاني ، فخطأ التفسير عنده يصبح عسير الفهم ، هذا اذا لم ننسبه الى رد فعل واقعي استدعته الظروف الراهنة آنذاك . ولكننا نرى مقابل ذلك ، بما فيه الكفاية ، ما يدعم تأويل بيترايرا . فقد صرح بيترايرا ، ان قيمة الانتاج وسعره ، كانا يطابقان مستويي تجريد مختلفين - يجب أن لا نخلط بينهما وبين نماذج التجريد ، كما يقول لنا . فالأمر يتعلق يقيناً بمستويات تجريد مختلفة ؛ بيد أن هذه المستويات من التجريد لم يفكر بيترايرا فيها ، الا بما هي تعبير عن مراحل مختلفة من التطور التاريخي . فالتجريد لا يفكر فيه هنا ، الا على أنه لحظة منفصلة عن تاريخ يجري على خط واحد .

بهذا يضع بيترايرا نفسه على أرض هي أرض مخطوطات عام ١٨٤٤ ، التي تمثل نظرية التوحيد بين بنية حركة النمو بما هي موضوع العلم ، وتطور تاريخ .

واذا وحّد بيترا نيرا بين صورة تطور حركة النمو ومرحلة التطور التاريخي ، فهذا لأنه يقف مثل دلافولبه على أرض تاريخية ونظرية في التجريد فصلاً ؛ أي على أرض اختبارية مرسومة بفروض مخطوطات عام ١٨٤٤ المسبقة ، كما رأينا . انه في صراعه ضد الجدل المجرد ، لا يستطيع أن يتصور تكوين موضوعية لا تتفق مع تطور تاريخ ما .

اننا هنا بصدد جهل البنية ، باسم تحيز للتاريخية ؛ في حين أن تحليل تحديدات البنية ، يسمح وحده بالضبط ، بالدراك تاريخية الصور والمقولات الاقتصادية ، ادراكاً غير مباشر . والأمر هو على هذا النحو ، بالنسبة الى تحليل السلعة بما هي موضوع حسي يتجاوز الحس ، الذي سمح بوضعها على أنها تعبير عن بعض العلاقات الاجتماعية ، وبالتالي عن مرحلة معينة من التطور التاريخي .

واذا تابعنا دراسة هذه النقطة ، وجدنا من جديد النقطة التي انطلقنا منها ؛ وهي جهل ريكاردو للصورة التي هي قيمة . لقد وضع ريكاردو العمل على أنه جوهر القيمة ، من دون أن يشغل نفسه بالصفة الخاصة بهذا العمل ، ومن دون أن يدخل في حسابه حقيقة أن هذا العمل كان يظهر في صورة خاصة تماماً . لقد اكتفى بتأكيد قانون القيمة . بيد أننا نعلم ، ان الظواهر المدركة تناقض هذا القانون :

وعندئذٍ يعرض امكانان ؛ فاما أن نتخلى عن قانون القيمة ، أي نتخلى في رأي ماركس ، عن « أساس الاتجاه العلمي وأرضه » ؛ وهذا هو حل الاقتصاد العالمي ؛ وهو أيضاً حل آدم سميث الظاهري ، الذي حدد قيمة السلع بنظرية المنابع الثلاثة (الأجر ، والربح ، والريع) ، حينما ردّ قانون القيمة الى الأزمنة السابقة عليه (آدم سميث) . واما أن نتمسك بالقانون مثل ريكاردو ؛ ولكن لابد من قوة قسرية لاقطاع بعض الوقائع

في قانون القيمة ، تكون مناقضة له ، مثل معدل الربح المتوسط . وهذا
الاقحام يجريه ريكاردو بنفي مزدوج :

— نفي الفارق بين فضل القيمة والربح . ففي نظره ، ليس الربح
الا تعبيراً مخالفاً لتعبير فضل القيمة ؛ وسعر الانتاج — الذي يدعوه ريكاردو
سعراً طبيعياً — هو التعبير عن القيمة بالمال .

— نفي الانعكاس . وعلى هذا النحو ، فالربح المتوسط الذي يبدو
وكانه نقيض قانون القيمة ، هو عند ريكاردو اثبات له . وعلى نحو أعم
تبدو الحركة الظاهرية عند ريكاردو كأنها اثبات للحركة الواقعية .

في هذه العملية المزدوجة ، يتجلى منهج ريكاردو نموذجاً للتجريد ،
نموذجاً كان اليه لجوؤه :

« حينما تبين ريكاردو صورة المنافسة ، رفض مظهر المنافسة ، لكي يدرس القوانين
بما هي كذلك . وبمكاننا أن نؤاخذ من ناحية ، على أنه لم ينعب بعمد بما فيه الكفاية ؛
ومن ناحية أخرى ، على أنه أخذ الصورة الخارجية مباشرة ، على أنها تمثل وتثبت القانون
العام ، بدلاً من أن تطوره . بالمعنى الاول ، يظل تجريده ناقصاً ؛ وبالمعنى الثاني ، يظل
صورياً خالصاً وخاطئاً في ذاته » . تاريخ المذهب الاقتصادي ، المجلد الثالث ، ص ٨٩ .

بصدد النقطة الاولى ، يتخذ ماركس الموقف المضاد للنقد الاعتيادي
لريكاردو ، الذي كان أيضاً نقد ماركس الشاب . فريكاردو ليس مغالياً في
تجريده ، وليس مجرداً بما فيه الكفاية .

« لابد لنا من أن نخطئ » ، اذا آخذناه على غلوه في التجريد . فالعكس هو الصحيح ؛
فهو حينما نظر الى قيمة السلع ، لم يتعلم أن ينس الارباح التي تكشفها له المنافسة .
المصدر نفسه ، ص ٤٧ .

والحقيقة ، ان ريكاردو يدخل — كما يقول لنا ماركس — مقولات

مثل الأجر ، ورأس المال ، والربح ، ومعدل الربح العام ، الخ ٠٠٠ في فصله الأول ، الذي كان ينبغي له ، أن لا يعالج إلا قيمة السلع ، محددة بزمن العمل ٠ وخلافاً لمبدئه (انحلال صور الثروة الثابتة) ، يتخذ ريكاردو الصورة الخاصة بفضل القيمة ، التي لا يميزها من الصورة الخالصة ، على أنها معطيات ٠ وعلى هذا النحو ، فهو يفترض مسبقاً منذ الفصل الأول ، معدل الربح العام ٠ أما ماركس هو ذاته ، فينتقل من عملية إزاحة جذرية . وهناك كيف يحدد عنصراً من « العناصر الثلاثة ذات الجودة العميقة » ، في رأس المال ، في رسالة موجهة الى انغلز في الثامن من كانون الثاني ١٨٦٨ :

« حينما عارضت الاقتصاد السالف كله ، الذي يرى بادي ذي بداهة ، في الاشكال الخاصة والمتميزة بفضل القيمة معطى هو واحد مع الصور الثابتة للربح والربح والفائدة ؛ وهو يعالجها بما هي كذلك ، عالجت الصورة العامة لفضل القيمة حيث ما يزال كل هذا مختلطاً كما تختلط العناصر في المحلول الواحد ان صح القول » .

فاذا لم يميز ريكاردو بين صورة عامة و صورة خاصة ؛ فهذا يرجع أساساً الى جهله بتحديدات الصورة ٠

وهنا نلامس النقطة الثانية ، وهي أن تجريد ريكاردو صوري وخاطيء في ذاته ٠ وسيعارض ماركس في مكان آخر بينه وبين التجريد الحقيقي ، ويميزه على أنه تجريد قسري ٠ وأساس هذا التجريد الخاطيء قد حله ماركس ، في بداية دراسته عن ريكاردو : « نظريات عن فضل القيمة » :

« حاكم ما يقوم عليه منهج ريكاردو ٠ انه ينطلق من تحديد مقادير قيمة السلع بزمن العمل ، ويبحث بعدئذٍ عما اذا كانت العلاقات الاقتصادية الاخرى ، أي المقولات ، تناقض تحديد القيمة هذا ، كما يبحث عن الاتجاه الذي تنحرف به اليه « تاريخ الناهب الاقتصادية » ، المجلد الثالث ، ص ٦٠ »

ان تجريد ريكاردو لا يكونُ العنصر البسيط ، الذي يسمح تطوره

بإعادة بناء حركة النمو المشخصة • وريكاردو يتناول المقولات الاقتصادية -
تناولاً متفرقاً ، ويحاول أن يجد في كل واحدة منها من جديد ، تحديد القيمة -
التي هي عمل • فالماهية المجردة ينبغي أن توجد - في نظره - في الظواهر من -
جديد • ويكفي لذلك حذف العناصر المثيرة للاضطراب • وهذا يفترض أن -
الظاهرة قوامها من :

— ماهية ما ؛

— أعراض غير جوهرية متعددة •

إن كل ما يناقض القانون في الظاهر فهو عرض ، ومن نطاق ما ليس -
جوهرياً • لقد أقيم الثابت ، وهو القيمة ؛ فكل ما لا يعيد إنتاج هذا الثابت -
هو من نطاق غير الجوهري •

إن ريكاردو يبقى بذلك في حدود نظرية كلاسيكية في التجريد ؛ قد -
تكون هي ذاتها مسؤولة عن نظرية الاحتكاك ، التي قد يريد بعضهم الصاقها -
بماركس • فحينما لم يدرس ريكاردو فضل القيمة في صورته الخاصة ؛ -
لم يتمكن من أن يتعرف أن الاضطرابات الظاهرية لفضل القيمة ، هي في -
الواقع أنماط وجود فضل القيمة ؛ أي أنماط تحقيق فضل القيمة ، في -
صورة ما هو مضاف لها • لقد كان إذن مجبراً على إزاحة هذه الاضطرابات ، -
وعلى إثبات الوحدة حيثما كان التناقض ؛ وبالعكس ، كان مجبراً على وضع -
الحركة الظاهرية ، على أنها إثبات مباشر للحركة الواقعية ، وهي نقيضها • -
ويلخص ماركس خطيئة ريكاردو بقوله : انه أراد « أن يقدم العلم ، قبل -
العلم » (من رسالة الى كوغلمان ، في ١١ تموز ١٨٦٨) • ولهذا كان لدى -
ريكاردو من ناحية ، التحديد العلمي (قانون القيمة) ، ومن ناحية أخرى -
صور الثروة الثابتة ، وهي صور ظهور القيمة المتخذة على أنها معطيات • -
وقد وجد هذا التحديد وهذه الصورة متجاولين ، من دون أن يترابطا في منظومة • -

وإذا عملنا بالنصيحة القاضية بالبحث عن أخطاء علماء الاقتصاد ، في نقطة البدء التي انطلقوا منها ؛ لا حظنا أن الموقف الذي كان فيه ريكاردو ، يقوم على هذا الجهل ، الذي أشار إليه ماركس ، في مستوى نقطة البدء . فريكاردو لم يفهم العلاقة الحقيقية بين الربح وفضل القيمة ، للسبب نفسه الذي منعه من فهم العلاقة بين الصورة التي هي قيمة بسيطة ، والسلعة وقد أخذت صورة المال . فهو بعد أن وضع الجوهر (العمل) على أنه الثابت ، أسقط الصورة قيمة في ما هو غير جوهري . لقد اتخذ هذه الصورة قيمة على أنها شيء ما يفهم بناته . لقد كان يجب طرح اشكالية هذه الصورة ، وطرح السؤال النقدي ، وعلى هذا النحو اظهار « سر النظرية النقدية كله » ؛ أي صفة العمل المزدوجة ، التي تمثلها قيمة السلعة .

انطلاقاً من هذا ، يمكن فهم تطور صور الانتاج الرأسمالي . لقد أشار ماركس الى ذلك ، في حاشية على الفصل الاول ، قائلاً : ان صورة القيمة — صورة نتاج العمل — هي الصورة الأكثر تجريدًا من صور نمط الانتاج الرأسمالي . إن تحليله يسمح لنا بفهم التطور اللاحق لهذه الصور (صورة المال ، وصورة رأس المال ، الخ ٠٠٠) وفي مقابل ذلك ، اذا سقط هذا التحليل ، ولم يطرح السؤال النقدي عن الصورة ، لم يعد بالإمكان طرح مسألة العلاقة بين الصورة النووية والصور الشخصية . فنُحال الى الموازنة بين المقولات الموجودة والمقولة التي تعبّر عن التحديد الداخلي . ونحصل على تجريد خاطئ لا يمكن أن يتطور .

وإذا تذكرنا النص المستشهد به سابقاً ، حيث حدد منهج الاقتصاد الكلاسيكي ، بحقيقة ردّ صور الثروة المختلفة الى الوحدة ؛ أمكننا أن ندرك فارق منهج ماركس في النص التالي :

« ان الاقتصاد الكلاسيكي يتناقض مع ذاته بمناسبة هذا التجليل ؛ انه يسمى غالباً الى القيام مباشرة بعقلية الرد ، من دون الاستعانة بالاطراف الوسطى ؛ والى تبيان وحدة المنبع

الذي تصدر عنه الصور المختلفة . وهذا يتوقف بالضرورة على منهجه التحليلي ، الذي ينبغي أن يبدأ منه النقد والفهم . ومنهجه لا يهتم بتطوير الصور المختلفة تطويراً تكوينياً ؛ وإنما يهتم فقط بردها الى الوحدة بالتحليل ، لأنه ينطلق منها وكأنها فروض مسبقة معينة . بيد أن التحليل هو الشرط الضروري للمرض التكويني ، أي الفهم حركة للنمو الحقيقية لتكوين الصور ، في أطوارها المختلفة . - تلويح **للذهب الاقتصادية** ، المجلد الثامن ، ص ١٨٥ .

فاذا اقتصرنا على حرفية ماركس ، كان الاقتصاد الكلاسيكي اقتصاداً ناقصاً فقط ؛ ولم ينجز الا المهمة الأولى من مهمتي العلم ، وهي التحليل **والرد الى الوحدة** ؛ وأهمل المهمة الثانية ، وهي **التطور التكويني للصور** . والواقع ، أن ماركس ينفصل عن ريكاردو - كما رأينا - في التحليل ذاته ، وبأسلوبه في البحث عن الوحدة ، وتحديد نمط وجودها . إن تحليل الصور الذي يجريه ماركس ، هو وحده الذي يسمح باللمحة الثانية ، لحظة **التطور التكويني** .

الابتداء من هذا ، يسمح **التطور التكويني** بالخروج من التجاور والمحاذرتين التكرار ، التي تميز علاقات المقولات الاقتصادية في نظرية ريكاردو ؛ أعني أنه يسمح هو وحده بإقامة منظومة الاقتصاد السياسي . بيد أن هذه الإقامة لا تصبح ممكنة ، الا اذا وافضنا أن نفهم هذا **التطور التكويني** ، على أنه إعادة انتاج عملية تاريخية حقيقية في كلا وجهيها .

وينبغي لنا هنا أيضاً ، أن نتحاشى تأويلاً تاريخياً . فتجريد ماركس - وفقاً لتأويل كهذا - هو تجريد يمكن تطويره ؛ لأنه تاريخي ، ويتلقى حركته على هذا النحو من التاريخ . فما يميز تجريد ماركس في الواقع ، هو أنه يدرك الخصائص الصورية لمجال ما ، وتكوين نطاق ما للموضوعية . إن هذا ما يسمح له بتطوير المقولات المعقدة ، ابتداء من مقولات بسيطة .

ليس الفارق بين ماركس وريكاردو غارقاً بين منظومة وضعت على أنها أبدية ، ومنظومة تاريخية يمكن أن يشار فيها الى المقولات بإشارة +

(اشارة تاريخيتها) • لقد توصل ماركس وحده الى اقامة منظومة بالمعنى
الكنطي للكلمة • فليست هناك الا طريقة واحدة ، لكي يصبح الاقتصاد
السياسي منظوميا ؛ وهي الوصول الى هذا النموذج من الموضوعية الجديدة
جذرياً ؛ وهذه الطريقة هي التي حددها ماركس ، منذ الفصل الاول من
راس المال •

واذن ، ليس قوام ثورة ماركس في رد مقولات الاقتصاد السياسي الى
التاريخ • ن قوامها في أن تنشئ منظومة من هذه المقولات ؛ ونحن نعلم أن
نقد المنظومة قد أجري بنقده العلمي ؛ أعني أن هذه المنظومة أظهرت بنية
لا يمكن فهمها ، الا في نظرية تطور التشكلات الاجتماعية •

لقد بدت « منظومة » ريكاردو قبلا ، على أنها ذات قوة قسرية •
فريكاردو أراد أن يثبت العلم في داخل ما ليس علماً ؛ ب « تجريد القسري »
الذي ينبغي ادخال جميع الظواهر التي تناقض قانون القيمة ، قسراً في هذا
القانون ؛ بدلا من تطوير القانون ، لتبيان كيف أن هذه الظواهر تكون
انماط وجوده (في صورة التوازي وصورة الانعكاس) • واذن ، فهو لم يبلغ
غاية مشروعه الرامي الى أن يستخلص من ثبات هذه الظواهر وعدم تمايزها
المتبادل ، الصورة المقدسة عن الثروة ؛ وأن يربطها بما هيته الداخلية •
والهنا يبقى المكان الوقوع في الصنمية قائماً دائماً ، لدى ريكاردو ، الذي
يمثل الاقتصاد الكلاسيكي في صرامته الكبرى • لقد أزاح ريكاردو الصنمية
بالقوة ؛ غير أن هذه الصنمية لم ترق الى مستوى الفهم •

٣ - التخارج وتكوين الصنمية

تمهيد :

يطرح مفهوم الصنمية في رأس المال مسألة يمكننا ان نصوغها باديء
ذي بدء في الصورة الساذجة التالية : بماذا يتعلق الأمر ؟

إننا نعلم أن هذا هو المفهوم الذي يمثل النقطة التي يتعلق بها هؤلاء الذين يؤولون رأس المال ، ابتداء من انطروبولوجية ماركس الشاب . ان الصنمية في نظر هؤلاء ، ليست الا الاسم الجديد للضياع . ففي الصنمية تصبح العلاقات بين الناس ، علاقات بين الأشياء . وعلى هذا النحو ، ينتقل عمل الانسان الى كائن غريب ؛ ويصبح تحديداً للأشياء ؛ ويصبح الناس وقد سيطرت عليهم هذه العلاقات القائمة بين الأشياء . وبالتالي ، تصبح الصنمية عملية انطروبولوجية ، مماثلة لعملية الضياع .

وهناك تأويل معاكس قوامه نفي كل صفة الحركة الواقعية ، عن الصنمية ، والقول بأنها ليست الا نظرية في العلاقات الاقتصادية ، أي

ايدولوجيا .

وانما لن نفهم الصنمية في الواقع ، الا اذا فكرنا فيها ، في استمرارية ما قلناه عن بنية حركة النمو وعن تطور صورها .

وقد رأينا ، أننا كلما انتقلنا الى صور أكثر تشخيصاً من صور عملية الانتاج الرأسمالي ؛ اختفى التحديد الداخلي الذي يوجه حركتها ؛ واختفت الصورة البنوية في الصورة المنجزة . ان هذه الحركة هي قوام الصنمية . فعلى سطح لعملية ، يبدو ارتباط معين ، يمكننا أن ندعوه البنية الصنمية . والقول الصنمي هو إحكام ارتباط الصور المشخصة هذا ، الذي يبدو على سطح العملية الرأسمالية ، وينعكس في شعور صانعي الانتاج .

هذا القول الصنمي ، 'يلخصه ماركس في ما يدعوه **الاستورالثلاثي** . هذا الاستور قوامه ثلاثة أزواج :

- رأس المال / الربح ؛

- الأرض / الربح .

- العمل / الأجر .

تبدو العناصر الثلاثة هنا : رأس المال والأرض والعمل ، على أنها ثلاثة منابع ينتج كل منها دخلا . فرأس المال ينتج الربح طبعاً ؛ والعمل ينتج الأجر ، والأرض تنتج الربح . يمثل هذا الثلاث 'تنظيماً' لما يدركه صانعو الإنتاج ، وآخر للصور التي يتسجل ضمنها عملهم .

ملاحظة :

ويلاحظ ماركس ، انه قد يكون من الأحسن ، أن نضع مكان الزوج الأول (رأس المال / الربح) ، ما يغطيه في الواقع ، نعني الزوج رأس المال / الفائدة . والحقيقة ، أن الربح هو صورة ظهور - أي صورة توارى - فضل القيمة . بيد أنه ليس بعد الصورة الأكثر تشخيصاً والأكثر توسطاً من فضل القيمة . انه ما زال في علاقة بدائنة للإنتاج . فالفائدة التي هي - هي ذاتها - صورة ظهور / توارى للربح - وبالتالي صورة ظهور / توارى للفضل القيمة ؛ تبدو خارج دائرة الإنتاج بالذات . وآليتها هي التالية : ان مبلغاً من المال آ يوضع في مصرف ما ، ويعود الى مالكه في صورة $(أ + ج أ)$ ، بموجب عقدٍ ما . اننا لسنا هنا بصدد أية عملية إنتاج ؛ وانما بصدد عقد بين شخصين وقدر غامضة للمال على النمو بذاته .

في هذه الصورة ، يبدو رأس المال على سطح العملية الرأسمالية . وفضلاً عن ذلك ، فالدستور رأس المال / فائدة هو حقاً قوام الزوج الأول من الدستور الثلاثي .

ولكي أدرس تكوين الصنمية سأفحص عن شروط إمكان زوج واحد من الأزواج الثلاثة ، وهو زوج رأس المال / الربح ؛ أعني رأس المال / الفائدة . ان شروط الإمكان هنا ، هو ما يدعوه ماركس ، تخارج العلاقة الرأسمالية . ولكيلا نستبق الأمر في توضيح معنى هذا المفهوم ، فسنترجمه ببساطة بكلمة خروج .

ان مسألة تخارج العلاقة الرأسمالية - التي يجب أن نفهم رأس المال بها من حيث هو علاقة انتاج - قد حولها ماركس الى قضية نظرية ، في الفصل الرابع والعشرين من الكتاب الثالث (المجلد السابع ، ص ٣٥) على الخصوص . انه **العلاقة الرأسمالية في خروجها وهي تتخذ صورة رأس المال الجالب للفائدة** .

في هذا النص ، تتميز صورة رأس المال جالب الفائدة ، بأنها الصورة الأكثر خروجية من صور العلاقة الرأسمالية . ويمكننا ابتداء من هذا النص ، ومن نصوص أخرى من الكتابين الثالث والرابع ، أن نعطي لفعل التفضيل هذا ، عددا معينا من المرادفات . - لقد حدد رأس المال جالب الفائدة ، في هذه النصوص ، على أنه الصورة الأكثر تشخيصاً ، والأكثر توسطاً ، والأكثر اتصافاً بالصنمية ، والأكثر ضياعاً . وعلى هذا النحو ، نصل الى ملاحظتين هامتين: فمن ناحية ، تبنى حركة صبغ الامور بالصنمية واحدة هي وحركة الخروج ؛ ومن ناحية أخرى ، نرى المفهوم المفتاح في النقد الانطربولوجي ، وهو مفهوم الضياع ، يبدو معادلاً لمفهوم التخارج . اننا بصدد زوج الضياع/التخارج ، في الكتابين الثالث والرابع الذي يذكرنا تذكيراً غريباً بزواج التضاياع/الاخراج السائد في المخطوطات . ومن هنا كانت ضرورة حصر معنى الزوج الذي نحن بصدده هنا ، لنرى ما اذا كان يغطي بالذات ما يغطيه في المخطوطات .

فما قوام التخارج اذن ؟ لكي نحدد بنية هذه الحركة ، التي تتيح لنا انشاء مفهوم الصنمية ، لنضع المفاهيم التي نستطيع بها أن نعرض بنية حركة النمو .

وهذه المفاهيم هي التالية :

١ - **العلاقة** - التي ينبغي لنا ان نفهم منها علاقة الانتاج - من حيث ان هذه العلاقات هي دعامة حركة النمو كلها ؛

– الصورة ، من حيث ان الصورة هي ما تتجلى فيها العلاقة ، وبها تتمثل في الواقع .

– أصل حركة النمو وحدتها ؛

– حركة الصور أو تطورها ؛

– النتيجة .

اننا نضع نصب أعيننا ، دراسة تحولات هذه العناصر ، التي تجعل صورة حركة النمو الصنمية ممكنة .

آ – فقدان المفهوم في الصورة

ويعتمد تخارج العلاقة الرأس مالية أولا ، على أن صورة رأس المال جالب الفائدة ، هي صورة فاقدة للمفهوم ، صورة دون مفهوم ، أو اذا شئنا قلنا : مسئولة المفهوم . ان الأمر يتعلق بالصورة $ا - ا^$ ، حيث $ا^ = ا +$ (أو $ا + ج ا$) . في هذه الصيغة تتوارى الحركة التي تجعل قيام المفهوم ممكنا وبها يحصل فقدان المفهوم .

والحقيقة ، ان الحركة $ا - ا^$ الموضوع هنا على انها حركة تلقائية ل $ا$ ، ليست ممكنة الا اذا دخل رأس المال المالي $ا$ ، في حركة انتاج يستثمر فيها . ان هذا الاستثمار في داخل حركة اعادة انتاج رأس المال الصناعي ، هو الذي يتيح الزيادة ج ا .

ولكي نحصل على الدورة الحقيقية ، وقد أنجزتها هذه ال $ا$ ؛ يجب أن نضع بين المسافة الواقعة بين $ا$ و $ا^$ ، دورة رأس المال المالي كلها ، وهي دورة من ثلاث دورات ، وصورة وظيفية من صور رأس المال الصناعي الثلاث ، التي درسها ماركس في بداية الكتاب الثاني .

وعندئذٍ نحصل على :

١ - ١ - مس ع ٠٠٠ د ٠٠٠٠٠ مس - ١ - ١ - ٠
ون

(س + م) (ن + د)

هذه العملية وحدها تتيح الانتقال من قيمة α بدئية ، الى قيمة α

قسمت‌های ۱ + ج ۱ (۱) •

والسؤال الذي يثار هنا ، هو معرفة العلاقات بين α و α' في هذه

النورة ماهي • فلنتساءل أولاً ، ما صورة النوعية ، في مرحلة ١ - س ع .
ون

هاکم اجابة مارکس :

« في هذه المرحلة الاولى ، نتناول ١ على أنها مال ٠ وإذا عطلت عمل رأس المال العالمي ،

فهذا ببساطة لأن حالة المال ضرورية لها ، لكي تتمكن من أداء وظيفة النقد ، وتتحول الى

عنصري د ، ونعني بهما ع ، و ن اللذين يجابهاها مجابة صليعتين . في فعل التناول هذا ،

انها لا تعمل الا بوصفها مالا » . المجلد الرابع ، ص ٤٧ .

وهذا يعني ، أن لا ليست رأس مال في ذاتها . أنها لا تتصرف بذاتها

بأية قدرة على الزيادة . لأنها لا تقوم إلا بوظيفة النقد (وظيفة الشراء) ،

ولا تقوم بوظيفة رأس المال: (وظيفة وضع القيمة موضع استثمار) • فما

يحول وظيفة النقد الخاصة هذه ، إلى وظيفة رأس المال ؟ انها طبيعة ارتباطها

بمراحل حركة النمو الأخرى .

« بما أن هنا الفعل (المكرر) هو المرحلة الأولى من حركة نمو القيمة التي هي

رأس المال ، فهو في الوقت ذاته وظيفة رأس المال المالي ، بفضل صورة الاستعمال الخاصة

بالسلعتين ع و ون اللتين يشتريهما » • المجلد الرابع ، ص ٤٧ •

(١) ان القيمة المال ا تتيح شراء سلع ع (قوة عمل) و ون (وسائل انتاج) . وعندئذ :

تتمخرط وسائل الانتاج هذه ، في دورة الانتاج (د) ، التي تكون نتيجهها القيمة سلعـة

المزداة س ، التي تتحول الى ا .

(۱ مکرر) : الفعل ۱ - س .

هذا الطرف الأخير من الجملة يريد أن يقول شئين :

١ - ٢ - م س ع هي تابع المال المالي ، وهي تقوم بدور ما في حركة النمو
ون

الرأسمالية لاعادة الانتاج ، من حيث انه يجعل المرحلة د التي هي بالضبط
مرحلة الوضع موضع الاستثمار ، ممكنة ، بفضل الصفة الخاصة د و ون.

٢ - وعلى نحو أخص ، ما هو حاسم هنا هو طبيعة السلعة ع (قوة
العمل) . فعملية الاستثمار قد أصبحت ممكنة ، بحضور هذه السلعة
الخاصة اطلاقا ، التي هي قوة العمل ، في السوق . وعلى هذا النحو ، تكشف
الصورة لتي نحن بصليدها هنا ، عن التعارض بين رأس المال والعمل.
مبلغ ا ، ويسحب مبلغاً ١ . أما ما يمكن أن يحدث بين هذين الفعلين ،
محرك الدورة .

« كل هذه الدورة تفترض مسبقاً الصفة الرأسمالية لحركة نمو الانتاج ذاتها : والقاعدة.
التي تقوم عليها ، هي حركة نمو الانتاج هذه بالنات ، مع الحالة الاجتماعية الخاصة التي.
تقتضيها .

١ - م = ١ - س ع .
ون

« بيد أن ١ - ع تفترض الأجر ؛ وتفترض بالتالي وسائل الانتاج ، من حيث انها
تشكل جزءاً من رأس المال المنتج ؛ وبالتالي حركة نمو العمل واستثمار حركة الانتاج ، من.
حيث كونها سلفاً وطيفة رأسمالية » . ص ٥٨ .

لننظر الآن الى ١ - . لا يمكننا أن نقول انها نتاج ا ، ولا حتى انها
نتاج د (الا في بعض الحالات الخاصة ، مثل انتاج الذهب) . انها صورة
محوطة عن س . ان الرجوع الى الصورة النقدية ليس تابعا لرأس المال
المالي ، وانما الرأس المال السلعي س . والفارق ، وهو الصورة المالية
للفارق سد الناتج في المرحلة د ، لا يمثل حركة قد تكون خاصة ب ا .

« لا يحقق رأس المال المالي ، في داخل دورة رأس المال الصناعي ، الا وظائف نقدية ؛
والوظائف النقدية هذه لا تتخذ في الوقت ذاته ، معنى وظائف رأسمالية ، الا بملاقاتها الاجمالية
بالمراحل الاخرى لهذه الدورة .

« ان تصور α على أنها علاقة β و α ، أي على أنها علاقة رأسمالية ، هو وظيفة مباشرة
لا لرأس المال المالي ، وانما لرأس المال السلمي β ، الذي بدوره يقتصر على أن يعبر
بما هو علاقة β و β ، عن نتيجة حركة نمو الانتاج ، عن الحركة التي جرت فيه وهي حركة
وضع القيمة رأس المال ، موضع استثمار » ص ٧٢ .

ينتج عن هذا ، أنه ما من علاقة بين α و α في المستور $\alpha = \beta + \alpha$ الذي
الذي يعبر عن نتيجة الدورة . والمعادلة هي معادلة ممنوعة . وقد عبر
مازكس عن وضع العلاقة الممنوعة هذا ، بمفهوم غير المعقول ، كما نعلم .

ويجد غير المعقول هذا علته طبعاً ، في المستور المفهومي ، الذي
يعبر عن كلية دورة رأس المال المالي ، وارتباطه بالدورات الأخرى . فالمستور
غير المعقول وغير المفهومي $\alpha = \beta + \alpha$ ج . ا يشرحه المستور الكامل التالي :

$$\alpha - \beta = \beta + \alpha \quad \text{د} \quad \text{س} - \alpha$$

يعبر هذا المستور عن العلاقة المفهومية ، أي :

١ - إنه يدرك جملة تبديلات الصورة وتغييراتها ، التي هي قوام
الدورة ، والتي توحيها مع الدورات الأخرى ، في جملة حركة نمو انتاج
رأس المال ؛

٢ - إنه يدل على الصفة المحددة لعلاقة الانتاج ، التي هي دعامة
حركة نمو الاستثمار .

فالعلاقة الممنوعة بين α و α ، لا تصبح ممكنة ، الا اذا دعمها ما يتحكم

بالدورة كلها ؛ أي رأس المال من حيث هو علاقة انتاج ، مع عممه : العمل
الماجور .

وعلى هذا النحو ، فدورة رأس المالي ، هي الدورة التي تعبر أحسن
تعبير ، عن حركة النمو الرأسمالية . وما يميز هذه الحركة ، ، فعلا ، هو
أن مبدأها في وضع القيمة موضع استثمار ؛ الأمر الذي تعبر عنه بوضوح ،
الدورة التي تمضي من المال إلى المال . بيد أنها تميل إلى التوالى في نتيجهتها ،
هذه الصورة المحددة لحركة نمو إعادة انتاج رأس المال ؛ حركة وضع القيمة
موضع استثمار ، التي أصبحت ممكنة بالعلاقات القائمة بين انتاج رأس
المال والعمل الماجور .

« وعلى هذا النحو ، تبدو أن حاصل قيمة تمايز داخليا ، مجرية في ذاتها تمييزاً من
النوع الوظيفي (المفهومي) ، أي صورة تعبّر عن العلاقة الرأسمالية »
« بيد أن هذا لا يعبر عن ذاته إلا بما هو نتيجة ، دون توسيط حركة نمو هذه نتيجهتها »
« مجلد الرابع ، ص ٤٦ »

« إذن ، تتميز هذه الدورة ، بتوالي حركة النمو في نتيجهتها . وعلى هذا
النحو ، فهي تنصرف إلى تجاهل حركة نمو الرأسمالية ؛ إذا ما استقلت
وتميزت من غيرها »

« ولا يتعرض هذا الاستقلال لخطر الظهور إذا درسنا مجموع حركة إعادة
الانتاج ، كما درسها ماركس في الكتاب الثاني . فالاستقلال الذاتي لدورة
رأس المال - المال ، يتوارى في دورة رأس المال - السلعة »

« ان ظاهر الاستقلال ، الذي يمت إلى الصورة المال القيمة - رأس المال ، في الشكل
الأول من دورته (في دورة رأس المال - المال) يتوارى في هذا الشكل الثاني ، الذي هو
بالتالي نقد للأول ، يردّه إلى مجرد شكل خاص » ص ٦٩ .

« ان هذا الاستقلال ، هذا الفقد للمفهوم ، علم المعقولية هنا ، كل ذلك

يتجلى في الواقع فعلا ، بقدر ما نتجه نحو الصور الأكثر تشخصا ، والأكثر
توسعا ، من صور حركة النمو الرأسمالية .

وفي صورة رأس المال جالب الفائدة ، سيجد هذا التطور تاما . وفي
الحقيقة ، ان هذه الصورة هي أكثر تشخصا ، وأكثر توسعا ، من صور
رأس المال . انها لا تفترض فقط تحويل فضل القيمة الى ربح ؛ بل فصل
الربح الى ربح مشروع وفائدة . والرأسمالي المالي الذي يسلّف المال ،
يبقى خارج حركة الانتاج وإعادة الانتاج كلها . انه يقتصر على تسليف
مبلغ ، ويسحب مبلغا . أما ما يمكن ان يحدث بين هذين الفعلين ،
فلا يهمه .

وعلى هذا النحو ، توارثت الحركة الرأسمالية كلها ، في الصورة الـ
وفقدان المفهوم يعبر عن توارث الحدود الوسطى كلها ، التي يجعل
ارتباطها ، العلاقة بين ا و ب ممكنة . بهذا ، فهو يعبر عن توارث ما هو
دعامة هذا الارتباط وجاعله ممكنا ، أي علاقات الانتاج الرأسمالية . واختفاء
علاقات الانتاج هذا ، في فقدان المفهوم من الصورة ، هو ما يقيم أساس
التخارج لما يدعوه ماركس «العلاقة الرأسمالية» .

اننا نعلم ، ان هذا التوارث قد أصبح ممكنا ، بتطور الصورة ، الذي
أدى الى الصورة الأكثر تشخصا والأكثر توسعا ، وهي صورة رأس المال
جالب الفائدة . ان تطور الصورة هذا ، وتسلسل التوسعات هذا ،
يتوارثان هما ذواتهما في الصورة التي تنتج عنهما . وتبدو هذه الصورة ،
التي هي أكثر الصور توسعا في الحركة الرأسمالية ، على انها مباشرة
خالصة ، وعلاقة خالصة للذات بالذات ، في رأس المال - المال .

انطلاقاً من هذا ، يمكننا أن نلحظ مفهوم «التخارج» اننا نعلم في الحقيقة
انه يدل على علاقة بين علاقة الانتاج و صورة حركة النمو . وقد تعرفنا من

قبل ، من ناحية أخرى ، الآلية العامة للرابطة علاقة / صورة ، التي ميزناها بأنها رابطة سببية كنائية . أن هذه السببية الكنائية ، ستولد نتائجها الأكثر جنسية ، في الصورة العديمة المفهوم . وقد فقدت كل الصفات التي أحلتها في محل معين ، في تطور صور حركة النمو والاتصالها .

وقبل أن نوجه تفصيل هذه النتائج ، يمكننا أن نلاحظ سلفاً ، أن حدود المسألة تنفي نموذجاً معيناً من تأويل التخارج (وتأويل الضياع) . والحدود الماثلة ليست هي الذات والمحمول والشيء ، بل العلاقة والصورة . فصورة المرء غريباً ، تلك التي نحن بصددنا هنا ، لا تدل على تخارج المحمولات عن ذات ما في كائن غريب ؛ وإنما تدل على ما يحدث للعلاقة الرأسمالية ، في الصورة الأكثر توسطاً من صور حركة النمو .

ب - تخارج العلاقة :

تصاحب مفهوم التخارج مصاحبة تكاد تكون طقسية ، ثلاثة مفهومات أخرى ، وهي : مفهوم العبث ومفهوم التشيي ومفهوم الانقلاب .

نترك جانباً الحد الأول ، الذي لا يتمتع بمعنى مفهومي خاص . أما مفهوم الانقلاب فيطرح هو ذاته علينا مسألة ما . فهو يدل من ناحية على الانعكاس الذي درسناه من قبل ، انعكاس التحديد الداخلي الحركة النمو ، في صورها المنجزة . بيد أنه يتخذ هنا معنى جديداً ، سنفحص عنه فيما بعد .

أما مفهوم التشيي فيجب فهمه ابتداء مما قيل من قبل ، عن تكوين الموضوعية وآلية العرض . فقد رأينا في تحليلنا الصورة السلسلة ، أن الشيء ، أي الموضوع ، كان حامل العلاقة ، وأن جهل وظيفة الحامل هذه وجهل الصفة الحسية المتجاوزة الحس ، التي يتصف بها الشيء ، قد حوّل ما كان تعبيراً عن علاقة اجتماعية ، إلى خاصية طبيعية للشيء .

وعلى نحو أدق ، فكل شيء كان يحدث في وظيفة الصورة • وكانت هذه الصورة ، في الوقت ذاته ، صورة كساء للشيء ، وصورة لظهور علاقات الانتاج •

واننا نجد من جديد آلية العرض ، التي ابرزها ماركس الى النور ، في العلاقة القائمة بين رأس المال بما هو شيء (مبالغ من المال ، أو جملة من العناصر المادية ؛ كالمواد الأولية والآلات ، الخ •••) ورأس المال بما هو علاقة انتاج ، حاملها رأس المال الاول •

« ليس رأس المال شيئاً ، بل علاقة انتاج محددة اجتماعية ، تمت الى تكون اجتماعي تاريخي محدد ، يعرض نفسه في شيء ما ، ويخلع على هذا الشيء صفة اجتماعية نوعية » • رأس المال ، المجلد الثامن ، ص ١٩٣ •

« اننا نجد التقابل علاقة - شيء ؛ وهو تقابل يستمد نمط وجوده من العرض • وجهل العرض يلغي التقابل ، ويحول رأس المال الى مجرد شيء والحدود الثلاثة هي هنا :

— رأس المال من حيث هو علاقة انتاج ؛

— صورة رأس المال ، التي هي هنا الصورة غير المفهومية لرأس المال جالب الفائدة ؛

— الشيء (عناصر رأس المال المادية) الذي يقوم مقام الحامل بالنسبة الى رأس المال الذي هو علاقة ، باكتسابه صورة رأس المال جالب الفائدة •

بيد أن صورة رأس المال جالب الفائدة ، قد فقدت كل ما يذكر بما كان يجعل منها صورة خاصة ومحددة الرأس المال • إن تحديداتها بما هي صورة ستختلط على هذا النحو ، بالتحديدات المادية للشيء •

فبفعل فقدان المفهوم تكف الصورة عن ممارسة وظيفتها بما هي

صورة • وعندئذ ، قرقد التحديدات الاجتماعية لعلاقات الانتاج ، على التحديدات المادية للشيء • ومن هنا ، كان الخلط بين ما يدعوه ماركس الأسس المادية (الأشياء التي تمارس وظيفة الحامل) والتحديدات الاجتماعية • فتصبح هذه التحديدات الاجتماعية ، خصائص طبيعية لعناصر الانتاج المادية • وعلى هذا النحو ، يصبح رأس المال الذي هو علاقة ، شيئاً ما •

بيد أن هذا الشيء يتمتع بخصائص خاصة جداً • ويمكن لصفته اللغزية أن تعبّر عن نفسها على نحوين :

— اذا عددنا ١ مبلغاً ذا قيمة ، كانت العلاقة ١ — ٤ من صورة ٤ = ٥ العلاقة التي لا يمكن تصورها • اننا هنا بصدد الفز الزيادة •

يمكننا أن نبحث عن حل هذا اللغز ، من جانب قيمة استعمال عناصر الشيء المادية • وعندئذ ، نحل علاقة غير قابلة للقياس ، محل علاقة غير قابلة للفهم ؛ فالشيء لا ينتج فضل القيمة أي علاقة اجتماعية • وسنصوغ هذا اللغز صياغة ملائمة ، باطلاقنا على هذه العلاقة غير القابلة للقياس ، اسمها الحقيقي ؛ فالامر يتعلق بعلاقة غير عقلية •

بهذا يمكننا أن نفهم امكان هذا اللغز وحله • والحل سيقدم لنا ، بتوضيح مفهوم الانقلاب • ويحل هذا المفهوم على الحركة التالية : ان تحويل العلاقة الاجتماعية الى شيء ، هو بالقدر ذاته تحويل الشيء الى علاقة اجتماعية • فالشيء الذي اختفت فيه العلاقة الاجتماعية ، قد ورث حركة يحددها • وهذه الحركة ماثلة فيه مثوال الملكة الطبيعية ، أو الصفة الخفية ، في الشيء ، واذن ، فنحن نرى هنا ، اتضاح واكتمال معنى هذا التواري ؛ الذي يميّز به ماركس نمط عمل علاقات الانتاج •

ويتجلى فعل نمط الانتاج هذا ، أولاً في أن الشيء يبدو بمظهر آلة

متحركة بذاتها ، مزودة بحركة محددة . فالانتقال من ٤ الى ٥ ممكن ؛ لأن الشيء يمتلك في ذاته علة لازدياده . وهو يمتلك هذه العلة ، لأنه يصبح كما يقول ماركس ، متضخما بمثل العلاقة الاجتماعية فيه . واذن ، فغير المعقول هو علة ازدياد الشيء (١) . وعلى هذا النحو ، يثبت غير المعقول بمعاني الكلمة كلها ، على أنه علة الواقع . فنمط مثل العلاقة الاجتماعية في الشيء ، يسمح بتفسير اللغزين ؛ أعني لغز ازدياد علاقة اجتماعية ما ، بفعل شيء ما ؛ ولغز انتاج علاقة اجتماعية ما ، بفعل شيء ما . وعلى هذا النحو ، يمكن لرأس المال الذي هو شيء ، أن ينتج فائدة (تنتج الأرض الريع) انتاجا طبيعيا ومحددا . ويمكننا أن نلخص هذه الحركة ، بقولنا : أن الشيء أصبح ذاتا مستقلة ؛ وهذا ما يعبر ماركس عنه ، بمفهوم التحويل الى ذات .

« اننا اذن أمام حركة مزدوجة : تحويل تحديدات الانتاج الاجتماعية الى شيء ؛ وتحويل الاسس المادية لانتاج الاشياء ، الى أمور ذاتية ؛ هذه الاشياء التي تبدو هذه التحديدات الاجتماعية فيها وتختفي . ويشرح ماركس هذه الحركة المزدوجة ، بأنها كانت محسوسة سلفا ، منذ تحديده نمط الانتاج الرأسمالي أبسط تحديد ؛ أي تحديد صورة السلعة التي هي نتاج العمل .

« لقد وجدنا تشبيها تحديدات الانتاج الاجتماعية ، وتحويل أسسه المادية الى أمور ذاتية تحويلا يميز نمط الانتاج الرأسمالي كله ، متضمنين سلفا في السلعة ؛ وخصوصا في السلعة من حيث هي نتاج رأس المال » المجلد السابع ، ص ٢٥٥ .

هذه الحركة المزدوجة هي قوام المعنى الثاني ، الذي ذكرناه فيما تقدم ، عن مفهوم الانقلاب . ونتيجة هذا الانقلاب ، هي « العالم المسحور » أي العالم المقلوب والقائم على رأسه » (المجلد الثامن ، ص ٢٠٧) .

(١) سنرى فيما بعد ، البؤس النظري الذي قال بريس ؛ لأنه اتخذ من هذه العلة علتهنسية .

ويبدو لنا ، أنه من الجوهرى التمييز بين هاتين الوظيفتين لمفهوم الانقلاب ؛ لأن الأولى منهما (الانعكاس من حيث هو وظيفة محددة بتطور الصور ، أي بالانتقال من الصورة النووية الى الصورة المنجزة) تقبل وحدها أن تتلقى تحديداً مفهوماً دقيقاً . أما الوظيفة الثانية التي يقوم بها الانقلاب (وهي حركة مزدوجة في تشييء العلاقات الاجتماعية ، وتحويل الحوامل المادية الى أمور ذاتية) ، فهي الوظيفة المحاطة بهالة انسانية كاملة ، والمشار اليها بمرجع لم يخضع للتفكير والنقد ، يحيلنا الى مجال مفهومي سابق .

ويجب علينا هنا ، ان نفحص عن كثب ، علاقة شكل الانقلاب هذا ، من حيث انه يميز تخارج العلاقة الرأسمالية ، وتخارج الشكل الكلاسيكي للضياع ، كما يعبر هذا التخارج عن نفسه في المخطوطات . فكل حدود الحركة ، التي يصفها ماركس هنا ، يبدو أنها تجد معادالها في المخطوطات . والبنية الماثلة هنا ، والتي قوامها زوج المترادفين ضياع/تخارج ومفهوم الانقلاب ، تطابقها في المخطوطات البنية التي قوامها الزوج ضياع/خروج ومفهوم الانقلاب ذاته (يدل هذا الانقلاب في النقد الانطروبولوجي ، على اكتمال حركة الضياع ، التي تصبح الذات بها موضوعاً لموضوعها ، وفي الوقت ذاته ، نهج النظر التأملى الذي يؤكد الفصل والانقلاب) . ومن ناحية أخرى ، فالانقلاب شأنه هنا مثل شأنه في المخطوطات ، يقوم في مجال العلاقة شخص / شيء .

ومن هنا كانت الحاجة الى توضيح معنى المفاهيمات المستخلصة هنا . فلننظر أولاً الى حركة التشييء . فما ينتقل الى الشيء ليس جوهر ذاتية ما ، بل علاقة ما . وفي التخارج ، ليست ذات ما هي التي تنفصل عن ذاتها ، وتنتقل محمولاتها الى كائن غريب . وانما هي صورة تصبح غريبة عن العلاقة التي تدعها ؛ وحينما تصبح غريبة ، تصبح شيئاً ، وتسبب تشييء العلاقة . هذا التحديد للتخارج يصدق أيضاً على الضياع .

فما يقع في الصنمية ، هو التضمن البنيوي ، الذي يؤسس بعد الشيء عن ذاته ؛ هذا البعد الذي هو المحل الذي تعمل فيه العلاقات الاقتصادية ، بالذات . لقد حذف هذا البعد في الصنمية ؛ ولكن ، بإمكاننا أن نقول : أنه كان محفوظاً بالقدر كله في مخطوطات عام ١٨٤٤ ، حيث عدّ الشيء مباشرة موضوع ذاتية ما . لقد كان حذف هذا البعد ، هذه المسافة الخاصة بالشيء ، الذي يتجلى فيه ادراك البنية ؛ هو الذي أتاح ازدواجية القول في الموضوع ونتاج . وإذن ، لا يمكن فهم تشييء العلاقة الرأس مالية ، على أنها جعل محمولات ذات ما موضوعات ، إلا إذا حذفنا البعد النوعي ، الذي يحدد فيه رأس المال ، العلاقات الاقتصادية .

أما عملية التحويل الى ذات ، فإننا نرى أنها ليست فضلاً عن ذلك ، قلب محمول ذات جوهرية الى ذات . فما أشار إليه ماركس ، على أنه تحويل الشيء الى ذات ، هو اكتساب الشيء وظيفة محرك العملية . هذه الوظيفة لا تمت في العملية ، الى ذات أو الى عمل متبادل بين ذات وموضوع ؛ وإنما تمت الى علاقات الانتاج ، التي هي غريبة غريبة جنسية ، عن مجال الذات والموضوع ، حيث لا يمكن لها أن تجد إلا حواملها . فالخصائص التي يتلقاها الشيء ، ليست صفات ذات ما ، وإنما القدرة التي تحرك علاقات الانتاج . فبقدر ما يرث الشيء الحركة ، بقدر ما يبذل ذاتاً . فمفهوم الذات يدل على وظيفة لها مكانها في حركة وهمية .

ونستطيع أن نستنتج من ذلك ، أنه إذا كانت مفهومات التحويل الى الذات ، والتشييء ، والانقلاب ، تعبر في مجال نظري ما ، مثل مجال المخطوطات ، تعبيراً مطابقاً عن مضمون مفهومي معين ؛ فهي لا تدل في المجال النظري لرأس المال ، إلا على مضمون مفهومي مغاير . أنها لم تعد فيما في نطاق تطابق مفهومي مع موضوعها ، وإنما في نطاق مماثلة ما . وعلى هذا النحو ، تحجب حدود التشييء ، والتحويل الى الذات ، والانقلاب ، ما يدور

جوله كل شيء ؛ أي وظيفة محرك العملية ، والنجوم الخاص بعلاقات
الانتاج (١) .

فلنعتبر باختصار عن الفارق بين الحركتين . ففي المخطوطات تضع
الذات (العامل) ماهيتها في موضع ما . وهذا الموضوع سينمي قدرة الكائن
الغريب (رأس المال) ، الذي يضع نفسه في حركة الانقلاب على أنه ذات ،
ويحول العامل الى أن يصبح موضوعاً لموضوعه .

وفي رأس المال ، يقوم الخارج ، على أن العلاقة ، بفقدان المفهوم في
الصورة ، ترى تحديداتها تنطبق على خصائص الشيء المادية (التشيي) ؛
والشيء الذي توارث فيه العلاقة ، يبدو عندئذ ، على أنه ذات آلية (التحويل
الى ذات) . في هذه الحركة لا يتدخل العامل ولا الرأسمالي . وعلى هذا
النحو ، يظهر العامل هنا ، على أنه حامل العلاقة : انتاج / عمل مأجور ،
لا على أنه ذات أصلية في العملية . فآلية الضياع لا تخصه .

واذن ، يمكننا أن نحدد تماماً بنيتين مختلفتين . بيد أن ماركس
يجنح دائماً نحو الخلط بينهما ؛ فالضياع في العلاقة الرأسمالية ، يصبح
في فكره على غرار نموذج ضياع الذات الجوهرية ؛ شأنه في ذلك شأن
الانقلاب انعكاساً يصبح انقلاباً وحسب .

ولا بد لي من أن أضرب مثالا ، عن هذا الانزلاق في الفصل الثاني

(١) الى أي حد لا يتطابق استخلام هذا الرسم التخطيطي مع التعبير عن آلية التحويل الى صنم ،
هذا ما سيبدو لنا بوضوح ، اذا لاحظنا ، أن تشيي الاشخاص ، لا يتطابق على الإطلاق ،
مع « تحويل » الاشياء « الى ذات » (تحول العوامل المادية الى استقلالها الذاتي) . فالامر
خلاف ذلك تماماً ؛ فما يطابق شكل الشيء الآلي المتحرك بذاته ، في صورة رأس المال جالب
العائد ؛ هو شكل العقد المقود بين شخصين حريين ؛ أي بين ذاتيتين مكوّنتين . ومن هذا
يبدو بدهية ، ان الصنمية لا تخص علاقة ذات ما بموضوع ما ؛ بل علاقة كل من هذين
العوامل ، بعلاقات الانتاج التي تحدد هذه العوامل . . .

من الكتاب الثالث • ففيه يثار السؤال عن تحويل فضل القيمة الى ربح •
فقد رأينا ، أن الربح كان صورة ظهور / توازي فضل القيمة ، حيث كان
يتوازي تحديد القيمة بزم العمل ، وتحديد فضل القيمة بالعمل الإضافي ؛
وهي صورة تتميز بانعكاس حركة الانتاج الرأسمالي الواقعية • بيد أننا ،
سنرى في هذا النص ، هذا الانعكاس 'يرد' الى الشكل الانطروبولوجي
للانتاج ؛ وسنرى كذلك النموذج الاول والثاني من الضياع يختلطان في
علم التحديد هنا ، الذي هو النصفة المميزة للقول الانطروبولوجي •

د ان الأسلوب الذي يتحول به فضل القيمة الى ربح ، عبر معدة الربح ، ليس الا تطور
تداخل الذات والموضوع ، وانقلاب أحدهما الى الآخر وهنا يحصل مسح تحول حركة نمو
الانتاج • وقد رأينا منذ تلك اللحظة ، قوى العمل المنتجة الذاتية كلها ، تبدو على أنها قوى
منتجة لرأس المال •

د فمن ناحية ، تقمص العمل الماضي ، الذي يسيطر على العمل الحي ، شخصية الرأسمالي ؛
ومن ناحية أخرى ، بدأ العامل - خلافاً لذلك - كأنه قوة عقل مادية خالصة ؛ أي كأنه سلعة •
المجلد السادس ، ص ٦٤ •

ها نحن أولاء أمام الحركة التتابعية :



لا بد لتطور صور حركة نمو الانتاج الرأسمالي ، من أن يصبح هو
والانعكاس الذي يميزه ، تطوراً لهذا الانقلاب البدئي : ذات / موضوع •

فإذا كان هذا الرسم التخطيطي متماسكا ، أصبح كل ما بيناه معلوما .
ولكنه ليس متماسكا في الواقع . والحقيقة ، فما يطابق تحويل العمل الحي
الى سلعة ، هو تحويل العمل الماضي الى رأس مال ، لا الى رأسمالي .

تقمص الشخصية ، بالمعنى الحصري الذي يتخذ هذا المفهوم في
رأس المال ، هو شيء مخالف تماما . انه يدال على وظيفة الذات ، من حيث
هي الحامل لعلاقات الانتاج . فعلاقة الانتاج كما رأينا ، تحدد من ناحية
وظيفة الذات ، ومن الأخرى وظيفة الموضوع . انها هي ذاتها التي تحقق
عرض الموضوع ، بقدر ما تحقق ما سندعوه بكلمة مستعارة من جاك لاكان
الاخراج المسرحي للذات (١) . اننا نعلم ، اننا ننبذ بهذا ، كون الزوج ذات/
موضوع يعمل عمل محرك الحركة النمو ، وكون حركة النمو هي حركة
تبادل حديها . فالوظيفة الدقيقة لتقمص الشخصية - كما تعمل في
رأس المال - تحرم هذا المفهوم كما يستعمله ماركس ، من كل قيمته .
فإذا عدنا الآن الى تناول رسمنا التخطيطي ، كان لدينا :



(١) راجع ، جاك لاكان : التحليل النفسي ، المجلد السادس ، ص ١١٢ - ١١٣ .
« ومنذئذ ، حين انطلق دانيال لاغاش ، من اختيار اقترحه علينا ، بين بنية ظاهرية
على نحو ما (قد تتضمن نقدا لما تحمله الصفة الوصفية من شيء طبيعي) ، وبنية يمكنه أن
يصنفها بانها بعيدة عن التجربة (لأن الامر يتعلق بـ « النموذج النظري » ، الذي يتفرع في
علم نفس الاعماق التحليلي) ؛ أهمل بنقيضه هذه نمط بنية ما ؛ اذا كان ثالثا ، فهو ليس
ثالثا مرفوعا ؛ وأعني بهذا النمط ، النتائج التي عدها التآلف الخالص والبسيط المشيء ذي
المعنى ، في الواقع الذي يتوالد فيه . وذلك ، لأننا بصدد البنيوية ، يمكننا أن نتساءل :
أهي التي تسمح لنا بطرح تجربتنا ، على أنها المجال الذي يتكلم فيه الـ « هذا » أم لا ؟ اذا
قلنا نعم ، فالتشبيك البعد عن التجربة ، الذي هو بعد البنية ؛ لانه لا يعمل فيه عمل
النموذج النظري ، بل عمل الآلة الاصيلة ، التي تخرج فيها الذات مسرحيا . »

ففي مقابل قوة العمل ، نجد « رأس المال » ؛ ولا نجد شخصاً (الرأسمالي) . كذلك نجد مقابل الرأسمالي ، ذاتاً أخرى ، هي العامل ؛ ولا نجد شيئاً سوا . ان الانعكاس ذات / موضوع الا مكان له هنا .

وهذا يعني ، انه ما من مكان آخر للانطربولوجيا في رأس المال ، الا ذلك الذي شقته الانلاقات قول ماركس . فحيثما يخطئ ماركس في تحديد موقع المفاهيم ، تتحرك هذه المفاهيم حول نقاط ارتكاز انطربولوجية . وحيثما تضعف صرامة اقواله ، نرى نموذجاً انطربولوجياً يرتسم . مثل هذه الانلاقات ضروري ، ضمن الحد الذي لا ينقد فيه ماركس مفرداته اللغوية نقداً صارماً . فالكلمات التي يعبر بها عن المفاهيم الجديدة ، التي أتى بها رأس المال ؛ هي في حالات كثيرة الكلمات نفسها التي كانت تؤدي معاني المفاهيم الانطربولوجية لماركس الشاب .

من الضروري لنا أن نلحّ على هذا التمييز ؛ وهو أننا بصدد مفاهيم مخالفة تماماً . وعلى سبيل المثال ، فإننا نجد في رأس المال مفهوماً للانقلاب وآخر للضياع ؛ وهما مفهومان جديان بالنسبة الى المخطوطات ، التي لها مضمون مغاير . بيد أن الكلمات نفسها تؤدي معاني المفاهيم الانطربولوجية (التي سأدعوها المفاهيم الأولى) ، ومفاهيم رأس المال (المفاهيم الثانية) .

ومما يثير الاهتمام ، أن نشير الى أن مفهومي الانقلاب والضياع ، لهما وظيفة علاقية في الحالتين . انهما يرسمان في وسط مجال نظري معين ، علاقات بين الحدود . ففي المجال النظري الأول ، تكون الحدود التي يربطها مفهوما الانقلاب والضياع بعلاقة ما ، هي الذات والمحمول ، والموضوع والشئ ، والخبرة والنظر التأملي ، الخ . . . وفي المجال النظري الثاني ، تصبح هذه الحدود هي الصورة البسيطة والصورة المعقدة ، والعلاقة والصورة ، الخ . . .

والمجالين «النظريين» خصائص مختلفة . وينتج عن ذلك ، ان علاقات النموذج الأول وعلاقات النموذج الثاني ، لا يمكن لها ان تكون متجانسة . واذن ، فالدقة تتطلب ، أن تكون الكلمات التي تعبّر فيها مفهومات العلاقة عن نفسها ، مختلفة كذلك . وبما أن ماركس لا يستجيب لضرورة الدقة هذه ؛ فإن الشكل الأول يقلل يتعرض لاقتحام المكان الذي لم يعد مكانه . والانزلاق يحدث في زمانين ، وهما : اقامة تجانس بين علاقات النموذج الأول وعلاقات النموذج الثاني ؛ وبالتالي إعادة تكوين المجال النظري الأول ومحاولة ادخال المجال النظري الثاني فيه . بيد أن التواء ما يظهر في هذه المحاولة ، دالا على مقاومة المجال الثاني . وهذا الالتواء هو الذي يخلق عدم التماسك مثلا ، في الرسم التخطيطي الذي درسناه منذ قليل .

اننا نجد التواءات من النوع ذاته تقريباً ، كل مرة يستخدم فيها ماركس رسوماً تخطيطية مستعارة من النقد الانطربولوجي . فالنصوص التي تعود الى تناول الرسم التخطيطي القديم ، لنقد الضياع الديني ، ذات دلالة بهذا الصدد ، على الخصوص . ويظهر التحليل ، ان المماثلة ليست دقيقة اطلاقاً ، في كل مرة يبرز فيها ماركس بداية مماثلة ما ، بين العملية التي يدرسها ، وعملية الضياع الديني (في الفصل الأول من رأس المال ، مثلا) .

وهناك التواء آخر يلفت الانتباه ، يمثله المستور الذي غالباً ما استخدمه ماركس ، لتمييز الصنمية ؛ وهو : تصبح العلاقات بين الناس علاقات بين الاشياء . انه دستور يتخذ فيه المضاف اليهما مكان اسم أصبح وخبرها .

بقي علينا أن ننظر الى العلة العميقة لهذه الانزلاقات . لقد جعلنا السبب يرتد الى حقيقة أن ماركس لم يشرع بنقد مفرداته اللفوية . ان غياب النقد هذا ، ليس مجرد اهمال . واذنا لم يحكم ماركس بضرورة اقامة

تقارن بين المصطلحات ؛ فلأنه لم يفكر قط تفكيراً دقيقاً ، في الفرق بين قوله والقول الانطربولوجي لماركس الشاب . وإذا استطعنا أن نحل في ممارسة ماركس النظرية ، الانقطاع الذي لم يفعل ماركس شيئاً غير إثباته ؛ واستطعنا أن نصوغ الفارق الجذري بين الاشتكاليين ؛ فإن ماركس ذاته ، لم يدرك ادراكاً حقيقياً قط هذا الفارق ، ولم يجعل منه مفهوماً .

ج - تبدل موقع الأصل وتجاوز الحد :

سنرى اكتمال الشكل المصطنع بالصنمية في حركة النمو ، حينما نفحص عما يحدث للأصل ، وللحد ولنتيجة هذه الحركة .

والأصل الذي نحن بصدده ، ليس أصلاً زمنياً ، بل أصل حركة النمو الرأسمالية ، بما هي كذلك .

وإذا كانت حركة نمو الانتاج الرأسمالي هي حركة وضع رأس المال موضع استثمار ؛ فالأصل الذي نحن بصدده هو أصل فضل القيمة ؛ أي العمل الإضافي .

هذا الأصل لا يكشف لنا عن نفسه ، في الصور المشخصة لحركة النمو الرأسمالية . فما يقدم لنا هو نتائج الحركة ، أي الأقسام التي يتحلل فيها فضل القيمة الكلي ؛ أي الربح ، والفائدة والربح . وقد أظهرت لنا دراسة مسوغات التعويض ، أن هذه الكسور التي تعبر عن توزيع فضل القيمة ، تبدو على أنها عناصره المقيمة .

إن هذا المظهر هو الذي يقوم في أساس الاقتصاد العامي ، الذي يجد أصله التنظيمي ، في نظرية آدم سميث الظاهرية عن المبادئ الثلاثة . و تقوم عملية آدم سميث ، على جعل الأجر والربح والربح ، العناصر الناتجة عن

تفكك القيمة ، في فترة محددة ؛ عناصر مقبولة لهذه القيمة (١) .

ويمكن لعملية آدم سميت ، أن تتوزع في فترتين . فقبل كل شيء ،
ينفصل الأجر والربح والريع عن أصلها (زمن العمل الاجتماعي الكلي ،
الذي يتحقق في القيمة ، التي تمثل هذه كلها تفككها . انها تصبح عندئذ
ذات الاستقلال ذاتي ، وتبدو على أنها صور غير متمايز بعضها عن بعض .
ويجب عندئذ أن نجد أصلا خاصا لكل من هذه العناصر ، التي فقدت تحديد
صوراتها ، الذي كان يهبها إياه مكانها في حركة النمو . إن هذا ما تفعله
نظرية المنابع الثلاثة ، التي تحدد العمل أصلا للأجر ، والأرض أصلا للريع ،
ورأس المال أصلا للربح .

وعلى هذا النحو ، تحتل المنابع الثلاثة مكان الأصل المجهول .
والتقابل أصل / منبع لا يوجد صدفه لدى ماركس . إنه يدل على الانتقال
من حركة نمو انتاج محددة اجتماعياً ، الى حركة نمو طبيعية من نوع ما .
والانتقال من الأصل الى المنبع ، متمم للتشبيك ، أي لتحويل علاقات الانتاج
الاجتماعية ، الى أشياء حددتها الخصائص المادية . انه يتم تحويل حركة
النمو الى طبيعة .

إن توارى الأصل هذا ، هو توارى الحد في الوقت ذاته . ونحن نعلم
أن هذا الحد يحدده أصل القيمة (زمن العمل) وأصل فضل القيمة (العمل
الاضافي) . فالكمية الكلية للعمل الاضافي المستغل ، هي التي تحدد حدود
فضل القيمة . على هذا النحو يعمل قانون القيمة ، عمل قانون منظم ،
يدل على الحدود ، التي يمكن أن يحدث فيها ، توزيع فضل القيمة الى ربح

(١) نتذكر ، انه يتوجب على آدم سميث ، لكي يضع نظريته في المنابع الثلاثة ، أن يجهل
أن القيمة الناتجة تنفك في الواقع الى رأس مال من جهة ؛ وإلى دخول (أجر ، ربح ، ريع)
من جهة أخرى . فالقسم المخصص لأن يتحول من جديد الى رأس مال ، يخفي من تحليله .
وبهذا ، يعبر بعضهم عن الشيء نفسه بقوله : أن الأجر والربح (ربح المشروع + الفائدة)
والربح هي قوام القيمة ؛ أو أن الربح والربح هما قوام فضل القيمة .

وفائدة وريع . وهكذا ، تسقط الاوهام كلها ، التي ولدتها نظرية المنابع الثلاثة ، التي ينتج كل منبع منها طبيعياً ، دخلاً . فهناك حد كفي مفهوم ، يحدد الكمية الكلية للقيمة وفضل القيمة المنتجين .

وخلال ذلك ، اذا أنتج رأس المال الربح انتاجاً طبيعياً ؛ وعمل عمل آلة متحركة بناتها ؛ فان كل حد كفي 'يلغى' ؛ ويبطل انتاج الربح متبعاً القوانين الخالصة لثوالية هندسية ما . ومن هنا كان الكشف البار ، الذي كان بريس يعتقد ، أنه يستطيع به ، أن يحل المسائل كلها لبيوت مال الدول :

« ان المال جالب الفائدة المركبة يتزايد ببطء اولاً ، ولكن ، بما ان ايقاع التزايد يتسارع دون انقطاع ؛ فانه يصبح سريعاً جداً في خلال زمن معين ، حتى انه يتحدى كل تخيل ... »

« فاذا وضعنا شلناً واحداً في مصرف ، عند ولادة ن . ص ١٠ بفائدة مركبة قدرها ٦٪ ؛ فانه لا بد أن يبلغ أبعاد كتلة من الذهب ، أكبر قدراً مما يمكن للفتحة الشمسية كلها ان تحويه ، اذا تحولت الى كرة قطرها مساو لمسار ساتورن . ونتيجة ذلك ، ينبغي لـ « دولة » ما ، أن لا تكون في ضيق ؛ لانها تستطيع باضال الادخارات ، ان تدفع ديوناً هي من اكثر الديون ارتفاعاً ، خلال مدة هي من القصر بقدر ما يمكن أن تتطلبه مصلحتها » . استشهد به ماركس ، في رأس المال ، المجلد السابع ، ص ٥٨ - ٥٩ .

هنا نرى اكتمال شكل الآلة الرأسمالية المتحركة آلياً . فاذا كان وهم الزيادة الهندسية ممكناً ، فلأن الحد الكفي لوضع رأس المال موضع القيمة ، كان مجهولاً .

« ان توحيد فضل القيمة والعمل الإضافي ، يضع حداً كفيماً لتراكم رأس المال ؛ أي يوم العمل الإجمالي ، والنمو الحاضر للقوى المنتجة والسكان ، اللذين يحددان عدد أيام العمل التي يمكن استغلالها في آن واحد . وخالفاً لذلك ، اذا أدرك فضل القيمة في الصورة غير المفهومية للفائدة ؛ لم يكن الحد الكمي ، التحدي كل تخيل » . المجلد السابع ، ص ٦٢ .

وعلى هذا النحو ، 'يُكْمَلُ معو الاصل والحدِ شكلَ حركة النمو
المصطنع بالصنمية ؛ وهو الشكل الذي تتبدى فيه العلاقات الاقتصادية ،
لادراك صانعي الانتاج :

« في رأس المال جالب الفائدة ، يكتمل تصور الصنمية الرأسمالية ، هذا التصور الذي
يسبب الى نتائج العمل المتراكم والمجمّد في المال فضلا عن ذلك ، قوة انتاج فضل القيمة ،
بفضل صفة خفية ، على نحو آلي متحرك بذاته تحركا خالصا ، ووفقا لتواليها هتمسية ما » .
المجلد السابع ، ص ٦٢ .

٤ - العالم المسحور

«لقد واصفنا زواجا من الانزواج الثلاثة في الدستور الثلاثي . ويمكننا
أن نستلخص من هذا التحليل نتيجتين هامتين :

١ - 'تدخل عملية هذا التكوين ، بنية مخالفة مخالفة كلية ، لبنية
الذات / المحمول / الموضوع ، في المخطوطات .

٢ - ليست الصور التي تقلبها الصنمية ، صورا شوهها النظر
التأملي ؛ بل انها الصور بالذات ، التي توجد فيها العملية الرأسمالية ،
بالنسبة الى صانعي الانتاج .

« بقدر ما تخفي صورة الربح نواتها اللاخفية ، يكتسب رأس المال بازدياد صورة
الشيء ؛ وتصبح العلاقة شيئا بازدياد ؛ ولكنه شيء يحمل في ذاته العلاقة الاجتماعية ،
أي كائن حسي يتجاوز الحس ؛ وهو في صورة رأس المال والربح هذه ، يبدو على انه افتراض
ثابت مسبق على السطح . هذه الصورة هي صورة واقعة ؛ بل بالأحرى هي صورة وجوده
الواقعي وهي الصورة التي ايجبا فيها في وجدانات حامله ، أي الرأسمالين ؛ والصورة التي
ينعكس فيها في تصوراتهم ، تاريخ المذهب الاقتصادي ، المجلد الثامن ، ص ١٦٤ .

اننا نجد هنا من جديد ما انطلقنا منه ؛ وهو أن العلاقات التي تحدد
نظام الرأسمالي ، لا يمكن لها أن توجد الا في صورة تواريخها . فصورة
واقعها هي الصورة التي تتوالى فيها حركتها الواقعية .

ويثبت تحليل الصنمية ، ان التزييف هو تزييف البنية ، وانه وجودها بالذات . وعلى هذا النحو ، يصبح « العالم المسحور » للصنمية ، « حيث يرقص السيد رأس المال والسينة الارض رقصة الاطيفاف ، من حيث هما صفتان اجتماعيتان ، ولكن من حيث هما ، في الوقت ذاته مباشرة ، مجرد شيئين (١) » ؛ يصبح هذا العالم « الصورة الكاملة لارتباط النتائج هذا ، الذي يتحقق في القيمة ، التي تمثل هذه كلها تفككها » . انها تصبح عندئذ ماركس على انه 'يعد وحسب' . انه يرتبط باختفاء الوسائط ، وبنينان التحديدات الداخلية في حركة النمو .

ولكن هذا النسيان هو تكويني أيضا تماما ؛ لاننا السنا بصدد تطور وعي مزود بملكة التذكر الهيكلية .

لقد اُحلنا اذن ، بتجاوز الصور غير المطابقة عن البُعد والنسيان ، الى الاساس ؛ أي الى حقيقة أن صور ظهور حركة النمو 'يحلدها شيء ما لا يمكن له اطلاقا أن يُمثل في مجال الواقع ، دون أن يختفي فيه ؛ نعني علاقات الانتاج ، أي العلاقات التي تحمل - أي لا تحمل - الشهادة على حركة نمو التشكل ، أي حركة نشوء نمط انتاج محدد ؛ وهو نمط الانتاج الرأسمالي .

وعلى هذا النحو ، لا تمثل الصنمية تطورا انطربولوجيا ؛ بل التفاوت النوعي الذي تتبدى بحسبه بنية نمط الانتاج الرأسمالي ، في مجال الواقع ، أي مجال الحياة اليومية ؛ وتبدو لوعي صانعي الانتاج ، أي حاملي علاقات الانتاج الرأسمالية ، وعملهم .

ابتداء من هذا ، تصاغ صور الصنمية ، وتنظم في قول خاص ، هو قول الاقتصاد العامي .

(١) رأس المال ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٨

« لا يفعل الاقتصاد العامي شيئاً في الواقع ، غير ترجمة الخطة المذهبية ؛ ونظم بصورات صانعي الانتاج ، مأخوذة في علاقاتها البرجوازية ؛ وايجاد تسويغ لها » . المجلد الثامن ، ص ١٩٦ .

ان الاقتصاد العامي ، يبدأ من صور الواقع وصور الحياة اليومية ؛ فينظمها في أزواج ثلاثة ، وهي صور مضاعة وغير عقلية ، تولد فيها أشياء بسيطة (عناصر رأس المال المادية والارض) ، بعض العلاقات الاجتماعية (فضل القيمة والربح) . ان هذه العلاقات غير القابلة للقياس ، تمثّل النواة العقلية في المنظومة ، في نظر الاقتصاد العامي .

« منذ أن وصل الاقتصادي العامي الى هذه العلاقة غير القابلة للقياس ، اعتقد أنه فهم كل شيء ؛ ولم يعد يشعر بالحاجة الى الاستمرار في التفكير . لأنه بلغ بالضبط » النواة العقلية « للتصور البرجوازي » . المجلد الثامن ، ص ١٩٧ .

ويمكننا أن نحاول ، انطلاقاً من النقطة التي نحن فيها الآن ، أن نميز نماذج الأقوال التي صادفناها كلها .

ونقطة البدء التي تعرض للدراك ، هي « صور الثروة الثابتة » ، وهي صور الواقع التي يعمل فيها صانعو الانتاج .

هذه الصور يجد الاقتصادي العامي متعة في تنظيمها ، وإبراز نواتها العقلية ؛ نعني غير العقلي بالضبط . ان قوله « انعكاس للحركة الظاهرية ، ونفي للجوهر الداخلي للحركة » النمو الواقعية .

أما الاقتصاد الكلاسيكي فيستهدف تنويب هذه الصور الثابتة ، وردها الى وحدتها الجوهرية الداخلية . انه على هذا النحو مثلاً ، 'يرد الربح الى الربح الإضافي' . بيد أنه يعجز عن اكمال مشروعه ؛ لأنه لم يفهم هذه الصور على أنها صور ظهور جوهر حركة النمو الداخلية . انه يثبت ان جوهر الداخلي ، بنفي المظاهر نفيًا وثوقيًا ؛ ولا يمكنه الا أن يطرد صور الصنمية ، دون فهمها .

وأما نظرية ماركس ، فافتهم خلافا لذلك ، هذه الصور المضاعة وغير العقلية ، على أنها صور ظهور جوهر حركة النمو الداخلي . وهي تستطيع في الوقت ذاته ، أن تنشئ نظرية حركة النمو ، ونظرية جهلها .

ويمكننا أن نعود هنا الى قول رابع ؛ وهو قول **المخطوطات عام ١٨٤٤** . يتخذ هذا القول هو أيضاً نقطة بدء له « الصور المضاعة وغير العقلية » ، التي قد فحصنا عنها منذ قليل . **فالمخطوط الاول** ينطلق من المنابع الثلاثة ؛ وفيه يرفض ماركس الانحلال الذي قال به ريكاردو ، ناظراً اليه على أنه مجرد . وعلى هذا النحو ، كتب في مذكراته قراءته لريكاردو ، ما يلي :

« ينبغي للاقتصاد السياسي ، أن يضع الواقع على أنه عرضي ، والتجريد على أنه واقعي ؛ لكي يخلع على قوانينه تماسكاً أكبر ، وتحديدًا أدق » .

واذن ، فقول **المخطوطات** قول ينطلق من **الصور المضاعة وغير العقلية** ؛ وينبغي أن يتوقف عند مستوى الواقع . وهذا يعني ، أن الصور غير العقلية ستكون بالنسبة اليه ، صور الخلو من العقل ، أي صور العقل الذي أصبح غريباً ؛ وصور الانسان الذي أصبح غريباً عن نفسه .

أو اذا شئنا ؛ تصبح هذه **الصور المضاعة بالنسبة اليه** - وقد رأينا المعنى الذي ينبغي أن نعطيه هنا لهذه الكلمة - **صور ضياع بالمعنى الانطربولوجي للكلمة** .

وعلى هذا النحو ، ليس قوام رد صور الثروة الى تحديد العمل المضاع نقداً حقيقياً لصور الموضوعية الاقتصادية ؛ بل يقوم في مجرد شكل انقلاب ما ، تأتي فيه تحديدات الذات الانسانية وتحديدات الذاتية المشتركة ، دائماً مكان التحديدات المادية ، والعلاقات القائمة بين الاشياء (ولدينا مثال عن ذلك ، من أكثر الامثلة لفتاً للانتباه ، في ازدواجية القول في الثروة ؛ وفي ازدواجية القول في التجارة) .

واذن ، فهذا القول يبقى أسير أوهام الواقع ، أيضاً .

ملاحظات من أجل خاتمة

لا بد لي من إنهاء بحثي ، باثارة مسألة هي مسألة امكان القول في الاقتصاد الكلاسيكي .

هناك في الواقع قول شروط امكانه محددة تحديداً واضحاً ؛ وهو قول الاقتصاد العامي . تختلف المسألة فيما يتعلق بالاقتصاد الكلاسيكي . فالاقتصاد الكلاسيكي لا يتعلق بأساسه بتصورات صانعي الانتاج . انه ليس كذلك الا في نقاط ضعفه (مثلاً لدى آدم سميث الظاهري) فكيف نفسر في وقت واحد ، الاستقلال الذاتي لقول الاقتصاد الكلاسيكي ؛ وهو استقلال يتيح له أن يبدد مظاهر الصنمية ؛ واتحديده الجوهري ، أي عدم قدرته على الوصول الى فهم الحركة الواقعية للانتاج الرأسمالي ؟

وبعد أن اقرب ماركس عملية التنويب التي قام بها الاقتصاد الكلاسيكي ، أعلن :

« وحتى أحسن الناطقين بلسانه ظلوا كثيراً أو قليلاً ، أسرى مظاهر هذا العالم ، الذي شرّحه نقيم من وجهة النظر البرجوازية ، لم يكن بالامكان أن يكون الامر على غير ذلك » . رأس المال ، المجلد الثامن ، ص ٢٠٨ .

فكيف يتجلى هذا الاستعصاء ؟ بإمكاننا أن نحاول التفكير في وجود نقطتين ممتازتين ، يتأكد فيهما جهل البنية للتضمنة في قول الاقتصاد الكلاسيكي . فهناك نقطتان لا يراهما الاقتصاد الكلاسيكي ..

لقد فحصنا طويلاً النقطة الأولى ، التي لها صلة بجهل صورة القيمة . وهاكم كيف يطرح ماركس ضرورة هذا الجهل ، في الاقتصاد الكلاسيكي .

« لم ينبج الاقتصاد السياسي الكلاسيكي قط ، في أن يستنتج من تحليله للسلمة ، ولا سيما من تحليله القيمة هذه السلمة ؛ الصورة التي تصبح فيها قيمة استعمال ؛ وهذا

عيب من عيوبه الرئيسية . فاحسن مثليه بالضبط ، من امثال آدم سميث وريكاردو ، هم الذين عالجوا الصورة / القيمة ، على انها شيء ما لا تمايز فيه ، او ليست له أية علاقة صميمية ، بطبيعة السلعة ذاتها . وهذا ليس فقط ، لان القيمة بما هي كمية تستغرق انتباهم ؛ فالسبب اعمق من ذلك . فالصورة / القيمة انتاج العمل ، هي الصورة الاكثر تجريدا والاكثر عمومية ، في نمط الانتاج الحالي ، الذي يكتسب بهذا بالذات ، صفة تاريخية ؛ وهي صفة نمط خاص من الانتاج الاجتماعي . فاذا ارتكبنا خطأ اتخاذنا على انها الصورة الطبيعية والابدية لكل انتاج ، في كل مجتمع ، افانه سيفيق عن انظارنا بالضرورة ، الجانب الخاص في الصورة / القيمة ، ثم في الصورة / السلعة ؛ وفي درجة اكثر تطورا ، في الصورة / المال ، والصورة / رأس المال الثغ ٠٠٠ ، . **رأس المال** ، المجلد الاول ، ص ٨٣ .

فما يجهله الاقتصاد الكلاسيكي ، بتركه الصورة / القيمة تقع في ما ليس جوهرياً ، هو إذن الصفة التاريخية ، الخاصة بنمط الانتاج الرأسمالي .

وسيكون الامر على هذا النحو ، في تحليل النقطة الثانية ، التي لها صلة باصل فضل القيمة . فمن الناحية العملية ، تنتهي اخطاء سميث وريكاردو كلها ، والصياغات الخاطئة التي يقدمانها كلها للمسائل المختلفة ، الى هذه النتيجة نفسها ، وهي تعمية تكون فضل القيمة .

فهناك تمييز غائب من قول الاقتصاد الكلاسيكي كله ؛ وهو التمييز بين رأس المال المتحول ورأس المال الثابت . بيد ان اقامة هذا التمييز تبطل لفز فضل القيمة . انها تظهر محرك سير الانتاج الرأسمالي ؛ وهو التعارض بين رأس المال والعمل المأجور . انها تظهر الانتاج الرأسمالي بمظهر تحدده علاقات الانتاج التاريخية المحددة .

وعلى هذا النحو ، تميل ضروب الحنف والتناقض كلها ، في قول الاقتصاد الكلاسيكي ، التي تدور حول هاتين النقطتين ، الى اخفاء هتم الحقيقة ، وهي : ان وجود الانتاج الرأسمالي ، هو وجود نمط من الانتاج محدّد تاريخياً .

في لعبة اخفاء المندبيل ، التي يلعبها الاقتصاد السياسي الكلاسيكي ، نجد نقطة في مكان ما ، ينبغي له (أن يحرق) فيها دائماً . ان هناك شيئاً ما لا يمكنه أن يراه ؛ وهذا الشيء الذي لا يمكنه أن يراه ، هو أيضاً ما ينبغي له أن لا يراه .

والحقيقة ، أن مفهوم واجب علم الرؤية لم يضعه ماركس (١) . فماركس لم يفكر مفهوماً ، في شروط الامكان الخاصة بقول الاقتصاد الكلاسيكي . فطريقته في التفكير في تحديد الاقتصاد الكلاسيكي تحديداً جوهرياً ، هي طريقة المماثلة .

وهذا ما سيبدو لنا في دراسة نص من الكتاب الثالث ، يشرح موقف ريكاردو من مسألة خفض معدل الربح .

« ان معدل الربح هو الصورة المحركة للانتاج الرأسمالي ؛ ولما لا ينتج فيه ، الا ما يمكن أن ينتج بربح ، وبقدر ما يمكن له أن ينتج بربح . ومن هنا كان ضيق الاقتصاديين الانكليز ، بصدد خفض معدل الربح . واذا كان مجرد امكان هذا الخفض ، بإمكانه أن يبعث افرعشة في جنبد ريكاردو ؛ فهاكم ما يظهر ، بدقة الفهم الضيق الشروط الانتاج الرأسمالي ، الذي كان يتمتع به .

« يأخذ عليه بعضهم ، انه درس الانتاج الرأسمالي ، من دون أن يهتم بـ « الناس » وانه لم ينظر الا الى تطور القوى المنتجة - مهما كان ثمن ضروب التقدم هذه ، من ضحايا في الرجال وفي قيم رأس المال . وهذا بالضبط ما هو ذو اهمية عنده فتطور القوى المنتجة في العمل الاجتماعي وتسويفه ، هما مهمة رأس المال التاريخية . وبهذا فهو يخلق بالضبط ، دون أن يدري ، الشروط المادية لنمط اعل من الانتاج . فما يثير قلق ريكاردو ، هو أن معدل الربح - وهو حافظ الانتاج الرأسمالي ، وشروط التراكم ومحركة في الوقت نفسه - يهدده تطور الانتاج بالذات . والملاقة الكمية هي الملاقة الجوهرية هنا . والحقيقة ، أن

« (١) ان القول بمعجز الاقتصاد الكلاسيكي عن رؤية هذه النقاط ، لان الطابع التاريخي لثمط الانتاج الرأسمالي ، وبالتالي تواريه الضروري ، يوجدان منقوشين فيها ؛ وبمعجز الرأسمالية عن تحمل رؤية الموت مواجهة على هذا النحو ؛ لا يمكن - كما هو واضح - أن يصلح لصياغة مفهوم هذا المعى .

هذا كله يقوم على علة أعمق ، لا يملك ريكاردو عنها الا مجرد الحدس . اننا نرى هنا تسمية الانتاج الرأسمالي ، في المستوى الاقتصادي الخالص ؛ أي من وجهة النظر البرجوازية ؛ وضيعن حدود الفهم الرأسمالي ؛ ومن وجهة نظر الانتاج الرأسمالي ذاته ، وفي حدوده ؛ اننا نرى ، أنه ليس نظام انتاج مطلق ، وانما مجرد نمط تاريخي للانتاج ، يطابق عصرا معيناً من تطور القوى المنتجة تطوراً محدوداً » . المجلد السادس ، ص ٢٧١ .

لنشر الى المفهومات القائمة هنا . لدينا أولاً مفهوم حدس ريكاردو ؛ وهو حدس وجوده ليس حياًدياً ؛ فماركس يستعمله بالضبط ، في كل مرة يريد أن يشير فيها الى تلمسات ريكاردو وحدوسه ، بصدد الطبيعة الداخلية لنمط الانتاج الرأسمالي ؛ هذه التلمسات والحدوس التي تتجاوز « وجهة نظره » المحدودة . ان هذا التحديد الضروري قد أشير اليه هنا بثلاثة تعابير ؛ وهي : في الطريقة الاقتصادية الخالصة ؛ ومن جهة النظر البرجوازية ؛ وضمن حدود الفهم الرأسمالي .

ويمكننا أن نقارب هذه التعابير من أحد نصوص الكتاب الاول عن الأجر ، الوارد في نهاية الفصل .

« يمس الاقتصاد السياسي من قريب ، حالة الشيء الحقيقية ، من دون أن يصوغها صياغة واعية . وسيكون هذا مستحيلاً له ما دام لم يتفرّج من جلده البرجوازي القديم » . المجلد الثاني ، ص ٢١٣ .

ان التقريب بين هذين النصين ، يتيح لنا أن نبرز بلاهة نموذج التماثل الذي استعمله ماركس ، للتفكير في تحديد الاقتصاد الكلاسيكي . اننا هنا بصدد تعريف فهم رأسمالي ، لا يختلط بتصورات الذات الرأسمالية . ان الفهم الرأسمالي هذا ، يفكر فيه ماركس على غرار تفكيره في تطور أنماط الانتاج . اننا نعلم أن القوى المنتجة في نمط انتاج محدد ، تتطور الى حد معين ، تعوق علاقات الانتاج معه تطورها . ان علاقات الانتاج هذه هي قوام الحد الخاص بنمط ما للانتاج ؛ وهو حد يتجلى في ظاهرة

إقامة الحواجز في وجه القوى المنتجة • بيد أن الفهم الرأسمالي يُفكر فيه بالضبط ، على أنه نمط انتاج نظري ، يمكن للقوى المنتجة النظرية ، أن تتطور في داخله ، حتى تبلغ نقطة معينة فقط ؛ وتبقى خاضعة للحد المطلق الخاص بنمط الانتاج هذا • في هذا النموذج غير الصريح من المماثلة ، يفكر ماركس في إمكان قول الاقتصاد السياسي وتحديد الجوهريين ؛ هذا الاقتصاد الذي هو سجين « جلاله البرجوازي القديم » ؛ كما أن القوى المنتجة هي سجيئة علاقات الانتاج البرجوازية •

وإذا كان الأمر كذلك ، أمكننا يقيناً أن نثبت ، أن ماركس لم يقدم لنا مفهوم إمكان قول الاقتصاد الكلاسيكي ، والذي يتمكن من صياغة هذا المفهوم ؛ لابد لنا من أن نذكر المجال المشترك ، ونرقى به إلى مستوى الفكر • فهذا المجال هو الذي يتمايز فيه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي عن العلم الماركسي ؛ وهذا يعني ، أنه لابد لنا ، لكي نفهم إمكان الاقتصاد الكلاسيكي ، من أن نطرح مسألة إمكان العلم ذاته ، أي مسألة علاقته بشروط إمكانه التاريخية •

وماركس لا يحل إطلاقاً هذه المسألة ، بلجؤه إلى موازنة بين تطور التناقض الملازم لنمط الانتاج الرأسمالي ، وتطور النقد الموجه إليه • انني أُلَمِّحُ هنا إلى هذه النصوص المشهورة ، التي يشرح ماركس فيها ، أن نقد نمط الانتاج الرأسمالي نقداً علمياً ممكن ، انطلاقاً من اللحظة ، التي يصبح فيها هذا النظام ، فريسة أزمة هو ذاته •

ويمكننا أن نتساءل عما إذا كان هذا الرباط بين الأزمة والنقد ، ليس من روااسب الأيديولوجيا التاريخية ، التي يتميز بها كتاب « الأيديولوجية الألمانية » • فهذه النظرية تأتي من ناحية أخرى لدى ماركس ، معارضة لنظرية أخرى ، هي نظرية صفاء العلم • وعندئذٍ ، يرتبط إمكان العلم بنوع من مهلة التاريخ • وعلى هذا النحو ، يمكن

لريكاردو أن يأتي بقول علمي ؛ لأنه يكتب في فترة سكوت ، جعل فيها التاريخ حياً بمعنى ما . ومنذ أن تتفاقم أزمة الرأسمالية وصراع الطبقات ؛ لا يعود هذا القول ممكناً ؛ وينزلق أتباع ريكاردو نحو الدفاع والاقتصاد العالمي .

وعلى العموم تتعارض النظرية التاريخية - وهي نظرية ترافق مفهوم النقد - مع نظرية نجدها لدى ماركس ، تقيم العلم على أساس من قطيعة جنزية مع شروط وجود صانعي التاريخ . وعندئذ ، تكون المسألة هي مسألة التفكير في شروط هذه القطيعة . فإذا حدد ماركس في رأس المال مكان العلم ، وصور الصفة العلمية ؛ أمكننا أن نتساءل عما إذا كان يجب عن السؤال التالي : كيف نصل إلى هذا المكان من العلم ؟

فإذا كان الأمر متعلقاً بالاقتصاد العالمي ؛ رأينا أن السؤال يحل بتحديد مكان الذات الرأسمالية من الواقع ؛ وإذا أمكننا أن نصل إلى هذا المكان الذي يصدر منه قول الاقتصاد العالمي ؛ فهذا لأننا كنا فيه من قبل . وبالمقابل ، لم ننتلق جواباً عن السؤال بصدد بلوغ القول العلمي . ولا أعتقد أن السؤال قد وجد حلاً بالفقرات المشهورة من « المقدمة العامة لنقد الاقتصاد السياسي » .

إننا نعلم أن هذا السؤال قد طرحته مدرسة الأقباليه خصوصاً ، في إشكالية اتخذت صورة « نظرية التاريخ » . بيد أن الإجابة التي قدمت ، في نظرية دائرة الشخص فالجرد فالشخص ؛ أو نظرية الانتقال من المتطلبات التاريخية المادية ، إلى المتطلبات التاريخية العقلية ؛ فإنها تميل إلى السقوط فيما هو أدنى من التمييز الجفري ، الذي أقامه ماركس ، بين حركة التفكير وحركة الواقع . فمن ناحية ، اختلطت تحديدات الجرد والشخص ، بتحديدات ما هو فكري وما هو واقعي (تحايل اختباري) . ومن ناحية أخرى ، فإن النموذج الاستمولوجي المقترح هنا ، قد اخترقته

من جوانبه كلها ، مقولات الماضي والحاضر والمستقبل الايديولوجية ؛ التي تفرضها حقيقة أن الموضوع الذي قدمناه لأنفسنا (التاريخ) ، قد سلّم به دون نقد ، في تحديده الايديولوجي العالمي . ان هذا التفكير ، في نصه الاستمولوجي عن الخصائص الايديولوجية للموضوع الايديولوجي ، الذي اتخذه دلافولبيه ؛ يتجلى من ناحية في نظرية حركة الشخص فالمجرد فالشخص ؛ ومن ناحية أخرى ، في بنية السوابق والتوالي ، المفروض أنها تحدد صورة العلمية . وعلى هذا النحو ، فقد فُكّر في العلاقات القائمة بين المقولات الاقتصادية ، على غرار التفكير في تتابع من السوابق الى التوالي ، قائم على خط متصل . وقد رأينا على مثال بيترانيرا ، كيف أن هذه النظرية عن العقلية من حيث هي نظام خط مستقيم من التضمنات (تفكير في خصائص المفهوم الايديولوجي للتاريخ) ، تجهل بُعد العلم ، وطبيعة الحركة التي هي موضوعها .

وعلى هذا النحو ، نرى أن الصعوبات النظرية التي أثارها الاجابة ، تتوقف على الطريقة ذاتها ، التي طرح بها السؤال . انه يجب علينا اذن ، أن ننجز هنا حركة قدّم لنا ماركس شكلاً نموذجياً عنها ؛ وأن نأتي الى مساءلة حدود السؤال ذاتها ، والا سيما مفهوم التاريخ . فاذا لم يكن بإمكاننا أن نحل المسألة ؛ عرفنا على الأقل ، المجال الذي يمكن أن نحل فيه ؛ وهو مجال مفهوم آخر للتاريخ .

★ ★ ★

بصدّ عمليّة العرض في رأس المال

- « ما أشبهه الوقوف على عتبة العلم ،
بالوقوف عند «خلل الجحيم» ! »
- مقدمة «اسهام في نقد الاقتصاد السياسي» -

ان عملية العرض هي ما ينظم القول وفقاً للحركة الدقيقة التي يقوم بها علم ما ؛ فالحركة التي يصفها بروز العلم ليست حركة ظهور (فماركس كما نعلم يريد أن يكون هناك تمييز بين عملية العرض وعملية البحث) . بل هذه الحركة المخالفة لها ، حركة صياغة العلم ؛ وهي حركة ينبغي أن لا نوحّد بسهولة بينها وبين الحركة الآلية لتنظيم ما أو لترتيب ما (١) ؛ حركة لها استقلالها الذاتي ، وينبغي اتساقها بما لها من علاقة ببعض القوانين الخاصة .

انه ليس مثيراً للاهتمام ، أن نطرح مسألة عملية العرض ، طرحاً مجرداً ، وكأنها غاية في ذاتها ؛ نعني أن نحدّد مثلاً عملية العرض بدراسة علاقاتها بعملية الواقع ، وعملية البحث . فهذه الحركة لا يمكن دراستها إلا بحركتها ذاتها ؛ نعني أنه يمكننا أن نرى - بإعادة صياغة العرض - ما الشروط التي يصبح بها هذا العرض ممكناً ؛ وما المبادئ التي يتعلق بها موضوعياً .

ومع ذلك ، فالمسألة تبقى متسعة كثيراً جداً ، إذا طرحت هذا الطرح ؛ نعني المسألة الكلاسيكية عن مخطط « رأس المال » . ان معرفة هذا التنظيم الاجمالي جوهرية ؛ ويبدو أنها تكون تمهيداً ضرورياً لقراءة « رأس المال » . ومع ذلك ، فليست هي ذاتها دون تمهيد ؛ إذ إنها تتعلق تعلقاً غريباً بقراءة تجري وفقاً لأنماط مختلفة أشد الاختلاف . فقبل أن نعرف كيف تنتقل

(١) من أجل ذلك ، سنحتاج قدر الامكان ، الكلام عن نظام للعرض .

من كتاب الى آخر ، ومن فصل الى آخر ؛ ينبغي لنا أن نعرف كيف تنتقل من كلمة الى أخرى ؛ أي من مفهوم الى آخر (وذلك ، لأن الكلمات في القول العلمي ، ينبغي أن تؤخذ على أنها المفهومات . ولا يمكن لهذه القراءة المفصلة في البداية ، أن تتوخى كلية النص ؛ وإنما جزءاً من أجزائه فقط . فهذه القراءة الجزئية ، التي ينبغي لنا أن ننطلق منها ، لا يمكن لها إطلاقاً أن تكون قراءة اي شيء ؛ نعني قسرياً على القراءة يجري على نموذج نتناوله اتفاقاً . إن هذه القراءة ستكون من الناحية المبدئية قراءة البداية .

إن طرح مسألة عملية العرض ، يمكن أن نعبر عنه اذن بعبارة أخرى ، وهي : القيام بقراءة مفصلة لبداية النص الوارد في المقطع الاول ، من الفصل الاول ، من الكتاب الاول (الصفحات ٥١ - ٥٦ - من النص الفرنسي الذي نشرته ال (Editions Sociales) .

إن هذا النقل الوضع المسألة ينبغي له أن يجد مسوغاته . فهو يخضع لعدة أسباب جوهرية ؛ فلكي نجتاز بسرعة الطريق الذي تقطعه هذه الاسباب ؛ لنقل إن ماركس يعلق أهمية حاسمة على نقطة البدء ؛ وإن هذا التمييز يتضمن فهماً معيناً لطبيعة العرض العلمي ؛ وإن هذا الفهم يتضمن طريقة في الكتابة ، وأسلوباً علمياً أصيلاً ؛ وإن هذه الكتابة تتطلب قراءة مطابقة لها ؛ وإن هذه القراءة أخيراً ، تتعلم بالضبط عند نقطة البدء .

إن امتياز نقطة البدء هو صفة مميزة جوهرية في منهج ماركس . فقبل أن نشرح هذا الامتياز ، وأن نقده ، يجدر بنا أن نتعرفه مجرد تعرف . فنحن نعلم ، أن ماركس قد أولى الفصل الاول من **راس المال** عناية خاصة تماماً . « أننا نجد آثار هذا النص في المسودات الاولى من « الاسهام » ؛ وسيستعيد ماركس باستمرار ؛ فيتناوله ويصممه ويبقيه قيد الدرس حتى الطبعة الاخيرة ؛ بحيث نستطيع أن نتساءل عما إذا كان قد أُنجز حقاً ؛ فكان ماركس لم يتجاوز صراحة مع البداية قط . ولكن القول العلمي يستمد

قيمته - كما سنرى فيما بعد - من نقص انجاز الواقعي ، أكثر مما يستمدّها من مظهره المنجز .

وهذه الصعوبة في انجاز البداية ، لا تنأتى عن أن كل شيء لا بد له من أن يكون معطى في البداية (فيتوالى العرض بعدئذ وكأنه يتوالى ابتداء من بذرة) ؛ إذ إن فهماً عضوياً تاماً للقول ، غريب تماماً عن الفكرة التي كونها ماركس عن اقامة العلم . فللبداية قيمة **وضع الشيء في محله** ؛ أي قيمة تنظيم المفهومات ، وقيمة منهج (التحليل) . لهذه البداية قيمة افتتاحية مزدوجة ؛ فهي تقطع أواصر الصلة بما سبق (لأنها تأتي بمفاهيم جديدة وبمنهج جديدة) ؛ بيد أنها تختلف كذلك عما يلي ؛ إذ إن مسألة نقطة البدء أصيلة تماماً ؛ فهي تقدم لنا ايضاحات عن بنية القول الاجمالية ؛ بسبب وضعها الممتاز بالضبط ، الذي تطرح بفضل بعض مسائل المنهج ، في اضاءة أكثر مباشرة .

ان كل هذا يتضمن فهماً معيناً للطبيعة العرض العلمي ، وفكرة معينة عن العلم . فاختيار تفسير البداية توجهه هو أيضاً فكرة معينة عن العلم ؛ إذ إن تفسير المقطع الاول **الوارد في الفصل الاول من الكتاب الاول** ، سيكون تفسيراً **ابستمولوجياً** . فما ينبغي لنا أن نستخلصه من نقطة البدء ليس تنمة قول ماركس ، كما لو قمنا بها **استنتاجاً** ؛ بل شيئاً آخر تماماً ؛ فما يسبقه هو شروطه . وعلى هذا النحو ، تبدو **المسألة المطروحة في هذه القراءة** لمقطع ما ، بسيطة جداً ؛ ففي أي شيء كان قول ماركس قولاً علمياً ؟ وهل بإمكاننا أن نقرأ **طابعه في البداية** ؟

هذه **المسألة صعبة جداً** ؛ إذ إنه من غير الممكن في الواقع ، أن نردّ عرض **رأس المال** الى فكرة عن العلم معطاة من ناحية أخرى ، ولا بد لها من أن تكون محددة في ذاتها ، على حدة . **والحقيقة** ، أن فكرة العلم التي تتعلق بها بنية العرض ، تعلن عن نفسها وكأنها فكرة جديدة وكأنها **بدائية** .

فكار كرس يتوسع بعرض ما ، ابتداء من فكرة محصلة ؛ فقد أراد أن يكون فكرة معينة عن العلم ، وأن يحقق قولاً علمياً ، في وقت معاً ؛ إذ إن أحدهما لا يمكن أن يكون من دون الآخر ؛ وواضح أن الأمر لم يكن بالإمكان أن يكون على نحو آخر . من أجل ذلك ، ليس الأمر هو دراسة عملية العرض الذاتها ؛ كما أنه ليس من الممكن من ناحية أخرى ، عرض النظرية والبنية الإجماليتين لرأس المال ، ونظرية العلم الماركسية ، على حدة ، في جملةتهما . فهذه النظريات تمضي مع ممارساتها ؛ ومن الضروري أن ننخرط على طريق هذه الممارسة . بهذا نرى سلفاً بأي شيء يقطع ماركس حسنة بفهم معين للعلم ، وعرض كلاسيكي له ؛ إذ إنه ما من قول عن العلم ، قبل قول العلم ؛ بل الاثنان معاً ؛ الأمر الذي لا يعني انهما مختلطان معاً .

وعندئذ ، تجد القيمة المفضلة لنقطة البدء مسوغاتها بسهولة ؛ فعليها يمكن التمييز (لا الفصل) بامتياز ، بين هذين « الشيئين » اللذين يمشيان بالضرورة معاً ؛ وهما نظرية العلم وممارسته .

بيد أن تفسير البداية يفترض منهجاً في القراءة . ومن هنا كان هذا السؤال الجديد : كيف نقرأ قولاً علمياً ؟ كيف نقرأ العلم في قول ؟

إن كل لغة علمية تتحدد بعلاقتها ببعض معايير الصلح ؛ إذ إن هذه المعايير هي التي تحدد صور قراءة هذه اللغة . وقد قدم ماركس هو ذاته رأس المال - مخالفاً التقنيات والايديولوجيات الاقتصادية كلها - وكأنه مشروع نظري ؛ إذ إن السؤال ينحصر في معرفة أي المعايير هي التي تتحدد هذه النظرية بالنسبة إليها على أنها نظرية علمية ؛ وفي استنتاج طريقة أو عدة طرائق ، من هذه المعايير ، للدخول إلى النظرية . والحقيقة ، أن عملاً علمياً يفترض نمطاً من الفهم هو ذاته نظري ؛ إذ إنه لكي يمكن تلقي علم ما ، لا بد من توحيد المسائل التي 'يجيب هذا العلم عنها ، ومن تحديد شروط هذا العلم ، قبل كل شيء .

ان هذا البرنامج ، الذي لا صلة له ببرنامج نظرية في المعرفة (فهذه النظرية تتعلق بمجال خاص جداً ، هو مسألة الحقيقة) ، ينبغي أن يقوم به في الوقت الحاضر ، بعض الفلاسفة ؛ كما شرح ذلك التوسر من ناحية أخرى . بيد أن هذه المهمة تفترض تحديداً دقيقاً جداً للعمل الفلاسفة ؛ وهو مفهوم « الفلسفة على أنها شروط إمكان فهم الموضوع ذاته لعلم ما » . وعندئذ ، لا تكون الفلسفة شيئاً آخر غير معرفة تاريخ العلوم . ان الفلاسفة اليوم هم هؤلاء الذين يصنعون تاريخ النظريات ، ونظرية هذا التاريخ ، في الوقت نفسه . واذن ، فاشكالية الفلسفة مزدوجة ، ولكنها ليست منقسمة؛ إذ إن التفلسف هو دراسة الشروط التي تطرح بعض المسائل العلمية ، فيها ووفقاً لها .

وبديهي أن لا يقبل بنفسه تحديد كهذا للفلسفة ؛ بل إنه ليبدر أحسن من ذلك بكثير ، متجهاً ضد تيار الارث الفلسفي التقليدي ؛ إذ إن الامر لا يتعلق فقط بمظهر ما ؛ بل بموقف حقيقي يعبر عن ضرورة واجبة . فماذا حملت لنا الفلسفة حتى الآن في الواقع ، لطرح مسألة المسائل العلمية، لا لحلها ؟

لقد طرحت هذه المسألة في حدود المساواة (المثالية) والواقع (الطبيعي) ، في صورتها الكلاسيكية ، أي اجمالاً حتى بداية القرن التاسع عشر ؛ إذ إن كل شيء يتوقف على العلاقة المقررة بين حدي المساواة والواقع، وفقاً للصورة (أو بالأحرى وفقاً للتدرج) التي يتوحد بها أحدهما بالآخر . إذ إن دقة البرهان تتحدد بامتزاج ماهو عقلي وماهو واقعي ، أو باختلاطهما . فمع هذا يتطابق المثال الاعلى لفكر هندسي ما ؛ باقامة نظام من القضايا متفق مع نظام طبيعي ما ؛ أعني باقامة قضايا « أولية » متفقة مع النظريات المحكمة ؛ أعني من البسيط الى المركب ، فالمفاهيم العلمية تتحدد بمعقوليتها وواقعيتها ؛ وانطلاقاً من هذا ، تصاغ فلسفة كاملة عن النظام (نظام

المفاهيمات) فلسفة تتحدد بعجزها عن تكوين فكرة المنظومة (١) . لا شك أن هذا العجز يطابق حالة خاصة من حالات العلم ؛ إذ إنه سيكون من اختصاص الرياضيات في المستقبل ، أن تقيم هذا المفهوم للمنظومة ؛ إذ بإمكاننا أن نحدد الفلسفة الكلاسيكية على أنها جهد يبذل للارتقاء بغياب هذا المفهوم الى مستوى الفكر (٢) . ومن هنا كانت الصعوبات المشهورة في نظرية العلم ، التي هي ثمرة الفلسفة الأكثر دلالة ؛ تعني الاستنتاج ، والتحديد ، ومسألة نقطة البدء التي لا تحل . فابتداءً من هذا ، بروز الموضوع الفلسفي بالذات ؛ وهو مسألة التهج ، التي ليس لها معنى ، إلا إذا نظرنا إليها على أنها مسألة أسي، طرحها (٣) .

(١) خلافاً لما بإمكاننا أن نعتقه ، لاتضمن الفكرة العلمية عن المنظومة إطلاقاً ، فكرة نظام منجز .
 (٢) لا شك أن الأمر لا يتعلق بانشاء تاريخ أرجاعي ؛ بتجديد لحظة معينة من لحظات الفلسفة . حول الحضور التقريبي المسبق لمفهوم علمي ، أن يبدو بالفعل إلا فيما بعد ، عند قيام ثورة الرياضيات الكبرى ، في القرن التاسع عشر . فليس لنا الحق ، أن نقدم الرياضيات الكلاسيكية - بوصفها علماً ناقصاً - على أنها الصورة المسبقة للرياضيات التي سوف تتبعها ؛ وذلك لأن هذه الرياضيات الجديدة ، ستشاد بالضبط على انقراض الرياضيات السابقة ؛ أو بالأحرى ، بالقرب من هذه الانقراض ، على أرض مسألة مغابرة تماماً . ولكن ، إذا قبلنا بتحديد الفلسفة على أنها فهم لنوعية العلم (أو ادراك لا يتقوم بارتداد الفكر الى ذاته كما سيكون عليه الحال بالنسبة الى الشعور) لتوحيد المسائل التي يضطر العلم الى طرحها ، قبل التسمي الى حلها ؛ أصبح واضحاً عندئذ ، أن الفعلية الفلسفية - وهي بهذا تتميز تميزاً جوهرياً من الفعلية العلمية بمعناها الضمني - ليست انكساراً آلياً ومباشراً لحالة العلم ، في لحظة معينة فقط ؛ بل إنها ليست هذا على الإطلاق . ولكنها تؤلف بالنسبة الى هذه الحالة ، استباقاً حقيقياً ، باظهار الصعوبات والحدود التي يواجهها هذا العلم . وإذا « حلت » المذاهب الفلسفية هذه الصعوبات في الظاهر ؛ فهذا لا يغير شيئاً من الواقع الجوهري ؛ إذ بإمكاننا أن نرى يقيناً الصفة المميزة الجوهرية للحالة من حالات العلم ، في هذا الوهم الذي يمكن أن تحل به هذه المسائل ، التي ما زالت بحاجة الى الطرح . فالفلسفة يمكن النظر إليها ، على أنها استباق حقيقي للتطور الفعلي للعلم ؛ إذا ما أخفقت في تقديم حالة معينة من حالات العلم ، على أنها نهائية . إنها استباق واقعي ؛ ولكنه مجبب أيضاً ، ضمن الحد الذي لا يمكن له أن يواكبه مباشرة أي علم ؛ إنها استباق مرّضي هو تكوص في الوقت ذاته . سيقل : ليست لها قيمة إلا من حيث أنها - بمبيها الاساسي - دلالة على وضع قائم في الواقع .

(٣) ليس هناك بالضبط ، بالنسبة الى ماركس ، مسألة عن المنهج مطروحة على حدة .

بإمكاننا أن ننظر إلى المنطق الميخلي ، وكأنه العرض المنجز والآخر لهذا المنطق العلمي ؛ انه منجز لانه يعاود تناول الشرائط في عموميتها كلها ، ولأنه يحل المسائل كلها أيضاً ، محيلاً هذه الصعوبات إلى اجابات • بيد أن الفلسفة النظرية تتخذ لها في هذه الصورة النهائية بالضرورة ، معنى جديداً ؛ فهي تصبح ايدولوجيا علمية خالصة • لقد كان بسكال وديكار وكوندياك وكنتط يحاولون تثبيت الشرائط ، التي يمكن لحالة معينة من حالات العلم ، ان تعد نهائية فيها ؛ فحينما اظهروا بداهة قصور بعض الشرائط بالضرورة ، افسحوا المجال لكي يستشف المرء ضمناً ، امكن وجود شرائط مختلفة • فالجل الاجماعي للمنازعات التي أحدثها هيفل ، يجعل من حالة معينة من حالات المعرفة ، خلافاً لذلك ، منظومة مطلقة ؛ اذ إن التناقضات قد حذفت على أساس هذه التناقضات ذاتها (١) • وعندئذ ، امكن للجدل أن يقدم على انه تجلي التناقض وكأنه يوم آلامه • عندئذ تقتصر وظيفة الفلسفة على انشاء صورة ما هو منجز بذاته ونهائي •

ان الفلسفة النظرية هذه وقد انجزت في جلال الموت ، ليست الا العلم تزيب في مفارقة غريبة بزي الايديولوجيا أو زي التقنية ؛ بل انها بالاحرى تزيب المهاراة العملية بزي العلم ، على أساس قلب للمعرفة العلمية إلى مهارة عملية • هذا اذا نظرنا إلى العلم وكأنه جملة من النتائج والمكتسبات الموضوعية والمنظمة على خط واحد) • انها ايدولوجية العلم ذاتها (فالعلم سيستهويه دوماً باعتبار ذاته منجزاً) • وقد حلت محل العلم ، وأخذت مكانه ، وهو علم من وظيفة الايديولوجيا أن تحجب غيابه وأن تعلمه •

ان هذا القلب الذي يجعل صعوبات المعرفة حلولا ، والذي يحول الأسئلة إلى اجابات ، والذي يقدم النقص على انه امتلاء ، هو الذي يجعل مسائل المنطق الكلاسيكية كلها ملغاة ، لا محولة :

(١) يمكننا أن نقول عموماً ، ان كل مشروع لازالة التزييف هو بطبيعته تزييف •

(١) فطبيعة المفهوم المنقسمة تتوحد في انقسامها ذاته وتوافق ؛ فالعقلي هو واقعي ؛ وانتشار عرض دقيق ما يرافقه انتاج موضوعه . وينتج عن ذلك (وليس في الوقت ذاته) ، أن ماهو واقعي هو عقلي ؛ فاستنتاج المفهوم ليس استنتاج الواقع في الوقت ذاته . ان التناظر خادع في جوهره ؛ اذ يمكننا فقط أن نقول : انه في الوقت ذاته الذي يُستنتج فيه من المفهوم بعض المفهومات استنتاجاً أساسياً ، يُستنتج الواقع من المفهوم (فالواقع يتدخل دائماً في نمو المفهوم أيضاً ، من حيث هو مثال وإيضاح) . فمن معقولية المفهوم ، التي هي واقعه ، تُستنتج معقولية الواقع . فبما أن المعقولية والواقع يتوحدان في المفهوم ، فما هو واقعي هو عقلي خارج هذا المفهوم .

(٢) لقد ألغيت مسألة نقطة البدء بالمناسبة ذاتها ؛ إذ إن عملية الواقع وعملية العرض قد اختلطتا معاً . ان بإمكاننا أن نمضي دون تحديد ، مما هو أكثر دلاخية في المفهوم ، ومما هو أكثر خارجية فيه (التجربة الحسية) ؛ فالكفاية والقصور في نقطة البدء هما شرطان متعادلان للحل ؛ فعلى هذا النحو ، يمكننا أن ننتقل من « المنطق » الى « الفنونولوجيا » .

وعلى هذا النحو ، تصبح المسألة الكلاسيكية لتطابق التفكير وسهاده ، قد اتخذت لها صورة الجدل ، كما يقال ؛ فبنجوع منظومة الحل ، يصبح أي نظام طبيعياً .



لقد حدث بمجيء ملاكس شيء جوهري في تاريخ العلوم وفي نظرية هذا التاريخ . لقد تحققت شرائط اشكالية العلم الجديدة ، بل شرائط الاشكالية الاولى للعلم الجدير بهذا الاسم ، عندما سنحت فرصة ظهور علم جديد ، علم لم يرفض النموذج الرياضي ، وانما حدد له مكاناً جديداً تماماً (شبيهاً بعض الشبه بطريقة سبينوزا) الذي لم يستعد التقاليد

«الهندسية» إلا ليخلع عليها معنى أصيلاً) • والحقيقة ، أن رأس المال يفتح
فترة انقلاب فجائي في مستوى دستور العلم ذاته ؛ فقد كان الأمر يتطلب
بالقياس إلى نظرية العلم ، قطيعة إبستمولوجية •

لقد كان لدى ماركس شعور بأنه يندشن في العلم الاقتصادي (١) ،
صورة جديدة من صور العرض ، أطلق عليها اسم طريقة التحليل ، في
رسائله إلى الاشتار ، في ١٨ آذار ٧٢ (مقدمة ترجمة رأس المال إلى اللغة
الفرنسية) :

« ان منهج التحليل الذي استخدمته ، والذي لم يطبق بعد على الموضوعات الاقتصادية ،
يجعل من قراءة الفصول الأولى ، قراءة شائكة بما فيه الكفاية ... فما من طريق ملكي
للعلم ؛ ومن أسمعتهم الحظ بالوصول إلى قمة الوضاه ، ليسوا إلا أولئك الذين
لا يهابون أن ينلهم تعب ارتقاء شغابه الوعرة » •

وإذا كان نص المداخل إلى « الاسهام » (١٨٥٧) ، غير المنجز ، لم يقدم
لنا المبادئ ؛ فهو قدّم لنا برنامج هذا المنهج ، على الأقل • فالدقة العلمية
تقوم على حذف كل ما يتيح الخلط بين الواقع والفكر ؛ إذ إن إقامة عرض
علمي لا تنحصر في إيجاد مزيج منهما ، ولا في استخلاص أحدهما ابتداءً
من الآخر ، أو الخلط بينهما بمعنى آخر • فانشاء العلم من الواقع
الاقتصادي ، يعني إقامة عرض بواسطة المفهومات ؛ إذ إن نظرية ما ، هي
تنظيم بعض المفهومات في قضايا ، وتنظيم بعض القضايا في سلسلة من القضايا ،
تتخذ لها صورة برهانية • والذن ، فالمسألة الجوهرية لا تنحصر في معرفة
ما إذا كنا سنمضي من الواقع ، أو سنصل إليه (٢) • فما يجب القيام به ،
هو إيجاد المفهومات وصور الاستدلال ، التي تسمح بصياغة القضايا اليعينية؛

(١) لا على صعيد العلم الاقتصادي ، بل إلى جانبه ، ضمن الإطار الجديد لاشكالية نمط الإنتاج •
(٢) انه بدوي من ناحية أخرى ، أننا « نطلق » من الواقع ؛ بيد ان هذا لا يسمح لنا بأن
نقول شيئاً كأننا ما يكون عن الصورة التي سيتخذها معنا المنطلق ؛ بيد أن المسألة
الجوهرية تكمن هنا •

وهذا هو السؤال الذي طرحه العلوم جميعاً ، في اللحظة التي تسلك فيها سبيلها الى الدقة . واذن ، لم يعد لنا أن نتساءل عما اذا كانت المفهومات واقعية ، أو عما اذا كان الواقع عقلياً . ان المبدأ الهيجلي لم ينقلب ، بل انكسف في هذا المبدأ الآخر :

ان الواقع واقع ؛ المادية الجدلية .

والعقلي عقلي ؛ الجدول المادي .

ان هاتين القضيتين لا تُلحق احدهما بالآخرى ؛ فهما شيء واحد ، مع فارق ضئيل هو أنهما تقومان على صعيدين مختلفين .

فالعلم عملية فكرية ؛ انه يحدد إذن صورة من صور التعرض ، لا تختلط بالعملية الواقعية ، ولا بعملية البحث . والامر لا يتعلق بمجرد قلب ، لأن المسألة المطروحة على هذا النحو ، هي مسألة جديدة جنوياً (حتى لو حُلَّت في الحقيقة في ممارسة بعض العلوم) ؛ بل يتعلق بايجاد وسائل من أجل التفكير في علاقة معقولية المفهوم بواقعية الواقع . فالمنطق الكلاسيكي كان يبيّن ويعرض الشرائط التي ليس بإمكان هذه المسألة أن تطرح فيها ؛ أما الفلسفة الهيجلية فقد صيغت من أجل حلها . فهذه العلاقات ينبغي أن يفكر فيها ضمن مفهومات جديدة . وكل المسألة تنحصر في معرفة ما اذا كانت هذه المفهومات تظهر بذاتها في رأس المال .

وللإجابة عن هذا السؤال ، ينبغي لنا أن نتعلم قراءة رأس المال ؛ فنحن في الواقع اعتدنا القراءة الهيجلية ، التي تقوم على تأويل المفهومات تأويلاً مباشراً ، بحدود واقعية . هذه القراءة ليست تعسفية باطلاق الكلمة ؛ ليست تعسفية بنسبة إجابتها ، على نحو معين ، عن المسألة التي طرحها ماركس على نفسه ، لكتابة رأس المال ؛ فقد كان يتوجب عليه ، خلال زمن طويل جداً ، وفي عام ٥٨ أيضاً (راجع المسودات الاولى لكتاب «الاسهام »)

أن يقاوم اغراء الكتابة بالطريقة الهيغلية ، وهو يستسلم لها . وإذا وجد
ماركس الوسيلة التجاوز هذا العائق فعلاً ، أعطانا هذا ، بالمناسبة ذاتها ،
مبدأ قراءة جديدة . أن الامر يتطلب إيجاد الشرائط التي تقتضيها كتابة
علمية ، في حرفية نص ماركس ؛ ليس فقط بدراسة التصحيحات التتابعية
(التي هي مخالفة كلية لضروب النديم ؛ لأنها المراحل التي يمر بها البحث
الدقيق) ، بل في تنظيم النص النهائي أيضاً .

إن الأيديولوجيا الهيغلية متلازمة (ويا للمفارقة) مع قراءة واقعية
لنصوص العلمية ؛ فالمضمون يشف من خلال المفهوم . لأننا نقرأ ، وكأن
الكلمات ثقوب في صفحة ، يطل منها الواقع ؛ أو كأنها أيضاً ثغرات يسترق
النظر منها حركة الواقع فيبدوسها . وهذا من ثم يتوافق مع الموقف التلقائي
للعلم ، حيث يستمد المفهوم جاذبيته ، من حيث هو يدل عن الشيء .

ولكي نجد طريق المفهوم من جديد ، ينبغي لنا خلافاً لذلك ، أن نلج
على ما لا يتعرض في اللغة ، الى أن يختلط بواقع ، تنبئه اللغة العلمية بقدر
ما تعكسه ، ان لم يكن نبذها له أكثر من عكسها إيالة ؛ إذ إنه ينبغي للغة
أن تنبئه ، لكي تؤدي عنه الحساب . انه ينبغي إذن ، أن نقرأ ما تتركه
جانباً قراءة ساذجة ، على أنه رغبة وزبد ؛ ينبغي عندما يتعلق الامر
بتجاوز المختلط الإدراك المعقول ، أن نقرأ ما هو أداة المعقولة وحسب ،
معلقين الواقعية المباشرة وكل ما يمكن إحلاله محل الواقع . فعوضاً
عن الكلمات ، نقرأها لتبين الموقع الذي حطت فيه رحالها ، أو الصفحة
التي دبجت عليها ، نهتم بالوسائط ، أي بهذه الروابط التي هي محل
البرهان ذاته ، أي بالمفاهيم التي تحدد صورة الاستدلال . أفلا يمكن لهذه
الكلمات ، التي تحمل المعنى ودقة العرض ، أن تؤدي لنا الخدمة التي
تؤديها كلمات السّر ؟

وإذن ، ينبغي علينا أن نتجاوز التفسير والشرح اللذين كانا شغل

الفلسفة التقليدية المشاغل ، أن نتجاوز عما يبدو جوهرياً أول الامر ،
 أي المضمون ؛ لكي ننتبه لانتباهاً كليلاً ، الى تفاصيل الكتابة ذاتها . هذا
 المنهج ليس أصيلاً الى حد بعيد ؛ بيد أنه ربما لم يطبق بعد ، على قراءة
 وأسس المال . أنه يشبه بما فيه الكفاية المنهج الذي يلجأ اليه بورجيس
 بخياله ، في حكاياته عن بطرس مینار ؛ فنحن نقرأ بعين غير عيوننا ، نقرأ
 كما لو كان الامر متعلقاً بنص مخالف تماماً ؛ حيث نجد أن ما يتراءى جلياً ،
 هو هذا الشيء بالذات الذي يستقط سيقوط النفاية أمام نظر القراءة
 التقليدية ويفلت منها على هذا النحو (في حين أن هذه القراءة التقليدية
 تعتقد أنها ضمنت السيطرة الفنية عليه) . ان قراءة كهذه تكون دقيقة ،
 أي ليست تيسفية ؛ ولكنها ليست نهائية إطلاقاً . انها ليست القراءة
 الممكنة الوحيدة لرواس المال ، ولا أحسن القراءات ؛ لانها - اذا أردنا -
 حيلة مؤقتة ، تتيح لنا أن نستخلص من داخل النص ، بعض المسائل التي
 كان يجب على ماركس حلها ، من أجل كتابته . (انهم لا ينتبهون بما فيه
 الكفاية ، الى أن العالم هو في الوقت ذاته كاتب ؛ وأن الأسلوب صعوبة
 حقيقية بالنسبة اليه) .

ومن نالحية أخرى ، تتطابق مع نموذجي القراءة (قراءة المضمون
 وقراءة الصورة) قراءتان متميزتان ومتوائمتان معاً . فقد كتب ماركس
 وأسس المال على مستويين معاً ؛ على مستوى العرض الاقتصادي (حيث تكون
 المفهومات دقيقة ، بقدر ما هي مطابقة لممارسة علمية محددة) ، وعلى مستوى
 أدوات العرض ، أي وسائل الكتابة ، التي تحدد مسار التفكير . ان لهذا
 المستوى الثاني مفهوماته أيضاً ؛ أي مفهومات العلم التي لا يمكن لشيء أن يقرأ
 أو يكتب من دونها ، والتي تطابق نظرية الممارسة العلمية السابقة (تلك
 التي تحدد المستوى الأول) . ان الامر لا يتطلب منا أن نقول ، أن هذا
 النوع أو ذاك من المفهومات ، له الأولوية على الآخر (فمثلاً : قد تكون

مفاهيم المضمون مادة العرض ، في حين تكون مفاهيم المستوى الآخر ذات قيمة « اجرائية » فقط ؛ أعني ذات قيمة أدائية) ؛ بل ينبغي أن نرى أنهما يسيران بالضرورة معاً ؛ وأنه ما من صفحة واحدة من رأس المال ، كان بإمكانها أن توجد ، من دون تعاونهما أو تنازعهما .

والحقيقة ، إذا درسنا دراسة واعية التصحيحات التي تمضي من التخطيط الأول « للاسهام » ، الى الوضع الأخير لنص رأس المال ، رأينا أن ماركس ، قد قام بعمل كاتب علمي أفقه أفق الصفحة التي يكتبها ، حينما عاود دون انقطاع ، تناول العرض ، لكي يصوغه صياغة لم تصبح نهائية قط (لأنها تبدو دائماً وكأن من الممكن معاودتها) . فمع أفق الصفحة التي يكتبها هذا ، يجب علينا أن نعرف كيف نطابق صفحة ما من القراءة ؛ ففي قطعة من النص ، ينبغي لنا أن نحاول أن نرى ، بعين واسعة ، كيف تنتظم المستويات المختلفة ، ونماذج المفاهيم المختلفة ؛ لا لنقرأ بين السطور ، بل لنقرأ ما ليس من المعتاد قراءته من هذه السطور ذاتها . ومع ذلك ، فليس الأمر متعلقاً بدراسة نص ما اتفاقاً ، من أجل قيمته بما هو شذرة . فافتراضاً ، ينبغي للبداية ، أي لما قدم في الصفحات الأولى ، أن يكون متضمناً لأكبر دلالة ؛ لأن العرض العلمي ربطاً عرف فيها مغامرته الأكثر قسناوة ؛ نعني الدخول الى العلم .

ان نص المقطع الاول ، من الفصل الاول ، من الكتاب الاول من رأس المال ، الذي ينبغي أن نفسره تفسيراً حرفياً ، كما رأينا ؛ يمكن أن نحلله الى ثلاثة أقسام ذات أهمية متفاوتة . أما وحدة النص فيمنحه ايها « استمرار المنهج الواحد » ؛ ويمكن أن نتساءل عما إذا كانت هذه الوحدة بسيطة أو مركبة ، وعما اذا كان المنهج وحيداً بالوحدة التي يريد لها لذاته ؛ بحيث يعبر تعبيراً حسناً عما يريد . وبالأجمال ، يقال : ان ماركس يلجأ الى تحليل ينطبق على ثلاثة موضوعات بالتتابع ، وهي :

تحليل الثروة (السطور الاربعة الاولى) ، تحليل السلعة (الى أسفل الصفحة ٥٢ ، في النص الفرنسي الذي نشرته الطبقات الاجتماعية) ، تحليل القيمة . ينبغي دراسة هذه التحليلات الثلاثة كل على حدة ؛ الامر الذي يقودنا بالضرورة الى التساؤل عن كيفية الانتقال من أحدها الى الآخر .

١ - نقطة الانطلاق وتحليل الثروة

١ - ان نقطة الانطلاق هي أصعب ما هنالك ، من الناحية النظرية : « في العلوم جميعاً تكون البداية شائكة » (المقدمة الاولى) ص ١٧ . من أجل ذلك ضاعف ماركس ذاته التنبيهات ؛ فقراءة الكتاب الاول ، ولاسيما فصله الاول ، هي شاقة على الخصوص ؛ وقد اهتم بهذه الصعوبة خصوصاً من أجل الجمهور الفرنسي ؛ وهذا هو السبب الذي من أجله أصبح هذا الفصل موضوع مراجعات لا تنقطع . لقد فعل ماركس كل شيء ، في سبيل أن يهب هذه الصفحات عرضاً مقبولاً ؛ بيد أن هناك مستوى من الصعوبة لم يكن بالإمكان امتصاصه ، باعتدائه ذاته . لم يكن بالإمكان إرجاء العرض العلمي ليتقدم عليه تمهيد أولي أو تقديم مبسط (وبالتالي غير دقيق) ، أو مدخل تعليمي للمنهج ؛ وانما نعلم أن المدخل الشهير الى « الاسهام » ، الذي ظل ناقصاً له دلالتة ، لم يستعد في رأس المال والذن ، فما من تمهيد أولي للموضوع ، ولا من مدخل الى المنهج ؛ وانما مقدمات مشجعة فقط . ينبغي ان نحوّل مباشرة الى العلم ؛ أي البدء بما يدعو ماركس « تحليل العناصر » بطريق « تحليل الصغار » (مقدمة الطبعة الالمانية الاولى) . أن تحليلاً كهذا يتعلق بالمفاهيم الأعم والأكثر « تجريداً » . ان هذا النص الذي يرتبط في جوهره بنص مدخل « الاسهام » ، يعلمنا أن بداية العلم وعرة : « ان التجريد هو القوة الوحيدة التي بإمكانها أن تكون أداة له » . ص ١٨ . ففاتحة الكتاب ليست انتقالاً وانما قطعة ؛ إذ كي يتمكن المرء من القفز ، عليه أن يألّف الممارسة النظرية .

والاذا تحددت مبادئ العرض هذه ، بقي علينا أن نعرف كيف نطبقها .
فعلم محدد ما ، انما يتعرف بموضوعاته ومناهجها التي يحدد بعضها بعضاً
بالتبادل . ولكي نتمكن من البدء بما هو أكثر تجريداً ، يجب أن يكون
هذا التحديد معطى منذ البداية . وبتعبير آخر : ما المفاهيم التي هي
موضوع معالجة العلم ؟ ومن أين تأتيه ؟

ينبغي لنقطة الانطلاق أن تكون دقيقة ؛ بيد أنه لا يمكن لها أن تكون
لغزاً على الإطلاق . وهذا يعني ، أنه ينبغي لها أن تكون مدخل ذاتها الى
ذاتها ؛ فهي انما أن تكون غير محتاجة الى تسويغ (وعندئذٍ نسلك طريقاً
ارجاعياً لا نهاية له) ، أو تكون مجرد أمر غير مسوّغ أو لا يمكن تسويغه
أو تصفي . والواقع ، ان نقطة انطلاق عرض ماركس مذهلة تماماً ؛ فالمفهوم
الاول ، أعني ذاك الذي « ستشتق » منه كل المفاهيم الاخرى ، هو مفهوم
« الثروة » . وبديهي أن الامر لا يتعلق بتجريد علمي ما ، وانما بمفهوم
اختباري ، تشخصه خاطيء ، قريب من المفاهيم التي علمنا « المدخل » على
نبناها (راجع على سبيل المثال نقد فكرة « السكان ») . ان الثروة تجريد
اختباري ؛ انها فكرة ؛ تشخصها (اختباريتها) خاطيء ، وهي ناقصة في
ذاتها (معناها ليس مستقلاً ، وانما هو مستمد من علاقتها بعدد من
المفاهيم التي تنكرها بدورها) . فالثروة مفهوم اينديولوجي ، لا يمكننا أن
نستخلص منه شيئاً من النظرة الاولى . فمن وجهة نظر عملية البحث
(عمل البحث العلمي) ، هي أسوأ المنطلقات . ويبدو أن الامر ليس كذلك
فيما يتصل بعملية العرض ؛ لأن ماركس قدّم ابتداءً منها المفاهيم الاساسية
لنظريته . فماذا ينبغي لنا أن نرى في هذه البداية ؟

هناك عدة ملاحظات تتيح الاجابة عن هذا السؤال :

آ - لم يطلب ماركس من هذه الفكرة أكثر مما يمكن لها أن تنتج .
فعلاً . فهو يطبق على المفهوم الاختباري تحليلاً اختبارياً ؛ فيحلل الثروة

« إلى عناصرها ، بالمعنى الميكانيكي للكلمة (السلعة هي « الصورة الأولية »
والأصلوية للثروة) ؛ والثروة ليست شيئاً آخر إلا تراكم السلع . لقد
« استغلت ، الفكرة في حدودها ذاتها ؛ فلا يتطلب الأمر أن تقول ما ليس
بإمكاناتها أن تقوله . »

ب - ان هذه الفكرة ليست بحاجة الى التسويغ ، ضمن الحدود التي
نكتفي على هذا النحو بوصفها ، من دون أن نضيف اليها شيئاً ، ومن دون
أن نخلع عليها سراً ، كانت قد حنفته خلافاً لذلك ورعاً ؛ فهي لا تقول أكثر
مما يحتويه قصورها . انها إذن نقطة انطلاق ، ان لم تكن مشروطة ، فهي
ميسره على الأقل ؛ فهي الموضوع الاختباري المعطى مباشرة « للعلم
الاقتصادي » . وهي من هذه « الناحية كانت قد قدمت اطاراً مثلاً ، لبحوث
آدم سميث . فكل شيء يحدث كما لو كانت تقوم هنا بدور تذكير ما ؛
فنفهم عادة بالاقتصاد السياسي دراسة الثروة ؛ فاذا انطلقنا من فكرة
الثروة ، رأينا أن هذه الفكرة تتحلل ٠٠٠ بيله أن هذا المفهوم ليس له
بداية من قيمة بذاته ؛ انه انتقالي في أعماقه ؛ فهو يستخدم في الانتقال الى
شيء آخر ، وخصوصاً الى التذكير برابطة ماضي البحث العلمي وهذه
الوظيفة الاستراتيجية تبين تبيناً حسناً ، أن المفهوم ليس مدينناً بمكانته
الأولى الى دقته ، وانما الى صفته التعسفية ، خلافاً لذلك . فهو يظهر
بهشاشته البينة ، ضرورة الكلام عن شيء آخر ، والدخول في هذا الطريق
الصعب ، الذي لا يتقدم الا ابتداء من نسيان كل ما سبقه .

ان نقطة الانطلاق الموقته هذه ، المعبر عنها بكلمة ، في ثلاثة سطور ،
تظهر بداية شرط من الشروط الأساسية للدقة العلمية ؛ إذ إن المفاهيم
التي هي مادة عمل المعقولة ، ليست متعادلة على مستوى واحد من حيث
قابليتها للتعقيل ؛ انها خلافاً لذلك متباينة بالضرورة ؛ انها لا تتجاوب الا
بقدر ما تكون في حالة قطيعة ، بعضها بالنسبة الى بعض . وسنجد هنا
الشرط ، من جديد ، مراراً متعددة .

ج - ويمكن أن يفهم دور فكرة الثروة بطريق الموازنة أيضا .
والواقع ، أن نقطة الانطلاق هذه ، ليست جديدة في تأليف ماركس ؛ فقد سبق أن ابتداء بها التفكير عن الاقتصاد ، في مخطوطات عام ٤٤ . في هذه الفترة ، استعاد ماركس مفهوم الثروة من علماء الاقتصاد ؛ لأن هذا المفهوم كان يستحق النقد ؛ فهو يستمد قيمته من نقده . والحقيقة ، أن تحليل هذا المفهوم (لا التحليل الميكانيكي كما هو الأمر في رأس المال ، بل التحليل النقدي) ، كان يبرز بدلا من التناقض الذي ينطوي عليه . فالثروة هي فقر في الوقت ذاته ؛ وثروة الأمم هي فقرها بالقدرة ذاتها . وإذا فُض مضمون هذا التناقض بالنقد ، وعرض على الانظار ، أمكن عدُّ المفهوم خصبة ؛ فبحل التناقض ، كان من الممكن انشاء مفهومات جديدة ، أكثر امتلاء بالمعاني .
والواقع ، أن ماركس وصل في « المخطوطات » ، بابتدائه من تحليل كهذا للتناقض المتضمن في فكرة الثروة ، إلى جلاء « الواقعة الاقتصادية الراهنة » ؛ أي الافكار وما يرافقها من عمل مضاع معروضين جدليا على هذا النحو .
لقد وفق ماركس بالسبيل الكلاسيكية للتحليل الهيجلي ، (مع أنه - وهذا أقل مفارقاته - كان يفضح بحدة في مواطن أخرى المنهج الهيجلي) وفق إلى إنتاج معرفه ما عن مفهوم الثروة (الفارغ) ؛ فوظيفة المفهوم لم تكن ترجع إلى ما هو عرضي فيه ، بل إلى ما هو جوهري ؛ لأن جوهر الظواهر كله ، كان موجوداً فيه .

وواضح أن ماركس كان يستخدم نقطة الانطلاق ذاتها ، في رأس المال ، استخداماً مخالفاً إلى حد بعيد ؛ فهو لم يمد يطبق فيه منهج حل (التناقضات) ؛ لأن هذا الحل هو في جوهره ، بابراره لواقعية (المظهر) ، أكبر الضلالات . فالحل يظهر فكرة ما على أنها خصبة ، مع أنها فارغة لا تحتوي على الأقل إلا ما كان قد وضع فيها . ف (تناقضات) الثروة لم يعد فيها اذن

الآن ما 'تعلمنا اياه' . وماركس لم يستخدم الفكرة ، من أجل خصبها المزعوم بل من أجل عمقها ، خلافاً لذلك . انه سيجعلها تقول بالضبط ما كان قد وضع فيها ، لا ببحثه ، ناقداً ، عن مسبقاتها أو عن شروطها ، بل بسؤالها عما تريد أن تقول ، أي عن المعنى الذي وضع فيها . من أجل ذلك ، لم يطبق عليها تحليلًا نقدياً من الخارج ؛ بل طبق فقط عليها التحليل الميكانيكي الذي يلائمها ، حينما فككها وفقاً لمفاصلها الذاتية . وبهذا ألغى الوهم المتأتي عن ارتداد المفهوم الى ذاته المتضامن مع نقد خارجي تضامناً غريباً) ، وهم الانتاج التلقائي ، انتاج المعرفة الجديدة بذاتها عن طريق الانتشار . ففكرة الثروة لا يمكن لها أن تعلمنا شيئاً أكثر مما كان يعرفه - بمعرفة اختبارية الى حد بعيد ، تمت بصلة نسب الى ما دعاه ماركس غالباً « روتيناً » - أولئك الذين صاغوها ؛ فالثروة هي مجموعة من السلع . وعلى هذا النحو ، أصبحت نقطة الانطلاق تمسقية الى حد يجنبنا حملها على محمل المجد ؛ وهي « مباشرة » الى حد لا نحتاج معه للبحث لها عن مستوغات ؛ الأمر الذي قد يجعلنا ننسى أن ننساها .

ان نتاج هذه الفكرة العقيم ، أعني السلعة التي هي « عنصر الثروة » ، هو في البداية مفهوم له الطبيعة ذاتها التي نجدها في مفهوم الثروة . بيد أنه ليس قابلاً لتقطيع اختباري ؛ واذن ، ستنبغي صياغته بـ « قوة التجريد » التي اطلق ماركس عليها اسم التحليل أيضاً . هذا التحليل لا يمكن له بالضرورة ان يكون من نموذج التحليل السابق ذاته ؛ وهو ان يكون مع ذلك تحليلًا نقدياً (يفكك المفهوم وينكره في وقت واحد) ؛ انه سيكون بحثاً عن متطلبات ، ينتهي يقيناً بالالتقاء بالتناقض ؛ ولكنه تناقض يختلف اختلافاً بعيداً عن النموذج الهيجلي للتناقض . واذن ، ففي الوقت ذاته الذي سينتخل عن مفهوم الثروة فيه ، سيتحول مفهوم السلعة ، تبعاً للخطة التي توسع انغلز بها ، في « مقدمة » الطبعة الانكليزية .

واذن ، فتحليل نقطة الانطلاق ، أي التحليل في نقطة الانطلاق ، لا يستنفذ اذن معنى منهج التحليل . ان التحليل بما هو تفكيك ، قيمته مؤقتة وحسب ، شأنه شأن مفهوم الثروة . فتحليل الثروة (أي تفكيكها الى عناصرها) لا يقدم انطلاقاً نموذج التحليلات اللاحقة . والحقيقة ، ان المنهج سيوضع على المحك ، محك المفهومات ، الا محك الوقائع (كما يقتضي ذلك الروتين ، إن لم نقل يستوجبه) ؛ فحينما نطبق مفهوم التحليل على مفهوم السلعة (وهذا الاخير اقدم انطلاقاً من مفهوم الثروة ، ولكنه ليس نتيجته لأن كلا منهما من مستوى) ، فان مفهوم التحليل هذا سيطراً عليه اذ ذاك أكثر من تحول جذري واحد .

٢ - ومع ذلك ، فمن الملائم أن نقف أيضاً عند هذا التحليل الاول ، لانه لم يبح لنا بكلمته الاخيرة . فبه تبدو لنا في الواقع مفردات لغوية كاملة ، سنجدها من جديد معدلة تعديلاً جزئياً ، في التحليلات اللاحقة ؛ وهي تميز جزئيات عملية التحليل ؛ فهذه المفردات اللغوية ، أو الثابت المفهومي ، ستخضع هي أيضاً ، الى تحولات جذرية ذات دلالة .

ان الأمر يتعلق بالكلمات التي تربط « مادة » التحليل بمنتجاته : « ان الثروة . . . تظهر وكأنها تراكم كبير من السلع » . هذه العبارة لها معادلات متعقدة ، تجدد في مجموعها وحدة دلالية واحدة :

يأتي الى هذا العالم في صورة

يبدو كما لو

يستعلن وكأنة

يتبنى وكأنه

يبدو للنظرة الأولى

يكون أولاً

يعرض ذاته في مظهر

.

هذه التعابير تدل على مفهوم واحد ، يميز عملية التحليل ويحددها .
فالامر يتعلق بمفهوم الصورة ؛ فالسلعة هي الصورة الأولية للثروة .
والتحليل هو نموذج خاص من العلاقة التي تقرب بين بعض الحدود ، وفق
علاقة صورية . ويمكننا أن نقدم تحديداً بسيطاً لهذه العلاقة :

إذا بدت ا مثل ب ، قلنا بالتعريف إن :

ب هي صورة ا

ا هي مضمون ب

مثال ذلك (راجع النص فيما بعد) :

تبدو القيمة وكأنها علاقة مبادلة بين سلعتين

علاقة المبادلة هي صورة القيمة

القيمة هي مضمون علاقة المبادلة

أمثلة أخرى (تظهر أن مفهوم الصورة ليس بسيطاً ، وإنما مركب ،
لأنه يمكن تخصيصه على انحاء مختلفة) :

- السلعة هي الصورة الأولية للثروة (ص ٥١)

- قيمة الاستعمال هي الصورة الطبيعية للثروة (ص ٦٢)

- علاقة المبادلة هي صورة ظهور القيمة (ص ٥٢) .

فهل بإمكاننا أن نقول ، إن الكلمة تكشف في هذه الاستعمالات الثلاثة
عن معنى وحيد ؟ هل تدل على عملية تحليل واحدة ، أو على حالات مختلفة
 لعملية واحدة ، أو على عمليات مختلفة ؟

إن مفهوم الصورة يبدو كما هو مقسم ، بل مستخلم ، في هذه البداية ،
(تبدو الثروة وكأنها سلعة) ، وكأنه يدل على : نمط وجود الشيء اختبارياً ،

أو طريقة ظهوره أو بدوه أو تجليه • فبهذا المعنى ، تكون الثروة يقيناً ، هي صورة الواقع الاقتصادي ذاته •

ان نقطة انطلاق التحليل ، أو تحليل نقطة الانطلاق ، يعتمدان صورياً ومنهجياً على مفهوم الصورة الاختبارية ، الذي تقابله فكرة الثروة • ومن الاسئلة سؤال ينحصر في معرفة ما اذا كان يجب علينا أن نؤول صورة الظهور هذه في حدود مظهرية ، نعني ضمن العلاقة : مظهر - واقع ، جوهر - تجل • أما بالنسبة الى اللحظة الحاضرة ، فما من شيء يعيقنا عن ذلك ؛ بيد أنه بإمكاننا أن نقول فوراً : ان الأمر لن يكون كذلك بصدد صورة القيمة ؛ وذلك لأنه اذا كان ما يحدد القيمة ، هو أنها لا تبدو ، أي لا تظهر (وبهذه كما نعلم تخالف مخالفة كلية صدقته فلسفت مسز كويكلي (Falstaff Mistress Quickly)) ، فقد كان مفهوم القيمة ، من الناحية الاختبارية ، هزيلة الى حد بعيد ؛ نعني : شفافاً • تلکم هي الصعوبة اذن ؛ فاما أننا لم نفهم شيئاً عند نقطة الانطلاق ؛ أو يتلقى مفهوم الصورة ، ومع التحليل ، في المسيرة تحديداً جديداً لا بد من استخلاصه أيضاً هذه المرة • والواقع ، ان ماركس يستخلص - كما رأينا منذ قليل - المفاهيم التي تحدد صورة البرهان ، بمعنى دقيق جداً ؛ ولكن ، من دون أن يبين هذا المعنى ، ومن دون أن يحدده تحديداً صريحاً ؛ كما لو كان ليس بحاجة الى هذا التحديد • بيد أن هذا لا يثير صعوبات كبيرة ، لو كانت المفاهيم متجانسة ؛ ولكن ؛ اذا كانت قابلة لتحديدات مختلفة ، تبعاً لدرجة البرهان ، فهذا انما يكون لان هذا التغير يسهم أيضاً في تحديدهما • وعندئذ ، قد يكون لمفهوم الصورة أهمية خاصة تماماً ؛ لان نظام المفهوم من حيث هو كذلك ، لا بد أن يرتبط به عموماً ، في مستويات استعماله المختلفة ؛ أعني من « صورته الطبيعية » الى صورة المفهوم الأكثر تجريداً •

ان هذه الصعوبة هي يقيناً الصعوبة التي اشار اليها انغلز في «مقدمة» الطبعة الانكليزية :

« هناك صعوبة لم نستطع أن نكفي القارئ مؤونتها ؛ وهي استعمال بعض الكلمات بمعنى مخالف للمعنى الذي لها ، ليس فقط في الحياة اليومية ، وإنما في علم الاقتصاد السياسي الدارج أيضاً . بيد أن هذا الأمر ما كان بالأمر عابثاً . فكل وجه جديد لعلم ما ، ينطوي على ثورة في الحدود الفنية لهذا العلم ... (تابع مثال الثورات في المفردات المفهومية التي استخدمتها الكيمياء » ص ٣٥ .

هذا النص ينطبق انطباقاً صريحاً على المفاهيم التي تحدد مضمون البحث الاقتصادي ؛ بيد أنه يمكن حمله أيضاً على الحدود التي تعطي للبرهان صورته ، ويمكن أن يصلح لكي يميز ليس فقط الانتقال من اللغة المتعارف عليها إلى اللغة العلمية لرأس المال ، وإنما أيضاً الانتقال في داخل العرض العلمي بالذات ، من مستوى من مستويات اللغة ، إلى مستوى آخر ، ومن نموذج من نماذج البرهان إلى آخر . إن هذا الانتقال يشير إلى تفاوت ، إلى اقحام فارق ، إلى قطيعة أيضاً ، وكلها ليست دليلاً على قصور ، وإنما هي شرط التعبير العلمي ذاته .

هذا التمايز يحدد التحليل تحديداً داخلياً ، فما الحدود الأخرى التي يمكن أن يتجسد بها ؟ إن على تحليل السلطة أن يطلعنا على ذلك .

٢ - تحليل السلعة وظهور التناقض

يقوم هذا التحليل الجديد كما يدل على ذلك عنوان هذه الفقرة ، على التمييز بين عاملين ، في داخل السلعة ، وهما : قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة (وستنتهي الثانية بأن تدعى قيمة ببساطة) . إن مفهوم العامل جديد ، ويجب أن لا نخلط بينه وبين مفهوم الصورة اطلاقاً ؛ وقد بيّن ماركس في تعليق له عن عالم الاقتصاد بيلي Bayley (ص ٦١) ، أن من أخطاء علماء الاقتصاد الجوهرية خلطهم بين القيمة وصورة القيمة . ومع ذلك ، سننقل هذين العاملين في أثناء التحليل ، داخل علاقات تعلمنا أن ننظر إليها على أنها علاقات صورية : « إن السلطة هي قبل أي شيء ...

« قيمة استعمال » (ص ٥١) ؛ « قيمة المبادلة تبدو قبل أي شيء وكأنها ... » (ص ٥٢) ؛ ومن ناحية أخرى ، فالمكافئة التي يحتلها كل عامل في علاقة صورية ، هي التي ستتيح التمييز بينهما تمييزاً أوضح .

واذن ، فالتحليل لا ينتج أبداً عناصر مادية واختبارية (أي سلعة) ، وإنما ينتج عوامل . فهل هذا التحليل من نموذج التحليل السابق بالذات؟ وبتعبير آخر ، هل يتعلق الأمر هذه المرة أيضاً بتفكيك ؟ في هذه الحالة ، قد يكون بإمكاننا أن نقسم عن تحليل « السلعة » التمثيل التالي :

← العامل الأول : قيمة الاستعمال

السلعة

← العامل الثاني : قيمة المبادلة

ويتعلق معنى مفهوم التحليل ، بالإجابة التي سنقدمها لهذا السؤال وإذا صح - كما يقول ماركس - أنه أول من طبق على موضوعه « المنهج التحليلي » (ولكن ، هل كان هذا الموضوع موجوداً قبل تطبيق المنهج ؟) ، فإن هذا المفهوم هو الذي سيتيح تحديد طبيعة العرض العلمي وبنيته .

١ - « ان السلعة هي قبل أي شيء ... شيء ما » (ص ٥١) . فقيمة الاستعمال ، أو الشيء أيضاً ، هي اذن صورة السلعة . هذه الصورة تمكن معرفتها مباشرة وحالا ، لأنها تبدو في معالم محددة ؛ فما فيها « شيء من الإبهام أو القلق » . فالشيء له مكان محدد في اطار تنوع الحاجات الطبيعي . فتمكن دراسته دراسة تامة ، ابتداء من وجهتي نظر مختلفتين :

- وجهة النظر الكيفية ، التي تستخلص « جوانب » الاستعمال المتعددة ؛ وهذا من عمل التاريخ ؛

- وجهة النظر الكمية ، التي تقيس صفة الأشياء النافعة ؛ وهذا دور « لروتين التجاري » (١) .

(١) ينبغي اذن أن نشير الى أن الشيء ليس عاملاً كميّاً خالصاً ؛ فهو قابل للمعالجة الكمية .

واذن ، فقيمة الاستعمال يمكن لها أن تعرف معرفة تامة ؛ لأن الأمر يتعلق بتحديد مادي ما (« مهما كانت الصورة الاجتماعية » ، أي نمط توزيع الأشياء) . وسنقول بالتعريف : إن الأشياء لا قيمة لها إلا من أجل ذاتها ، في فرديتها ، ضمن إطار تعدد استعمالاتها الخالص .

ومع ذلك ، يمكن تأويل هذا التعريف ، في المجتمعات التي « يسود فيها نمط الإنتاج الرأسمالي » ، على نحوين مختلفتين ؛ فالأشياء هي مادة (يقول النصارى : المادي : مضمون) الثروة ؛ بيد أنها في الوقت ذاته ، تقيم علاقاتها بحد جديد ؛ نعني العامل الثاني ، أي قيمة المبادلة ، التي هي « عمادها المادي » .

وعلى هذا النحو ، يخضع مفهوم الشيء الذي ظل حتى الآن بسيطاً وواضحاً ، إلى شيء من التبعض . صحيح أن قيمة الاستعمال هي صورة السلعة (الأمر الذي ليس قيمة المبادلة) ، بيد أنها مادة الثروة وقيمة المبادلة في وقت واحد . ففي المجتمع الرأسمالي (« المجتمع الذي علينا أن ندرسه ») ، يصبح الشيء صورة لمضمونين . فاما أنه لم يعد للكلمات أي معنى ، أو أن هذا اللفظ ينبغي إيجاد حل له .

إن الشيء ليس محلياً تحديداً مزدوجاً ، لأن صفة أخرى ، ذات طبيعة مخالفة قد تتجلى فيه ، إلى جانب صفته المادية ؛ بل لأنه يستخدم مادة لشيئين في وقت واحد ؛ أنه يعود ، من حيث هو مادة ، إلى مقولتين مختلفتين جوهرياً ؛ فالثروة مقولة اختبارية ، خلافاً للقيمة المبادلة ، التي لا تظهر مباشرة . وعلى هذا النحو ، تبدل للمرة الأولى ، فكرة شيء له وجهان اثنان ، من دون أن تكون المرة الأخيرة ؛ فالشيء يكشف وجهاً مخالفاً ، بحسب ما نردّه إلى مقولة اختبارية أو لا . فهل يمكننا أن نقول : إن أحدهما هو قناع الآخر ؟

في هذه النقطة التي وصلنا إليها من التحليل ، يمكننا ان نراجع مساره ،
على النحو التالي :

المواقع الاقتصادية ← الثروة ← السلعة ← قيمة الاستعمال
↓
قيمة المبادلة

٢ - قيمة المبادلة : انها لا تظهر مباشرة في معالمها الخاصة ، كما
يبدو أن الوقائع الاختبارية الخاصة ، التي هي الثروة والشيء ، تفصل
ذلك . فكما ان السلعة بحاجة الى معالم الشيء ، لكي تبدو فيها ؛ كذلك قيمة
المبادلة لا تكشف عن نفسها الا في صورة خاصة ، نعني : علاقة المبادلة (أي
سلعتين في وقت واحد) . فلكي نحدد القيمة ، ينبغي لنا ان ، ان ندخل
مفهوما جديدا ، مستعارا من الاقتصاد الكلاسيكي ؛ وهو مفهوم المبادلة :

- تبدو السلعة من خلال صورة الشيء ؛

- تبدو القيمة من خلال صورة المبادلة .

واذن ، يحتل عاملا السلعة مكانين متقابلين ، في علاقات صورية
متميزة . ومن ناحية أخرى ، فان المماثلة الظاهرة لهاتين العلاقتين
الصورتين ، هي علم تناظر في الحقيقة ؛ فالشيء يمنح السلعة معالم
واضحة ؛ حيث لا يتجلى أي تردد (في الظاهر ، ولكن الامر يتعلق بالظهور
في الوقت الحاضر) ؛ «خلافاً لذلك ، « تبدو » القيمة من خلال المبادلة « شيئاً
تعسفياً ، ونسبياً خالصاً » ، (ص ٥٢) .

وفضلاً عن ذلك ، لا يمكن للسلعة أن تبدو قيمة ؛ بل ان القيمة هي
التي تبدو في صورة مبادلة السلع ، خلافاً لذلك . واذن ، فلدينا التحديدات
التالية :

- الشيء هو صورة السلعة

- مبادلة السلع هي صورة القيمة

- الشيء هو العماد المادي للقيمة .

من التقريب بين هذه التحديدات ، يخرج مفهوم القيمة وقد تفجر .
فقد بلغت القيمة في بادئ الامر وكأنها « عامل السلعة » ؛ فعلاقتها بالسلعة
ينبغي أن تعني شيئاً . بيد أن أنماط ظهور السلعة (الشيء : وليس فيه
ما يدعو الى التردد) والقيمة (المبادلة : وفيها شيء تعسفي) ، تبدو وكأنها
تستبعد وجود كل قياس يشترك بين القيمة والسلعة ؛ « أن قيمة تبادلية
ذاتية متضمنة في السلعة ، تبدو وكأنها تناقض في الحدود . » (ص ٥٢)
فالسلعة لا يمكن لها أن تبدو قيمة .

فعل هذا النحو ، يبدو التناقض في رأس المال ؛ ولكن بما هو مظهر
التناقض وحسب . ففي الوقت الذي يصاغ فيه التناقض « فهو الذي يعطي
لتعبير : قيمة السلعة بنيته » ، تُعطي هذه المعرفة : إن التناقض ظاهري . إن
هلف التحليل هو المضي الى ما وراء التناقض ؛ ومن أجل ذلك فهو لا يعني
بحله (إذ أن التناقض الظاهري ليس مما يجب حله) ، وإنما يعني بحلّه .

ففي النقطة التي بلغناها ، توصل العرض الى اظهار الصعوبة التالية:
هناك نحوان لا يمكن التوفيق بينهما لتقديم السلعة تقديماً اختبارياً . وهذه
الصعوبة هي التي ستدفع التحليل أبعد ، وستتطلب تحويل مفهوم السلعة .

إن السلعة هي شيئين في وقت واحد ؛ فالسلعة في ذاتها ، وفي
تضمنها بذاتها ، وفي داخليتها ، وفي حدودها المحكمة ، إنما تدعى الشيء :
والسلعة ، إذا قابلناها بذاتها ، بل بقرينها ، في هذه التجربة الحاسمة
التي هي المبادلة بالنسبة إليها ، بلغت مسكونة بشيء ما غريب مستغرب ،
لا يخصها ، وإنما هي تخصه ، وهو ما ندعوه قيمة . ففي اللحظة التي
تتلاشى فيها السلعة بما هي كذلك ، أو على الأقل تلاشي صورة ظهورها

(فالمبادلة تصبح وكأنها استبدلت ؛ فيحل محلها قرين مستغرب) ،
 أي في اللحظة التي تختفي السلعة فيها ، لأنها لم تعد ذات صورة خاصة ؛
 يبدو أنها صورة شيء آخر . فهنا ، في تناقض الحدود ، تبدأ مرحلة جديدة
 من التحليل ، وهي تحليل القيمة تحليلاً قائماً على التمييز بين القيمة والصورة
 القيمة . واذن ، ليست القيمة صورة اختبارية ، كما كانت السلعة كذلك
 إذ إنه سيكون من الواجب أيضاً ، أن نحل محل تحليل السلعة ، صورة
 جديدة من التحليل .

وبالاختصار ، فقد بدا أنه كان من المستحيل ، أن نتكلم عن قيمة
 السلعة ، ابتداءً من مفهومات اقتصادية ، كما تحددت تحديداً « تلقائياً » .
 ضمن إطار الاستعمال الذي كانت تسمح به هذه التحديدات ؛ فبشيء من
 المفارقة ، لا يمكن لهذه الكلمات أن تلفظ ، إلا إذا كان ذلك في سياق صياغة
 منحرفة . إن استعمالاً دقيقاً للمفاهيم ، قد أظهر قصورها واضحا ؛ إن هذا
 القصور هو الذي ينبغي حذفه ؛ كما ينبغي حذف التناقض الصوري ، في
 مرحلة جديدة من التحليل ، في تحليل جديد .

وعندئذ يصبح من الممكن الإجابة عن السؤال المطروح في البداية ؛
 فتحليل السلعة إلى عوامل ، ليس تحليلاً ميكانيكياً ، أي تفكيك الموضوع
 إلى عناصره . فالتحليل لم يتح تقسيم المفهوم ، إلا لأنه أدى دوره على مستوى
 مزدوج :

العامل الثاني // السلعة — العامل الأول

يمكننا أن نتكلم عن قيمة استعمال سلعة ما ؛ ولا يمكننا أن نتكلم عن
 قيمة سلعة ما (في الوقت الحاضر)؛ فمفهوم السلعة يتخذ دلالة مخالفه حسبما
 نرؤيه إلى عامله هذا أو ذاك ؛ وقد يمكننا أن نقول ، إنه ينمو نمواً داخلياً

في إحدى الحالات (السلعة في ذاتها ، في ملامحها) ، ونموأخارجياً في حالة أخرى (السلعة المنقسمة ضمن إطار المبادلة) . واذن ، ليس التناقض في المفهوم ، مستنتجاً من المفهوم ؛ بل هو نتيجة الطريقتين الممكنتين في معالجة المفهوم ، ونتيجة امكان تطبيق نوعين مختلفين من التحليل عليه ، في مستويين مختلفين . ان التناقض صوري ، لأنه يكشف عن نمط تقديم المفهوم ؛ فالتناقض بين الحدود ، الذي ليس أيضاً تناقضاً بين المفاهيم ، بل اختلافاً وقطعية في معالجة المفاهيم ، يتعلق بذاته بعملية العرض ، ولا يحيل في شيء ، الى عملية واقعية ؛ ويمكننا أيضاً ان نقول ، انه يحيل الى طريقة خاصة تتميز بها عملية العرض في استبعاد العملية الواقعية . واذن ، فالتناقض الصوري هو تناقض بين صور المفهوم المختلفة ؛ حينما تكون هذه الصور قد حددتها مستويات مختلفة من انشاء المفاهيم . أنه يجب أن لا نستنتج من ذلك ، ان التناقض شيء اصطناعي ؛ وانه نتيجة خيلة من حيل العرض ؛ انه يدل خلافاً لذلك ، على مرحلة ضرورية في انشاء المعرفة .

ان هذا التحليل يكشف ، كما كشف التحليل السابق ، أن المفاهيم التي تكون دعامة العرض العلمي ، ليست من طبيعة واحدة . ان بعضها لا ينشأ من بعض مباشرة اذن ؛ فبدلاً من أن يكون بعضها مستنتجاً من بعض ، يحتك بعضها ببعض . ان تفاوتها هو الذي يتيح التقدم في مجال المعرفة ، وهو الذي يحدث معرفة جديدة . فانما كان هناك منطق للعرض ، فهو المنطق القاسي الذي يوجه عمل المفاهيم هذا . ان منطق العرض هذا ، يؤدي الى تحديد المفاهيم دون انقطاع ؛ فالعرض ينتقل من مفهوم الى مفهوم جديدين لا بالنسبة الى مضمونيهما فقط ، بل بالنسبة الى صورتيهما ايضا . فما يقدم الصورة لمرحلة من مراحل العرض ، أي لتحليل ما ، هو ضروب الصراع التي تنشأ بين المفاهيم ، والانقطاعات التي تقوم بين مستويات الحجّة ؛ فهذه « النقائص » تنتهي بالعرض الى حده الأخير ، أي الى القطعية

النهائية ، التي تدفع المرء الى معاودة تناول العرض ، في مستوى مخالف ؛
والى اللجوء الى تحليل جديد .

من أجل هذا ، لن يكون للتناقض أي حل ؛ ففي معاودة تناول العرض
سيعقبه العرض على صعيد آخر غير صعيد التناقض . وعندئذ نقول : ان
السلطة شيء ذو وجهين (العاملان) ، بالمقدار الذي تكون هي فيه الشئيين
معاً (في تجربة المبادلة) . فاذا كان هناك تحليل أيضا ، فهو لم يعد بإمكانه
أن يتعلق بالسلعة متصورة وكأنها وحدة مجردة ؛ فموضوعها الأدنى
سيكون سلعتين الآن . هذا التحول الجذري للموضوع يظهر هو أيضا ، أنه
ما من تعميق متصل للتحليل ، في حركة هيغلية . فبوجهة النظر القاصرة ،
قد استبدلت وجهة نظر أخرى ، لا تتفق مع الأولى (وهي لا يمكن عدّها
متمة لها إطلاقاً) ؛ فحينما نتكلم عن سلعتين ، فإننا نفعل بالضبط عكس
ما كنا نفعله ، حينما نتكلم عن سلعة واحدة ؛ وذلك لاننا نصرف أنظارنا
عن قيمة الاستعمال (راجع ص ٥٣ - ٥٤ : عندما نضع جانباً قيمة
الاستعمال) . اننا نرى أية شروط خارقة ستكون ضرورية ، لكي يمكن
درس أحد عاملي السلعة على حدته .

٣ - تحليل القيمة

« النظر الى الأمر عن مقربة أشد » .

١ - ان نقطة انطلاق التحليل ، أو موضوعه ، أصبحت الآن علاقة
المبادلة ، وهي علاقة التساوي بين سلعتين ؛ واذاً ، لن نأخذ بعين الاعتبار
صورة للنقد لتحديد القيمة ؛ فهذه الصورة صورة نمو لاحق (وتحليلها
يستنتج من تحليل القيمة ؛ ويتناول نشوء النقد) ، في حين أن المبادلة هي
صورة أولية .

ولكي نفهم نقطة الانطلاق الجديدة هذه ، يصبح مثيراً للاهتمام ، أن

نعود حالا الى النص الشهير عن أرسطو ، «الذي نجده بعد عشرين صفحة (ص ٧٣) . نعلم ان ارسطو قادر على رد صورة المال التي تتخذها السلعة الى الصورة الأولية لعلاقة المبادلة ؛ لقد فهم أن القيمة تبدو في علاقة مساواة في حالتها الأتقى (كان من المحتمل ان نقول تقريبا « في شخصها » ، لو لم تكن طبيعة القيمة العميقة هي بالضبط امتناعها عن الظهور) . وهذا « ما يثبت عبقرية ارسطو » . بيد أن بعض الظروف التاريخية ، التي لن نعود ثانية اليها هنا ، قد منعتنا من إيجاد « ما كان عليه المضمون الواقعي لهذه العلاقة » ؛ كان يرى بوضوح ، أن صورة ظهور القيمة ، كانت تتبع خط سير عام ، هو : $a = b$ ؛ وكان قادراً أيضاً ، على أن يقدم نماذج عن هذه البنية؛ بيد أنه لم يكن يقدر أن يقول ما كانته a و b ومما هما مصنوعتان ؛ بل بتعبير أدق ، كان يعتقد أنه يعرف ذلك ؛ كان يعتقد أن a و b هما كما تبدوان في نموذجيهما الاختباريين ، وأنهما شيئان . بيد أنه رأى في الوقت ذاته ، أنه لم يكن بالإمكان الكلام عن مساواة قائمة بين شيئين ؛ يقول ارسطو : « ان شيئاً كهذا لا يمكنه في الحقيقة ، أن يوجد » . واذن ، فقد كان ارسطو يمسك بطرفي التناقض ؛ فقد مضى بعيداً بقدر ما كانت تستطيع معرفته أن تمضي به ؛ «انه يجب أن نثبت في وقت واحد ، المساواة بين عنصرين ، من أجل اظهار القيمة ؛ ويجب ان نهدم مفهوم الشيء» (وبالتالي ان ننظر من جديد الى قيمة السلعة) ، في سبيل الحفاظ على اثبات مساواة . فلكي نحل هذا التناقض ، يكفي ان نعرف ان المساواة لا تكون بين شيئين ، وإنما بين سلعتين (وفي سبيل ذلك ، يجب أن نتوقع أن « تصبح الصورة التي هي سلعة ، الصورة العامة لمنتجات العمل ») . فالتناقض في الحدود يبدأ جهل أرسطو أيضاً ؛ وبه يبدأ تحليل القيمة .

٢ - وتأتي الصعوبة التي تدفع الى البدء بتحليل جديد ، من تبدي المبادلة في الصورة : شيئان في وقت واحد . ان هذه العبارة المصوغة في

حدود اختبارية ، ليس لها أي معنى من الناحية الاختبارية . واذا ينبغي
 للتحليل ان لا يجرى أبداً ضمن حدود التجربة . ان شيئاً ما ، والاشياء
 جميعاً ، انما تعني بعض الشيء ، على وجه الدقة ؛ بيد أنه ما من شيء يتيح
 التمييز ، أعني ان يفسر أخيراً ، العلاقة القائمة بين شيئين ، التي لا يمكن
 ان تكون في مستوى التجربة ، الا وظيفة مضللة . في التجربة ، يمكننا أن
 نتصور ان يكون شيئان أحدهما بجانب الآخر ، وانهما متجاوران (مثل
 السلع في الثروة) ؛ بيد أنهما لا يتضمنان أية علاقة تفضيلاً صريحاً ؛ فمن
 وجهة نظر التجربة ، هناك فارق كمي بين شيئين وشيء واحد ؛ ولكنه ما من
 فارق كمي على الاطلاق .

لنأخذ « سلعة خاصة ما » (ص ٥٣) ؛ انها ليست ذات قيمة ، الا اذا
 دخلت في علاقة مبادلة . بيد أن الفصل التالي سيعلمنا انها لا تدخل فيها
 من ذاتها ؛ بل لا بد من سائق يقودها اليها بضرب السياط (راجع وصف
 الاسواق ، حيث يتخذ كل شيء قيمته من زجه فيها ، بما في ذلك « النساء
 المأخوذات باجسادهن ») . وعلى هذا النحو ، ليس للعلاقة بين سلعتين من
 شيء طبيعي ومباشر ؛ انه ينبغي أن 'تنتج' ، وهي متحققة تحققاً اصطناعياً ،
 في حركة بإمكانها أن تذكرنا بحركة التجريب .

٣ - ان العلاقة بين سلعتين ، مستثارة على هذا النحو ، تتحدد على
 انها علاقة في التعبير . فاذا كانت $a = b$ ، قلنا بالتعريف : ان ب هي
 التعبير عن ا . بيد أن مفهومي « الصورة والتعبير » ينبغي أن لا يختلطا فيما
 بينهما ؛ فالعلاقة $a = b$ هي صورة (صورة ظهور القيمة) ؛ والحدود التي
 تتألف منها العلاقة ليست تعبيرات الصورة ، بل تعبيرات شيء آخر ، يبقى
 بحاجة الى التحديد أيضاً .

ولما كان هذا العلاقة (السلعتان) يفصح كل منهما عن الآخر ، فيما
 بينهما (على نحو تبادلي ، كما سيتضح فيما بعد) ؛ فقد كانت العلاقة ذاتها

حي صورة الظهور ؛ وهذا يعني إذن ، ان القيمة ليست منحصرة في العلاقة بالمعنى المباشر للتعبير ؛ فهي ليست في الا في ب ؛ فلكون ا تعبر عن ذاتها في ب ، لم تكن ا هي التي تكشف عن القيمة ، بل جملة العلاقة كلها : « ان قيمة المبادلة لها مضمون متمايز عن هذه التعبيرات المختلفة » ، (ص ٥٣) .
ان في العلاقة تعبيراً ؛ غير انه ينبغي لنا ، ان لا نأخذ حلود العلاقة على انها مضمون العلاقة .

واذن ، فتحليل القيمة يعتمد على منطق التعبير ، يسمح بالانتقال من مفهوم الى مفهوم (يسمح مثلاً باستنتاج القيمة) ؛ بيد أن هذا التحليل ليست له أية صلة بالمنهج الاختباري للتحليل ، والا بالمنهج الصوري للتناقض اللذين استطاعا أن يقوموا بدور متماثل ، في فترات مختلفة من العرض .

٤ - ان العلاقات لا تتحقق فقط في الصورة الكيفية ؛ = ب (ا هي من ب) . انها أيضاً وعلى الخصوص علاقة كمية : ا س = ب ع (ا هي مقدار ما من ب) . فالعلاقة هي جوهرها محل ظهور المقياس ؛ في هذه اللحظة يخضع التحليل لتحول جذري حاسم .

ان التحليل الجديد يبدأ باختيار حاسم ؛ وهو رفض دراسة علاقة المبادلة بما هي علاقة كمية ؛ رفضاً يقتصر على النظر اليها من حيث مضمونها الكمي . فلكي نعرف طبيعة القيمة (نفهم انها ليست شيئاً عسيفياً ، كما تبدو في العلاقة) ، يجب علينا أن نخرج من نطاق المظاهر ، أي ان ننكر صورة ظهور القيمة ، لنسائل مضمونها « المتمايز عن تعبيراتها المختلفة » ؛ نعني أنماطها الاختبارية . انه ينبغي لنا أن نبحث ، وراء « الشئيين » اللذين يكونان المادة المباشرة للعلاقة ، عن شيء ثالث ، « ليس في ذاته لا هذا ولا ذاك » ؛ نعني بنية العلاقة .

ان مساواة العلاقة (التي تحدد وإقع العلاقة) لا يمكن انشاؤها وتوحيدها ، الا ابتداء من المقياس ، أو بالأحرى من امكان المقياس ، المتمايز

في ذاته ، من العلاقات الخاصة كلها « التي هي تطبيقات للمقياس »
 « عمله المادية » . ف « الموضوعات » التي تدخل في علاقة المبادلة لا يمكن
 لها أن تقاس ، أي أن 'تُحسب' ، كما سنرى ، إلا ابتداءً من موضوع آخر
 « مخالف لمظهرها المرمي » .

فتحليل علاقة المبادلة بين سلعتين لا يعني إذن أن نستخرج من السلعة
 هذا العامل الثاني ، الذي لا يبدو مباشرة فيها ، بادئين بموازنة اختبارية .
 فلنكي نؤول العلاقة ، يجب علينا أن نردها هي ذاتها الى معيار تقدير له
 طبيعة أخرى .

٥ - بإمكاننا ان نصوص «بتدء» من هذا ، قاعدة عامة ، قد لا تكون
 ذات قيمة فقط بالنسبة الى التحليل الاقتصادي؛ فلنكي نوازن بين الموضوعات
 موازنة غير اختبارية ، يجب علينا أن نحدد منذ البداية ، التعبير العام الذي
 يتخذ هذا المقياس . هنا نصادف للمرة الاولى ، هذا المطلب الذي هو وجه
 جوهرى من وجوه « منطق واس المال » ، الذي لم يكتبه ماركس ، كما
 نعلم . ان كل دراسة للتعبير (وقد حددنا هذه الكلمة فيما سبق) تقوم على
 مستويين متميزين على الاقل . انه ليس من الممكن أن نجعل علاقة تعبير
 تلصق عما تعبر عنه ، اذا ما سألناها كما هي في واقعها الاختباري فقط ؛
 فعلى هذا النحو ، تصاغ نظرية في التعبير تنتقد كل ضروب وصف المعنى .
 (وبالتالي كل محاولات قراءة الدلالات الدالة على الاعراض) ، على انها
 اختبارية عشوائية . فلنكي نعرف ما تعبر عنه علاقة ما ، يلغى لنا أيضا ، بل
 قبل كل شيء ، أن نعرف ما 'يعبر عنها' . وبتعبير آخر ، انه ليس من الممكن
 لنا ، أن نفهم كيف أن معنى ما (وهو هنا المساواة ؛ وسنرى فيما بعد ،
 انها ليست حيادية وتبادلية ، وإنما هي 'مستقطبة' خلافاً لذلك) ، ينتقل
 بين حدود علاقة ما ، إلا اذا تمثلنا هذه العلاقة ذاتها ، وكأنها أحد حدود
 علاقة تعبير أخرى ، لها طبيعة مغايرة .

٦ - ان تحليل العلاقة كما تبدو ، لا يمكن ان ينتج أية معرفة ؛ لذا يجب تحويلها وتأييدها الى معادلة ؛ فعلى هذا النحو ، تعني شيئاً آخر . ويتم الانتقال من « ما يظهر أولاً » ، الى شروط هذا الظهور .

واذن ؛ فالقيمة لا تبدو كذلك (في حدود ظهورها) ، الا في داخل علاقة مبادلة ؛ بيد أنه يستحيل تحليل هذه العلاقة في ذاتها ، مالم نقف - كما فعل أرسطو - عند التناقض . وذلك لان القيمة لا تكون في العلاقة كما تكون النواة في الثمرة ؛ فنحن لا ننتقل من السلعة ، أو من السلعتين ، الى القيمة ، الا اذا تقبلنا القطيعة التي تفصل صورة عن أخرى . فعلاقة المبادلة هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى القيمة ؛ بيد أنها لا تمكننا من الاستيلاء مباشرة عليها . فالعلاقة هي الطريق الوحيد المؤدي الى القيمة ؛ بيد أن الطريق يعبر فقط بالعلاقة . فحينما نبليغ مفهوم القيمة ، ينبغي لنا أن نشيح بانظارنا عن العلاقة ذاتها ؛ لكي نسائل شروط ظهورها . فعلاقة التبادل ليست شكل ظهور القيمة - وتلك هي مفارقتها - الا بالنسبة التي لا تتبدل فيها القيمة .

ان المعادلة هي التي تقدم وسيلة الخروج من علاقة المبادلة ، ورؤية مفهوم القيمة : (« مهما تكن علاقة المبادلة بين سلعتين ، فهي يمكن ان تمثل دائماً بمعادلة » . عندئذ ، يمكن أن يبدأ « استنتاج القيمة بواسطة تحليل المعادلات ، التي تعبر كل قيمة مبادلة فيها عن نفسها » . (ذيل المطبعة الثانية) . واذن ، يجب رد العلاقة الى معادلتها ، لكي يمكن استنتاج القيمة من هذه المعادلة ، فيما بعد . فالمسألة ليست مسألة استنتاج القيمة من صورة ظهورها (فهذا النوع من الاستنتاج مستحيل ، كما رأينا) ، وليست المسألة اطلاقاً مسألة رد الموضوعات التي تملأ العلاقة اختبارياً ، الى قيمتها المجردة ؛ فماركس قد أفصح هو ذاته ، بشيء كثير من المرح ، عما يريد به هذا الصلند ، في رسالة وجهها في ٢٥ تموز ٧٧ ، الى انغلز :

« منال عن « الفطنة » الكبيرة التي يتحل بها « اشتراكيو الكراسي الجامعية » .

« انه لا يمكن لنا ، حتى لو تحليلنا بطلنة كبيرة ، مثل تلك التي يتحلل بها ماركس ، أن نحل المسئلة القائمة على حل « قيم الاستعمال » (ينسب هذا الاحق ، أن الامر يتعلق في « السلع » ، أي في عناصر اللغات ، بما هو عكسها ، أي بجهود كبيرة ، وبتوضيحات ...) أن الاحق يعتقد ، أنني أريد في معادلاتي عن القيمة ، أن « ارد قيم الاستعمال الى القيمة » . أن هذا احلال لبعض العناصر ذات الطبائع المختلفة ، محل بعض . فوضع قيم الاستعمال ذات الطبائع المختلفة في معادلة ، لا يمكن تفسيره ، الا برد ما نرد به هذه القيم الى عامل مشترك لقيمة الاستعمال (لماذا لا نردما بالاحرى الى ١٠٠٠ الوزن ؟) هكذا قال السيد كنيس ، عبقرى الاقتصاد السياسى التعليمي ... »

وبالفعل ، كان من الممكن لهذا العبقرى ، أن يكون حظه من الالهام أكبر ، لو أنه تصدى لمخطوطات عام ٤٤ ، فيما لو عرفها ، ففيها الكثير من الامثلة عن انقلاب اللغات الى مشقات . أما في العرض الدقيق لرأس المال ، فقد زالت ضروب الانقلاب الجدلية ، وضروب الرد الساذج ؛ فالرد والاستنتاج في رأس المال يستمدان قيمتهما من المزج المحكم المزج الذي وظيفته استبعاد كل اختلاط بين ما هو واقعي وما هو فكري . وفي نص « الاسرة المقدسة » ، عن « قضية الثمرة » ، استبدل الاستنتاج الهيجلي ، وقلب ليصبح رداً اختبارياً ، فالانتقال بطريق المعادلة الذي يوازن الرد والاستنتاج ويحولهما ، يضع المنهجين على مستوى واحد ، ويخلطهما في فقد وحيد ؛ فالتحليل كما حدد من جديد ، يبتعد عن الاختبارية ، بقدر ما يبتعد عن الروحية المنطقية .

٧ - في نهاية عملية الرد والاستنتاج المعقدة ، لا ينفص مفهوم علاقة المبادلة في شيء ؛ ويمكن التخلي عنه ، كما فعلنا ذلك من قبل ، بمفاهيم أخرى كثيرة . واذن ، فالموضوعان يساويان ثالثاً ، ليس في ذاته لا هذا ولا ذاك . فكل موضوع من الموضوعين ، ينبغي له بما هو قيمة مبادلة ، أن يكون قابلاً للرد الى الموضوع الثالث ، مستقلاً عن الآخر . فالقيمة ليست محصلة برد اختباري ابتداء من المبادلة ؛ اكثر مما كانت محصلة برد

اختباري ، ابتداء من السلسلة . ان مفارقة تحليل المبادلة ، هي في أن القيمة ليست لا في حدود المبادلة ، ولا في العلاقة القائمة بينها ، فالقيمة ليست معطاة ، ولا مستخلصة ، ولا ظاهرة البداية ؛ لقد أنشئت كما ' ينشأ المفهوم ' من اجل ذلك ، فقد توسطت ' العلاقة معناه كله ، في لحظة معينة من لحظات التحليل ؛ فالمبادلة هي الوسيلة الوحيدة للوصول الى القيمة (كما رأى ذلك أرسطو) ؛ بيد أنها لا تؤدي إطلاقاً الى تحديدها ؛ فالقيمة لا تخلط بين واقعها (بما هي مفهوم) ومراحل البحث عنها .

أو أيضاً : فالقيمة لا يمكن لها أن تصبح مضموناً مشتركاً لموضوعين اثنين ، ما لم تكن في الوقت ذاته في كل موضوع منهما ؛ بيد أنها مستقلة عن الموضوع الذي يحملها ، وهي موجودة على حدة « بذاتها » . وهي ليست على الإطلاق بين الموضوعين ، وكأنها موضوع آخر له الطبيعة ذاتها (كان هذا وهم أرسطو) ؛ انها موضوع له طبيعة مغايرة ؛ انها مفهوم .

ليس تحليل القيمة جدلياً ، بمعنى انه لا يتعلق بـ « جدل السلع » (هوية ؛ تضاد ؛ حل في المفهوم المعطى من قبل ، منذ البداية ، في صورة غير متطورة) . فحركة التحليل ليست متصلة ، وانما متقطعة باستمرار ، باعادة وضع الموضوع والمنهج ووسائل العرض ، موضع السؤال .

٨- لكي نفهم هذا التفريق الداخلي في العرض ، الذي لا يمكن أن يكون هناك من دونه تحليل دقيق ، يجب علينا أن نتوقف عند مثال الهندسة الأولية ، التي تقوم بدور رئيسي في الاثبات البرهاني ؛ لأن هذا المثال وظيفته استخلاص صورة البرهان ، المتلازمة خصوصاً مع مرحلة التحليل النهائية .

« ان مثلاً نسقيمه من الهندسة الأولية ، سيضع هذا (الانتقال من المبادلة الى القيمة) تحت أنظارنا . فلكي تقيس سطوح الاشكال المستقيمة كلها ، ونوازن بينها ، نجزئها الى مثلثات ، اننا نرد المثلث ذاته الى تعبير مخالف تماماً لشكله المرمي ؛ أي الى نصف حاصل ضرب قاعدته بارتفاعه . كذلك ينبغي لنا أن نرد قيم مبادلة السلع الى شيء مشترك بينهما ، وهي تمثل منه ما هو أكثر أو أقل » . ص ٥٣ .

ينبغي للمثال أن يظهر بوضوح دور المعادلة في تحديد المفهوم .
 فحساب السطوح : (مهما يكن اولياً ، لا يمكن أن يستخلص مباشرة وتلقائياً ،
 على أنه معطى اختباري ، وإنما يتطلب عملاً معرفياً) يجري بتتابع تحليلين :
 الأول تفكيك اختباري ، مماثل لتفكيك الذي استخلص السلعة ، وأنتج
 تجزيه أول ، هو المثلث ، العنصر الأساسي للمجموعات كلها ؛ على هذا
 النحو طرحت المسألة ؛ فقد كان الأمر يتعلق بقياس المثلثات . هذا القياس
 يحصل بواسطة تحليل ثان ، هو الذي يرد المثلث الى معادلة السطح ، وهي
 « تعبير مخالف تماماً لشكله المرئي » . فقياس السطح لا يستخلص من
 مقابلة كل ماله سطح ، أي الاشكال ، مقابلة اختبارية . فمسألة الأكثر من
 السطح أو الأقل ليست الا مظهرًا من مظاهر المسألة الأساسية التي تتعلق
 بمفهوم السطح . ان تعبير السطح لا يحصل عليه برد ما ابتداء من اختلاف
 الاشياء ذات السطوح اختلافًا اختباريًا ، وعلى العكس فهذا الأكثر أو الأقل
 من السطح لا يتحصّلان باستنتاج ما ، ابتداء من مفهوم السطح ؛ فالمفهوم
 هو هذا الواقع الخاص ، الذي يتيح أن يحسب المواقع حسابه . وعلى هذا
 النحو ، يصبح التعبير المجرد نهائياً وأساسياً ، في علاقة بكل « موضوع »
 مأخوذ بناؤه ، أي بالاستقلال عن الموضوعات الأخرى ؛ انه ليس مفهوم
 العلاقات القائمة بين الموضوعات ، أي ليس مفهوماً اختبارياً ، وإنما هو
 مفهوم كل موضوع في خصوصيته ، وقد كشف بفضل توسط العلاقة ؛
 ولكنه ليس نتيجتها ؛ وعلى هذا النحو ، يصبح نقد الهيغلية (الضمني) ،
 النقد (الصريح) للاختبارية ، في الوقت ذاته .

ان معادلة السطح ، شأنها شأن معادلة المبادلة ، هي فكرة ؛ أعني
 « موضوعاً » من نوع مخالف تماماً ؛ انها ليست مضموناً واقعياً ، بل
 مضموناً فكرياً ؛ اذا شئنا ان نعاود الاخذ بتصنيف استخدم من قبل ،
 نعني « التعميم الثالث » ؛ عندئذ نفهم ، اننا حينما نقول : ان التحليل يرد

الموضوعات الواقعية الى « موضوع » ثالث ؛ أن الحد موضوع يكون مستعملا بمعنى رمزي (ولكنه ليس معنى مجازياً ؛ إذ إن المفهوم هو يقينا نوع معين من الموضوعات) . فكما أن فكرة الدائرة ليس لها مركز ولا محيط ؛ كذلك سطح المثلث ليس مثلثياً ؛ كذلك أيضاً ، ليس مفهوم القيمة موضوع مبادلة .

وعلى هذا النحو ، نفهم أن تحليل العلاقة التي ترد الحدود بعضها الى بعض ، في اطار المبادلة ، 'يحيل هو ذاته الى « موضوع » ثالث ، نكشف عن غيابه في نهاية المطاف ؛ فهذا الموضوع الثالث والجديد ، تخفيه المبادلة بدلا من أن تظهره . ان واقع المبادلات والأسواق أي ممارستها لم تكف لخلقها ؛ لقد أمكن ان يكون هناك خلال أزمنة طويلة جداً ، أسواق ومبادلات ، في صور مختلفة اختلافاً كبيراً ، من دون أن يعرف الانسان ، أن يعزو اليها هذا القياس ، الذي هو مفهوم القيمة بالنسبة اليها . ان مفهوم القيمة لم يجده ماركس معروضا في سوق « على يافطة المعرفة » ؛ فهذا الحانوت ، الذي لا يمكن ان تكون فيه مادة بحاجة الى المبادلة ، يجد أن عليه ان ينصب خيمته في مكان آخر غير ساحات الأسواق . فمن دون صرامة العرض العلمي ، الذي يتوصل وحده الى احداث المعرفة ، لا يمكن لمفهوم القيمة ان تكون له أية دلالة ؛ وهذا يعني ، أنه لن يوجد .

ان لمثال الهندسة الأولية إذن ، أهمية كبيرة ، على الرغم من بساطته ، بل ربما بسبب بساطته ؛ فهو يحدد طبيعة القيمة ، ويهبها صفتها الجوهرية ؛ أعني صفة المفهوم العلمي . ويجب علينا أن نشير الى الدور المماثل ، الذي ستقوم به فيما يلي أمثلة أخرى ؛ فمثال الكيمياء (ص ٦٥) ، ومثال قياس الخصائص الفيزيائية (ص ٧٠) سوف يؤديان ، هما أيضا ، الى الإشارة الى العلاقة بين المفهوم والواقع الذي يحده .

٩ - ليس السير' الذي يتبعه العرض ، سير' الرد الاختباري ، ولا سير' الاستنتاج المفهومي (واذا أظهر ماركس انعطافاً بأنه يتبع حركة

جدل كهذا - ونحن نعلم ان الأمر يتعلق بنوع من « الغنج » فقط - فذلك باظهاره تماماً أنه خادع ، وأنه لا يصف حركة واقعية ، بل فعل وهم) ؛ فابتداء من ضروب التجريد الاختبارية (التي توجه الممارسة الاقتصادية ، ورايديولوجياتها العلمية ، وتقودها) ، تجب اقامة هذا المضمون الفكري ، هذا الشخص الفكري ، الذي هو المفهوم العلمي ؛ فهذا المضمون لم ' يشق اطلاقاً ، ولا استنتاج اطلاقاً ؛ وانما انتجته جهد انشائي نوعي .

القد أصبح ممكناً في الوقت الحاضر ، أن نقدم تحديدات المفهوم أي هذا « الشيء المشترك المعين » الخاص بكل موضوع ، قبل أن نميز العلاقات القائمة بين الموضوعين (راجع ص ٦٥ : فالأمر يتعلق بخاصة ملازمة ٠) ونظراً لأن منهج التحليل ليس الشكل المعاكس لعملية الانشاء الواقعية ، وانما يعاود في كل مرة حركة الاشاحة عن الاوهام (التي لا تكشف الا بنسبة ما تخفي ؛ ويمكننا القول : تخبيء ، بتعبير صحيح) ، فإن هذا التحديد للمفهوم سيكون في المجازة الحقيقية التي تمر بها المظاهر ، سلبياً قبل كل شيء : فهذا « الشيء المشترك المعين لا يمكنه أن يكون ٠٠٠ » بهذا النفي نكون قد استبعدنا انماط الظهور الاختباري استبعاداً جنرياً .

ان « الشيء المشترك المعين » لا يمكن تحديده ابتداء من الصفات الطبيعية ، أو قيم الاستعمال . وهنا يجدر بنا أن نعلق المثال ؛ ففي حالة الهندسة الاولية ، لا يمكن لمفهوم السطح ان يستنتج مباشرة ابتداء من تنوع السطوح ؛ لانه انما يقوم تماماً بتحديد هذا التنوع . فالعلاقة بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، تتخذ ابتداء من هذه اللحظة ، صفة مخالفة الى حد بعيد ؛ انها لا تربط المفهوم بالشيء الذي هو مفهوم له ، الا في شروط خاصة الى حد بعيد ، تدفع الى ضرورة التساؤل عن التكون « التاريخي » لهذه العلاقة ؛ فكيف تراها تحققت ؟ ان انفلز سيضيف بهذا الصدد ، تعليقا على جانب كبير من الاهمية ، الى نهاية المقطع (ص ٥٦) . ومع ذلك ،

من الممكن أن نلاحظ أن «العلاقة بين المفهوم والشيء» الذي هو مفهومه ، ليست العلاقة القائمة بين قيمة المبادلة وقيمة الاستعمال ، وإنما بين القيمة والسلعة . بيد أن مفهوم القيمة يصف «السلع» كما يصف مفهوم السطح السطوح ؛ ويمكننا القول : أن التنوع الذي يصفه مفهوم هنتسي ما ، لم يعد تنوعاً اختصارياً ؛ كما أن السلعة — كما سنرى — لم تعد شيئاً . واذن فالمثال يحتفظ بتماسكه كله .

إن فصل المبادلة لا يعمل على اظهار القيمة ، الا ضمن الحد الذي « يصرف فيه » النظر عن قيمة الاستعمال ؛ وهذا شرطه بالذات ؛ فمن دون صرف النظر هذا ، لا يمكن لفعل المبادلة أن يكون له أي معنى . « إن كل علاقة مبادلة تتميز بصرف النظر هذا » ؛ تلكم عبارة كان الرسطو قد فهم معناها سلفاً ؛ ولكنه لم يكن قادراً هو ذاته على صياغتها . فالمبادلة تتجلى قبل كل شيء (وإلى على نحو غير مباشر) وكأنها الغاء لكل صفة ؛ وتظهر تناسباً على أساس هذا الاختفاء ؛ فالقيمة لا يمكن تمييزها الا ابتداء من تنوع كمي ما (وليس من تنوع كيفي اطلاقاً) . سنرى أن هذا ليس بعد الوجه الأكثر سطحية من وجوه التحليل ؛ إذ إنه يجب أن لا نخلط بين الصفة المجردة التي تتصف بها هذه العلاقة الكمية (التناسب) ، والحد الحقيقي للرد التحليلي . ولكي نعاود مثال الهندسة الأولية ، المماثل لحساب السطح ، ليس التناسب هو شرط ظهور المبادلة الأكثر ظهوراً ، هذا الشرط الذي يتعلق الأمر تماماً برده ، والذي ينبغي انتقاده . فالتناسب يدل (يحيل الى) على طريقته ، على مفهوم ؛ وهو يختلط بهذا المفهوم . فكم العلاقة لا يحدد القيمة في ذاتها ، كما 'يحدد' التنوع الكيفي الاستعمال (فقد رأينا من ناحية أخرى ، خلال ذلك ، أنه كانت توجد وجهة نظر كمية عن قيمة الاستعمال) . فبين الكم والكيف ، لا يمكن أن يكون تمييز واقعي ، وإنما تقابل سطحي فقط ؛ فالأمر يتعلق فقط بتصنيف وقتي ، أي بطريقة في تمثيل التمييز بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة؛ إذ إن الصورة الواقعية

لهذا التمييز ، ينبغي أن يبحث عنها في مكان آخر . ان التقابل بين الكم والكيف لا يتكلم إلينا ، الا ضمن الحد الذي لا نلخذه فيه بمعناه الحرفي .

وفضلا عن ذلك ، فتجديد القيمة تحديداً سلبياً : « بصرف النظر عن ... » ، وهو طريقة خاصة في تسمية الرد) ، الا يؤدي الى دراسة كمية خالصة (تتعلق بضروب التناسب) ، وانما الى البحث عن كيفية جديدة ؛ فكيفية الوجود - كما نعلم - تنتج العمل . فالموضوعات تتمايز باستعمالها ، اي بعدم قابليتها للرد ، بما هي مجرد اشياء . فاذا احتفظنا بهذه الصفة ، في الوقت ذاته الذي تختفي فيه صفاتها الاختبارية ، لم يبد لنا مظهرها الكمي ، بل بدت لنا كيفية أخرى (ذات طبيعة مخالفة تماماً ؛ لا تمكن ملاحظتها مباشرة) : « انه لا يبقى لها الا صفة واحدة ... » ؛ وستكون بالضبط القيمة ، التي سيمكن تحديد جوهرها .

١٠ - بيد أنه في اللحظة التي تبدو فيها القيمة جوهرية بناتها ، نلاحظ ان الموضوع الذي تميزه قد « قمص » هو ذاته مظهراً آخر (والتعبير يؤدي معنيين) ؛ فاذا حاولنا أن نرى الأمر الذي جعل العلاقة بين الموضوعات ممكنة ، وهو أمر لا يمكن له أن يحدث الا بصرف النظر عن صفتها بما هي اشياء ، لاحظنا أن العلاقة هي شيء آخر غير الذي كنا نعتقده ، وغير ما كان يعتقده ارسطو مثلاً . ليست القيمة فقط هي شيء آخر ، أي « موضوع » ثالث ؛ بل اننا نلاحظ أن العلاقة التي تجلت فيها أولاً ، هي أيضاً شيء آخر غير الذي كنا نعتقده ؛ فلكي نفهم تكوين العلاقة ، يجب علينا ان نلجأ الى « عامل » جديد يخلق على العلاقة ذاتها ثوباً جديداً . وعندئذ ، نكون قد اجتزنا تماماً الجهة الأخرى للتناقض ؛ وعندئذ أيضاً ، تنهض الأشياء .

ان الموضوع قد قمص ثوباً غير ثوبه ؛ فمن الشيء الذي كانه أصبح سلعة من السلع ويبدو تماماً ، أن الأمر لا يتعلق بتحول نظري ، وانما يتحول واقعي ؛ فالاشياء - وفقاً للنص الأخير عن الشيء والسلعة ، الذي

حدهم تعليق انفلز - يمكن لها الى حد بعيد جلدا ، ان لا تكون سلعا ، حتى لو كانت منتجات العمل ؛ اذ إنها تصبح كذلك . فمن ناحية أولى ، لقد انتقلنا من فكرة الشيء ، الى فكرة السلعة ؛ ومن ناحية أخرى ، أصبحت الاشياء سلعا بالفعل . فهل يعني هذا أن حركة عرض المفهومات تقتصر على مسابرة (أو أنها تصعد في الاتجاه المعاكس ؛ وانما هذا في النهاية هو الشيء ذاته) عملية التكوين ؟ انه ما من شيء من ذلك ؛ فالتحول الواقعي والمعرفة التي نحصلها عنه ، عندما نرى تقمصه ثوبا جديدا ، هما شيان مستقلان نسبيا . ف رؤية التقمص هي انتاج معرفة جديدة (بتحديد جوهر القيمة) ؛ فلم يكن هناك حركة مفهوم مطابقة بطناً أو ظهراً للحركة الواقعية ، بل كان هناك حلف وهم . وهذا يعني ، أن الواقع الذي نبحت عن معرفته ، ليس هو ما يظهر لنا منه ، أي ما نعتقه ؛ فالواقع ليس مكوناً من الاشياء ، بل من الاشباح .

ان هذه المعرفة لم تنأت من عمل الواقع في ذاته (١) ، ولا من عمل الفكرة في ذاتها (٢) .

آ - ليست القيمة هذا المفهوم الذي قد يكون تحصل ابتداء من بعض الموضوعات ، ، بصرف النظر عن فردياتها ؛ بفضل الموقف المفضل الذي تكونه المبادلة (فعندئذ قد يصبح تجريداً اختبارياً) ؛ اذ إن المفهوم ليس ناتجاً عن وضع المبادلة . ان مفهوم القيمة هو ناتج عمل المعرفة ، التي تحذف من العلاقة خنفاً تاماً ، ما كان فيها من شيء مميز واضح ، من أجل طرد الاشباح التي تسكنها (فما كان يميزها هو الذي يجعلها ترى) .

ب - لا يمكن للمفهوم أن ينتج الا ابتداء من المفهوم (باشاحة المنظر عن الوقائع الاختبارية) ؛ وهذا ما قد يجعلنا نعتقد بوجود عملية تأملية . إن هناك تقيراً في مستوى المفهوم « بالفعل ؛ الا في داخل المفهوم ، بل في خارجه (اي الانتقال من مفهوم الى مفهوم) ؛ وهذه الحركة ليست ناتجة عن المفهوم

بل انها تنتج المعرفة ابتداء من المفهوم . فالواقع لا يطأه ظهور هذه المعرفة الجديدة تعديلا مباشراً : « انه يبقى فيما بعد ، كما كان من قبل » مستقلاً خارج الفكر . « (مدخل « الاسهام ») ففكرة الشيء ليست مرحلة تأملية قد تقودنا ، آخذة بأيدينا ، الى مفهوم السلعة ؛ فهي تكون عنصراً من عناصر مادة المفهوم التي تعالجها المعرفة . وعلى النحو ذاته ، ليست السلعة سلعة كذلك الا ابتداء من الشيء ؛ بيد أن تأمل الاشياء لا يجعلنا نعرف ما هي السلعة ، ولا اذا كان لمفهوم السلعة من معنى . فالشيء ليس صورة عمياء من صور السلعة . والمعرفة التي نمتلكها عن القيمة ، لا نحصلها الا ابتداء من نقد المفهوم الأولي ، الذي نمتلكه عن الشيء والمبادلة .

واذن ، ليس التقمص اختبارياً ولا تأملياً ؛ انه قائم فقط على حقيقة أننا قد خرجنا من التناقض الزائف ، بحذفنا له .

١١ - ان « الشيء ذا الوجهين » لم يكن اذن الا « مقارنة أولى » (وكما ان الشئيين معاً قد اختفيا من ناحية أخرى ؛ اختفى حد التناقض) ؛ فالسلعة ليست واقعاً ممزقاً ومتناقضاً ومنفصلاً عن قيمته ؛ بل اصبحت يقيناً محددة خلافاً لذلك بصفتها الاساسية (التي اصبحت من الممكن قيام حساب كمي ابتداء منها ؛ اي حساب القيمة ابتداء من كم العمل) ؛ وببساطة ليست كما تبدوا (والعكس بالعكس) . ان واقعها الحقيقي ، ينحصر في كونها شبحاً (وهو ليس نتاج عمل ما ، بل نتاج العمل عموماً) . فالشبح هو ما ينبغي أن يعبر عن نفسه باستثناء كل صفة تمكن ملاحظتها اختبارياً ؛ ومع ذلك فهو واقع .

فاذا لم يكن الشيء ذو الوجهين الا تصوراً غير مطابق فينبغي لقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، ألا توضعاً على مستوى واحد . انه لا يمكن ان يكون بينهما تناقض ، ما لم يكن ذلك جهلاً أو وهماً (وعلى هذا النحو ، ليس التناقض الا تناقض الوهم) . ويمكننا عندئذ ، أن نعود الى مسألة كنا واجهناها سابقاً ؛ ف « عاملاً » السلعة لم يتحصلاً بعملية تمييز ، في داخل المفهوم .

ان « الموضوعات » التي كانت تبلى في المبادلة ، لم تعد في هذه اللحظة
 الا « اشياء مصعّدة » : « انها لم تعد تظهر الا شيئاً واحداً » . لقد وصلنا
 الى الطلب النهائي ، وهو العمل عموماً ، الذي توضع وتراكم وتبلور وغاص
 في السلعة . هذا العمل قد انتجته هو ذاته « قوة وحيدة » ؛ أعني « قوة
 عمل المجتمع بأكمله » ، التي تتجلى في جملة القيم » . فالدراسة التحليلية قد
 مضت من العنصر البسيط (القيمة) ، لكي تصعد الى الكلية المعقدة ذات
 البنية ، التي هي قوامها في نهاية الامر . وعلى هذا النحو ، لا تتحدد القيمة
 الا بالنسبة الى جملة القيم ؛ وبذلك ، فهي تتميز تميزاً جندياً من الاستعمال
 الذي لا يتحدد الا بالنسبة الى الشيء . فالتعبير « قيمة السلعة » يتخذ معنى
 جديداً اذن ؛ لأنه لم يعد قوام الحد النهائي للتحليل ، وانما مرحلة من
 مراحل فقط . فاذا كان جوهر القيمة هو العمل عموماً (الذي يجب أن لا
 نخلط بينه وبين العمل « مستقلاً عن كل صورة اجتماعية » ، ص ٥٨) لم
 يكن لعنصر القيمة البسيط من معنى الا معنى الضبط الناشئ عن العلاقات
 التي يقيمها مع القيم الأخرى كلها . واذن ، فدراسة العناصر البسيطة
 دراسة صورية ، تظل ناقصة في ذاتها .

ان هذا ذو أهمية خاصة ، اذ يصبح من الممكن إبراز بداية عدم
 التناظر القائم بين الشيء والسلعة ، ليس فقط عدم التناظر
 التاريخي ، أي حقيقة ان علاقتهما هي علاقة تتابع لا ينكفيء ، دون
 عكس ممكن . وليس مثلاً للاهتمام ، ان نشير في أثناء التحليل للعملية
 الواقعة لتكون السلعة ، الا ضمن الحد الذي يمكننا ان نبين فيه ، ان هذا
 التاريخ كانا توضع في الاشياء المحللة ، حيث نجده من جديد ، في ترتيب
 غير تناظري للمتطلبات :

شيء -	سلعة -
استعمال	↓ مبادلة
قيمة استعمال	↓ - القيمة الخالصة
عمل نافع	- عمل اجتماعي

تنوع ← (مستقل عن كل صورة من صور المجتمع) ↓ - قوة العمل
الحاجات الوحيدة للمجتمع .

ان قيمة الاستعمال لا تتحدد في صورة ضبطية ، وانما بعلاقتها المباشرة بالشيء ؛ انها لا تستمد معناها ابتداءً من كلية ذات بنية ، وانما في داخل تنوع جنري .

واذن ، يستحيل تقديم الصفات المميزة لقيمة الاستعمال وقيمة المبادلة ، في صورة تماثلية ؛ فللسلعة قيمتها ، كما للشيء فائدته . ومرة أخرى نقول : انه ما من تناظر وتبادل ؛ فالتمييز بين المستويين ليس مجرداً (في داخل كلية مثالية منقسمة على ذاتها) ، بل واقعياً . والمنهج التحليلي وحده يتيح وصف هذا التمييز .

ان « الموضوعات » التي تملأ أسواق المجتمع الرأسمالي ، هي موضوعات منقسمة في الواقع على نفسها ؛ فهي نافعة من جهة ، ومتبادلة من الأخرى . انه لا يمكن ان يكون هناك صراع نظري بين هذين الوجهين ؛ بل يمكن ان يكون هناك صراع واقعي فقط . ويمكن أن تكون هناك أيضاً معرفة للتمايز مطابقة له .



لقد أصبح من الممكن لنا ، أن نستخلص من هذه القراءة لصفحات رأس المال الاولى ، النتائج التالية :

(١) ان نقد الاختبارية ، ونقد المثالية النظرية ، يمضيان معاً .

(٢) ان العملية الواقعية (ظهور السلعة في التاريخ الاقتصادي) ، لم تُعِدْ حركة التحليل انتاجها (لم تعكسها) مباشرة ؛ ومع ذلك ، فالفارق

« التاريخي » الذي يجعل من الممكن تصور الشيء من دون السلعة ، ولكن لا يجعل من الممكن تصور السلعة من دون الشيء ، إنما يوجد من جديد في نظام العرض ، الذي يضع متطلبات المفاهيم في أمكنتها ؛ ففي إطار هذا النظام الوثوقي ، الذي هو مرتبط بالتحليل وحده ، لا يمكن للسلعة أن تُقدّم على أنها معادل الشيء أو عكسه . على هذا النحو ، يُعبّر عن ضرورة نظام للتتابع ، يتيح التفكير في الانتقال من الشيء إلى السلعة ، ولكنه لا يتيح التفكير في العكس .

ليست نسبة القيمة إلى السلعة ، مثل نسبة الاستعمال إلى الشيء ؛ لأن هذه الحدود ليس لها معنى « إلا في مستويات بعيدة جداً عن التحليل المفهومي . إن هذه الامتناع الصوري ، الذي يحدد بين المفاهيم نظاماً وثوقياً ، هو أيضاً الطريقة المثلى لعرض النظام التاريخي . وعلى هذا النحو ، ليس النظام الوثوقي متميزاً عن النظام التاريخي ، كما يتميز الفكر من الواقع (في داخل الواقع) ؛ إذ إن النظام الوثوقي يتيح التفكير في النظام التاريخي .

٣ (لا تحتفظ المفاهيم ، في أثناء التحليل ، بمعنى ثابت كما يمكننا أن نلاحظ . فعلى سبيل المثال ، كان مفهوم السلعة في البدء شيئاً ما شبيهاً بمفهوم اقليدي ؛ فقد بدت السلعة في صورة ذات معالم محددة (معادلة لشكل ما) وعلى هذا النحو ، كانت قابلة لتحديد من التحديدات الاختبارية . والامر ليس كذلك ، بالقياس إلى مفهوم القيمة الذي ليس قابلاً لمثل هذا التحديد (فهو يستبعده منذ البدء) ؛ فالقيمة تبدو في صورة غير محددة ؛ ومفهومها ينبغي أن ينشأ من امتزاج ردٍ واستنتاج . ولكن ، عوداً على بدء ، لا يكاد يستخلص جوهر القيمة ، حتى تبدو السلعة وكأنها لم تبرز خصائصها بتحديداتها (الذي لم يكن إلا تجلياً) ، بروزاً كاملاً ؛ ففي معاملها الاختبارية ، لم تكن إلا شبح ذاتها ؛ فإذا جوبهت بمفهوم القيمة الصحيح ، خضعت لتقمص ما . وعلى هذا النحو ، إذا لم تطوّر المفاهيم بعضها ابتداءً من بعض ،

فلا يمكن ان يوضع بعضها الى جانب بعض ، في علاقة حيادية ؛ فهي يؤثر بعضها في بعض ، ويحول بعضها بعضاً بالتبادل .

ان هذا العمل ينبغي أن يجعلها تنتقل من حالتها الأولية بما هي مفهومات ايديولوجية ، مستعارة من نظريات علمية في كثير أو قليل ، (التعميمات الأولى) ، الى حالة المفهومات العلمية (التعميمات الثالثة) . ان بعض المفهومات تخضع لهذا التحول ؛ وبعضها الآخر ، وهي نافعة في اثناء الانتقال او عند البداية ، 'تحذف عبر الطريق ' . ويمكننا أن نقدم أمثلة على ذلك ، مفهومي الثروة والمبادلة ، اللذين ليس لهما أي معنى في ذواتهما ؛ وحتى حينما يفيدان التحليل مؤقتاً ، فهما يقومان بذلك ، من حون أن يخلفا آثاراً ورائهما .

ان هذا التحول يرجع أيضاً الى عمل المفهومات التي لا تتعلق مباشرة بنظرية أنماط الانتاج . فهذه المفهومات التي ترسم صورة البرهان ، والتي تقوم حقاً بعمل التحليل (التعميمات الثانية) ، إنما تصد عن مجالات مختلفة أشد الاختلاف :

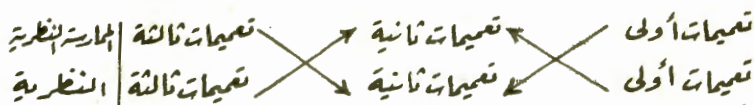
تحليل	- المنهج العام للعلوم
تجريد	
صورة	- المنطق التقليدي
تعبير	
تناقض	
معادلة	- ممارسة رياضية
رد	
قياس	

لهذه المفهومات وظيفة تحويل المفهومات الأخرى (بتحليلها) ، أي - المفهومات التي تحدد مضمون النظرية الاقتصادية .

ويبدو أن هذه المفهومات ، تخضع هي ذاتها ، في اثناء العرض ، الى -

تحويل ما ؛ فتغير من معانيها تغييراً تاماً • فالتحليل كما رأينا ما يبرح يتحدد، كلما انتقل الى مستويات مخالفة • كذلك ، فقد استخلص مفهوم الصورة استخدامين غير متوافقين على الأقل ؛ فالسلعة تبدو شيئاً (والصورة هي صورة الظهور التي تخلع معالمها الأولى الواضحة ، على السلعة) ؛ أما القيمة فتبدو في علاقة مبادلة السلع ، بل بمناسبة هذه العلاقة ؛ فصورة الظهور هذه هي صورة مؤقتة على نحو خاص ، لأنها ترافق التناقض ؛ من أجل ذلك ، وجب الصعود بالرد الى حد آخر ، هو صورة القيمة الحقيقية ، التي لا تظهر مباشرة هذه المرة ؛ وهي : معادلة القيمة • وإذن ، فقد تحول مفهوم الصورة تحولاً تاماً ؛ كما وضع في الوقت ذاته ، مفهوم السلعة ، موضع السؤال (في سبيل إظهارها في معالمها الشبحية) •

وعلى هذا النحو، فالمفاهيم التي «تصنع» المفاهيم الأخرى ، هي أيضاً بدورها مفاهيم مصنوعة • ويمكننا أن نتساءل: اذا كانت هي ذاتها تعميمات أولى ، تسعى الى أن تصبح تعميمات ثالثة ، فما المفاهيم التي تقوم بالنسبة إليها بدور التعميمات الثانية ؟ ان الإجابة عن هذا السؤال بسيطة : انها المفاهيم الأخرى، « مفاهيم المضمون » التي تحتل مكان المفاهيم الصورية، وتضع الأولى تحت التجربة • وعلى هذا النحو ، يتم عمل المعرفة في اتجاهين معاً (وهو بهذا جدلي بحق) • ان نص رأس المال - كما كنا قد رأينا منذ البداية - قد كتب على مستويين : مستوى النظرية العلمية عموماً (صورة البرهان) ، ومستوى ممارسة علم خاص ؛ فتبعاً لقراءتنا ونحن نأخذ بوجهة النظر هذه أو تلك ، تتخذ المفاهيم عملاً مخالفاً :



(٤) لقد نظم العرض العلمي تنظيمًا مذهبيًا ؛ بيد أن هذا لا يعني أنه يحيل الى نظام موحد متماسك؛ فالروابط بين المفاهيم ليست وحيدة الطرف ولا متعادلة ؛ فهي تقوم على مستويات مختلفة أشد الاختلاف ، في وقت واحد . واذن ، ليست العلاقات بين حدود القول ذات تطابق دقيق ؛ إنها تستمد قيمتها خصوصاً ، من التوتر المثير ، الذي تحققه ضروب معينة من عدم التطابق (مثال ذلك : **التناقض في الحدود**) . وعلى هذا النحو ، نفهم أن الانتقال بين المفاهيم والقضايا ، وقد بُيِّنَ بياناً دقيقاً ، لا يخضع مع ذلك لنمط الاستنتاج الميكانيكي (العلاقة بين العناصر المتعادلة او المتماثلة؛ فابتداءً من الصراع الذي يضع عدة أنواع من المفاهيم بعضها مقابل بعض ، ويعمل فيها ، تنتج معارف جديدة ؛ فقد حلت محل المنهج المثالي لحل المتناقضات **المعطاة** ، عملية واقعية من التقابلات المنشأة (المستثارة) .

اننا نفهم عندئذٍ ، لماذا كان تصور النجوع العلمي - من حيث هو تنظيم - قاصراً كل القصور ؛ فالعلم لا يقوم على احوال النظام محل علم النظام ، أي على تنظيم عدم نظام بدئي . إن صورة كهذه ، تمثل يقيناً وجهاً جوهرياً من وجوه الممارسة العلمية (المثال الاعلى لعلم قوانين التصنيف؛ راجع على سبيل المثال ، الفصل الاول من كتاب « **الفكر المتوحش** ») . الا يطابق واقع العمل العلمي . ان الفكرة عن موضوع للعلم غير منظم ومعطى ، هي فكرة خاطئة ؛ فالعلم هو الذي ينشئ موضوعه ، أي ينشئ نظامه ؛ انه هو الذي يتخذ نقطة انطلاقه وأدواته . أما ما هو جوهري ، فهو ان النظام الذي يقيمه ليس نهائياً على الاطلاق ، كما انه ليس مرصوفاً فوق واقع « يجب تنظيمه » . انه مؤقت دائماً خلافاً لذلك ؛ اذ ينبغي أن يصنع ويعاد صنعه باستمرار ، وان يجابه بنماذج أخرى من الانظمة، دون انقطاع ؛ فهذا الانتقال من نظام الى نظام ، بانقطاعات متتالية ، هو الذي يحدد عملية المعرفة .

ان التقابل : نظام - لا نظام هو تقابل ضحل الى حد بعيد ، فلا يمكنه

أن يؤدي وصفاً لمثل هذه الفعالية ؛ فالانظمة المختلفة ، التي رُدت بعضها الى بعض في صراع لا ينقطع، هي عدد من ضروب عدم النظام (قاصر ، ومعيب ، ومؤقت) ؛ فجهود العلم الحقيقي ينحصر في ان يقيم مكان عدم النظام الواقعي وبدلاً عنه (بل في مكان آخر)، عدم النظام الفكري المؤهل لقياسه . فالمعقولة الحقيقية والمنطق الحقيقي هما معقولة التنوع وعدم المساواة ومنطقهما . فانتاج المعرفة هو ان نجعل عدم النظام كما لو كان نظاماً، وأن نستخدمه وكأننا نستخدم نظاماً ؛ من أجل ذلك ، لم تكن بنية المعرفة شفافة قط ؛ بل كانت كثيفة ومنقسمة وناقصة .

٥ (وأخيراً ، لهذا النض يظهر التناقض وكأنه تناقض بين حدود ، أي بين مفهومات ايدولوجية . انه ليس من الممكن التعميم ابتداءً من هذه الصفحات القليلة ؛ ولكنه يحسن بنا ان نتساءل ، الى أي حد كان هناك منطق للتناقض ، في راسي المال .

★ ★ ★

ثبت المصطلحات

C

coût	كلفة
capital	رأس المال
capital constant	رأس المال الثابت
capital variable	رأس المال المتحول
capitalisme	رأسمالية
catégorie	مقولة
classe	طبقة
concept	مفهوم
conceptuel	مفهومي
concret	مشخص
contingence	جواز
contingent	جائز
contradiction	تناقض
contraire	مضاد
contrat	عقد

D

déduction	استنتاج
développement	نمو، تطور، توسيع
devenir	صيورة
diachronie	زمان منفصل
discours	قول
dogmatisme	وثوقية

A

absence	غياب
absent	غالب
absolu	مطلق
abstraction	تجريد
abstrait	مجرد
absurde	غير معقول
action	عمل ، فعل
activité	فعالية
adéquat	مطابق
agent de production	صانع الانتاج
aliénation	ضياع
aliéné	مضاع
amphibologie	ازدواجية قول
analogie	مماثلة
analyse	تحليل
argent	مال
arbitraire	جزافي ، تعسفي
attitude	موقف
attribut	محمول
autonomie	استقلال ذاتي

illusion	وهم
immanence	تضمن
immanent	متضمن
indéfini	غير محدد
indifférence	حياد
individu	فرد
induction	استقراء
intellectuel	عقلي
intérêt	فائدة
intersubjectivité	ذاتية مشتركة
intuition	حس
invisible	غير مرئي
irrationnel	غير عقلي

K

Kerngestalt	صورة نووية
-------------	------------

L

légalité	شرعية ، مشروعية
légitime	شرعي مشروع

M

manifestation	تجلٍ
marchandise	سلعة
marché	سوق
matérialisme	مادية
matière	مادة
matières premières	مواد أولية
médiation	توسط
mode	نمط

E

échange	مبادلة ، تبادل
effet	مفعول ، نتيجة
empirique	اختباري
empirisme	اختبارية
esprit	روح
essence	ماهية ، جوهر
évident	بديهي
évolution	تطور
extériorisation	تخارج

F

facteur	عامل
faculté	ملكة ، قدرة
fait	واقعة
fertige Gestalt	صورة جاهزة
fétichisme	صنمية

G

général	عام
généralité	تعميم ، عمومية
genèse	نشوء
Gestalt	صورة

H

hasard	اتفاق ، صدفة
hypothèse	فرض ، افتراض

I

idéisme	مثالية
identité	هوية ، وحدة

présence	حضور
présent	حاضر
principe	مبدأ
prix	سعر
procès	حركة نمو، حركة
processus	عملية
production	انتاج
profit	ربح
propriété	ملكية

R

raison	عقل، علة
raisonnement	استدلال
rationnel	عقلي
réalisme	واقعية
réalité	واقع
réduction	رد
rente	ريع
représentation	تصور
reproduction	اعادة انتاج
revient	دخل
revenu	دخل
richesse	ثروة

S

salaire	أجر
saliarié	مأجور
situation	موقف
spéculaire	مرآوي، انعكاسي
spéculatif	تأملي، نظري
spéculation	نظر، مضاربة

moment	لحظة
motif	باعث
mystification	تزييف
mystifié	زائف، مزيف

N

nécessaire	ضروري
nécessité	ضرورة
négatif	سالب
négation	نيل، نفي
notion	فكرة، معنى

O

objectif	موضوعي
objet	موضوع
opposition	تعارض، تقابل، تضاد
ouvrier	عامل

P

particularité	جزئية، خصوصية
particulier	جزئي، خاص
phénomène	ظاهرة
plus-value	فضل القيمة
positif	وضعي، ايجابي
positivisme	وضعية
possibilité	امكان
pragmatisme	اذرائعية
pragmatique	ذرائعي
pratique	ممارسة
pratique	عملي
prédictat	محمول

transparent	شفاف	spirituel	روحي
travail	عمل	structure	بنية
type	نموذج	structuralisme	بنىوية
		subjectif	ذاتي
U		subjectivité	ذاتية
universel	كلي	sujet	ذات
		support	حامل
V		synchronie	زمان منضم
valeur	قيمة	synthèse	تأليف
valeur d'échange	قيمة مبادلة	systeme	منهـب ، منظومة
valeur d'usage	قيمة استعمال		
vérité	حقـقة	T	
visible	مرئي	taux	معدّل
vrai	حقـقـي	terme	حد
		trasparence	شفوف

★ ★ ★

الفهرس

ص	
٣	رسالة كارل ماركس الى موديس لاشاتر
٥	لويس التوسر : من « رأس المال » الى فلسفة ماركس
١٠٣	جاك دانسير : مفهوم النقد ونقد الاقتصاد السياسي
١٠٧	نقد الاقتصاد السياسي في مخطوطات عام ١٨٤٨
١١٣	١ - مستوى الاقتصاد السياسي
١١٧	٢ - الاعداد النقدي
١٢٠	٣ - ازدواج القول وأساسه
١٣٠	٤ - نمو التناقض : التاريخ والذاتية أو المحركات والبواعث
١٣٥	٥ - القول النقدي والقول العلمي
١٣٩	النقد والعلم في رأس المال
١٤٤	١ - مسألة نقطة البدء
١٧٥	٢ - بنية حركة النمو واحداها
٢٠٧	٣ - التخارج وتكوين الصنمية
٢٣١	٤ - العالم المسحور
٢٣٥	ملاحظات من أجل خاتمة
٢٤٣	بير ماثيري : بصدد عملية العرض في « رأس المال »
٢٥٨	١ - نقطة الانطلاق وتحليل الثروة
٢٦٦	٢ - تحليل السلعة وظهور التناقض
٢٧٣	٣ - تحليل القيمة
٢٩٥	ثبت المصطلحات

جدول الخطأ والصواب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
١٢	١٢	لنموذج	النموذج
٢٥	١٦	خطي	خطل
٢٩	١٨	تبّين	نتبيّن
٣٦	١٦	حقيقة	حقيقية
٣٨	١١	هرنغ	دوهرنغ
٤٨	٢٠	قصوراً	تصوراً
٥٤	٢٥	الذي	الذين
٥٩	٨	اينشتين	أو أينشتين
٧٤	١٢	الثورة والنظرية	الثورة النظرية
٧٩	١٣	الانتاج جواوب	لانتاج جواوب
١٠٠	١٤	حنما	حينما
١٠٥	٩	محلولة	محلولة
١٠٦	٢١	بيّن	بيّن
١١١	٥	اخاصة	الخاصة
١١٥	١٦	والعلم والاقتصادي	والعلم والاقتصادي
١٤١	٣	كما	كيما
١٦٥	٥	تتبادلان	تتبادلان
١٨٠	٤	فضى	فضى
		٢	٢

الصفحة	السطر	الخطا	الصواب
١٨٨	٢٥	بعضها بعضاً	بعضها
٢٠٧	١٢	ينبغي	يبغي
٢١٢	٦	اهتمامنا	اهتمامنا
٢١٣	٩	(يحذف ويوضع مكانه السطر التالي) :	

المأجور ، ودراسته تكشف عن علاقات الانتاج الرأسمالي ، من حيث هي

٢١٣	١٢	الني	التي
٢٢٤	٨	معدّ	معدّل
٢٢٨	٢	استطفنا	استطفنا
٢٣١	٥	يسب	ينسب
٢٣١	٢٣	نظام	النظام
٢٣٢	٦	(يحذف ويوضع مكانه السطر التالي) :	

الذي يحدده غياب السبب ؛ وغياب السبب هذا قد عكس فكراً لدى

٢٣٢	٧	يُعد	بُعد
٢٣٥	١٣	ظلو	ظلو
٢٣٧	١٨	بالضيظ	بالضبط
٢٥٦	٢	كليلاً	كلياً
٢٦٢	١٣	مسوّغات	مسوّغات
٢٧٠	١٢	تمطي	تعطي
٢٧٣	١٧	النظر	لننظر
٢٨٠	٢٥	بينهما	بينها

كتاب (رأس المال) لكارل ماركس هو
واحد من مفاتيح الحضارة الحديثة .

ولكن هل القراءات التي وضعت حتى
الآن كافية لفهمه ، أم أنها مرتبطة بزمان
ومكان معينين ؟

ذلك هو السؤال الذي يطرحه التوسر
ورفاقه ، وعنه يجيبون ، وجوابهم واضح :
القراءات السابقة ، في ما لها وما عليها ، غير
علمية . فماركس مؤسس لعلم جديد ، هو
علم التاريخ ، أساس العلوم الانسانية برمتها ؛
ويجب أن يدرس انطلاقاً من هذه الحقيقة
الأولى .

فيجب إذن أن نعيد قراءة رأس المال على
ضوء معطيات العلوم الانسانية وعندئذ
نرى :

أولاً ، أن المفاهيم الناطمة لهذه العلوم
موجودة ضمناً أو صراحة لدى كارل ماركس
الآخر ، أي في كتاب (رأس المال) .

ثانياً ، أن المفاهيم التي وضعها كارل
ماركس قبل رأس المال (الضياع ، الانسان ،
المادية في شكلها الأول ، الخ ...)
ايدولوجية وغير علمية .

ثالثاً ، أن ماركس وضع فلسفة لها من
الدقة ما لبقية العلوم ، وهذه الفلسفة
موجودة في كتاب رأس المال وحده .

ويرى القارئ في هذا الكتاب الأول الذي
سيليهِ قريباً الكتاب الثاني عرضاً لفلسفة
كارل ماركس هذه ، ونموذجاً لطريقة قراءة
رأس المال .

مَشْهُورَاتُ وَزَارَةِ الثَّقَافَةِ وَالْإِشْرَافِ الْقَوِي